



# لينين مختارات جديدة

## تطور الرأسمالية في روسيا



  
دار الطليعة - بيروت

ترجمة: فوز طرابلسي

تَطَوُّرُ الرأسمالية في روسيا  
( في عملية تكون سوق داخلية للصناعة الكبيرة )

**جميع الحقوق محفوظة  
لدار الطليعة**

**ص.ب ١١١٨١٣**

**بيروت - لبنان**

**تلفون ٣٠٩٤٧٠**

**٢٥٧١٧٨**

**الطبعة الاولى**

**تموز (يوليو) ١٩٧٩**

لِينِين

مخنارات جديدة

## نطور الراسمالية في روسيا

( في عملية تكون سوقٍ داخلية للصناعة الكبيرة )

ترجمة

فواز طرابلسي

دار الطليعة للطباعة والنشر  
بيروت



ترجم هذا الكتاب عن النسخة الإنكليزية  
من **مؤلفات لينين الكاملة** ، الجزء الثالث ،  
الطبعة الثانية ، دار التقدم بموسكو ، ١٩٦٤ .

## تقديم

بين سجنه في سان بطرسبرغ ومنفاه السيبري ، كرّس لينين ثلاث سنوات (١٨٩٦ - ١٨٩٨) لوضع «تطور الرأسمالية في روسيا» . اما جهد الدراسة والتنقيب فأقل ما يقال فيه انه خارق . خلاله اطلع لينين ، اطلاع الباحث الناقد ، على اكثر من ٥٠٠ كتاب ومجموعة احصائية ومجلة ومقالة - باختصار ، كل ما كتب عن الاقتصاد الروسي . وكعادته ، لم يترك هذه المناسبة «الأكاديمية» بدون استغلال في عمله النضالي السري . فمراسلاته العديدة من السجن لاسرته ورفاقه طلبا للكتب والمراجع ، كانت ايضا واجهة لمراسلات بالحبر السري تتعلق بأوضاع الحلقات الماركسية المبتدئة تحت راية «عصبة النضال من اجل تحرير الطبقة العاملة» التي كان لينين من مؤسسيها ، وقد اعتقل بتهمة الانتماء اليها . وحين صدر الكتاب ، في مطلع العام ١٨٩٩ ، عرف راجعا ملفتا في اوساط المعارضة الروسية .

والحقيقة ان «تطور الرأسمالية في روسيا» يشكل علامة

**فارقة في الفكر الماركسي عموما ، وفي فكر لينين ومسار الثورة الروسية خصوصا .** ولسنا نبالغ اذا قلنا انه **اهم اثر ماركسي بعد «رأس المال» لماركس .** ويعلن صدوره اختتام مرحلة بأكملها من تطور الماركسية في روسيا، يمكن تسميتها **المرحلة التأسيسية**، كان وجهها الابرز هو **استكمال القطيعة مع العقيدة الشعبوية (النارودنية) .** على امتداد الثمانينات من القرن الماضي ، كان الرعيل الاول من الماركسيين ، وفي مقدمتهم غريغوري بليخانوف ، يؤكدون تمايزهم المستجد عن الشعبوية بالسجل ضد مفاهيمها الرئيسية : **بعث المشاعة القروية الروسية (الملي) ونظام التعاونيات المهنية التقليدية (الأوتيل) والانتقال بروسيا ، على قاعدتهما ، مباشرة للاشتراكية دون المرور بـ «شور» الرأسمالية ، والانطلاق من ان الفلاحين ، السواد الاعظم للشعب الروسي ، هم محرك الثورة ضد القيصرية ومن اجل الاشتراكية والقوة القائدة لها .** في المقابل ، كان بليخانوف وزملاؤه في «عصبة تحرر العمل» ، يشيرون الى الوتائر السريعة لنمو الرأسمالية والصناعة الكبيرة في روسيا ، والى تفكك المشاعة القروية ونمو التمايز الطبقي بين قلة من الفلاحين الاغنياء وكثرة من الفلاحين الفقيرين والأجراء الزراعيين . وكان الماركسيون يؤكدون على ان الطبقة العاملة ، السريعة النمو والمتمركزة والبادئة بالتململ والحركة ، هي القوة المرشحة للاطاحة بالقيصرية وقيادة عملية بناء الحياة الجديدة .

ولئن اكتفى رجال الرعيل الماركسي الاول **بمناوشة** الشعبويين بواسطة المفاهيم الماركسية العامة ، فان الرعيل الثاني ، وفي مقدمه لينين ، صمم على **تسديد الضربة القاضية لادوهم الرومنطيقية للشعبويين .** فياخذ لينين على بليخانوف انه يبحث «عن اجوبة على الاسئلة المحددة في التجلي المنطقي البسيط للحقيقة العامة» ، في حين ان المطلوب هو صوغ الاجوبة المحددة على السؤايل المحددين ، بل التحديين المحددين ، اللذين تقذف بهما الشعبوية : **هل تنطبق الماركسية على الاوضاع الروسية ؟**

وطالما ان تكون سوق داخلية هو مقياس حاسم لسيادة الرأسمالية،  
**فهل تكونت مثل هذه السوق في روسيا ؟**

على امتداد العقد الاخير من القرن الماضي ، كرّس لينين جهده  
الدراسي والكتابي للإجابة على هذين السؤالين - التحديين في  
عدد من الدراسات ومراجعات الكتب والابحاث الاقتصادية  
والمقالات ، ومن أبرزها «**ما هم اصدقاء الشعب**» (١٨٩٤) و«**في**  
**تشخيص الرومانسية الاقتصادية**» (١٨٩٧) . وكان «تطور  
الرأسمالية في روسيا» (وعنوانه الفرعي : «**في عملية تكون**  
**سوق داخلية للصناعة الكبيرة**») بمثابة تنويع لهذا الجهد . والواقع  
ان هذا الاثر النظري يحتوي ، بشكل جيني ، على المنهج والمفاهيم  
الاساسية التي سوف تتميز بها اللينينية ، بما هي هذا التطوير  
الخلاقي لنظرية ماركس وانغلز من اجل مواجهة تحديات المجتمعات  
غير الاوروبية . وهو يقول ، في ذلك الوقت تقريبا :

«لسنا نعتبر ان نظرية ماركس كاملة وغير قابلة للمس . بل  
اننا ، بالعكس تماما ، مقتنعون بأنها اكتفت بارساء حجر الزاوية  
لعلم ينبغي على الاشتراكيين تطويره بكافة الاتجاهات اذا هم ارادوا  
ان يمشوا الحياة . ونعتقد ان البلورة المستقلة لنظرية ماركس امر  
جوهري بالنسبة للاشتراكيين الروس بنوع خاص ، لان هذه  
النظرية تقدّم المبادئ العامة الرشدة فقط ، التي تختلف في  
التطبيق العملي المخصوص في بريطانيا عنها في فرنسا ، وفي  
فرنسا عنها في المانيا ، كما تختلف في المانيا عنها في روسيا»  
(المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤ ، ص ٢١١ - ٢١٢) .

وان تطوير هذا «العلم» يعني الانتقال من المفاهيم (الحقائق)  
العامة الى البلورة المستقلة للمفاهيم المحددة ، المفاهيم التي تقوم  
عليها نظرية تطور المجتمع الروسي ، نظرية الثورة الروسية . ولذا،  
فان الوجه الآخر لسجل لينين ضد الاوهام الشعبوية ، هو  
سجاله ضد التيارات الماركسية التي تعرقل عملية البلورة المستقلة  
هذه . ذلك ان «الماركسية الشرعية» لستروفا وجماعته هي الاب

الشرعي للنزعة **الاقتصادية** ، التي تنطلق من اثبات التطور الرأسمالي الى تبرير الرأسمالية والتنظير لتبعية البروليتاريا لها . ان «تطور الرأسمالية في روسيا» يرسي هنا ايضا حجر الاساس لاحد أبرز المفاهيم اللينينية : **الدور القيادي للطبقة العاملة في الثورة الوطنية الديمقراطية والتواصل بين هذه الثورة والثورة الاشتراكية .**

هذا النموذج الفذ «للتحليل المحدد للواقع المحدد» عند لينين ، يحتفظ بكل حيويته الان ، رغم مضي اكثر من ثلاثة أرباع القرن عليه . فما اكثر الشعبويين المعاصرين ، الذين ينطلقون من رفض مآسي «التحديث الرأسمالي» للامبريالية ، لينتهوا الى **تمجيد التخلف !** وما اكثر **المتورين التحديثيين** ، ورثة الاقتصاديين الروس الذين ينتهون الى تبرير الرأسمالية من شدة التوكيد ، غير الجدلي ، على «تقدميتها» ، او الذين ينبهرون امام **ديمقراطية وعقلانية** الغرب فيتغافلون عن ان الرأسمالية انما ولدت «وسط الوحل والدم اللذين يرشحان من مسام بدنها ، من رأسها حتى أخمص قدميها» (ماركس) ، وانها مستمرة بفعل استغلال الارقاء الجدد ، الذين هم بروليتاريا الاقطار الصناعية ، وشعوب القارات الخاضعة للامبريالية .

ان لينين يساهم **مباشرة** في هذا السجال المعاصر ! ويبقى ان نقول ان ترجمة «تطور الرأسمالية في روسيا» اقتضت بعض التعديل . لعل تردد العديدين فسي نقل «تطور الرأسمالية ...» الى العربية يكمن في هذا التهيؤ امام الجفاف العلمي الذي يهيمن عليه ، بين تحليل نظري لاصعب المقولات الاقتصادية (كنظرية **التحقق** مثلا) وتمحيص تفصيلي في جداول احصائية لامتناهية . لذا ، فقد **اقتضى الامر اجراء عملية تحرير للنص تصفه في متناول اكبر عدد من القراء** ، تلخص في حذف عدد من الاقسام والمقاطع التي تشكل الاستطرادات السجالية والاستشهادات وثبت المراجع التي فقدت معناها الان ،

او هي تعالج احصائيات جزئية (مناطق معينة ، زراعات ومحاصيل معينة ، حرف وصناعات معينة ) ، مغلبين الاحصائيات الشاملة لروسيا ككل . وفي كل الاحوال ، سعت الى «تخفيف» النص ، دون افقاده القدرة على التعبير عن سعة البحث ودقة التشخيص والتحليل .

ايار ١٩٧٩

ف. ط.

## مقدمة الطبعة الأولى

في هذا الكتاب ، عيّن المؤلف لنفسه هدف البحث في مسألة كيفية تكوّن سوق محلية للرأسمالية الروسية . وكما هو معلوم ، فالمسألة مثارة منذ زمن طويل من قبل الدعاة الرئيسيين للأفكار الشعبوية (وأبرزهم السيدان فورونتسوف ودانيالسون) \*

---

\* دانيالسون وفورونتسوف مفكران اقتصاديان يمثلان الشعبوية الليبرالية. وكان دانيالسون اول من ترجم **رأس المال** لماركس الى الروسية وأجرى مراسلة مع انفلز الذي لم يكن يخفي اعجابه بنضال الشعبويين الروس ضد القيصرية . وقد سعى ، دون طائل ، الى التوفيق بين الشعبويين والماركسيين عام ١٨٩٢ في لقاء يعقد بحضوره في لندن . اما بصدد السجال النظري بين التيارين الفكريين فقد استعاد انفلز موقف ماركس الذي لم ينكر بالمطلق امكانية انتقال الريف الروسي مباشرة من المشاعة القروية الى الشيوعية ، لكنه رهن هذه الامكانية بقيام الثورة الاشتراكية في اوروبا الرأسمالية . اما بصدد مسألة السوق الداخلية للرأسمالية ، فان انفلز قد اكد - في رسالة الى دانيالسون عام =

وستكون مهمتنا هنا تعريض هذه الآراء للنقد . ونرى انه لا يمكن الاكتفاء من هذا النقد بدراسة الاخطاء والافكار المغلوطة في آراء خصومنا . ففي الاجوبة على السؤال المطروح ، يبدو لي انه لا يكفي اثبات الوقائع التي تشهد على نشوء وتطور سوق داخلية ، ذلك ان اعتراضا قد يثار بأن الوقائع مختارة اعتباريا وبأنه جرى اغفال الوقائع المعاكسة . لذا بدت لنا ضرورة ان ندرس كامل عملية تطور الرأسمالية في روسيا ، في محاولة لتصويرها بشمولها . وغني عن القول ان مثل هذه المهمة الضخمة تفوق قدرات شخص بمفرده ، لولا ادخال عدد من التقييدات ، اولها ، وكما يشير العنوان نفسه ، اننا نعالج مسألة تطور الرأسمالية في روسيا من منظور السوق الداخلية وحدها ، تاركين جانبا قضية السوق الخارجية والمعطيات المتعلقة بالتجارة الخارجية .

ثانيا ، اننا سنقتصر في بحثنا على فترة «ما بعد الإصلاح» \* .

== ١٨٩٣ - ان الرأسمالية تتطور بخطى ثابتة في روسيا ، مؤكدا ان البلد يملك ما يكفي من السكان لنشوء سوق داخلية للصناعة الكبيرة ، ومتوقعا تفكك المشاعة القروية ونمو التمايز بين الفلاحين (انظر بهذا الصدد ماركس انفلز ، حول روسيا ، ترجمة جورج طرابيشي ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ٢٠٥ - ٢١١) . ان لينين لم يعرف بهذه الرسالة في حينها ، والارجح انه لم يعرف بها اطلاقا . على انه ، في عام ١٨٩٣ نفسه ، كان يصوغ دراسته حول «مسألة السوق» ويؤكد فيها توقعات انفلز بواسطة الارقام - م .

\* **الإصلاح الفلاحي** للعام ١٨٦١ هو التشريع الذي ألغى القنانة في روسيا . لكن السلطات القيصرية طبقته لمصلحة ملاك الأراضي الاقطاعيين . صدر «الإصلاح» بعد تنامي حركة فلاحية ضد الاستغلال الاقطاعي تميزت بعنف كبير . ومع انه كان اقطاعيا في بدايته ، الا ان زخم التطور الرأسمالي في روسيا ما لبث ان اضفى عليه طابعا رأسماليا . وقد شكل هذا الإصلاح خطوة نحو تحويل روسيا الى مملكة برجوازية - م .



ثالثا ، اننا سنعالج اساسا ، بل حصرا الى حد كبير ، المعطيات المتعلقة بالمقاطعات الداخلية ، اي المقاطعات الروسية المحض .

رابعا ، سوف نقتصر على الوجه الاقتصادي للعملية حصرا . ولكن الموضوع المتبقي يظل شاسعا جدا ، رغم كل هذه التقييدات . والمؤلف لا يفض الطرف اطلاقا عن صعوبة ، بل خطورة ، معالجة مثل هذا الموضوع الشاسع . ولكن يخيل له ان توضيح مسألة السوق الداخلية للرأسمالية الروسية يستوجب استظهار التشابك بين مختلف أوجه العملية الجارية في كافة ميادين الاقتصاد الاجتماعي . لهذا سنقتصر على دراسة المميزات الرئيسية للعملية ، تاركين الدراسة الاكثر تدقيقا لباحث لاحقة .

ان تصميم كتابنا هو على الشكل التالي : سندرس فني الفصل الاول ، بأكثر قدر ممكن من الإيجاز ، الاطروحات النظرية الاساسية للاقتصاد السياسي المجرد حول مسألة السوق الداخلية للرأسمالية . وستخدم هذه الدراسة كمقدمة لباقي أجزاء الكتاب ، للقسم الوقائي منه ، كما انها سوف تعطينا من الحاجة الى الاشارات المتكررة للنظرية في عرضنا اللاحق . وسنسعى ، في الفصول الثلاثة اللاحقة ، الى وصف التطور الرأسمالي للزراعة في روسيا «بعد الإصلاح» . ففي الفصل الثاني ، تحديدا ، نعالج المعطيات الاحصائية للزيمستوفات عن تمايز الفلاحين . وفي الفصل الثالث ، المعطيات الاحصائية عن الطابع الانتقالي لاقتصاد ملاك الاراضي وعن استبدال اقتصاد السخرة بالاقتصاد الرأسمالي . ونعالج ، في الفصل الرابع ، الاشكال التي يكتسبها تكوين الزراعة التجارية والرأسمالية . ونخصص الفصول الثلاثة اللاحقة لاشكال ومراحل تطور الرأسمالية في الصناعة الروسية . فالفصل الخامس يعالج الاطوار الاولى للرأسمالية في الصناعة ، وتحديدا في الصناعة الفلاحية الصغيرة (المعروفة باسم «الصناعة اليدوية») . ويحتوي

الفصل السادس معطيات احصائية عن المانيفاتورة الرأسمالية والصناعة الرأسمالية المنزلية ، والفصل السابع على معطيات عن تطور الصناعة الآلية الكبيرة . اما الفصل الاخير (الثامن) فانه ينطوي على محاولة لتبيان الرابط بين مختلف أوجه العملية الموصوفة وتقديم صورة اجمالية عنها .



**ملحوظة :** يؤسفنا جدا اننا لم نستطع ان نستفيد في هذا الكتاب من التحليل الرائع لـ «تطور الزراعة في المجتمع الرأسمالي» الذي قام به كارل كاوتسكي في كتابه المسألة الزراعية Die Agrarfrage (الجزء الاول ، «تطور الزراعة في المجتمع الرأسمالي» ، شتوتفارت ، دويتز ١٨٩٩) \* .

ان هذا الكتاب (الذي تسلمته والقسم الاكبر من كتابي الحالي قيد الطبع) يشكل ، بعد الجزء الثالث من رأس المال ، اجدر مساهمة في ادبنا الاقتصادي المعاصر . يدرس كاوتسكي «الاتجاهات الاساسية» للتطور الرأسمالي في الزراعة ، وهدفه تفحص الظواهر المختلفة في الزراعة الحديثة بما هي «تجليات مخصوصة لظاهرة شاملة واحدة» (المقدمة ، ص ٦) . والجدير بالملاحظة هو مدى التطابق في السمات الاساسية لهذه العملية الشاملة بين اوروبا الغربية وروسيا ، على الرغم من الخصوصيات الكبيرة لهذه الاخيرة في المجالين الاقتصادي وغير الاقتصادي . فمثلا ،

---

\* في شباط (فبراير) او في مطلع آذار (مارس) ١٨٩٩ تسلّم لينين ، في المنفى ، نسخة عن المسألة الزراعية لكارل كاوتسكي . ولما كان القسم الاكبر من كتابه تطور الرأسمالية قد بات قيد الطبع ، قرر اضافة هذه الملحوظة ، فوقعت في يد الرقابة القيصرية ، فعدّلتها -م- .

تتميز الزراعة الرأسمالية الحديثة عموماً بالقسمة المتدرجة للعمل وباستخدام الآلة ، وهي ظاهرة نلاحظها في روسيا بعد الإصلاح (راجع الفصل الثالث ، القسمان ٧ و ٨ ، والفصل الرابع ، وخاصة القسم ٩) . ان عملية «بلترة الفلاحين» \* (عنوان الفصل الثامن في كتاب كاوتسكي) تتجلى أينما كان في توسع العمل المأجور بكافة أشكاله بين الفلاحين الصغار (كاوتسكي ، الفصل الثامن) . ونلقى في روسيا ظاهرة مشابهة تتجلى في تكون طبقة كبيرة من العمال المأجورين المحاصصين (انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب) . ان وجود الفلاحين الصغار في كل مجتمع رأسمالي لا يعود الى التفوق التقني للانتاج الصغير في الزراعة ، وانما الى كون صغار الفلاحين يخفضون من مستوى متطلباتهم لما هو دون مستوى متطلبات العمال المأجورين ، ويرهقون انفسهم بالعمل اكثر منهم (كاوتسكي ، الفصل السادس ، «العامل الزراعي المأجور صاحب مستوى معاشي افضل من الفلاح الصغير» - يقول كاوتسكي تكراراً في الصفحات ١١٠ ، ٣١٧ ، ٣٢٠) . واننا نشاهد الظاهرة ايها في روسيا (انظر الفصل الثاني ، القسم ١١) . فطبيعي والحالة هذه ، ان يتفق الماركسيون الروس والاوروبيون في تقديرهم لمثل هذه الظواهر بما هي «استخدامات زراعية خارجية» ، على حد التعبير الروسي ، او بما هي «العمل الزراعي المأجور للفلاحين المهاجرين» ، على حد تعبير الالمان (كاوتسكي ، ص ١٩٢ ، انظر في هذا الكتاب الفصل الثالث ، القسم ١٠) وأن يقوم التوافق حول ظاهرة كظاهرة هجرة العمال والفلاحين من

---

\* اي تحولهم الى بروليتاريين ، باعتمادهم المتزايد على العمل المأجور كمورد رزق رئيسي .  
الهوامش المديلة بتوقيع -م- هي من المترجم ، اما التي تحمل -ن- فهي من الناشر السوفييتي -م- .

القرى الى المدن والمعامل (كاوتسكي ، الفصل التاسع . . .) وحول انتقال الصناعة الرأسمالية الكبيرة الى الارياف (كاوتسكي ، ص ١٨٧ ، وفي هذا الكتاب ، الفصل الرابع ، القسم ٩) . ناهيك عن الاعتراف المشترك بالدلالة التاريخية للرأسمالية الزراعية (كاوتسكي ، المصدر ذاته ، خاصة ص ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٨ . انظر في هذا الكتاب الفصل الرابع ، القسم ٩) . وعن الاعتراف المشترك بالطبيعة التقدمية للعلاقات الرأسمالية في الزراعة بالمقارنة مع العلاقات قبل الرأسمالية (كاوتسكي ، ص ٣٨٢ : «ان طرد des Gesrndes العمال الزراعيين والخدم التابعين شخصيا و der Lastleute» «الواقعين بين العامل الزراعي وبين المزارع المستأجر» ، اي الفلاحين الذين يستأجرون الارض ويدفعون بواسطة العمل - الخدمة ، من قبل العمال المياومين الذين هم رجال احرار خارج ساعات العمل، يشكل تقدما اجتماعيا عظيما. » وانظر ايضا الفصل الرابع من هذا الكتاب ، القسم ٩) . ويجزم كاوتسكي بأن تبني المشاعة القروية \* للزراعة الحديثة

---

\* المشاعة القروية - المير - في روسيا ، هي الشكل الجماعي لاستثمار الفلاحين للارض الذي يتميز بالناوبة الانزامية بين المحاصيل (حفاظا على خصوبة التربة) وعدم تقسيم القابات والمراعي . ومن ابرز سماتها المسؤولية الجماعية للفلاحين عن دفع استحقاقاتهم كاملة وفي الوقت المناسب ، وتقديم جملة من الخدمات للدولة وللملك العقاريين ، واعادة توزيع الارض دوريا ، دون حق رفض الحصة الممنوحة ومنع التصرف بها (بيعا او شراء او تأجيرا) .

عرفت المشاعة القروية الروسية منذ الازمنة القديمة ، لكنها مع الوقت تحولت الى ركن اساسي للاقطاعية . وقد استخدمها الاسياد الاقطاعيون والقيصرة لتكثيف الاستغلال الاقطاعي ولاستئجار اموال الاعتساق والضرائب من الشعب . ولقد اشار لينين الى ان المشاعة القروية «ليست تعني الفلاح من التحول الى بروتيتاري، والواقع انها تشكل حاجزا قرن اوسطيا =

الكبيرة حيث جماعية الانتاج «امرا ليس واردا على الاطلاق»  
(ص ٣٣٨) وبأن الاقتصاديين الزراعيين في اوربا الغربية الذين  
يطالبون بتدعيم وتطوير المشاعة القروية ليسوا اشتراكيين على  
الاطلاق ، بل هم ممثلو مصالح كبار الملاك العقاريين الذين يريدون  
تقييد العمال بتحصيص الاراضي لهم ، وهم يسمعون الى تكريس

---

= يقسم الفلاحين ، المقيدين بروابط و«مراتب» فقدت كل مبررات وجودها»  
(المسألة الزراعية في روسيا في نهاية القرن التاسع عشر ، الاعمال الكاملة ،  
الطبعة الانكليزية ، المجلد ١٥) .

ولقد اثارت مسألة المشاعة القروية محاججات حامية وكانت موضوع  
كتابات اقتصادية كثيرة . وقد ابدى الشعبويون اهتماما استثنائيا بالمشاعة  
القروية ، فراوا فيها ضمانا تقدم روسيا نحو الاشتراكية عبر طريق مميزة .  
وبواسطة الانحياز في جمع المعلومات وتزويرها ، وباستخدام ما يسمى «المدلات  
الوسطية» ، سعى الشعبويون للاثبات بأن الفلاحين المشاعيين في روسيا يملكون  
نوعا من «الصمود» ، وبأن المشاعة القروية تحمي الفلاحين من تفلغل العلاقات  
الراسمائية الى داخل القرية ، و«تنقذ» الفلاح من الخراب ومن التمايز الطبقي .  
منذ ثمانينات القرن الماضي ، اوضح بليخانوف مبلغ التهافت في الالهام  
الشعبوية عن «الاشتراكية المشاعية» . وفي العقد الاخير من القرن ، اسدى  
لينين الضربة القاسية للنظريات الشعبوية . وقد استشهد لينين بكمية هائلة  
من المواد الواقعية والاحصائية ليبين كيف تنمو العلاقات الراسمالية في القرية  
الروسية ، وكيف يؤدي رأس المال ، المتفلغل لداخل المشاعة القروية البطيريركية،  
الى انشطار الفلاحين الى طبقتين - الكولاكيون والفلاحون الفقراء .

في العام ١٩٠٦ ، اصدر الوزير القيصري ستوليبيين قانونا لصالح الكولاكيين يجيز  
للفلاحين مفادرة المشاعة وبيع حصص الارض خاصتهم . وقد ارسى هذا التشريع الاساس  
للالغاء الرسمي لنظام المشاعة القروية كما ادى الى تفاقم ظاهرة التمايز بين الفلاحين .  
وفي غضون السنوات التسع التي اعقبت تنفيذ هذا القانون ، أقدم مليونان من  
الاسر الفلاحية على الانسحاب من المشاعات - .

هذه الاجراءات في نصوص قانونية (ص ١٦٢) ، كما يجزم بأن كافة المحاولات لمساعدة الفلاح الصغير بادخال الصناعة اليدوية - ذلك الشكل الابشع للاستغلال الرأسمالي - «تنبغي محاربتها بكل قوة» (ص ١٨١) . واذا كنا مضطرين للتأكيد على الاجماع في الآراء بين الماركسيين الاوروبيين الغربيين والروس ، فلأن آخر محاولات الناطقين باسم الشعبويين تسعى للتمييز الحاد بين مواقف الطرفين (انظر مداخلة السيد ف. فورونتسوف في ١٧ شباط ١٨٩٩ امام «جمعية تشجيع الصناعة والتجارة الروسييتين» نوفويي فريميا [الازمنة الحديثة] ، العدد ٨٢٥٥ ، ١٩ شباط ١٨٩٩) \*

---

\* دار الحوار حول مداخلة بعنوان «هل يمكن التوفيق بين الشعبوية والماركسية؟» . ومما قاله السيد فورونتسوف ان الذين يمثلون «التيار الحديث في الماركسية الغربية» هم اقرب الى الشعبويين الروس منهم الى الماركسيين الروس - .

## مقدمة الطبعة الثانية(\*)

وضع هذا الكتاب في الفترة السابقة على الثورة الروسية ،  
خلال الهدنة القصيرة التي اعقبت اندلاع الاضرابات الكبيرة عامي

---

✦ صدرت الطبعة الثانية من تطور الرأسمالية في روسيا في العام ١٩٠٨ .  
وقد أجرى عليها لينين عدة تصحيحات و اضافات اعتمادا على آخر المطبوعات  
الاحصائية . وكانت تجربة الثورة الروسية الاولى ١٩٠٥ - ١٩٠٧ قد اكدت  
كلها تشخيص لينين القائل ان «الماركسيين الشرعيين» هم برجوازيون ليبراليون  
يتسترون وراء قناع الماركسية ويحاولون استخدام حركة الطبقة العاملة لصالح  
البرجوازية . ولم يكف لينين عن اجراء التعديلات على كتابه بعد ظهور الطبعة  
الثانية عام ١٩٠٨ . اما عن مراجعة الكتاب كليا ، كما هو وارد في هذه المقدمة ،  
واضافة جزء كامل عن نتائج ثورة ١٩٠٥ ، فقد حققها لينين جزئيا في العديد  
من الكتابات اللاحقة ومنها «البرنامج الزراعي للاشتراكية الديمقراطية في الثورة  
الروسية الاولى ١٩٠٥ - ١٩٠٧» - م .

١٨٩٥ - ١٨٩٦ . في ذلك الحين ، كانت حركة الطبقة العاملة كأنها تفوقعت على نفسها ، وأخذت تنتشر أفقيا وعموديا وتمهد الطريق لانطلاقة حركة التظاهرات للعام ١٩٠١ .

ان تحليل النظام الاقتصادي - الاجتماعي ، وبالتالي تحليل البنية الطبقة لروسيا ، الوارد في هذا الكتاب والمعتمد على أبحاث اقتصادية وعلى تحليل نقدي للإحصائيات ، قد تأكد الآن بفضل النشاط السياسي المباشر لكافة الطبقات خلال مسار الثورة . فقد تجلّى الدور القيادي للبروليتاريا تجليا كاملا . كذلك اتضح ان قوة البروليتاريا في تحديد مسار التاريخ أضخم بما لا يقاس من نسبتها الى مجموع السكان . والكتاب الحالي يبين الأساس الاقتصادي لهذه الظاهرة وتلك .

وبالإضافة لذلك ، فان الثورة تكشف باطراد الموقع المزدوج والدور المزدوج للفلاحين . ان الترسبات الراسخة الجذور لاقتصاد السخرة وكافة مخلفات القناة وما يرافقها من افقار لم يسبق له مثيل وخراب لفقراء الفلاحين ، كل هذه تفسر المصادر العميقة لثورية الحركة الفلاحية ، والجذور العميقة للطابع الثوري للفلاحين كمجموع . هذا من جهة . ومن جهة أخرى ، ففي سياق الثورة ، نجد ان طبيعة الاحزاب السياسية المختلفة ، وتعدد الاتجاهات الايدولوجية - السياسية ، يكشفان البنية الطبقة المتناقضة لجماهير الفلاحين ، وطابعها البرجوازي الصغير ، كما يكشفان التناقض بين تيار الملاك وتيار البروليتاريين داخلها . ان تذبذب الحرفي الصغير الفقير بين البرجوازية المعادية للثورة والبروليتاريا الثورية امر حتمي بقدر ما هي حتمية تلك الظاهرة التي يعرفها كل مجتمع رأسمالي حيث أقلية صغيرة من المنتجين الصغار تصيب الثروة ، «وتحتل مكانها تحت الشمس» ، اي تتحول الى برجوازية ، بينما الغالبية الساحقة تنهار اقتصاديا انهيارا كاملا وتتحول الى جمع من الأجراء والمعوزين ، او تعيش



أبد الدهر على شفير الحياة البروليتارية . ان الدراسة الحالية تكشف الاساس الاقتصادي لكل من هذين التيارين وسط الفلاحين .

ان هذا الاساس الاقتصادي للثورة في روسيا يجعل منها ، بالطبع ، ثورة برجوازية حكمة . هذه المقولة الماركسية غير قابلة للدحض اطلاقا ، وذلك امر لا يجوز تناسيه ابدا ، بل ينبغي تطبيقه على كل القضايا الاقتصادية والسياسية للثورة الروسية . غير انه ينبغي على المرء ان يجيد التطبيق . ذلك ان التحليل المحدد لموقع الطبقات المختلفة ومصالحها يجب ان يخدم كوسيلة لتعيين المعنى الدقيق لهذه الحقيقة عند تطبيقها على هذه القضية او تلك . ان نمط التفكير المعاكس الذي نلقاه غالبا بين الاشتراكيين الديمقراطيين اليمينيين برئاسة بليخانوف ، اي السعي للبحث عن اجوبة على الاسئلة المحددة في التجلي المنطقي المبسط للحقيقة العامة حول الطابع الاساسي للثورة ، ان هذا النمط من التفكير انما هو ابتذال للماركسية واستهزاء صريح بالمادية الجدلية . عن مثل هؤلاء ، الذين يستخلصون من الحقيقة العامة عن طبيعة هذه الثورة ، الدور القيادي «لبرجوازية» في الثورة ، مثلا ، او ضرورة ان يحض الاشتراكيون تأييدهم للبراليين ، كان سيحلو لماركس ، اغلب الظن ، ان يكرر الكلمات نفسها التي استعارها ذات مرة من هايني : «لقد زرعت اسنان التثمين وما حصدت غير البراغيث» \* .

ازاء هذا الاساس الاقتصادي الراهن للثورة الروسية ، يبرز اتجاهان للتطور ممكنان موضوعيا :

---

\* من قصيدة للشاعر الالماني الكبير هنريتش هايني ، وكان صديقا

لماركس -م-

إما أن يستمر اقتصاد الملاك العقاريين القديم ، المرتبط بالقنانة بألف قيد وقيد ، ويتحول ببطء الى اقتصاد رأسمالي صاف ، الى اقتصاد «يونكري» \* وتكون قاعدة الانتقال النهائي من العمل - الخدمة الى الرأسمالية هي التحول الداخلي لاقتصاد الملاك العقاريين الاقطاعي . وهكذا فان مجمل النظام الزراعي للدولة يصبح رأسماليا ، لكنه يحتفظ بخصائص اقطاعية لفترة طويلة من الزمن . وإما ان ينهار اقتصاد ملاك الارض القديم بفعل الثورة ، التي تدمر كافة مخلفات القنانة ، وفي مقدمتها ملكية الارض الكبيرة . هنا تكون قاعدة الانتقال النهائي من العمل -

---

\* نسبة الى اليونكرز Junkers . وهم طبقة ملاك الاراضي البروسيين (الالمان) . ويقصد لينين الإشارة الى نمط من الانتقال التدريج للرأسمالية على غرار ما حصل في العديد من الدول الأوروبية باستثناء فرنسا (وعلى الاخص المانيا وانكلترا) . فاذا كان تطور الرأسمالية في المانيا عزز الملكية الاقطاعية للارض - القاعدة الاقتصادية لسلطة اليونكرز - الا انهم استمروا بصفتهم فئة حاكمة لصالح البرجوازية تتناش على حساب الدولة بشكل خاص . ويقدم انغلز تحليلاً ثاقباً لهذه الظاهرة في كتابه «دور العنف في التاريخ» حيث يقول ان التطور الرأسمالي ، اذا كان سلب اليونكرز امتيازاتهم الاقطاعية كأفراد الا انهم - مثلهم كمثل الارستقراطية البريطانية - احتفظوا بالسلطة كفئة من خلال سيطرتهم على القضاء والشرطة والادارة الريفية . «وهكذا ، فقد احتفظوا ، تحت تسميات عصرية ، بكافة مواقع القوة الرئيسية التي لم يمد بإمكانهم السيطرة عليها على الاساس الاقطاعي القديم» (انغلز ، دور العنف في التاريخ ، الترجمة الانكليزية ، لندن ١٩٦٨ ، ص ١٠٥) . وأبرز سمثلي اليونكرز بسمارك ، الامير اليونكر البروسي ، الذي يدفعه حسه التجاري احيانا الى كبت نوازع اليونكرية ، (انغلز ص ٥٦) والذي حقق رغبات البرجوازية الالمانية ولكن «رغمها عنها» ، اذ تصدى لمطالبها وتطلعاتها البرلمانية ، لكنه اندفع في المقابل الى تحقيق مطامحها في التوحيد القومي (انغلز ، ص ٦١ - ٦٣) - م .

الخدمة الى الرأسمالية هي التطور الحر للانتاج الفلاحي الصغير وقد تلقى دفعا كبيرا نتيجة مصادرة مزارع الملاك العقاريين لمصلحة الفلاحين . وهكذا تغلب الرأسمالية على كامل النظام الزراعي ، ذلك انه بقدر ما يتم تصفية مخلفات القنانة تصفية نهائية بقدر ما تتسارع وتيرة عملية تمايز الفلاحين . وبعبارة اخرى ، إما المحافظة ، أساسا ، على الملكية العقارية وعلى المرتكزات الرئيسية «للبناء الفوقي» القديم ، وبالتالي ، الدور الغالب للبرجوازيين والملاك العقاريين ذوي الاتجاه الملكي - الليبرالي ، والانحياز السريع للفلاحين الى جانبهم ، وتدهور اوضاع الجماهير الفلاحية ، المنزوعة الملكية على نطاق واسع ، الراضحة ، اضافة لذلك ، تحت نير هذا النوع او ذاك من مقترحات الكاديت ✱ بصدد

---

✱ الكاديت ، اعضاء الحزب الدستوري الديمقراطي ، الحزب الرئيسي للبرجوازية الامبريالية الروسية . تأسس في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٠٥ وضم ممثلين عن البرجوازية الليبرالية - الملكية ، وموظفي الزيمستوفات والمثقفين البرجوازيين الذين يستخدمون العبارات المخادعة عن «الديمقراطية» لاختفاء آرائهم الحقيقية ولخطب ود الفلاحين . ويتحدث برنامج الكاديت الزراعي عن امكانية توزيع قسم من المزارع الكبيرة على الفلاحين على اساس مدفوعات الاسترداد ولو بأثمان باهظة . وكان الكاديت يتمسكون بالنظام الملكي. وحاولوا اقناع القيصر والاسياد الاقطاعيين بمشاركتهم الحكم ، على ان مهمتهم الاساسية كانت النضال ضد الحركة الثورية . ابان الحرب العالمية الاولى دافع الكاديت بحماس عن السياسة الخارجية للحكومة القيصرية القائمة على الغزو ، وحاولوا انقاذ النظام الملكي خلال الثورة البرجوازية الديمقراطية في شباط (فبراير) ١٩١٧ . وانتهج اعضاء الكاديت في الحكومة البرجوازية المؤقتة سياسة معادية للثورة ، معادية لمصالح الشعب لكنها مؤيدة للامبرياليين الامريكيين والبريطانيين والفرنسيين. وبعد انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية الكبرى تحول الكاديت الى =

استردادات الاراضي ، المسحوقة والمتبلدة بفعل طغيان الرجعية، حيث ينفذ هذه الثورة البرجوازية سياسيون من طراز الأكتوبريين \* . وإما تدمير نظام ملاك الاراضي وكل الرأئسز الرئيسية لـ «البناء الفوقي» القديم المقابل له ، وطغيان دور البروليتاريا والجماهير الفلاحية ، مع تحييد للبرجوازية المترددة والمعادية للثورة ، ومع اسرع تطور للقوى الانتاجية على اسس رأسمالية وأكثر انفلاتا من القيود ، في ظل افضل الظروف للجماهير العمالية والفلاحية التي يمكن تصورها في مرحلة الانتاج البضاعي - وبالتالي ، توفير الظروف الأكثر مواءمة لكي تنجز الطبقة العاملة لاحقا مهمتها الأصلية الأساسية ، مهمة اعادة بناء المجتمع على اسس اشتراكية . وبالطبع ، يمكن ان تقوم خلائط متنوعة الى ما لانهاية تضم عناصر من هذا او ذاك النمط من التطور الرأسمالي ، ووحدهم المتحذلقون الذين لا يرجي منهم اي خير هم الذين يعملون على حل القضايا المخصوصة والمعقدة الناشئة بمجرد الاستشهاد بهذا الراي لما ركس او ذاك بصدد حقبة تاريخية اخرى .

---

= الد اعداء السلطة السوفيتية وقد شاركوا في كل الاعمال المسلحة المعادية للثورة وفي حروب التدخل . وبعد هزيمة قوات التدخل والحرس الابيض ، هرب الكاديت خارج البلاد حيث واصلوا نشاطهم المعادي للثورة وللشوفيت - .

\* حزب الاكتوبريين (او اتحاد السابغ عشر من اكتوبر) يمثل مصالح كبار الرأسماليين الصناعيين وكبار الملاك العقاريين الذين يزعمون اراضيهم على أسس رأسمالية . ادعى الاكتوبريون تأييد بيان القيصر في ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٠٥ عندما دفعه خوفه من الثورة الى ان يعد الشعب بالحقوق المدنية . لكن الاكتوبريين ، في الواقع ، لم يكونوا ينوون تحديد صلاحيات النظام القيصري ، وقد محضوا كل تأييدهم للسياسة الداخلية والخارجية للحكومة القيصرية - .

الدراسة الحالية الموضوعة بين أيدي القراء مكرسة لتحليل اقتصاد روسيا قبل الثورة . خلال الحقبة الثورية ، تسير الحياة في البلد المعني بسرعة وفجائية يستحيل معها تعيين النتائج الأساسية للتطور الاقتصادي في لهيب الصراع السياسي . أما أمثال ستوليبيين \* ، من جهة ، والسادة الليبراليين من جهة ثانية (ليس أعضاء الكاديت من أتباع ستروفه \*\* ، وإنما الكاديت

---

\* **بيوتر اركاديفيتش ستوليبيين** - أحد غلاة الرجعيين الروس ، ترأس مجلس الوزراء خلال فترة ١٩٠٦ - ١٩١١ ، يرتبط باسمه قمع ثورة ١٩٠٥ - ١٩٠٧ وفترة الردة الرجعية السياسية العنيفة التي أعقبتها .

وفي مسمى منه لايجاد ركيزة راسخة للاتقراطية القيصرية في الريف عبر الكولاك ، عمل ستوليبيين على سن قانون زراعي جديد . وبمقتضى مرسوم صادر في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٠٦ بات يحق لكل فلاح ان ينسحب من المشاعة القروية وبتحويل حصته الى ملكية فردية مع ما يتبع ذلك من حق في بيعها ورهنها ، الخ . وقد كانت هذه امور محرمة حتى ذلك الحين . وبات من واجب المشاعة ان تمد الفلاح الذي يغادرها بقطعة ارض موحدة . وقد استغل الكولاك هذا التشريع لكي يشتروا اراضي الفلاحين المستضعفين اقتصاديا بأسعار زهيدة . أما قوانين ١٤ حزيران (يونيو) ١٩١٠ و٢٩ ايار (مايو) ١٩١١ ، فقد قضت بتوزيع الزامي للأرض لصالح الكولاك - .

\*\* **بيوتر بيرنغاروفيتش ستروفه** (١٨٧٠ - ١٩٤٤) ممثل بارز لـ «الماركسية الشرعية» .

شهد العقد الاخير من القرن التاسع عشر تسامحا كبيرا من الرقابة القيصرية تجاه الادبيات الماركسية ، بشرط ان لا تتطأ الكتابة السياسية المباشرة ضد الحكم الاوتقراطي . وقد أعيد نشر راس المال و البيان الشيوعي علنا ، كما صدرت عدة مجلات وصحف ذات نزعة ماركسية واضحة . ولكن اذا كان بعض الماركسيين ، وبينهم بليخانوف ولينين نفسه ، قد استغل هذا الانفراج للوصول الى اوسع عدد ممكن من القراء فقد نما ، في المقابل ، تيار بين =

عموما) فانهم يعملون بانتظام وبدأب وثبات لانجاز الثورة وفق الصيغة الاولى . ان انقلاب ٣ حزيران ١٩٠٧ ، الذي شهدناه مؤخرا ، يشكل انتصارا للردة المضادة للثورة الساعية لضمان الغلبة الكاسحة للملاك العقاريين فيما يسمى الهيئة التمثيلية للشعب الروسي . وأما الى اي مدى سيطول أمد هذا «الانتصار» فتلك مسألة اخرى . ذلك ان النضال مستمر من اجل مخرج اخر للثورة . انه المخرج الذي تسعى اليه البروليتاريا ، وأيضا اوسع جماهير الفلاحين ، بهذا القدر او ذاك من التصميم والثبات والوعي . ومهما حاولت الردة المضادة للثورة خنق النضال الجماهيري المباشر بواسطة العنف الارعن ، مهما سعى الكاديت لخنقه بواسطة افكارهم الحقيرة والمنافقة والمعادية للثورة ، فان هذا النضال يندلع ، مرة هنا ومرة هناك ، بالرغم من كل شيء ، ويترك بصماته على سياسة الاحزاب الشعبوية «العملالية» ، رغم

---

= الماركسيين انطلق من نقد الشعبويين ليصل الى تمجيد الرأسمالية وتبريرها . وهكذا ، فمن التحايل على الرقابة القيصرية ، انتقل البعض لسلب الماركسية جوهرها الثوري ، فحولوها الى مجرد طلاء لنزعة برجوازية مبتذلة ، لا غير . ومن ابرز هؤلاء «الماركسيين الشرعيين» ستروفه الذي ساجل لينين ضده في اكثر من مقال ودراسة وكراس . وقد صدقت توقعات لينين بصدد ستروفه عندما انتقل هذا الاخير الى رفض الماركسية كلها ، وانضم الى حزب الكاديت ليصبح احد قادته -م- .

✱ ٣ حزيران ١٩٠٧ هو تاريخ حل مجلس دوما الدولة الثاني واصداد قانون انتخابات مجلس الدوما الثالث الذي اتى بأكثرية من المسلاك العقاريين والرأسماليين . وهكذا خرق القيصر ، غدرا ، بيان ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٠٥ فاطاح الحقوق الدستورية وأمر باعتقال الكتلة الاشتراكية الديمقراطية في الدوما الثاني الذين صدرت بحقهم أحكام بالاشغال الشاقة . فكان ما سمي «انقلاب ٣ حزيران» بمثابة انتصار مؤقت للردة المضادة للثورة -ن- .

ان الاوساط العليا من السياسيين البرجوازيين الصغار ملوثة ،  
دون شك ، وخاصة «الاشتراكيون الشعبيون» و«العماليون» —  
الترودوفيك \* ) بروح الفدر الكاديتية ،

---

**\* الحزب الاشتراكي الشعبي** هو انشقاق عن يمين الحزب الاشتراكي  
الثوري عام ١٩٠٦ . كان يعبر عن مصالح الكولاك ويطالب بالتأميم الجزئي  
للمزارع الكبيرة وتوزيعها على الفلاحين وفق ما يسمى «مقياس العمل» . دعا  
الاشتراكيون الشعبيون الى التحالف مع الكاديت . وكان لينين يسميهم  
«الاشتراكيين — الكاديت» ويعتبر انهم بالكاد يختلفون عنهم بعد ان تخلوا عن  
الجمهورية وعن المطالبة بكل الاراضي . أبرز شخصيات الحزب ا. ف. بيشيكوتوف ،  
ن. ف. انيسكي ، ف. ا. ميالكوتين . بعد ثورة شباط (١٩١٧) البرجوازية  
الديمقراطية ، شارك الحزب الاشتراكي الثوري في الحكومة البرجوازية المؤقتة .  
وبعد قيام ثورة اكتوبر ، انتقل الاشتراكيون الثوريون الى مناهضة الثورة  
وشاركوا في اعمال مسلحة ضدها .

**العماليون (الترودوفيك)** — كتلة من الديمقراطيين البرجوازيين الصغار في  
مجالس دوما الدولة الروسية تتكون من الفلاحين ومن المثقفين المتأثرين بالافكار  
الشعبوية . وقد تشكلت الكتلة العمالية في نيسان ١٩٠٦ من النواب الفلاحين  
لدوما الدولة الاول .

تتضمن مطالب الترودوفيك الفاء كل التقييدات المرتكزة الى المراتب  
الاجتماعية او القومية ، والاصلاح الديمقراطي للريمستوفات وهيئات الحكم  
المحلية المدنية ، وبالاقتراع العام لانتخابات دوما الدولة . اما برنامجهم  
الزراعي فكان ينطلق من المبدأ الشعبي عن الاستخدام المتساوي للارض : انشاء  
صندوق قومي يتكون من اراضي الدولة والعائلة المالكة والقيصر نفسه والاديرة  
والمزارع الخاصة التي تفوق مقياس العمل المعتمد ، مع الاقرار بضرورة التعويض  
في حالة مصادرة المزارع الخاصة . في مجلس الدوما، كان الترودوفيك يتدبدبون  
بين الكاديت والبلاشفة، بسبب الطبيعة الطبقية ذاتها للفلاحين الذين هم ملاك =

والمولشالينية ✖ ، والغرور الذي يميز أشباه المثقفين او البرقراطيين المعتدلين والمتشبهين بالشكليات .

كيف سينتهي هذا النضال ؟ ما هو مآل هذا الاستهلال للثورة الروسية ؟ الاجابة مستحيلة حاليا . ولهذا ، فان الوقت لم يحن بعد للقيام بمراجعة دقيقة لهذه الدراسة (اضافة لكون المهام الحزبية المباشرة لمساهم في حركة الطبقة العاملة لا تترك الوقت لذلك) (١) . ولم يكن بمستطاع الطبعة الثانية ان تتجاوز حدود تشخيص الاقتصاد الروسي قبل الثورة . لذا فقد اكتفى المؤلف بمراجعة النص وتنقيحه فضلا عن ادخال الاضافات الاكثر إلحاحا بناء على آخر المعطيات الاحصائية : كالمعطيات الاخيرة لتعداد الاحصنة ، واحصائيات المواسم الزراعية ، وعائدات التعداد السكاني للعام ١٨٩٧ ، والمعطيات الجديدة عن الاحصائيات العملية ، الخ .

المؤلف

تموز ١٩٠٧

---

= صفار . وقد حاول البلاشفة الوصول الى اتفاقات معهم حول قضايا محددة بغرض خوض معركة مشتركة ضد الكاديت والنظام القيصري .

عام ١٩١٧ انضمت كتلة التروودوفيك الى الحزب الاشتراكي الشعبي -ن .

✖ مولشالينية - مرادفة للتملق الدليل والتزلف . على اسم مولشالين، شخصية في احدى مسرحيات غريبويدوف -ن .

١ - ان مثل هذه المراجعة قد تتطلب ملحقا بالكتاب الحالي . وفي ذلك الحال ، لا بد من ان يقتصر الجزء الاول على تحليل الاقتصاد الروسي قبل الثورة ، بينما يخصص الجزء الثاني لدراسة انجازات ونتائج الثورة - (ملاحظة لينين) .



## الفصل الأول

### الاطّاء النظرية عند الاقصاديين الشعبيين

السوق مقولة من مقولات الاقصاد البضاعي الذي يتحول الى اقصاد رأسمالي خلال تطوره . ولا يحقق الاقصاد البضاعي سيطرته الكاملة الشاملة الا في ظل الاقصاد الرأسمالي . لذا ، فان دراسة الموضوعات النظرية الاساسية المتعلقة بالسوق الداخلية تتطلب البدء بالاقصاد البضاعي البسيط ، ومتابعة تحولاته التدريجي الى اقصاد رأسمالي .

#### ١ - قسمة العمل الاجتماعية

ان قسمة العمل الاجتماعية تكمن في اساس كل اقصاد

بضاعي .

تنفصل الصناعة الانتاجية عن صناعة استخراج المواد الاولية، ثم تنقسم كل منهما الى صناعات فرعية متنوعة ومتعددة ، تنتج منتجات معينة بوصفها سلعا معدة للبيع ، ويجري تبادل هذه المنتجات لقاء منتجات باقي الصناعات .

وهكذا يؤدي تطور الاقتصاد البضاعي الى تزايد عدد الفروع الصناعية المنفصلة والمستقلة . ويتجه هذا التطور نحو انفراد فرع خاص من الصناعة بانتاج منتج واحد ، او حتى جزء من هذا المنتج ، لا بل يصل الى درجة التخصص في عملية واحدة من مجمل عمليات اعداد منتج واحد للاستهلاك .

في ظل الاقتصاد الطبيعي ، كان المجتمع يتألف من مجموعة من الوحدات الاقتصادية المتجانسة (اسر فلاحية ذات تركيب عشائري - بطريركي ، تجمعات قروية بدائية ، مزارع اقطاعية) . وكانت كل واحدة من هذه الوحدات تتعاطى كافة أشكال النشاط الاقتصادي ، من استخراج المواد الاولية المختلفة الى وضع اللمسات الاخيرة على المنتج قبيل استهلاكه . اما في ظل الاقتصاد البضاعي ، فتظهر وحدات اقتصادية متغايرة ، ويتكاثر عدد الفروع الاقتصادية المستقلة ، بينما يتقلص عدد الوحدات الاقتصادية التي تتعاطى وظيفة اقتصادية واحدة وثابتة . ويشكل هذا النمو المطرد لقسمة العمل الاجتماعية العامل الرئيسي في مسار تكوين الرأسمالية لسوقها الداخلية .

يقول ماركس :

«حيث يكون الاقتصاد البضاعي هو الاساس ، وحيث يبلغ هذا الاقتصاد شكله المطلق - في ظل الانتاج الرأسمالي - تصبح المنتجات سلعا او قيما انتفاعية تملك قيمة تبادلية يجب تحقيقها ، اي يجب تحويلها الى عملة ، بالقدر الذي تكون فيه المنتجات الاخرى مساوية لها ، اي بالقدر الذي تواجهها منتجات اخرى بما

هي سلع وقيم . ولا تتحول هذه المنتجات بدورها الى سلع وقيم الا اذا هي تحولت من مورد عيش مباشر للمنتجين انفسهم الى سلع ، اي الى منتجات اصبحت قيما اجتماعية لانها تحولت الى قيم تبادلية (الى عملة) ، اي اذا هي تسيات . وتنمو سوق هذه السلع من خلال قسمة العمل الاجتماعية ، ذلك ان قسمة النشاطات الاجتماعية تؤدي الى تحويل منتجاتها الى سلع ، الى اشياء متكافئة فيما بينها ، فيصبح كل نشاط انتاجي سوقا لمبائر النشاطات الانتاجية» (كارل ماركس ، رأس المال ، المجلد الثالث ، الطبعة الالمانية ، الجزء الثاني ، ص ١٧٧ - ١٧٨) \* .

وغني عن القول ان انفصال الصناعة الانتاجية عن صناعة استخراج المواد الاولية ، وانفصال الصناعة عموما عن الزراعة ، يحولان الزراعة نفسها الى صناعة ، اي الى فرع اقتصادي ينتج السلع . والواقع ان عملية التخصص هذه ، التي تحقق استقلال مختلف منوعات الانتاج بعضها عن بعض ، تظهر ايضا في الزراعة . فتولد المناطق الزراعية المتخصصة (ومعها الانظمة الزراعية المتخصصة هي ايضا) ، ولا تؤدي الى نشوء التبادل بين المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية وحسب ، بل تؤدي الى التبادل بين المنتجات الزراعية نفسها ايضا . ثم ان عملية التخصص هذه في الزراعة التجارية (والرأسمالية) تتجلى فسي جميع الاقطار الرأسمالية ، وعلى صعيد قسمة العمل الدولية . وينطبق ذلك ايضا على روسيا في حقبة «ما بعد الاصلاح» ، كما سوف نبين بالتفصيل لاحقا .

وهكذا ، فان قسمة العمل الاجتماعية هي الاساس في كل

---

\* يعتمد لينين على الاصل الالمانى في استشهاده من كتاب رأس المال .

ومن جهتنا ، فقد تولينا الترجمة مباشرة عن الانكليزية - م .

عملية تحول الاقتصاد البضاعي الى اقتصاد رأسمالي .  
ولذا ، فمن الطبيعي ان يكون المنظرون الشعبويون - الذين  
يعتبرون هذه العملية من نتاج اجراءات اصطناعية ، او من نتاج  
«الانحراف عن الصراط المستقيم» وما شابه - قد حاولوا التعتيم  
على واقع قسمة العمل الاجتماعية في روسيا ، او هم ، على  
الاقل ، حاولوا التقليل من اهميتها .

ففي مقالة بعنوان «قسمة العمل الزراعية والصناعية في  
روسيا» (فيسستنيك ييفروبي [الرسول الاوروبى] ، ١٨٨٤ ،  
العدد ٧) ينكر السيد فورونتسوف سيادة مبدأ قسمة العمل  
الاجتماعية في روسيا» (ص ٣٤٧) ويعلن ان قسمة العمل  
الاجتماعية في بلدنا «لم تولد من أعماق حياة الشعب ، وانما  
حاولت ان تفرض نفسها عليها من الخارج» (ص ٣٣٨) .

اما السيد دانيالسون فانه يحتاج ، في كتابه «مقالات» حول  
زيادة كمية الحبوب المعروضة للبيع ، ويقول : «قد تعني هذه  
الظاهرة توزيع محصول الحبوب بعدالة اكبر بين انحاء البلد  
المختلفة، بحيث يصبح بمقدور الصياد في أركنجيل ان يستملك  
حبوب سامارا في الوقت الذي يضيف فيه المزارع في سامارا  
سمك «اركنجل» الى وجبة طعامه . والحقيقة ان لا هذا ولا ذلك  
يحصل فعلا» («مقالات عن اقتصادنا الاجتماعى بعد الاصلاح» ،  
سان بطرسبرغ ، ١٨٩٣ ، ص ٣٧) .

وهكذا ، يجري الجزم بفظاظة بأنه لا توجد قسمة عمل  
اجتماعية في روسيا ، دون الاتكال الى اية معطيات، وعلى العكس  
مما تؤكد كافة الوقائع المتوافرة . والواقع ان النظرية الشعبوية  
حول «اصطناعية» الرأسمالية في روسيا ما كان بإمكانها ان تقوم  
الا بفرض حجر الزاوية في كل اقتصاد بضاعي - اي قسمة العمل  
الاجتماعية - اي باعتبار هذه العملية عملية «اصطناعية» .

## ٢ - نمو عدد السكان العاملين في الصناعة على حساب العاملين في الزراعة

نظرا لان الحقبة السابقة على ظهور الاقتصاد البضاعي تشهد اندماج الصناعة الانتاجية مع صناعة استخراج المواد الاولى ، مثلما تشهد غلبة الزراعة على الصناعة ، فان تطور الاقتصاد البضاعي يعني انفصال فروع صناعية متتالية عن الزراعة . والواقع ان بلدا لم يحرز فيه الاقتصاد البضاعي تقدما ملحوظا (او ينعدم فيه الاقتصاد البضاعي اصلا) هو بلد يعيش جميع سكانه تقريبا على الزراعة . ولكن ذلك لا يعني ان السكان يتعاطون الزراعة وحدها ، ولا شيء سواها . بل يعني فقط ان السكان العاملين في الزراعة يتولون ايضا تصنيع المنتجات الزراعية ، وان التبادل وقسمة العمل الاجتماعية معدومان تقريبا .

وبالتالي ، فان تطور الاقتصاد البضاعي يعني بالضرورة انفصال عدد متزايد من السكان عن الزراعة ، اي زيادة عدد السكان العاملين في الصناعة على حساب العاملين في الزراعة : «من طبيعة الرأسمالية انها تؤدي دوما الى انخفاض عدد السكان العاملين في الزراعة بالقياس الى عدد السكان العاملين في القطاعات الاخرى . والسبب في ذلك ان ازدياد رأس المال الثابت في الصناعة (بالمعنى الاضيق للكلمة) على حساب رأس المال المتغير ، يسير جنبا الى جنب مع الازدياد المطلق في رأس المال المتغير ، رغم انخفاضه النسبي . اما في الزراعة ، من جهة ثانية، فان رأس المال المتغير المطلوب لاستثمار قطعة ارض معينة ينخفض انخفاضاً مطلقاً ، ولا يرتفع الا بزراعة قطعة ارض جديدة . لكن ذلك بدوره يفترض نموا متزايدا في عدد السكان العاملين في الزراعة» (رأس المال ، المجلد الثالث ، الجزء الثاني ، ص ١٧٧) .

وهكذا ، فلا يسعنا ان نتصور وجود الرأسمالية بدون نمو في عدد السكان العاملين في التجارة والصناعة على حساب العاملين في الزراعة . وكلنا يعلم ان هذه الظاهرة تبرز بأوضح معالمها في كل البلدان الرأسمالية دون استثناء . ومن البديهي القول ان هذه الظاهرة بالغة الاهمية بالنسبة لمسألة السوق الداخلية ، لانها مرتبطة اوثق الارتباط بتطور الصناعة والزراعة في آن معا . والواقع ان نشوء وتكاثر المراكز الصناعية وانجذاب السكان اليها هما من التطورات العميقة التأثير في حياة الريف بكافة جوانبها، والتي تؤدي بالضرورة الى نشوء الزراعة التجارية والرأسمالية . والملفت للنظر حقا ان دعاة الاقتصاد الشعبي يتجاهلون هذا القانون تجاهلا كاملا في نقاشاتهم النظرية البحتة ، كما في نقاشاتهم حول الرأسمالية في روسيا (وسوف ننظر مطولا في التعبيرات العينية عن هذا القانون في الفصل الثامن من هذا الكتاب) . ان نظريات السידين فورونتسوف ودانيالسون حول السوق الداخلية للرأسمالية تتجاهل تفصيلا «صغيرا» ، ألا وهو تحول السكان من الزراعة الى الصناعة ، واثّر هذا التحول على الزراعة نفسها .

### ٣ - خراب المنتجين الصغار

لقد اقتصرت معالجتنا حتى الان على الانتاج البضاعي البسيط . ولا بد من الانتقال الان الى الانتاج الرأسمالي ، اي لا بد من الافتراض اننا لم نعد امام منتجي السلع البسطاء ، وانما بتنا امام مالك وسائل الانتاج من جهة ، والعمال المأجورين الذين يبيعونه قوة عملهم ، من جهة ثانية . ان تحول المنتج الصغير الى عامل مأجور يعني انه بات

محروما من ملكية وسائل الانتاج - الارض ، الادوات ، المحترف ، الخ - اي انه «مفقر» ، «منكوب» . وهناك وجهة نظر تقول ان هذا الانهيار «يخفض القدرة الشرائية لدى السكان» ، ويؤدي بالتالي الى «التقليص من رقعة السوق الداخلية» للراسمالية (السيد دانيالسون ويشاركه السيد فورونتسوف الرأي في معظم كتاباته) . لسنا بصدد معالجة المعطيات الواقعية المتعلقة بهذه العملية في روسيا . فهذا ما سوف نضطلع به في فصول لاحقة . فالمسألة مطروحة هنا على صعيد نظري بحت . اي انها تتعلق بالانتاج البضاعي عامة ، ابان تحوله الى انتاج رأسمالي . وي طرح الكاتبان المسألة على صعيدها النظري ايضا ، اي انهما يستدلان على تقلص السوق الداخلية من خراب المنتجين الصغار . وهذا رأي مغلوط جملة وتفصيلا . وهو لا يجد تفسير استمراره العنيد في كتابات اقتصادييننا الا في استمرار الترسبات الرومانطيقية لدى الشعبويين . ويتناسى اصحاب هذا الرأي ان «تحرير» قسم من المنتجين من ملكية وسائل الانتاج يعني بالضرورة انتقال وسائل الانتاج هذه الى ايد اخرى ، وتحولها الى رأسمال . وهذا يعني بالتالي ان المالكين الجدد لوسائل الانتاج باتوا ينتجون السلع فيما كان المنتجون المباشرون سابقا ينتجون المنتجات المعدة لاستهلاكهم المباشر ، اي ان المالكين الجدد يساهمون في توسيع رقعة السوق الداخلية ، وليس العكس . واخيرا ، فان «تحرير» قسم من المنتجين من ملكية وسائل الانتاج يعني ان المالكين الجدد ، في زيادتهم للانتاج ، انما يزيدون الطلب في السوق على الادوات الجديدة والمواد الاولية ووسائل النقل وسواها ، كما يزيدون الطلب على السلع الاستهلاكية (لان نمو ثروة هؤلاء المالكين يفترض بالضرورة زيادة استهلاكهم) . ويتناسى اصحاب الرأي المثبت اعلاه ايضا ان السوق لا تأبه لخير المنتج ، وانما الذي يعينها ، اولا بأول ، هو مدى ما يملكه هذا المنتج من مال . والواقع ان تدهور

مستوى معيشة الفلاح البطريكي (العشائري) ✱ - وهو الذي كان يعيش سابقا على الاقتصاد الطبيعي - لا يتعارض اطلاقا مع تزايد كمية المال المتوافرة لديه . فبقدر ما تزداد احواله ترديا ، تزداد حاجته الى بيع قوة عمله ، وبذلك القدر ايضا تتعاظم تلك الحصة من موارد عيشه (الشحيحة اصلا) التي يتوجب عليه شراؤها من السوق .

«مع تحرير قسم من السكان العاملين في الزراعة (من ملكيتهم للأرض) ، تتحرر ايضا مواردهم الغذائية ، ويتحولون الى عناصر مادية مكونة لرأس المال المتغير (اي لذلك القسم من رأس المال المخصص لشراء قوة العمل)» (رأس المال، المجلد الاول، ص ٧٧٦) .  
- «ان مصادرة أملاك قسم من سكان الريف ، وإجلاءهم عن ارضهم ، لا يؤديان الى تفريغ الكادحين للعمل في خدمة رأس المال الصناعي وحسب ، وانما ايضا الى نشوء السوق الداخلية» (كارل ماركس ، المصدر ذاته ، ص ٧٧٨) .

وهكذا ، فعلى الصعيد النظري المحض ، نرى ان خراب المنتجين الصغار في مجتمع ينمو فيه الاقتصاد البضاعي والراسمالي ، يؤدي الى نمو السوق الداخلية ، لا الى تقلصها ، كما يريد السيدان فورونتسوف ودانيالسون . واذا كان السيد دانيالسون نفسه - الذي يعلن ، انطلاقا من افكاره المسبقة ، لا غير ، ان خراب المنتجين الروس الصغار يؤدي الى تقلص السوق

---

✱ اي الفلاح الذي يمارس الزراعة في ظل الاقتصاد الطبيعي . اقتصاد الاكتفاء الذاتي والوحدات الانتاجية المعزولة بعضها عن بعض ، حيث التبادل الضعيف اصلا يتخذ شكل المقايضة في اغلب الاحيان . ونمط الانتاج البطريكي هو الذي كان يسود المشاعات القروية ، حيث ينضوي الفلاح في اسرة موسعة (العشيرة) تحت السلطة المطلقة للاب (البطريك) على ابنائه وأحفاده . وكسان المجلس الذي يضم مجموع هؤلاء «البطارقة» يدير شؤون القرية المشاعية -م- .



الداخلية - لا يتوانى عن الاستشهاد بنصوص ماركس الأنفة الذكر،  
فانما ذلك يثبت قطعاً قدرة هذا المؤلف الفائقة على ان يضحك على  
نفسه بواسطة استشهادات من كتاب رأس المال !

#### ٤ - نظرية الشعبويين عن استحالة تحقق فضل القيمة

المسألة التالية في نظرية السوق الداخلية يمكن صياغتها كما  
يلي : نعلم ان قيمة المنتج في الانتاج الرأسمالي تنقسم الى  
ثلاثة اجزاء : (١) الجزء الاول يحل محل رأس المال الثابت ، اي  
تلك القيمة التي كانت موجودة اصلاً (على شكل مواد أولية ومواد  
ثانوية مساعدة وآلات وأدوات انتاج وما شابه) والتي أعيد انتاجها  
في قسم من اقسام المنتج الجاهز ؛ (٢) الجزء الثاني يحل محل  
رأس المال المتغير ، اي يغطي اكلاف اعالة العمال ؛ (٣) الجزء  
الثالث ، اخيراً ، هو فضل القيمة الذي يستحوذ عليه رب العمل  
الرأسمالي . واذ طرحنا المسألة من منظار السديين دانيالسون  
وفورونتسوف ، فان تحقق اول جزئين (اي ايجاد مقابل لهما في  
السوق ، بيعهما في السوق) لا يثير اية مشكلة . لان الجزء الاول  
ينخرط في الانتاج بينما ينخرط الثاني في استهلاك الطبقة  
العاملة .

ولكن ، كيف يتحقق الجزء الثالث ؟ كيف يتحقق فضل  
القيمة ؟ اذ لا يعقل ان يستهلكه الرأسماليون كله ! هنا يخلص  
اقتصاديون الى ان «المخرج من هذا المأزق» - مأزق تحقق فضل  
القيمة - هو «السيطرة على الاسواق الخارجية» . ويفسر المؤلفان  
الأنفا الذكر حاجة الرأسمالية الى اسواق خارجية بالقول ان  
الرأسماليين لا يستطيعون تحقيق منتجاتهم بوسائل اخرى ،  
ويدعيان ان السوق الداخلية في روسيا آخذة بالتقلص بسبب

خراب الفلاحين واستحالة تحقيق فضل القيمة بدون اللجوء الى اسواق خارجية . ولما كانت هذه الاسواق مقفلة في وجه بلد فتي سلك متأخرا طريق التطور الرأسمالي ، يعلن السيدان دانيالسون وفورونتسوف ان الرأسمالية طفلة وليدة في روسيا ، لا يرتكز نموها وتطورها الى اي اساس فعلي . وهذا زعم يقوم على الافتراضات المسبقة ، المغلوطة نظريا اصلا !

عندما يطرح السيد دانيالسون آراءه حول نظرية التحقق ، فانه يفكر طبعا بنظرية ماركس حول الموضوع نفسه (علما بأنه لا يشير ، ولو بكلمة واحدة ، الى ماركس في هذا الجزء من مؤلفاته) . غير انه يسجل الفشل الذريع في فهم هذه النظرية ، ويعتمد تشويهها كليا ، كما سنثبت بعد قليل . وهذا ما يفسر لماذا تأتي افكاره مطابقة كليا لافكار السيد فورونتسوف الذي يستحيل اتهامه بعدم استيعاب نظرية ماركس ، لان مجرد اتهامه بالامام بالقضايا النظرية هو ذروة الغبن تجاهه ! ويعرض كل من الكاتبين نظرياته وكأنه اول من عالج هذه المسألة وتوصل الى حلول معينة لها «من تلقاء نفسه» . لذا ، فهو يتجاهل ، بكل بساطة ، محتاجات الاقتصاديين الكلاسيكيين حول المسألة نفسها ، ويكرر الاخطاء القديمة التي دحضاها ماركس في الكتاب الثاني من «راس المال» . ويحوّل كل منهما مسألة تحقق المنتج الى مجرد مسألة تحقق فضل القيمة ، فيتصور ، بالطبع ، ان تحقق رأس المال الثابت لا يثير اي إشكال . وينطوي هذا الرأي الساذج على خطأ فادح هو مصدر جميع الاخطاء اللاحقة في نظرية التحقق عند الشعبويين . والحقيقة ان الصعوبة في تفسير التحقق هي بالضبط الصعوبة في تفسير تحقق رأس المال الثابت . فلكي يتحقق رأس المال الثابت ، لا بد من اعادته لدورة الانتاج ، وهذا امر قابل للتطبيق عمليا فقط في حالة ذلك القسم من رأس المال المخصص لانتاج وسائل الانتاج . اما اذا كان المنتج الذي يحل محل رأس المال الثابت مكونا من سلع استهلاكية ،

فانه يتعذر اعادته مباشرة الى وحدة الانتاج ، ويصبح المطلوب قيام **تبادل** بين مجال الانتاج الاجتماعي الذي ينتج وسائل الانتاج وبين مجال الانتاج الاجتماعي الذي ينتج وسائل الاستهلاك . هنا تكمن كل صعوبة المسألة ، وهي صعوبة **يغفلها** السادة الاقتصاديون . فالسيد فورونتسوف يعرض المسألة ، عموما ، وكأن الهدف من الانتاج ليس التراكم وانما هو الاستهلاك . ويقدم «حجة عميقة» تقول «انه يتدفق الى ايدي القلة كمية من الاشياء المادية التي تفيض عن القوة الاستهلاكية للمجتمع المعني بالامر (كذا!)» «في مرحلة معينة من تطوره» (ص ١٤٩) ، ويضيف قائلا «ليس اعتدال الصناعيين ولا تقتيرهم هو السبب في فيض المنتجات ، وانما السبب كامن في حدود المجتمع البشري والنقص في مرونته (!!)» التي تعجز عن زيادة قوته الاستهلاكية بنسبة نمو فضل القيمة» (ص ١٦١) .

ويحاول السيد دانيالسون طرح القضية وكأنه يرفض الاعتراف بأن الاستهلاك هو هدف الانتاج الرأسمالي ، وكأنه يراعي دور ودلالة وسائل الانتاج فيما يتعلق بقضية التحقق . والحقيقة انه لا يملك فكرة واضحة اطلاقا عن عملية تداول رأس المال الاجمالي واعادة انتاجه ، مما يؤدي به للسقوط في شبكة من التناقضات المستعصية .

لن نتوقف هنا لمعالجة هذه التناقضات بالتفصيل ... فتلک مهمة نكراء (اضطلع بها جزئيا السيد **بولفاكوف** في كتابه **الاسواق في ظل الانتاج الرأسمالي** ، موسكو ، ١٨٩٧ ، ص ٢٣٧ - ٢٤٥) ، انما يكفي ان ننظر في الخلاصة الاخيرة القائلة بأن السيطرة على الاسواق الخارجية هي المخرج من مأزق تحقق فضل القيمة ، لاثبات عدالة تقييمنا لحجج السيد دانيالسون . فهذه الخلاصة (والتي هي مجرد تكرار لخلاصة السيد فورونتسوف) تثبت ، بما لا يفسح مجالا للشك ، انه لا يفقه شيئا

من تحقق المنتج في المجتمع الرأسمالي (اي نظرية السوق الداخلية) كما انه لا يفقه شيئاً من دور هذه السوق الخارجية . وهل توجد ذرة من الحس السليم في هذا الاقحام للسوق الخارجية في مسألة «التحقق» ؟ ان مسألة التحقق هي مسألة البحث لكل جزء من المنتج الرأسمالي عن ذلك الجزء الذي يقابله من المنتج الذي يحل محله في السوق ، اكان ذلك على صعيد القيمة (رأس مال ثابت ، رأس مال متغير ، فضل القيمة) ام على صعيد الشكل المادي (وسائل انتاج ، مواد استهلاكية ، وعلى الاخص الضروريات والكماليات) . ومن الواضح انه يجب استبعاد التجارة الخارجية عند بحث هذه المسألة ، لان اقحامها في البحث لا يساعدنا على التقدم قيد شعرة على طريق حل المسألة ، لا بل انه يعود بنا أشواطاً الى الوراء ، اذ يوسع نطاق المسألة ليشمل عدة بلدان ، بعد ان كان محصوراً في بلد واحد . والواقع ان السيد دانيالسون نفسه الذي اكتشف ان التجارة الخارجية هي «المخرج من مأزق» تحقق فضل القيمة ، يجادل حول الاجور ، مثلاً ، على النحو التالي : اذا اخذنا ذلك الجزء من الناتج السنوي الذي يحصل عليه المنتجون المباشرون - اي العمال - على شكل اجور ، «فان الجزء من المعاش الذي يجري اقتطاعه من التداول يساوي ، من حيث القيمة ، اجمالي الاجور المدفوعة» (ص ٢٠٣) .

هنا يثور السؤال : كيف يدري هذا العالم الاقتصادي ان رأسمالي بلد معين سوف ينتجون المعاشات \* بنفس الكمية ونفس القيمة المطلوبتين لتحقيقها - اي المعاشات - بواسطة الاجور ؟ وما الذي يؤكد له انه بالامكان الاستغناء عن السوق الخارجية في هذا

---

\* نستخدم مصطلح معاش كترجمة لـ means of Subsistence اي «موارد رزق» - م .

الصدد ؟ لا يمكنه ان يعلم سلفا ايا من هذا كله ، بالطبع . وكل ما قام به هو مجرد اهمال قضية السوق الخارجية . لان المهم ، في معرض مناقشة تحقق رأس المال المتغير ، هو استبدال جزء من المنتج بجزء آخر ، وليس على الاطلاق مناقشة ما اذا كانت عملية الاستبدال هذه تتم في بلد واحد او اكثر .

لكن صاحبنا ينحرف عن هذه الفرضية الاساسية عند بحثه فضل القيمة ، وبدلا من ان يساهم في حل المسألة ، يهرب منها بالحديث عن السوق الخارجية . ان بيع المنتج المعين فـي السوق الخارجية نفسها امر يحتاج الى تفسير ، اي الى البحث عن مقابل لذلك الجزء من المنتج الذي تم بيعه ، والبحث عن جزء آخر من المنتج الرأسمالي الذي سيحل محل الاول . لهذا السبب بالذات ، يقول ماركس انه يمكن «اغفال» السوق الخارجية والتجارة الخارجية «اغفالا كليا» عند البحث في مسألة التحقق ، لان «اقحام التجارة الخارجية في تحليل قيمة المنتجات التي يعاد انتاجها سنويا لا يساهم ... الا في المزيد من البلبلة ، دون ان يقدم اي عنصر جديد للمسألة ، او اية مساهمة نحو حلها» (رأس المال ، المجلد الثاني ، ص ٤٦٩) .

اما السيدان فورونتسوف ودانيالسون فكل منهما يتصور انه يقدم تقديرا عميقا لتناقضات الرأسمالية عندما يشير الى صعوبات تحقق فضل القيمة . والحقيقة انه يقدم تقديرا بالغ السطحية لهذه التناقضات ، لان الذي يتحدث عن «صعوبات» التحقق ، وعن الازمات الناتجة عن هذه الصعوبات ، يجب عليه ان يعترف بأن هذه «الصعوبات» ليست ممكنة وحسب ، لكنها ضرورية ايضا لكافة اجزاء المنتج الرأسمالي وليس لفضل القيمة وحده . وتظهر مثل هذه الصعوبات دائما بسبب التفاوت في توزيع فروع الانتاج المختلفة ، ليس في مجال تحقق فضل القيمة وحسب ، بل وايضا في مجال تحقق رأس المال المتغير

ورأس المال الثابت ، وهي تظهر دائما في عملية تحقق المنتج الموجود على شكل مواد استهلاكية او في عملية تحقق المنتج الموجود على شكل وسائل انتاج . فبدون «مصاعب» من هذا النوع ، وما تجره هذ «المصاعب» من ازمات ، لا يمكن ان يوجد انتاج رأسمالي ، اي انتاج يقوم به منتجون معزولون ، يقدمون بضائعهم لسوق عالمية يجهلونها .

## هـ - آراء آدم سميث في انتاج وتداول النتائج الاجتماعي الاجمالي في المجتمع الرأسمالي ونقد ماركس لهذه الآراء

لكي نفهم نظرية التحقق فهما صحيحا ، يجب ان نبدأ بآدم سميث . فهو الذي ارسى أسس النظرية المغلوطة حول هذا الموضوع ، والتي ظلت مهيمنة على الاقتصاد السياسي الى زمن ماركس .

يقسم آدم سميث السلعة الى عنصرين : رأس المال المتغير (اي «الاجور» ، حسب تعبيره هو) وفضل القيمة (ولما كان لا يدمج «الربح» بـ «الريع» ، يكون قد انتهى الى ثلاثة عناصر بدلا من اثنين) . كذلك ، فهو يقسم اجمالي السلع ، اي اجمالي الناتج الاجتماعي السنوي ، الى العنصرين اياهما ويحدد لهما موقعهما مباشرة في «مدخول» طبقتي المجتمع - العمال والرأسماليون (او المتعهدون وملاك الارض ، حسب تعبيره) .

ما هي الحجة التي يبرر بها آدم سميث اغفاله للعنصر الثالث من عناصر القيمة ، اي رأس المال الثابت ؟ لم يكن بمقدور سميث ان لا يلاحظ هذا العنصر ، لكنه افترض انه يتكون هو ايضا من اجور ومن فضل قيمة . وهو يدافع عن هذا الرأي على النحو التالي :

«يتكون سعر الذرة ، مثلا ، من جزء يدفع كريع للمالك الارض ، وجزء آخر يدفع على شكل أجور لاعالة الشفيلة والمواشي المستخدمة في الانتاج ، اما الجزء الثالث فهو يدفع كريع للمزارع . ويبدو ان سعر الذرة يتكون ، عاجلا ام آجلا ، من هذه العناصر الثلاثة . وقد يعتقد البعض انه لا بد من عنصر رابع للتعويض عن تجهيزات المزارع ، وعن اهتلاك ماشيته او سواها من ادوات الزراعة . لكن الحقيقة ان سعر اي اداة من ادوات الانتاج ، كحصان الفلاحة مثلا ، يتكون من العناصر الثلاثة ايها» (اي الريع والربح والاجور) «ومع ان سعر الذرة قد يغطي سعر الحصان مثلا مثلما يغطي سعر اعالته ، فان اجمالي السعر لا بد ان ينحلّ عاجلا ام آجلا ، الى العناصر الثلاثة ايها - اي الريع والعمل والربح» .

يقول ماركس عن نظرية سميث هذه انها «مذهلة» . «ان الاثبات عنده يتلخص في تكرار المقولة ايها» (راس المال ، المجلد الثاني ، ص ٣٦٦) . ان سميث «يفسر الماء ، بعد الجهد ، بالماء» (راس المال ، المجلد الاول ، ص ٦١٢) . وهو ، في قوله ان ثمن ادوات الفلاحة نفسه ينحلّ الى العناصر الثلاثة ايها ، يتناسى ان يضيف : كما ينحل الى ثمن وسائل الانتاج المستخدمة لانتاج هذه الادوات . ان الخطأ الذي ارتكبه آدم سميث (ومن لحق به من اقتصاديين) في عزل رأس المال المتغير عن ثمن المنتج ، يعود الى فهم خاطيء للتراكم في النظام الرأسمالي ، اي لتوسع الانتاج ، لتحوّل فضل القيمة الى رأس مال . وهنا ايضا ، يتغافل آدم سميث عن رأس المال الثابت، مفترضا ان العنصر الجاري مراكمته من فضل القيمة ، اي الجزء الذي يجري تحويله الى رأس مال ، قد استهلكه المنتجون المباشرون استهلاكا كاملا ، اي انه قد تحوّل الى أجور . والحال ان ذلك الجزء المتراكم من فضل القيمة يجري تحويله الى رأس مال ثابت (ادوات انتاج ، مواد اولية ومواد مساعدة) اضافة الى تحويله الى أجور . وينتقد ماركس وجهة نظر

سميث هذه (وكذلك وجهات نظر ريكاردو و ميل وآخرين) في رأس المال ، المجلد الاول (الجزء السابع ، «تراكم رأس المال» ، الفصل ٢٢ بعنوان «المفهوم المغلوط للاقتصاد السياسي حول اعادة الانتاج على نطاق متوسع باستمرار»). ويقول (في المجلد الاول ، ص ٦١٢) انه في المجلد الثاني من رأس المال «سوف نكشف كيف ان العقيدة الجامدة لآدم سميث ، والتي توارثها كل الذين خافوه ، منعت الاقتصاد السياسي من استيعاب أبسط آليات عملية اعادة الانتاج الاجتماعية». وقد ارتكب آدم سميث هذه الغلطة لانه خلط بين قيمة المنتج وبين القيمة الجديدة . فهذه القيمة الاخيرة تنحلّ بالتأكيد الى رأس مال متغير وفضل قيمة ، بينما القيمة الاولى تتضمن ، بالاضافة لهذا وذاك ، رأس المال الثابت . وقد فضح ماركس هذه الغلطة في تحليله للقيمة ، عندما ميّز بين العمل المجرد ، الذي ينتج قيمة جديدة ، والعمل المفيد المحدد ، الذي يعيد انتاج القيمة المتوافرة اصلا في شكل جديد ، اي في شكل منتج مفيد .

ان تفسير عملية اعادة الانتاج وعملية تداول اجمالي رأس المال الاجتماعي مهمة ضرورية بنوع خاص لحسم قضية الدخل الاهلي في المجتمع الرأسمالي . وانه لامر مثير للغاية ان نلاحظ ان آدم سميث ، في تعرضه لهذه القضية الاخيرة ، لم يعد بإمكانه التشبث بنظريته المغلوطة التي تستثني رأس المال الثابت من الناتج الاجمالي للبلد .

«ان الدخل الاجمالي لمجموع سكان بلد كبير يتضمن كاملا الانتاج السنوي لارضهم وعملهم ، والدخل الصافي ، وما يتبقى لهم بعد حسم اكلاف صيانة رأس مالهم الثابت اولا ثم رأس مالهم المتداول ثانيا - وبعبارة اخرى ، يتضمن ما يمكنهم تخزينه ، دون اي تعرض لرأس مالهم ، لاغراض الاستهلاك المباشر او لاغراض الانفاق على كفافهم ، ووسائل راحتهم ولهوهم» (أ. سميث ،



«ثروة الامم» ، الكتاب الثاني ، «في طبيعة المخزون وتراكمه واستخدامه» ، الفصل الثاني ، المجلد الثاني ، ص ١٨ ) .  
وهكذا ، يستثني آدم سميث رأس المال من الناتج الاجمالي للبلد ، مؤكدا انه ينحل الى اجور وارباح وريع ، اي الى مدخول (صاف) . لكنه ، من جهة ثانية ، لا يلبث ان يضم رأس المال الى الدخل الاجمالي للمجتمع ، بعد فصله عن المواد الاستهلاكية (= الدخل الصافي) . وهذا هو التناقض الذي يقبض ماركس على سميث متلبسا به : كيف يمكن ان يكون ثمة رأس مال في المدخول ، اذا كان لا يوجد رأس مال في المنتج؟ (انظر رأس المال، المجلد الثاني ، ص ٣٥٥) . والواقع ان آدم سميث يعتبر رأس المال لاشعوريا بثلاثة عناصر تتكون منها قيمة الناتج الاجمالي : ليس رأس المال المتغير وفضل القيمة وحدهما ، وانما ايضا رأس المال الثابت . وفيما بعد ، يصطدم آدم سميث بمفارقة بالغة الاهمية ، ذات مغزى عميق في نظرية التحقق اذ يقول : «يجب ان نستثني ، طبعا ، كل كلفة صيانة رأس المال الثابت من الدخل الصافي للمجتمع . فلا التجهيزات اللازمة لتعزيز الآلات المفيدة وادوات العمل والابنية المدرّة للربح ، وما شابه ، ولا منتج العمل الضروري لانتاج مثل هذه التجهيزات ، يمكن اعتبارها جزءا من هذا الدخل الصافي . بالتأكيد ، يمكن اعتبار ثمن العمل جزءا من هذا الدخل ، ذلك ان العامل قد يودع كل قيمة أجوره في المخزون [الاجتماعي] المعد للاستهلاك المباشر» . انما في انواع اخرى من العمل ، فان كلا من «ثمن» (العمل) و«منتج» (العمل) «يودع في هذا المخزون : الثمن يودع في خانة العمال والمنتج في خانة الآخرين» (آدم سميث ، المصدر السابق) . هنا نجد ومضة من الاعتراف بضرورة التمييز بين نوعين من العمل : عمل ينتج المواد الاستهلاكية التي تدخل في «المدخول الصافي» ، وعمل ينتج «آلات مفيدة وادوات عمل و... ابنية ، الخ .» - اي ينتج موادا لا يمكن استخدامها للاستهلاك الشخصي . لسنا نحتاج

الا الى خطوة واحدة لكي نعترف بأن تفسير التحقق يتطلب ،  
 حكما ، التمييز بين نوعين من الاستهلاك - الاستهلاك الشخصي  
 والاستهلاك الانتاجي (اي الذي يعاد توظيفه في الانتاج) .  
 والحقيقة ان تصحيح ماركس لهذين الخطأين اللذين ارتكبهما  
 سميث (استثناء رأس المال الثابت من قيمة المنتج ، والخلط بين  
 الاستهلاك الشخصي والاستهلاك الانتاجي) هو الذي مكنه - اي  
 ماركس - من بلورة نظريته اللامعة حول تحقق الناتج الاجتماعي  
 في المجتمع الرأسمالي .

اما بالنسبة لسائر الاقتصاديين ، بعد سميث وقبل ماركس،  
 فانهم قد كرروا خطأ آدم سميث \* ، ولهذا السبب بالذات لم  
 يتقدموا خطوة واحدة عليه . سوف نتحدث لاحقا عن البلبلة  
 السائدة في نظريات الدخل . اما في السجال حول امكانية  
 التوصل الى حالة من الانتاج الاجمالي الزائد للسلع ، الذي خاضه  
 ريكاردو وساي وميل وغيرهم ضد مalthus وسيسمونيدي وتشالمرز  
 وكيرشمان وغيرهم ، فقد التزم خلاله الطرفان بنظرية آدم سميث  
 المغلوطة . وبالتالي ، وكما يلاحظ السيد س. بولفاكوف عن حق،  
 « فنظرا الى المنطلقات المغلوطة والطريقة الخاطئة في صياغة  
 القضية نفسها ، فان هذه المساجلات لن تؤدي الا الى اللغو  
 الاكاديمي الفارغ . » (المصدر الأنف الذكر ، ص ٢١) .

---

\* يؤكد ريكاردو ، مثلا ، « ان كامل منتج الارض والعمل لكل بلد ينقسم  
 الى ثلاثة اجزاء : جزء يخصص للاجور ، وآخر للارباح ، وثالث للربح » (ريكاردو،  
 المؤلفات ، سان بطرسبرغ ، ١٨٢٢ ، ص ٢٢١) (ملاحظة لينين) .

## ٦ - نظرية التحقق عند ماركس

ان ما ورد أعلاه يقودنا مباشرة الى القول ان المرتكزات الاساسية التي تقوم عليها نظرية ماركس تتلخص في الاطروحتين التاليتين :

الاولى هي ان الناتج الاجمالي لبلد رأسمالي معين ، مثله كمثل الناتج الفردي ، يتكون من ثلاثة عناصر : (١) رأس المال الثابت ، (٢) رأس المال المتغير ، (٣) فضل القيمة . ان هذا القول يفسر نفسه بنفسه للذين يعرفون تحليل عملية انتاج رأس المال الواردة في المجلد الاول من كتاب ماركس «رأس المال» .

اما الاطروحة الثانية ، فهي ضرورة التمييز بين فرعين في الانتاج الرأسمالي : **الفرع ١** هو انتاج وسائل الانتاج ، اي المواد المستخدمة للاستهلاك الانتاجي التي يعاد توظيفها في عملية الانتاج ، او بعبارة اخرى ، المواد التي يجري استهلاكها بواسطة رأس المال وليس بواسطة البشر . واما **الفرع ٢** فهو انتاج المواد الاستهلاكية ، اي المواد المستخدمة للاستهلاك الشخصي .

«ان هذا التمييز وحده ينطوي على قيمة نظرية تتعدى قيمة كل السجلات حول نظرية الاسواق» (بولغاكوف، المصدر السابق، ص ٢٧) .

هنا يطرح السؤال : ما الذي يستوجب الان هذا التمييز بين المنتجات وفق شكلها الطبيعي من اجل تحليل اعادة انتاج رأس المال الاجتماعي ، بعدما أغنانا تحليل انتاج واعادة انتاج رأس المال الفردي عن مثل هذا التمييز ، ووضع مسألة الشكل الطبيعي للمنتوج جانبا ؟ وعلى اي اساس يحق لنا ان نقيم مسألة الشكل الطبيعي للمنتوج في دراسة نظرية عن الاقتصاد الرأسمالي، هذا الاقتصاد الذي يركز كليا الى القيمة التبادلية للمنتوج ؟ فالواقع انه عند تحليل انتاج رأس المال الفردي ، يجري اغفال

المسألة المتعلقة بمصدر وكيفية بيع المنتج وبمصدر وكيفية شراء العمال للمواد الاستهلاكية وشراء الرأسماليين لوسائل الانتاج ، لان هذه المسألة لا تساهم في التحليل ولا ترتبط به اصلا . فكل المطلوب دراسته ، والحال هذه ، هو قضية قيمة العناصر المعزولة للانتاج ونتائجه .

هنا يثور السؤال التالي : من اين سيحصل العمال والرأسماليون على موادهم الاستهلاكية ، ومن اين سيحصل الرأسماليون على وسائل انتاجهم ؟ وكيف سيلبي المنتج الحاضر كل هذه الحاجات ويمكن الانتاج من التوسع ؟ لسنا هنا فقط امام «عملية استبدال في القيمة» ، وانما ايضا امام عملية استبدال في المواد» (رأس المال ، المجلد الثاني ، ص ٣٨٩) . وبالتالي فان التمييز بين منتجات تلعب أدوارا مختلفة في الاقتصاد الاجتماعي يصبح امرا جوهريا .

وما ان نأخذ بالاعتبار هذه المنطلقات الاساسية ، حتى نجد ان قضية تحقق المنتج الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي لم تعد تحمل اية صعوبات تذكر .

لنفترض اننا امام عملية اعادة الانتاج البسيطة ، اي امام تكرار لعملية الانتاج على نطاقها السابق في ظل غياب التراكم . بديهي هنا انه يجري تحقق رأس المال المتغير وفضل القيمة في **الفرع ٢** (الموجود على شكل مواد استهلاكية) عن طريق الاستهلاك الشخصي للعمال والرأسماليين في هذا الفرع (لان اعادة الانتاج البسيطة تفترض سلفا استهلاك كامل فضل القيمة ، وعدم تحول اي جزء منه الى رأس مال) . بل اكثر من ذلك . فان رأس المال المتغير وفضل القيمة ، الموجودين على شكل وسائل انتاج **(الفرع ١)** ، لا بد - لكي يتحققا - من تبادلها لقاء مسود استهلاكية للرأسماليين والعمال المنخرطين في عملية انتاج وسائل الانتاج . ومن جهة اخرى ، فان رأس المال الثابت الموجود

على شكل مواد استهلاكية **(الفرع ٢)** لا يمكن ان يتحقق الا بتبادل هذه المواد الاستهلاكية مقابل وسائل انتاج ، لكي يعاد توظيف رأس المال هذا في الانتاج في العام التالي .

وهكذا نجد عملية تبادل رأس المال المتغير وفضل القيمة في وسائل الانتاج مقابل رأس مال ثابت في الموارد الاستهلاكية . وبهذه الطريقة فالعمال والرأسماليون (في فرع وسائل الانتاج) يحصلون على معاشهم ، فيما يتخلص الرأسماليون (في فرع المواد الاستهلاكية) من متبوجهم ويحصلون على رأس مال ثابت يعاد توظيفه في الانتاج اللاحق . في ظل اعادة الانتاج البسيطة ، يجب على الاجزاء الجاري تبادلها ان تكون متكافئة ، كما يجب على مجموع رأس المال المتغير وفضل القيمة في وسائل الانتاج ان يعادلا رأس المال الثابت في المواد الاستهلاكية .

ومن جهة اخرى ، اذا افترضنا اعادة الانتاج على نطاق متوسع بإطراد - اي اذا افترضنا التراكم - فان الكمية الاولى يجب ان تكون اكبر من الثانية ، لانه لا بد من توافر فائض في وسائل الانتاج يُستخدم للمباشرة في الانتاج **اللاحق** . ولكن ، فلنعد الى اعادة الانتاج البسيطة . فالمتروك هنا بدون تحقيق هو جزء اضافي من المنتج الاجتماعي ، وتحديداً رأس المال الثابت في وسائل الانتاج . **ويتحقق** هذا جزئياً بواسطة التبادل فيما بين رأسماليي هذا الفرع ذاته (كأن يجري مبادلة الفحم بالحديد مثلاً ، لان كل من هذين المنتجين يشكل مادة ضرورية او أداة في عملية انتاج الآخر) ، وجزئياً باعادة توظيفه مباشرة في الانتاج (مثلاً ، الفحم المستخرج في سبيل استخدامه من قبل المنشأة ذاتها لاستخراج المزيد من الفحم ، او الحبوب المستخدمة في الزراعة ، الخ) .

اما فيما يخص **التراكم** ، فان نقطة انطلاقه ، كما أسلفنا ، هي توافر **فائض** في وسائل الانتاج (مستمد من فضل القيمة الذي

يستحوذ عليه الرأسماليون في هذا القطاع) ، وهو فائض يستدعي تحويل جزء من فضل القيمة في المواد الاستهلاكية الى رأس مال. نعتقد انه من نوافل الامور ان نتفحص بالتفصيل كيف يجري اندماج هذا الانتاج الاضافي باعادة الانتاج البسيطة . فالواقع انه ليس من مهمتنا ان نتفحص **نظرية التحقق** بنوع خاص . وما ورد اعلاه كاف لبيان الخطأ الذي يرتكبه الاقتصاديون الشعبويون ، ولتمكيننا من استخراج عدد من الخلاصات النظرية المتعلقة بالسوق الداخلية .

عن المسألة التي تهمننا - مسألة السوق الداخلية - تقدم نظرية ماركس عن **التحقق** الخلاصة التالية: ان الانتاج الرأسمالي، والسوق الداخلية بالتالي ، لا ينموان بفضل المواد الاستهلاكية بقدر ما ينموان بفضل وسائل الانتاج . وبعبارة اخرى ، فان الزيادة في وسائل الانتاج تفوق الزيادة في المواد الاستهلاكية . لقد شاهدنا ، بالتأكيد ، ان عملية تبادل رأس المال الثابت في المواد الاستهلاكية (الفرع ٢) تجري في مقابل رأس المال المتغير (+ فضل القيمة) في وسائل الانتاج (الفرع ١) . غير ان القانون العام للانتاج الرأسمالي يقضي بأن ينمو رأس المال الثابت بسرعة اكبر من نمو رأس المال المتغير . من هنا ، فلا بد لرأس المال الثابت في المواد الاستهلاكية من ان يتزايد بسرعة اكبر من تزايد رأس المال المتغير وفضل القيمة في المواد الاستهلاكية ، فيما لا بد لرأس المال الثابت في وسائل الانتاج من ان ينمو اسرع من الجميع ، متفوقا على تزايد رأس المال المتغير (+ فضل القيمة) في وسائل الانتاج وعلى تزايد رأس المال الثابت في المسود الاستهلاكية . ويجب بالتالي على فرع الانتاج الاجتماعي السذي ينتج وسائل الانتاج ان ينمو بوتيرة اسرع من نمو ذلك الفرع الذي ينتج المواد الاستهلاكية . ولذا نجد ان نمو السوق الداخلية ، في ظل الرأسمالية ، «مستقل» الى حد ما عن نمو الاستهلاك

الشخصي ، وهو يتم بالدرجة الاولى بفضل الاستهلاك الانتاجي . لكنه من الخطأ فهم هذا «الاستقلال» على انه يعني الطلاق الكامل بين الانتاج الاستهلاكي والاستهلاك الشخصي ، اذ يمكن . ويجب للاول ان ينمو بوتيرة اسرع من نمو الثاني (وهذه هي حدود «استقلاليتها» ) . غير انه من البديهي القول بأن الانتاج الاستهلاكي ، في نهاية المطاف ، مرتبط دائما بالاستهلاك الشخصي . ويقول ماركس في هذا الصدد :

«رأينا سابقا (في المجلد الثاني ، الجزء الثالث) انه توجد حركة تبادل مستمرة بين رأس المال الثابت ورأس المال الثابت» (يفكر ماركس هنا برأس المال الثابت في وسائل الانتاج الذي يتحقق عن طريق التبادل بين الرأسماليين في الفرع ذاته) «انه انطلاقا مستقل عن الاستهلاك الفردي لانه لا يدخل هذا المجال اطلاقا . لكن هذا الاستهلاك يرسم حدود رأس المال الثابت ، لان هذا الأخير لا يجري انتاجه لذاته وانما فقط للحاجة الى المزيد منه في مجالات الانتاج التي تنتج سلعا للاستهلاك الفردي» (رأس المال ، المجلد ٣ ، الجزء ١ ، ص ٢٨٩) .

ان هذا الاستهلاك الموسع لرأس المال الثابت ما هو الا مستوى ارقى في تطور قوى الانتاج ، مستوى يجري التعبير عنه بمصطلحات القيمة التبادلية لان «وسائل الانتاج» المتطورة بسرعة تكون ، في الاساس ، من تجهيزات وآلات وأدوات وأبنية ومختلف التوابع اللازمة للانتاج الكبير ، وعلى الاخص الانتاج الآلي . فمن الطبيعي ، والحالة هذه ، ان يتميز الانتاج الرأسمالي ، الذي ينمي قوى الانتاج الاجتماعية وينشيء الانتاج الكبير والصناعة الآلية ، بميزة اضافية هي التوسع المخصوص في ذلك الفرع من الثروة الاجتماعية الذي يتكون من وسائل الانتاج . .

«(في هذه الحالة (اي حالة انتاج وسائل الانتاج) لا يتميز المجتمع الرأسمالي عن المجتمع البدائي ، حسب اعتقاد Senior (سينيور) ، بأفضلية وميزة الانسان البدائي في بذل عمله احيانا

بطريقة لا توفر له اية منتجات قابلة للتحويل الى دخل ، اي الى مواد استهلاكية . كلا ، انما عوامل التمييز تتكون مما يلي :

أ - ان المجتمع الرأسمالي يستخدم المزيد من عمله السنوي المتوافر في انتاج وسائل الانتاج (اي في انتاج رأس المال الثابت) غير القابلة للتحويل الى دخل على شكل أجور او فضل قيمة ، وانما تتلخص وظيفتها في كونها رأس مال .

ب - عندما الانسان البدائي يصنع القوس والسهم والمطارق الحديدية والفؤوس والسلال ، الى آخره ، فانه يعلم جيدا انه لم يبذل وقته هذا لانتاج المواد الاستهلاكية ، وانما لتخزين وسائل الانتاج التي يحتاجها ليس الا ١٠) (رأس المال ، المجلد ٢ ، ص ٤٣٦ .

ان هذه «المعرفة التامة» لصلة الانسان بالانتاج قد اختفت في المجتمع الرأسمالي بسبب الصنمية الكامنة فيه ، والتي تصور العلاقات الاجتماعية بين البشر على انها علاقات بين منتجات - نظرا الى تحويل كل منتج الى سلعة يجري انتاجها لمستهلك مجهول ، مثلما يجري تحقيقها في سوق هي ايضا مجهولة . ان رب العمل الفرد لا يكثر اطلاقا لنوع المادة التي ينتجها - فكل منتج يدر «دخلا» معيناً - فهذه هي وجهة النظر السطحية الانانية نفسها التي تبناها الاقتصاديون النظريون في رؤيتهم للمجتمع ككل ، الامر الذي حال دون معرفة وفهم عملية اعادة انتاج اجمالي المنتج الاجتماعي في الاقتصاد الرأسمالي .

ان تطور الانتاج (وبالتالي نمو السوق الداخلية) بفضل وسائل الانتاج بالدرجة الاولى ، يبدو كمفارقة ، وهو بالتأكيد ينطوي على تناقض . لكنه تناقض ليس كامنا في النظرية ، وانما في الحياة الحقيقية . انه نمط من التناقضات يتطابق مع طبيعة الرأسمالية نفسها ومع سائر تناقضات هذا النظام من الاقتصاد الاجتماعي . والواقع ان هذا التوسع في الانتاج الذي لا يقابله



توسع مماثل في الاستهلاك يتطابق مع الرسالة التاريخية الرأسمالية ومع بنيتها الاجتماعية المخصوصة . الاولى [الرسالة التاريخية] تتلخص في تطوير قوى الانتاج الاجتماعية . اما الثانية [البنية الاجتماعية] فانها تلغي امكانية استخدام هذه المنجزات التقنية من قبل اكثرية السكان . ومما لا شك فيه انه يوجد تناقض بين النزوع نحو التوسع اللامحدود للانتاج الكامن في صلب الرأسمالية، وبين القدرة الاستهلاكية المحدودة لجماهير الشعب (المحدودة بسبب الحالة البروليتارية التي تعيشها هذه الجماهير) . وهذا هو التناقض الذي يسجله ماركس في الاطروحات التي يستشهد الشعبيون بها بطلاقة نادرة ، والتي يفترض ان تعزز آراءهم حول تقلص السوق الداخلية ، وحول الطابع غير التقدمي للرأسمالية ، الى ما هنالك . وفيما يلي نعيد تثبيت هذه الاطروحات نفسها :<sup>١</sup>

— «التناقض في نمط الانتاج الرأسمالي : العمال كمشتريين للسلع عنصر هام بالنسبة للسوق . ولكن المجتمع الرأسمالي ينزع الى الابقاء على اكثر الاسعار انخفاضا عندما يكون العمال باعة لسلعتهم هم — اي لقوة عملهم ٠» (رأس المال ، المجلد ٢ ، ص ٣٠٣) .

— «... ان ظروف التحقق محدودة بالعلاقة التناسبية بين مختلف فروع الانتاج وبين طاقة المجتمع الاستهلاكية ... ولكن بقدر ما تنمو الانتاجية ، بقدر ما تجد نفسها متعارضة مع القاعدة الضيقة التي تركز اليها ظروف الاستهلاك ٠» (المصدر ذاته ، المجلد ٢ ، الجزء ١ ، ص ٢٢٥ — ٢٢٦) .

— «ان المحافظة على قيمة رأس المال وتحقيق توسعه الذاتي، التي تقوم على مصادرة املاك وإفقار الكثرة الساحقة من المنتجين، لا يمكنها الا ان تتحرك ضمن حدود معينة .. وتصطدم هذه الحدود دائما بوسائل الانتاج التي يستخدمها رأس المال لاغراضه الخاصة ، والتي تدفع نحو التوسع اللامحدود للانتاج ، نحو

الانتاج كفاية بذاتها ، نحو النمو غير المشروط لانتاجية العمل الاجتماعية . . . . . ولهذا السبب فان نمط الانتاج الرأسمالي هو وسيلة تاريخية لتنمية قوى الانتاج المادية وتكوين السوق العالمية الملائمة لها ، مثلما هو ، في الوقت ذاته ، حالة من الصراع الدائم بين رسالته التاريخية وبين ما يقابلها من علاقات في الانتاج الاجتماعي» (المصدر ذاته ، المجلد ٣ ، الجزء ١ ، ص ٢٣٢) .

— «ان السبب الحاسم لكل الازمات الحقيقية سيبقى الفقر والاستهلاك المحدود للجماهير بالمقارنة مع نزوع الانتاج الرأسمالي نحو تنمية قوى الانتاج كما لو كانت طاقة المجتمع المطلقة على الاستهلاك هي التي تشكل وحدها حدود هذه التنمية» (المصدر ذاته ، المجلد ٣ ، الجزء ٢ ، ص ٢١) .

ان كافة هذه الاطروحات تتحدث عن التناقض السالف الذكر ، اي التناقض بين النزوع غير المقيّد لتوسيع الانتاج وبين الاستهلاك المحدود — وهي لا تتحدث عن اي شيء سواه . وليس أشد سخفا من ان يستخلص المرء من هذه المقاطع من كتاب «رأس المال» ان ماركس لا يعترف بإمكانية تحقق فضل القيمة في المجتمع الرأسمالي ، او انه يعزو السبب في الازمات الى ضعف الطاقة الاستهلاكية ، وما شابه . يظهر من تحليل ماركس للتحقق ان التداول بين رأس المال الثابت ورأس المال الثابت محدود قطعاً بالاستهلاك الشخصي . غير ان هذا التحليل نفسه يكشف الطابع الفعلي لهذه «المحدودية» ، اذ هو يبين ان المواد الاستهلاكية تلعب دوراً ثانوياً في تكوين السوق الداخلية ، اذا ما قورن بدور وسائل الانتاج . وبالإضافة لذلك ، فليس أشد سخفاً من ان يستخلص المرء من تناقضات الرأسمالية ان الرأسمالية ذاتها مستحيلة او ان ينفي صفتها التقدمية ، وما الى ذلك . وهذا لا يعني سوى التطبيق الى المرتفعات المتسامية للاحلام الرومنطيقية هرباً من الوقائع المزعجة ، لكنها المحققة . والحال ان التناقض بين النزوع نحو التوسع اللامحدود للانتاج وبين

الاستهلاك المحدود ليس التناقض الوحيد في الرأسمالية ، التي لا توجد وتتطور ، أصلا ، بدون تناقضات . وتشهد تناقضات الرأسمالية على طابعها التاريخي الانتقالي ، كما تلقي هذه التناقضات الضوء الكاشف على ظروف وأسباب انهيارها وتجاوزها نحو طور تاريخي أرقى . غير ان هذه التناقضات لا تلغي امكانية نشوء الرأسمالية ، ولا هي تلغي طابعها التقدمي بالمقارنة مع أنظمة الاقتصاد الاجتماعي السابقة .

## ٧ - نظرية الدخل الاهلي

بعد ان عرضنا للأطروحات الاساسية في نظرية التحقق عند ماركس ، يبقى علينا ان نشير الى اهميتها البالغة في نظرية «الاستهلاك» الاهلي و«التوزيع» و«الدخل» . لقد شكلت هذه القضايا ، وعلى الاخص القضية الاخيرة ، عقبة كاداء بالنسبة للاقتصاديين ، ولا تزال . فكلما أمعنوا في الحديث والكتابة عنها، كلما تعاظمت البلبلة التي احدثها الخطأ الاساسي عند آدم سميث. وسوف نثبت فيما يلي بعض النماذج عن هذه البلبلة .

انه لمن المثير ان نلاحظ ، مثلا ، ان برودون \* قد كرر الخطأ نفسه ، جوهريا ، الا انه صاغ النظرية القديمة بطريقة مختلفة نوعا ما . وهو يقول :

«يؤسس (١) (الذي يرمز الى مجموع المالكين وأرباب العمل والرأسماليين) مشروعا بعشرة آلاف فرنك ، ومن هذا المبلغ يقدم

---

\* بيار جوزيف برودون (١٨٠٩ - ١٨٦٥) : داعية واقتصادي وعالم اجتماع فرنسي اشتراكي . مثّل عمليا وفكريا «الاشتراكية» البرجوازية الصغيرة ، وكان من مؤسسي الفوضوية . ساجل ماركس ضد نظرياته الاقتصادية في كتابه «بؤس الفلسفة» ، ردا على اشهر كتب برودون «فلسفة البؤس» -م .

سلفات للعمال مقابل ان ينتج هؤلاء السلع . وبعد ان يحول (أ) ماله الى سلع يتوجب عليه في نهاية عملية الانتاج ، اي في نهاية عام مثلا ، ان يحول هذه السلع مجددا الى مال . الى من يبيع (أ) سلعه ؟ الى العمال ، طبعا ، لانه لا توجد الا طبقتان في المجتمع - ارباب العمل من جهة والعمال من جهة ثانية . هؤلاء العمال الذين تلقوا أجورا قيمتها ١٠ آلاف فرنك لقاء منتج عملهم ، بما يغطي ضرورات الحياة عندهم ، مضطرون الان لان يدفعوا اكثر من ١٠ آلاف فرنك [لقاء السلع] لانه يتوجب عليهم ان يدفعوا الزيادة التي يتلقاها (أ) على شكل فائدة وارباح اخرى ينتظرها منذ مطلع العام . ولا يستطيع العامل ان يغطي هذه الزيادة الا بالاستدانة ، فيغرق في مزيد من الدين والفقر . وهنا ، لا بد ان يحصل واحد من امرين . فإما ان يستهلك العامل ٩ آلاف ، مع انه انتج ١٠ آلاف ، وإما ان يدفع لرب العمل مجموع أجوره فقط [اي ١٠ آلاف] ، وفي هذه الحالة فرب العمل هو الذي يتعرض للافلاس والنكبات لانه لن يتلقى فائدة على رأس ماله مع انه مضطر لدفع هذه الفائدة لسواه (رييل ، برودون ، المجلد ٢ ، ص ٢٠٠ تحت عنوان «صناعة») . مقالات من «قاموس العلوم السياسية» ، موسكو ، ١٨٩٦ ، ص ١٠١) .

وكما يلاحظ القارئ فاننا امام نفس المعضلة - معضلة تحقق فضل القيمة - التي يثير السيدان فورونتسوف ودانيالسون كل الجلبة حولها ، مع فارق وحيد هو ان برودون يطرح القضية بطريقة مميزة . على ان هذه الطريقة المميزة في صياغته تزيد الشعبويين تعلقا به . فانهم ، مثل برودون ، يعتبرون ان «الصعوبة» انما هي كامن في تحقق فضل القيمة (فائدة كان ام ربعا ، حسب مصطلحات برودون) ويعجزون عن استيعاب ان البلبلة التي ورثوها عن الاقتصاديين الكلاسيكيين تمنعهم من فهم تحقق ليس فضل القيمة وحسب وانما تحقق رأس المال الثابت ايضا . بمعنى آخر ، فان «صعوبتهم» تكمن في انهم لا يفقهون

كامل عملية تحقق المنتج في المجتمع الرأسمالي .  
بصدد «نظرية» برودون هذه يسجل «اركس الملاحظة الساخرة  
التالية :

«يفضح برودون عجزه عن استيعاب «النظرية» [نظرية تحقق  
المنتج في المجتمع الرأسمالي] في صيغته الجاهلة : العامل  
يستحيل عليه ان يعيد شراء المنتج الذي أنتجه ، لان الفائدة  
المضافة على سعر الكلفة متضمنة في المنتج» (رأس المال ،  
المجلد ٣ ، الجزء ٢ ، ص ٣٧٩) .

ويستشهد ماركس بالملاحظة الموجهة ضد برودون من قبل  
احد الاقتصاديين المبتدئين ، المدعو فوركاد ، الذي «يعمم ،  
بطريقة صحيحة كل الصحة ، الصعوبة التي يعرضها برودون في  
اضيق نطاق» . يقول فوركاد ان سعر السلع لا يتضمن شيئا  
يتجاوز الاجور - اي الربح - وحسب ، لكنه يتضمن ايضا ذلك  
الجزء الذي يحل محل رأس المال الثابت . لذا ، يستنتج فوركاد ،  
على النقيض من برودون ، انه يستحيل على الرأسمالي هو ايضا  
ان يعيد شراء سلعه بواسطة الربح الذي يجنيه (والحال ، ان  
فوركاد لم يعجز عن حل المسألة وحسب ، بل هو عجز عن  
فهمها ايضا ! ) .

اما رودبرتوس \* ، فانه لم يقدم اية مساهمة تذكر لحل  
المسألة اياها . فاذا به ، في توكيده على المقولة التي تعتبر ان  
«الربح العقاري والربح على رأس المال والاجور كلها اجزاء من  
الدخل» ، يثبت عجزه الكامل عن التوصل الى استيعاب واضح  
لمفهوم «الدخل» . بعد عرض رايه فيما يجب ان تكونه مهام  
الاقتصاد السياسي لو انه استخدم «النهج الصحيح» (المصدر  
السابق ، ص ٢٦) يتحدث ايضا عن توزيع الناتج الاهلي ، اذ

---

\* رودبرتوس ، يوهان كابل (١٨٠٥ - ١٨٧٥) سياسي واقتصادي الماني ،  
كان يبشر بصيغة رجعية تدعو لـ «اشتراكية الدولة» البروسية - م .

يقول : « كان يجب عليه [اي على] « العلم الصحيح للاقتصاد الاهلي » ان يبين كيف يخصص دائما جزء من الناتج الاهلي العام في **محل** رأس المال المستهلك في الانتاج ، بينما يخصص القسم الباقي - بما هو **دخل اهلي** - لسد الحاجات الضرورية المباشرة للمجتمع وأفراده » (**المصدر ذاته** ، ص ٢٧) . ولكن ، على الرغم من انه كان يتوجب على العلم الحقيقي ان يبين هذا ، فان « علم » رودبرتوس نفسه لا يفعل شيئا من هذا القبيل . وسوف يلاحظ القاري ان جل ما قام به لا يتعدى تكرار آدم سميث حرفيا ، طبعا دون ان يلمح ان هذه هي مجرد بداية للمشكلة . اي عمال « يتولون استبدال » رأس المال الاهلي ؟ كيف يتحقق منتوجهم ؟ ان رودبرتوس لا يتفوه بكلمة جوابا . عند تلخيصه لنظريته (« هذه النظرية الجديدة التي أحبه بها اولئك الذين كتبوا حتى الان » ص ٣٢) على شكل موضوعات منفصلة ، يتحدث رودبرتوس اولا عن توزيع الدخل الاهلي فيقول : « ان الريع [ والمعروف ان رودبرتوس يعني به ما نسميه نحن فضل القيمة ] والاجور هي ، بالتالي ، الاجزاء التي ينحل إليها المنتوج نفسه ، بما هو مدخول » (ص ٣٢) . ولكن هذا التحفظ البالغ الاهمية كان يجب ان يوجي اليه بسؤال حيوي جدا : لقد قال لتوّه انه يعني بالدخل تلك المواد المستخدمة « لاشباع الحاجات المباشرة » ، وبالتالي فانه توجد منتجات لا تستخدم للاستهلاك الشخصي . كيف تتحقق هذه المنتجات ؟ غير ان رودبرتوس لا يلمح اي غموض هنا وسرعان ما ينسى هذا التحفظ ، ويأخذ بالحديث المباشر عن « **تجزئة المنتوج الى ثلاثة اقسام** » ( الاجور والارباح والريع ) (ص ٤٩ - ٥٠ وسواهما) . وبذلك يكرر رودبرتوس عمليا نظرية آدم سميث مع الخطأ الرئيسي الذي تقوم عليه ، دون ان يفسر شيئا ما بصدد مسألة الدخل . اصف الى ذلك ان وعده بنظرية جديدة اكثر شمولاً وأفضل عن توزيع الناتج الاهلي كلام فارغ ليس الا . فالواقع ان رودبرتوس لم يدفع الجهد النظري عن هذه المسألة

خطوة واحدة الى امام . اما مبلغ البلبلة في مفاهيم «الدخل» عنده ، فيظهر من خلال تأملاته المطولة في «رسالته الاجتماعية الرابعة» الى فون كيرشمان (رأس المال ، برلين ، ١٨٨٤) حول ما اذا كان يجب ادخال العملة في الدخل الاهلي ، وما اذا كانت الاجور مستمدة من رأس المال او من الدخل - وهي تأملات قال عنها انغلز انها «تنتمي الى الميدان الاكاديمي» (مقدمة المجلد ٢ من رأس المال ، ص ٢١) .

البلبلة القصوى حول مسألة الدخل الاهلي هي سيدة الموقف بين الاقتصاديين الى يومنا هذا . فمثلا في مقال له عن «الازمات» في قاموس العلوم السياسية (المصدر السالف الذكر ، ص ٨١) ، يتحدث هاركنر عن تحقق المنتج في المجتمع الرأسمالي (الفصل الخامس عن «التوزيع») ويعتبر ان تأملات ك. ه. راو «سليمة» ، رغم ان هذا الاخير يكرر خطأ آدم سميث عندما يقسم كامل منتج المجتمع الى مداخل . اما ر. ماير ، في مقاله عن «الدخل» (المصدر ذاته ، ص ٢٨٣ وما يليها) فانه يستشهد بالتعريفات المرتبكة ل. ا. فاغنر (الذي يردد بدوره خطأ آدم سميث) ويعترف صراحة انه «يصعب تمييز الدخل عن رأس المال» ، وان «أصعب ما في الامر هو التمييز بين العائدات والدخل» .

وهكذا نرى ان الاقتصاديين الذين تحدثوا مطولا عن قلّة الاهتمام الذي ابداه الاقتصاديون الكلاسيكيون (وماركس) تجاه «التوزيع» و«الاستهلاك» لم يتمكنوا من تقديم ابط تفسير لابرز قضايا «التوزيع» و«الاستهلاك» . وهذا امر مفهوم ، لانه لا يمكن البحث ب «الاستهلاك» الا اذا فهم المرء عملية اعادة انتاج اجمالي رأس المال الاجتماعي وعملية استبدال مختلف العناصر المكونة للنتائج الاجتماعي . ويثبت هذا المثال مجددا مدى العبث فسي تفريد «التوزيع» و«الاستهلاك» كما لو انهما فرعان مستقلان عن فروع العلم يقابلان عمليتين او ظاهرتين مستقلتين في الحياة الاقتصادية . ان الاقتصاد السياسي لا يعالج «الانتاج» وانما

العلاقات الاجتماعية بين البشر في الانتاج ، اي انه يعالج نظام الانتاج الاجتماعي . وما ان يجري التعرف الى هذه العلاقات ، وتحليلها تحليلًا وافيًا ، نكون قد حددنا بذلك موقع كل طبقة من الانتاج وبالتالي حصتها في الاستهلاك الاهلي العام . والواقع ان حل المسألة التي أدت الى توقف الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، دون ان يفلح الاخصائيون على اختلاف فئاتهم في «التوزيع» و«الاستهلاك» في جعله يتقدم قيد شعرة - ان هذا الحل توفره النظرية التي تلت مباشرة نظريات الاقتصاديين الكلاسيكيين واستكملت تحليل انتاج رأس المال ، الفردي والاجتماعي .

ان مسألة «الدخل الاهلي» و«الاستهلاك الاهلي» ، التي يستحيل حلها اذا ما جرت دراستها بطريقة مستقلة والتي لم تولد الا التأملات الفقهية والتعريفات والتصنيفات ، قابلة للحل بمجملها عند تحليل عملية انتاج رأس المال الاجتماعي الاجمالي . وفضلا عن ذلك ، فان هذه المسألة تفقد مبرر وجودها كمسألة مستقلة عند التعرف على علاقة الاستهلاك الاهلي بالنتائج الاهلي وبتحقق كل جزء من الاجزاء المنفصلة لهذا الناتج . فلا يبقى غير تسمية هذه الاجزاء المنفصلة :

**«لكي نتفادى المصاعب غير الضرورية ، يجب ان نميز المردود الاجمالي والمردود الصافي عن الدخل الاجمالي والدخل الصافي . «ان المردود الاجمالي او الناتج الاجمالي هو الناتج في عملية اعادة انتاجه الشاملة ...»**

«الدخل الاجمالي هو تلك الحصة من القيمة وتلك النسبة من الناتج الاجمالي» التي تقاس بها، المتبقية بعد حسم تلك الحصة من القيمة؛ وتلك الحصة من الانتاج العام الذي يقاس بها، اللتين تحلان محل رأس المال الثابت المستخدم والمستهلك في الانتاج . ان اجمالي الدخل يعادل ، بالتالي ، الاجور (او تلك الحصة من المنتج المعدة لكي تتحول الى دخل للعامل) + الربح + الريع . ومن جهة ثانية ، فان الدخل الصافي هو فضل القيمة ، وبالتالي



فائض الانتاج ، المتبقي بعد جسم الاجور ، والذي يمثل ، فسي الواقع ، فضل القيمة الذي حققه رأس المال وإقسمة مع المالك العقاري ، وفائض الانتاج الذي يقاس به .

«إذا نظرنا الى دخل المجتمع ككل ، نجد ان الدخل الاهلي يتكون من الاجور + الربح + الربح ، اي يتكون من الدخل الاجمالي . ولكن حتى هذا التعريف يبقى تجريديا بالقدر الذي ينطلق فيه كل المجتمع ، القائم على الانتاج الرأسمالي ، من وجهة النظر الرأسمالية فلا يعتبر دخلا صافيا الا الدخل القابل للتحويل الى ربح وريع .» (رأس المال ، المجلد ٣ ، الجزء ٢ ، ص ٢٧٥ - ٢٧٦) .

وهكذا فان تفسير عملية التحقق يوضح ايضا مسألة الدخل ويزيل العقبة الرئيسية التي حالت دون الوضوح في شأن هذه المسألة ، اي : كيف يمكن «لدخل فرد معين ان يصبح رأسمالا بالنسبة لفرد آخر» ؟ وكيف يمكن للمنتوج الذي يتكون من مواد للاستهلاك الشخصي ، والذي ينحلّ كليا الى أجور وربح وريع ، ان يتضمن ايضا الجزء الثابت من رأس المال ، ذلك الجزء الذي لا يمكنه ان يتحول الى دخل ؟ يقدم تحليل عملية التحقق فسي (رأس المال) (المجلد ٢ ، الجزء ٣) جوابا وافيا على هذين السؤالين . ولم يبق لماركس ، في القسم الختامي من المجلد الثالث من (رأس المال) الذي يعالج «المداهيل» ، الا ان يعطي اسما للاجزاء المنفصلة من الناتج الاجتماعي محيلا القاريء الى التحليل المقدم في المجلد ٢ .

## ٨ - لماذا تحتاج الامة الرأسمالية الى سوق خارجية ؟

ان النظرية المعروضة أعلاه حول تحقق المنتوج في المجتمع الرأسمالي قد تثير السؤال التالي : الا تتناقض هذه النظرية مع المقولة التي تؤكد ان الامة الرأسمالية لا تستطيع الاستغناء عن

## الاسواق الخارجية ؟

ينبغي ان نتذكر هنا ان تحليل عملية تحقق المنتج في المجتمع الرأسمالي قد انطلق من الافتراض بعدم وجود تجارة خارجية . ولقد سبق لنا ان عرضنا هذا الافتراض ، وبيننا انه افتراض **أساسي** لمثل ذلك التحليل . ومما لا شك فيه ان الواردات والصادرات تزيد في الارتباك بدل المساعدة على جلاء المسألة . والخطأ الذي يرتكبه السيدان فورونتسوف ودانيالسون هو انهما يستنجدان بالسوق الخارجية من اجل **تفسير** تحقق فضل القيمة . غير ان هذه الالتفاتة الى السوق الخارجية ، قد تساعد على تغطية أخطائهما النظرية ، لكنها لا تساعد على تفسير شيء اطلاقا . هذه نقطة . والنقطة الثانية هي ان السيدين يعتمدان على مثل هذه «النظريات» الخاطئة للتفكك من مهمة **تفسير** ظاهرة تكون سوق رأسمالية داخلية في روسيا .

وما « السوق الخارجية » سوى العذر الذي يمكنهما من اضعاف المزيد من الغموض على قضية تطور الرأسمالية (وبالتالي، تطور السوق) داخل البلد نفسه - وهو عذر ملائم جدا طالما انه يعفي هذين السيدين من الحاجة لدراسة الوقائع التي تثبت ان الرأسمالية الروسية آخذة فعلا في اكتساب الاسواق الخارجية . والواقع ان حاجة بلد رأسمالي معين للسوق الخارجية لا تقررهما قوانين تحقق المنتج الاجتماعي (او قوانين تحقق فضل القيمة ، تخصيصا) وانما الذي يقررها - اولا بأول ، هو ان الرأسمالية لا تظهر الا نتيجة ازدياد في نمو **التداول** بين السلع ، وتحديدًا عندما يتجاوز هذا النمو حدود الدولة المعنية . يستحيل علينا بالتالي ان نتصور امة رأسمالية بدون تجارة خارجية . ان امة كهذه ليست موجودة في عالم الواقع .

وكما يلاحظ القاريء ، فاننا نسوق هنا حجة تاريخية . ولا ينفع الشعبويين ان يهربوا امام الموضوع باطلاق بعض العبارات الهشة عن «استحالة استهلاك الرأسماليين لفضل القيمة» . ولو

انهم يريدون طرح موضوع السوق الخارجية جديا ، لتوجب عليهم دراسة تاريخ تطور التجارة الخارجية ، وتاريخ تطور تداول السلع . ولو فعلوا ذلك ، لما كانوا ، بالطبع ، اكتشفوا الرأسمالية بصفتها انحرافا طارئا في مسيرة التطور .

**ثانيا** ، ان التطابق بين مقومات الانتاج الاجتماعي (في قيمتها وشكلها الطبيعي) الذي تفترضه بالضرورة نظرية اعادة انتاج رأس المال الاجتماعي ، والذي يجري التشديد عليه فقط بوصفه المعدل الوسطي لعدد من التموجات المستمرة - ان هذا التطابق يتعرض للاضطراب في المجتمع الرأسمالي بفضل الوجود المستقل لمختلف المنتجين الذين يعملون من اجل سوق مجهولة . والواقع ان مختلف فروع الصناعة ، التي تشكل «اسواقا» بعضها بالنسبة للبعض ، لا تنمو نموا متكافئا ، وانما تتقدم الواحدة منها على الاخرى ، وتسعى الصناعات الاكثر تقدما الى السيطرة والاستحواذ على الاسواق الخارجية . لكن هذا لا يعني على الاطلاق «انه يستحيل على الامة الرأسمالية ان تحقق فضل القيمة» - وهي الخلاصة الألمعية التي يسارع اليها الشعبويون - وانما يعني فقط ان عملية تطور الصناعات ليست عملية متكافئة . ولو ان رأس المال الوطني كان موزعا بطريقة مختلفة ، لامكن تحقيق الكمية ذاتها من المنتجات داخل البلد نفسه . اما الذي يدفع رأس المال الى هجرة مجال صناعي معين والانتقال الى مجال صناعي آخر ، فهو اصابة ذلك المجال بأزمة معينة . واية قوة تستطيع منع الرأسماليين المهددين بمثل هذه الازمة من السعي وراء سوق خارجية ، والسعي وراء التعويضات واشكال الدعم المالي المختلفة لتشجيع الصناعات ، الى آخره ؟

**ثالثا** ، ان القانون الذي يحكم أنماط الانتاج قبل الرأسمالية هو تكرارها لعملية الانتاج على القياس السابق، وعلى القاعدة التقنية السابقة ، وذلك هو حال اقتصاد السخرة الذي يفرضه الملاك العقاريون ، والاقتصاد الطبيعي للفلاحين ، والانتاج الحرفي

للصناعيين .

وعلى العكس من ذلك ، فان القانون الذي يحكم الانتاج الرأسمالي هو التحول المستمر في انماط الانتاج ، والنمو غير المقيّد لقياس الانتاج .

في ظل انماط الانتاج القديمة ، يمكن للوحدات الاقتصادية ان تستمر طيلة قرون من الزمن دون ان يطرأ عليها اي تغيير ، ان من حيث طابعها او من حيث حجمها ، ودون ان تتخطى مزرعة مالك الارض ، او قرية الفلاح ، او السوق الصغيرة المجاورة لحرفي الريف وصفار الصناعيين . اما الوحدة الرأسمالية ، فاننا نجدها على عكس ذلك ، تتجاوز بالضرورة حدود المجتمع الريفي ، والسوق المحلية ، والمنطقة ، ومن ثم حدود الدولة نفسها . ومنذ الزمن الذي ادى فيه تداول السلع الى تحطيم عزلة الدول وانفلاقها ، فان الاتجاه الطبيعي لدى كل صناعة رأسمالية هو ضرورة «البحث عن سوق خارجية» .

وهكذا ، فان البحث عن سوق خارجية لا يثبت على الإطلاق ان الرأسمالية غير راسخة ، كما يحلو للاقتصاديين الشعبويين ان يصوروا الامر . بل العكس هو الصحيح . فان هذه الضرورة - ضرورة البحث عن اسواق خارجية - انما تبرهن على الانجاز التاريخي التقدمي للرأسمالية ، التي حطمت العزلة والانفلاق القديمين للانظمة الاقتصادية (وبالتالي حطمت ضيق افق الحياة الفكرية والسياسية نفسها) وربطت جميع بلدان العالم في وحدة اقتصادية واحدة .

ونستنتج من ذلك ان السببين الآنفى الذكر للحاجة الى سوق خارجية هما ايضا من الاسباب ذات الطابع التاريخي . ولكي نستطيع فهم هذين السببين ، لا بد لنا من دراسة كل صناعة على حدة ، في تطورها داخل البلد المعني ، وتحولها الى صناعة رأسمالية - باختصار ، علينا ان ننظر الى **الوقائع** المتعلقة بالتطور الرأسمالي في ذاك البلد . ولا عجب اذا كان الشعبويون

يستحيون الفرصة للهرب من امام هذه الوقائع ، تحت ستار عبارات عديمة الجدوى (والمعنى) عن «استحالة» قيام السوق الداخلية والسوق الخارجية على حد سواء .

## ٩ - خلاصات من الفصل الاول

فلنلخص الان المقترحات النظرية التي تناولناها اعلاه ، والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بمسألة السوق الداخلية .

١ - ان قسمة العمل الاجتماعية هي العملية الاساسية في تكوين السوق الداخلية (اي في تطور الانتاج البضاعي وفي تطور الرأسمالية ذاتها) . وتقوم هذه العملية على اشكال مختلفة من معالجة المواد الخام (اضافة للعمليات المتعددة في هذه المعالجة) فتؤدي الى فصل الفروع الصناعية الواحدة تلو الاخرى عن الزراعة واكتسابها لاستقلالها ، وشروع الصناعة في مبادلة منتجاتها (التي تصبح سلعا) مقابل المنتجات الزراعية . وهكذا ، تتحول الزراعة نفسها الى صناعة (اي انها تبدأ بانتاج السلع) وتجري داخلها عملية تخصص كالتي جرت في الصناعة .

٢ - نستخلص مما سبق القانون الذي يحكم كل اقتصاد بضاعي نام ، وعلى الاخص الاقتصاد الرأسمالي . وهذا القانون يعلن ان السكان العاملين في الصناعة (اي السكان غير العاملين في الزراعة ، ينمو عددهم بسرعة اكبر من نمو عدد السكان العاملين في الزراعة ، ويتحول جزء متوسع باستمرار من السكان من النشاط الزراعي الى النشاط الصناعي .

٣ - ان عملية انفصال المنتج المباشر عن وسائل الانتاج - اي مصادرة وسائل الانتاج التي يملكها - بوصفها مؤشر الانتقال من الانتاج البضاعي الصغير الى الانتاج الرأسمالي (والشرط الضروري لهذا الانتقال) - ان هذه العملية هي التي تؤسس السوق

الداخلية . وتسير عملية تأسيس السوق الداخلية هذه باتجاهين اثنين :

**اولا ، ان وسائل الانتاج** التي «يتحرر» منها المنتج الصغير تتحول الى رأس مال في يد مالكيها الجديد ، وتستخدم لانتاج السلع ، بل وتتحول هي نفسها بالتالي الى سلع . وهكذا ، فحتى اعادة الانتاج البسيطة لوسائل الانتاج هذه باتت تتطلب شراءها (بينما كان يعاد انتاج القسم الاوفر من وسائل الانتاج هذه بالشكل الطبيعي ، او يجري تصنيعها في المنازل) - اي ان ذلك يخلق سوقا لوسائل الانتاج ، ومن ثم ، فان المنتج الذي يجري انتاجه بواسطة وسائل الانتاج هذه يتحول هو ايضا الى سلعة .

**ثانيا ، يتكون معاش المنتج الصغير** من العناصر المادية لرأس المال المتغير - اي من كمية المال التي ينفقها رب العمل (اكان مالك ارض ام متعهدا ام تاجر خشب ام صاحب مصنع ، الخ .) من اجل استئجار العمال . وهكذا ، يتحول هذا المعاش الى كمية من السلع - اي انه يساهم في انشاء سوق داخلية للسلع الاستهلاكية .

٤ - **ان تحقق المنتج في المجتمع الرأسمالي** (وبالتالي تحقق فضل القيمة) لا يمكن تفسيره قبل ايضاح النقاط التالية :

**اولا ، ان المنتج الاجتماعي** ، مثله مثل المنتج الفردي ، ينحل - فيما يتعلق بقيمته - الى ثلاثة اجزاء وليس جزئين (رأس المال الثابت + رأس المال المتغير + فضل القيمة ، وليس فقط الى رأس مال ثابت + رأس مال متغير ، كما قال آدم سميث وكل مدرسة الاقتصاد السياسي التي أعقبته وسبقت ماركس).

**ثانيا ، ان المنتج الاجتماعي** - في شكله الطبيعي - يجب تقسيمه الى مجالين اثنين : وسائل الانتاج (التي يجري استهلاكها عبر عملية الانتاج) والمواد الاستهلاكية (التي يجري استهلاكها فرديا) . وان ماركس ، في توكيده على هذه الاطروحات النظرية الاساسية ، قدم التفسير المستفيض لعملية تحقق المنتج عامة ،

ولعملية تحقق فضل القيمة بنوع خاص في الانتاج الرأسمالي ، وكشف مدى الخلط في عملية إقحام السوق الخارجية فسي مسألة التحقق .

هـ - ان نظرية التحقق عند **ماركس** تلقي ايضا الضوء الكاشف على مسألة الاستهلاك الاهلي والدخل الاهلي .

وينجم عما سبق ان مسألة السوق الداخلية ، بوصفها مسألة منفصلة وقائمة بذاتها وغير معتمدة على درجة تطور الرأسمالية ، هي بكل بساطة مسألة ليست قائمة اصلا . ولذا نجد ان نظرية ماركس لا تثير مطلقا هذه المسألة كمسألة منفصلة وقائمة بذاتها . تظهر السوق الداخلية مع ظهور الاقتصاد البضاعي ، وتكون مع نموه . وان درجة نمو قسمة العمل الاجتماعية هي التي تحكم بمستوى تطور السوق الداخلية . فهي تتسع مع اتساع الانتاج البضاعي ليشمل قوة العمل اضافة لشموله المنتجات . وبالقدر الذي تحول فيه قوة العمل الى سلعة، تغطي الرأسمالية انتاج البلد كله، فتنمو بالدرجة الاولى بفضل نمو وسائل الانتاج التي تلعب دورا متزايدا الاهمية في المجتمع الرأسمالي .

وتتكون «السوق الداخلية» للرأسمالية بفضل تطور الرأسمالية ذاتها - هذا التطور الذي يعمق قسمة العمل ويحول المنتجين المباشرين الى رأسماليين او الى عمال . وان درجة تطور السوق الداخلية تساوي درجة تطور الرأسمالية نفسها في البلد المعين . ومن الخطأ البالغ اثاره مسألة حدود السوق الداخلية بمعزل عن مسألة درجة تطور الرأسمالية (مثلا يفعل الاقتصاديون الشعبويون) .

لذا ، فان مسألة كيفية تكوين السوق الداخلية للرأسمالية الروسية تتلخص فيما يلي : كيف ، وبأي اتجاه ، تتطور الواجهة المختلفة لاقتصاد روسيا الاهلي ؟ وما هي عوامل الترابط بين هذه الواجهة المختلفة واعتمادها بعضها على بعض ؟

سوف نخصص الفصول القادمة لدراسة الاحصائيات التي تساعد على الاجابة على هذه الاسئلة .

## الفصل الثاني

### تمايز الفلاحين

رأينا أنه في أساس تكون السوق الداخلية ، في ظل الانتاج الرأسمالي ، تكمن عملية تحول المزارعين الصغار الى ارباب عمل زراعيين من جهة والى عمال من جهة اخرى . ان كل المؤلفات عن الوضع الاقتصادي للفلاحين في فترة ما بعد الاصلاح تقريبا تتحدث عما يسمى «تمايز» الفلاحين . لذا يترتب علينا ان ندرس المميزات الرئيسية لهذه الظاهرة وتعيين مدلولاتها . وسوف نعتمد ، في العرض الذي سيلي ، على المعطيات الاحصائية



## للمسوح المنزلية التي اجرتها اجهزة الزيمستوفات \* . (...)

\* يدرس لينين في هذا الفصل عملية «تمايز» الفلاحين في جوانبها المختلفة اعتمادا على المسوح الاحصائية للزيمستوفات (اجهزة الحكم المحلية في الريف) للمزارع الفلاحية . وقد اجريت ، لافراض ضريبية اساسا ، في الثمانينات من القرن الماضي ، ووفرت ثروة من المعطيات الاحصائية نشرت في جداول احصائية تشمل كافة المقاطعات والاقضية والنواحي . على ان علماء الاحصاء في الزيمستوفات كانوا من الشعبويين . وهنا مصدر الانحياز ، بل التزوير ، في استخلاص النتائج . ولقد درس لينين احصائيات الزيمستوفات دراسة شاملة ودقيقة ونقدية خلال اعماله التحضيرية لـ «تطور الرأسمالية في روسيا» ، مع كل ما يتطلبه ذلك من حسابات خاصة ، واعداد تجميع علمية للمعلومات ، وتصحيحات من اجل دحض النظريات الشعبوية التي تركز ، بالدرجة الاولى ، الى احتساب «المدلات الوسطية» حول احوال الفلاحين . ويعكف لينين على تبين كيف ان هذا النهج في التحليل الاحصائي يحجب عملية «التمايز» الواسعة في اوساط الفلاحين ، الاخذة في توزيعهم الى ثلاثة فئات طبقية : البروليتاريا ، الفلاحون المتوسطون (البرجوازية الصغيرة) والبرجوازية الريفية ، على رغم اصرار الاحصائيين الشعبويين على خلطهم جميعا في مقولة واحدة هي «الفلاحون» .

يحلل لينين ، في الاقسام الثمانية الاولى من هذا الفصل ، احصائيات الزيمستوفات حول عدد من المقاطعات الروسية المنفردة . لكنه ، ابتداء ، من القسم التاسع ، يبدأ بتحليل اجمالي . ففي القسم التاسع ، نجده قد رسم جدولا احصائيا مركبا بناء على احصائيات ٢١ قضاء في ٧ مقاطعات ، تضم ٥٥٨٠٥٧٠ مزرعة فلاحية و٣٥٢٣٤١٨ نسمة . وهو الجدول الذي يستخلص منه الخلاصات حول تمايز فئات الفلاحين من حيث ملكية الاراضي وحيازتها واستثمارها وتأجيرها . اما القسمان ١٠ و ١١ ، فيعالجان توزيع الفلاحين الى خمس فئات اساسية بناء على ملكيتهم لحيوانات الجر (الاحصنة) في هذه =

## ٩ - خلاصة احصائيات الزيمستوفات عن تمايز الفلاحين (...)

والآن فلنلخص المعطيات عن تمايز الفلاحين الواردة أعلاه  
(الاقسام ١ - ٨) من خلال دراسة الجدول عمودا وعمود .  
ان العمود الاول الى اليمين عن النسب المئوية للأسر يبين  
نسب السكان المنتمين الى الفئات العليا والفئات الدنيا . ونجد  
ان حجم أسر الفلاحين الميسورين هو دوما أعلى من المعدل وان  
حجم الأسر الفلاحية الفقيرة هو دائما ادنى منه . لقد سبق لنا  
الحديث عن دلالة هذه الواقعة . ولا بد من ان نضيف انه من  
الخطأ ان نعتد الفرد كوحدة قياس (كما يحلو للشعوبيين) بدلا من  
اعتماد الأسرة . وفي حين ينمو إنفاق الأسرة الميسورة بسبب كبر  
حجمها ، فان الإنفاق الإجمالي للأسرة ينخفض بدوره (بما هو  
إنفاق على الانشاءات والتجهيزات المنزلية ولسد الحاجات البيتية ،  
الخ . الخ .) . لذلك فان اعتماد الفرد كوحدة قياس ، واغفال

---

= الحالة). ثم يعالج لينين في القسم ١٢ موازنات الأسر الفلاحية ويستخلص منها  
المؤشرات حول تمايز الفلاحين بناء على مقاييس استثمار رؤوس الأموال في  
الزراعة ، وملكية المنشآت التجارية والصناعية ، ونمو الاستخدامات غير الزراعية  
في اوساط الفلاحين ، والارتفاع المتزايد للحصة النقدية من مدخول ومصروف  
الأسر الفلاحية مما يؤكد التكون التسارع لسوق داخلية للرأسمالية في الريف  
الروسي . واذا كانت الخلاصات موزعة على هذه الاقسام ، فان القسم ١٣  
يتولى إعادة تجميعها وتقييمها .

قد لا توفر الاقسام ٩ - ١٢ قراءة سهلة . لكنها ضرورية لاعطاء فكرة عن  
ضخامة ودقة الجهد التحليلي والدراسي الذي بذله لينين في سجاله ضد  
تعميمات وتهويمات الشعوبيين -م- .

هذا الانخفاض هو بمثابة مطابقة مغلوطة ومضطنعة بين وضع «الفرد» في الاسرة الكبيرة ووضع في الاسرة الصغيرة . وبالمناسبة ، فان الجدول يبين بوضوح ان الفئة المسورة من الفلاحين تستحوذ على حصة من الانتاج الزراعي هي اكبر بكثير من الحصة العائدة لها بمقتضى حساب معدل الدخل الفردي . اما العمود الثاني فيتعلق بأراضي المحاصصة \* . ونرى في

---

\* أراضي المحاصصة allotment land . الحصة هي قطعة الارض التي يزرعها الفلاح داخل المشاعة القروية (وتسمى في المشاعات المشرقية «السهم» ايضا) والتي يعاد توزيعها دوريا ، مع حرمان الفلاح حق رفض الحصة المخصصة له او التصرف بها (بيعا او شراء او تأجيرا ، الخ) . وبموجب اصلاح ١٨٦١ ، اعطي الفلاحون الحق النظري بملكية الارض ، لكن بشرط دفع اموال الاعتاق للسلطة القيصرية (ومنها للملاك العقاريين) . وفي ظل هذا الاصلاح تمكن هؤلاء الآخرون من السيطرة على افضل أراضي المحاصصة . ورغم ان اصلاح ١٨٦١ أعلن تحرير الاقنان ، الا ان الفلاحين ظلوا تابعين فعليا الى حين الانتهاء من تسديد أقساط الاعتاق (المتدة على ٤٩ سنة وبفائدة قدرها ٦ بالمائة) . وهكذا ، فلم يخسر الفلاحون افضل أراضيهم وحسب ، بل انهم اضطروا الى دفع مئات ملايين الروبلات لشراء اراض هي لهم اصلا ، وباعتراف القانون نفسه . وقد ادى ذلك الى خراب وإفقار اكثرية الجماهير الفلاحية ، فاتحا بذلك الطريق امام عملية تطور الرأسمالية في الريف الروسي .

وقد دُفعت هذه العملية اشواطاً الى امام مع تشريعات ستولييمين العام ١٩٠٦ (ثم العام ١٩١١) التي منحت الفلاح الحق في الانسحاب من المشاعة القروية وتحويل حصته الى ملكية فردية مع كل ما يتبع ذلك من حق التصرف بها . وقد استفل الفلاحون المسورون هذا التشريع لشراء (او استئجار) اراضيسي الفلاحين المستضعفين اقتصاديا بأسعار زهيدة . وهكذا انتقلت الرأسمالية ، والتمايز بين الفلاحين ، الى صلب المشاعة القروية المتماسكة والمنسجمة سابقا ، بحيث تحولت الى ركيزة من ركائز الرأسمالية في الريف، على حد تعبير لينين -م- .

توزيعها درجة أعلى من المساواة مما هو الحال بناء على الوضع القانوني لأراضي المحاصصة . ولكننا نجد هنا أيضا بدايات عملية طرد الفلاحين الفقراء على يد الفلاحين الميسورين . ففي **كافة الحالات** ، تستحوذ الفئات العليا [من الفلاحين] على حصة أكبر من أراضي المحاصصة بالقياس إلى نسبة هذه الفئات إلى إجمالي عدد السكان ، في حين أن الفئات الدنيا تستحوذ على حصة أدنى . وهكذا فإن «المشاعة القروية» تميل نحو خدمة مصالح البرجوازية الزراعية (٠٠٠) .

ثم تأتي إلى العمود المتعلق **بالأراضي المشتراة** . في كافة الحالات ، نجد هذه الأراضي متركزة بيد الفلاحين الميسورين : أن  $\frac{1}{5}$  الأسر الفلاحية يسيطر على  $\frac{6}{10}$  أو  $\frac{7}{10}$  من مجموع الأراضي التي اشتراها الفلاحون . بينما الفلاحون الفقراء ، الذين يشكلون نصف إجمالي عدد الأسر الفلاحية ، لا يسيطرون على أكثر من ١٥ بالمئة من هذه الأراضي ! \*

\* أن التمايزات في ملكية الأراضي تشكل ، بالطبع ، عاملا أساسيا في عملية تمايز الفلاحين . ولكن لم تكن الإحصائيات حولها مكتملة عند صياغة «تطور الرأسمالية في روسيا» . ففي العام ١٩٠٧ أصدرت اللجنة الإحصائية المركزية الروسية الإحصائيات عن الملكية العقارية للعام ١٩٠٥ التي استخدمها لينين في مؤلفه الصادر في نهاية ١٩٠٧ البرنامج الزراعي للاشتراكية الديمقراطية في الثورة الروسية الأولى ١٩٠٥ - ١٩٠٧ (المؤلفات الكاملة ، الطبعة الانكليزية ، المجلد ١٣) . ويتبين منها أن الأراضي موزعة على النحو التالي : أ) الأراضي المملوكة فرديا = ٨٩٥ مليون دسياتين (الدسياتين يعادل الهكتار تقريبا) ، ب) أراضي المحاصصة ١٣٦٩ ، ج) أراضي الدولة والمؤسسات المختلفة ٨٩٥ مليون . وتتوزع أراضي المحاصصة كما يلي :

— أكثر من نصف الأسر الفلاحية (٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ من أصل ١٢٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠) =

وباستطاعة المرء ان يحكم ، بالتالي ، على معنى الضجة التي يثيرها الشعبويون حول تمكين «الفلاحين» من شراء اكبر كمية ممكنة من الارض بأرخص الاسعار الممكنة .

\* العمود التالي يعالج **الاراضي المستأجرة** . هنا ايضا تشير كافة الادلة الى تمركز الارض بين أيدي الميسورين (١/٥ عدد الاسر تستأجر ٥/١٠ - ٨/١٠ من اجمالي الاراضي المستأجرة) الذين يستأجرون الارض بأرخص من سواهم ، كما بينا أعلاه . ان هذا الاستحواذ على الاراضي القابلة للتأجير من قبل البرجوازية الزراعية يبين بوضوح ان «الاستئجار الفلاحي» يتخذ طابعاً **صناعياً** (شراء الارض لغرض بيع المنتج) . على ان قولنا هذا لا يؤدي بنا البتة الى انكار ان تأجير الارض ناتج عن الحاجة . بل بالعكس تماما ، فان الجدول يبين بوضوح الطابع **المغاير تماماً** للتأجير من قبل الفقراء ، المتشبهين بالارض (ان نصف اجمالي

---

= تحوز على ٥ - ٨ دسياتين للأسرة (وهي مساحة من الارض لا تكفي لاعتلتها) . وتصل هذه الفئة الى ٤/٥ الاسر الفلاحية اذا أضفنا اليها حائزي ١٥ دسياتين للأسرة . وهذه هي فئة الفلاحين الفقراء على حافة المجاعة .

- فئة **الفلاحين المتوسطين والميسورين** يبلغ تعدادها ٢٢٠٠.٠٠٠ أسرة من اصل ١٢٣٠٠.٠٠٠ وتملك فيما بينها ١٣٦٩٠٠.٠٠٠ دسياتين .

- فئة **الفلاحين الاغنياء** تشمل الحائزين على ٣٠ دسياتين فما فوق . ويبلغ تعدادها ٦٠٠ ألف أسرة - اي ان ١/٢٠ من مجموع الاسر الفلاحية تحوز على ١/٤ اجمالي الاراضي (٣٢٧٠٠.٠٠٠ من اصل ١٣٦٩٠٠.٠٠٠) .

اما تحليل الملكية الفردية للأرض (في روسيا الاوربية) ، فانه يكشف القلة الكاسحة للملكيات الكبيرة :

ان عشرة ملايين أسرة فلاحية تملك ٧٣٠٠٠.٠٠٠ دسياتين من الارض ، في حين ان ٢٨٠.٠٠٠ أسرة من النبلاء والملاك العقاريين تملك وحدها ٦٢٠٠٠.٠٠٠ دسياتين - م .

الاسر الفلاحية لا يقدم الا ١/١٠ او ٢/١٠ من اجمالي الاراضي المستأجرة) . هناك فلاحون وفلاحون .

والواقع ان الدلالة المتناقضة لايجار الارض في «الزراعة الفلاحية» تظهر اوضح ما تظهر عندما نقارن العمود عن استئجار الارض مع العمود عن تأجيرها . هنا تنعكس الآية كليا . فالمؤجرون الرئيسون للارض هم ابناء الفئات الدنيا (نصف عدد الاسر مقابل ٧/١٠ - ٨/١٠ من الاراضي المؤجرة) الذين يسعون للتخلص من حصصهم التي تنتقل (رغم التحريمات والتقييدات القانونية) الى ايدي المزارعين من فئة ارباب العمل . وهكذا فعندما يقال لنا ان «الفلاحين» يستأجرون الارض وان «الفلاحين» يؤجرون اراضيهم بتنا نعلم ان الحالة الاولى تنطبق على البرجوازيين الزراعيين فيما تنطبق الثانية على البروليتاريا الزراعية .

ان العلاقة بين الارض المشتراة والمستأجرة والمؤجرة وبين اراضي المحاصصة تحدد ايضا الاراضي الفعلية التي تملكها الفئات المختلفة (العمود الخامس الى اليمين) . ونجد ، في كافة الحالات ، ان التوزيع الفعلي للاراضي الاجمالية للفلاحين لا يمت بصلة قريبة او بعيدة الى «المساواة» بين الحصص . ان ٢٠ بالمئة من الاسر تتصرف ب ٣٥ - ٥٠ بالمئة من اجمالي الارض ، بينما ٥٠ بالمئة منها تتصرف ب ٢٠ - ٣٠ بالمئة من هذا الاجمالي فقط . اما فيما يتعلق بتوزيع المساحة قيد الزرع (العمود الذي يليه) فان طرد الفئة الدنيا على يد الفئة العليا يبرز بوضوح اكبر ، ربما لان الفلاحين الفقراء غالبا ما يعجزون عن استثمار اراضيهم بطريقة اقتصادية فيهجرونها . ونرى من كلا العمودين (عمود اجمالي الاراضي وعمود المساحات المزروعة) ان شراء واستئجار الاراضي يؤديان الى تقليص حصة الفئات الدنيا في النظام الاقتصادي العام ، اي الى طردهم على يد الاقلية المسيورة . وهذه الاخيرة هي الطاغية الان على الاقتصاد الفلاحي ، اذ تحتكر مساحة مزروعة توازي تقريبا المساحة

المزروعة التي بتصرف باقي الفلاحين مجموعين .

ويبين العمودان التاليان توزيع حيوانات الجر وسواها بين الفلاحين . وبالكاد تختلف النسب المئوية للحيوانات عنها بالنسبة للمساحات المزروعة . ولا يمكن للامر الا ان يكون كذلك . لان عدد حيوانات الجر (وايضا عدد سائر الحيوانات) يقرر المساحة المزروعة ويتقرر بها .

اما العمود التالي ، فانه يشير الى حصة مختلف فئات الفلاحين من اجمالي عدد المنشآت التجارية والصناعية . ان  $\frac{1}{5}$  الاسر (= الميسورون) تسيطر على حوالي نصف هذه المنشآت ، في حين ان نصف مجموع الاسر (= الفقراء) لا يسيطرون الا على  $\frac{1}{5}$  . بمعنى آخر ، فان «الصناعات» التي تعبر عن تحول الفلاحين الى برجوازية تتمركز اساسا بين أيدي المزارعين الاوفر يسرا . وبالتالي ، فان الفلاحين الميسوريين يستثمرون رأس المال في الزراعة (في شراء واستئجار الارض ، واستخدام العمال ، وتحسين الادوات والتجهيزات ، الخ) وفي المنشآت الصناعية ، والتجارة والربا . وهكذا يتداخل رأس المال التجاري ورأس المال المقاواني [الصناعي] entrepreneur وتقرر الظروف المحيطة لمن ستكون الغلبة بين هذين الشكلين لرأس المال .

ومن جهة ثانية ، فان الاسر ذات «الاستخدامات» ... تلقي الضوء على «الصناعات» لكن الدلالة عكسية هنا اذ تعبر عن تحول الفلاح الى بروليتاري . ان هذه «الصناعات» تتمركز بين أيدي الفقراء (تضم ٥٠ بالمئة من اجمالي الاسر و ٦٠ - ٩٠ بالمئة من الاسر ذات الاستخدامات) في حين تلعب فئات الميسورين دورا قليل الشأن فيها (ولا يجوز ان ننسى اننا لم نستطع رسم الحد الفاصل بين المعلمين والعمال في هذه الفئة من «الصناعيين») . ويكفي ان نقارن المعطيات عن «الاستخدامات» بالمعطيات عن «المنشآت التجارية والصناعية» لتبين مدى تعاكس هذين

النمطين من «الصناعات» ، ولندرك البلبلة العجيبة الناتجة عن الخطأ المعتاد بين هذين النمطين .

ان الاسر التي تستخدم العمال الزراعيين تتمركز دائما في فئة الفلاحين الميسورين (٢٠ بالمئة من الاسر تملك ٥/١٠ - ٧/١٠ من اجمالي عدد المزارع التي تستخدم العمال) الذين لا يستطيعون العيش بدون طبقة من العمال الزراعيين «المساعدين» (على الرغم من انهم من اصحاب الاسر الكبيرة) (٠٠٠)

اما العمود الاخير ، عن توزيع الادوات الزراعية المتطورة ، فيمكن عنوانته «الاتجاهات التقدمية في الزراعة الفلاحية» اقتداء بالسيد فورنتسوف \* . ذلك ان التوزيع «الاكثر عدالة» لهذه الادوات هو في قضاء نوفووازتسك ، مقاطعة سامارا ، حيث الاسر الفلاحية الميسورة لا تتجاوز ١/٥ المجموع ، في حين انها تملك ٧٣ بالمئة من الادوات ، بينما الفقراء ، الذين يشكلون نصف اجمالي عدد الاسر ، لا يملكون غير ٣ بالمئة من هذه الادوات ! (٠٠٠)

## ١٠ - خلاصة احصائيات الزيمستوفات وتقارير تعداد الاحصنة

### للجيش \*\*

لقد بينا ان علاقة الفئة العليا من الفلاحين بالفئة الدنيا تحمل السمات ذاتها التي تسم العلاقة بين البرجوازية الريفية

---

\* يشير لينين هنا، ساخرا ، الى مقاله فورنتسوف المنشور عام ١٨٩٢م - .

\*\* تعداد الاحصنة للجيش احصاء بعدد الاحصنة المؤهلة للخدمة العسكرية

في حال التعبئة العامة كان يجري في روسيا القيصرية كل ست سنوات ، ابتداء بالعام ١٨٧٦ ، ويشمل كافة المزارع - .



والبروليتاريا الريفية ، وان هاتين العلاقتين تتشابهان بشكل ملفت للنظر في اشد المناطق تنوعا وعلى اختلاف الظروف ، بل ان التعبير الرقمي عنهما (اي النسب المئوية المتعلقة بمساحة الاراضي المزروعة وعدد حيوانات الجر ، الخ) يتذبذب ضمن حدود ضيقة جدا ، بالمقياس النسبي . من هنا يبرز السؤال البديهي : الى اي مدى يمكننا استخدام هذه المعطيات عن **العلاقات المتبادلة** بين الفئتين في المناطق المختلفة لتكوين فكرة عن **الفئتين** اللتين ينقسم اليهما مجموع الفلاحين الروس ؟ وبعبارة اخرى ، اية تقارير احصائية تمكننا من الحكم على تركيب الفئات العليا والدنيا لمجموع الفلاحين الروس وعلى العلاقات المتبادلة بينها ؟

ان مثل هذه التقارير قليلة جدا ، لانه ما من مسح زراعي في روسيا يشمل كل مزارع البلد . والمادة الوحيدة التي تمكننا من الحكم على توزيع الفلاحين الى فئات اقتصادية هي احصائيات الزيمستوفات المركبة وعائدات تعداد الاحصنة للجيش عن توزيع حيوانات الجر (او الاحصنة) على الاسر الفلاحية . وعلى رغم شحة هذه المادة ، الا ان المرء يستطيع ان يستخلص منها الاستنتاجات (التي ستكون تأكيداً باللغة العمومية وتقريبية ومتوسطة) لكنها ليست بدون اهمية خاصة وانه قد جرى تحليل نسبة الفلاحين اصحاب الاحصنة العديدة الى اصحاب العدد القليل من الاحصنة وتبين لنا انها متقاربة الى حد مدهش في اشد المناطق اختلافاً .

(. . .)

اذا ما اخذنا ٩٠ مقاطعة في روسيا الاوروبية (عائدات منطقة الدون ليست كاملة) ودمجنا معطيات العام ١٨٨٨ مع معطيات العام ١٨٩١ ، نحصل على الصورة التالية للتوزيع الاجمالي لعدد الاحصنة التي يملكها **الفلاحون في المشاعات القروية** :

فئات المزارع	عدد الفلاحين :	النسبة من إجمالي الأسر	احصنة المجموع	النسبة الى مجموع الاحصنة المملوكة للأسرة الواحدة	عدد الاحصنة
بدون احصنة	٢٧٧٧٤٨٥	٢٧٣ بالمئة	٥٥٥٩	—	—
حصان واحد	٢٩٠٩٠٤٢	٢٨٦ بالمئة	١٧٢ بالمئة	١٧٢ بالمئة	١
حصانان	٢٣٤٧٨٢٧	٢٢١ بالمئة	٢٢١ بالمئة	٢٦٥ بالمئة	٢
٣ احصنة	١٠٧٢٢٩٨	١٠٦ بالمئة	٢٢٢ بالمئة	١٨٩ بالمئة	٣
٤ احصنة واكثر	١٠٥٩٠٧	١١٤ بالمئة	٢٢٣ بالمئة	٣٧٤ بالمئة	٤
المجموع	١٠١٦٢٥٥٩	١٠٠ بالمئة	١٦٩٦٠٧٨٨	١٠٠ بالمئة	١٦

وهكذا ، فان توزيع احصنة الجر بين الفلاحين على امتداد روسيا قريب جدا من درجة التمايز «المتوسطة» التي اشرنا اليها في الرسم البياني . لا بل ان التفكك اعماق : ان ٢٢ بالمئة من الأسر الفلاحية (٢٢ مليون من اصل ١٠٢ مليون) تملك ٩٥ مليون حصان من اصل ١٧ مليون ، اي بنسبة ٥٦٣ بالمئة من العدد الاجمالي . ان عددا كبيرا من الأسر لا يملك الاحصنة اطلاقا ويبلغ ٢٨ مليون اسرة ، فسي حين ان ٢٨ مليون اسرة تملك حصانا واحدا ، اي ١٧٢ بالمئة من اجمالي عدد الاحصنة .

واذا انطلقنا من الثوابت المثبتة أعلاه في العلاقة بين الفئات ، نستطيع ان نستخلص الدلالة الفعلية لهذه المعطيات . فاذا كان ١/٥ عدد الأسر يملك نصف اجمالي الاحصنة ، يمكننا ان نجزم ان لا اقل من نصف اجمالي انتاج الفلاحين (وربما اكثر) هو بيد هذا الخمس (١/٥) . ولا يصبح تمرکز الانتاج هذا ممكنا الا حيث الفلاحون الميسورون يتركز بين أيديهم القسم الاكبر من الاراضي المشتركة ومن الاراضي التي يستأجرها الفلاحون ، اكانت ارض محاصصة ام لا . انها هذه الاقلية الميسورة ذاتها التي تقوم بمعظم عمليات بيع الارض وتأجيرها ، على الرغم من انها لا تشكو نقصا على الاطلاق في اراضي المحاصصة . وفي حين نجد الفلاح الروسي «المتوسط» بالكاد يحصل كفاف يومه في احسن الاحوال (وهذا امر مشكوك فيه في الغالب) ، فان هذه الاقلية الميسورة ذات الظروف المعاشية الاعلى من المعدل ، لا تغطي كل نفقاتها من خلال الزراعة المستقلة وحسب ، وانما هي تحصل على فائض كذلك . وهذا يعني انها - الاقلية - باتت تتكون من المنتجين البضاعيين ، الذين يزرعون من اجل بيع منتجاتهم . بل اكثر من ذلك - انهم يتحولون الى برجوازية ريفية تملك المزارع الكبيرة نسبيا الى جانب المنشآت التجارية والصناعية . وقد رأينا أعلاه ان مثل هذه «الصناعات» تحديدا هي التي يتميز

بها الموجيك «المقدام» \* . وعلى الرغم من ان حجم عائدااتها هو الاكبر وعدد العمال العائليين هو الاكثر (وهاتان سمتان ميّزتا دوما الفلاحين الميسورين ، حيث ١/٥ اجمالي الأسر يضم قسما كبيرا من السكان يقارب الـ ٣/١) ، فان الاقلية الميسورة تستخدم العمال اليدويين الدائمين والمياومين على اوسع نطاق . ان اكثرية مزارع الفلاحين الروس التي تلجأ الى استخدام العمال هـي مزارع تخص هذه الاقلية الميسورة . ومن حقنا ان نستخلص هذه النتيجة بناء على التحليل السابق وعلى المقارنة بين نسبة هذه الفئة الى اجمالي السكان وبين الحصة التي تملكها من اجمالي عدد حيوانات الجر ، وبالتالي حصتها من المساحة المزروعة ، ومن الزراعة عامة . واخيرا ، فان هذه الاقلية الميسورة قادرة على لعب دور منظم في «الاتجاهات التقدمية في الزراعة الفلاحية» . تلك هي العلاقة بين هذه الاقلية وسائر الفلاحين . وغني عن القول ان هذه العلاقة تكتسب اشكالا مختلفة وتتجلى بطرق اخرى حسب الاختلافات في الظروف الزراعية ، وأنظمة الزراعة والاشكال التي تتخذها الزراعة السوقية . ذلك ان الاتجاهات الاساسية لتمايز الفلاحين امر ، والاشكال الذي يكتسبها هذا التمايز ، المختلفة باختلاف الظروف المحلية ، امر آخر تماما .

اما حالة الفلاحين الذين لا يملكون احصنة او تقتصر ملكيتهم على حصان واحد ، فانه على النقيض من ذلك تماما . وقد رأينا أعلاه ان علماء الاحصاء التابعين للزيمستوفات يصنفون هؤلاء الاخيرين (ناهيك عن الاولين - اي الذين لا يملكون احصنة) في مصاف البروليتاريا . لذا ، فنحن بالكاد مبالغون في حساباتنا التقريبية ، التي تصنف في فئة البروليتاريا جميع الفلاحين الذين لا يملكون احصنة وثلاثة ارباع الذين تقتصر ملكيتهم على حصان

---

\* الموجيك هو الفلاح الفقير .

واحد (أي حوالي نصف اجمالي الاسر الفلاحية). وهؤلاء الفلاحون، الافقر من حيث حيازتهم لاراضي المحاصصة ، غالبا ما يؤجرون حصصهم بسبب افتقارهم الى التجهيزات والادوات ، والبدار ، الى آخره . ولا يعود اليهم الا النذر اليسير من اجمالي الاراضي التي يشتريها الفلاحون او يستأجرونها . ثم ان مزارعهم لن تكفي ابدا لتأمين كفافهم ، لذا فان مصدر رزقهم الرئيسي هو «الصناعات» او «الاستخدامات» ، اي بيع قوة عملهم . انهم طبقة الاجراء ذوي الحصص، وعمال المزارع الدائمون، والمياومون، والعمال غير المهرة ، وعمال البناء ، الخ . الخ .

## ١١ - مقارنة لتعدادات الاحصنة للجيش بين ١٨٨٨ - ١٨٩١ و ١٨٩٦ - ١٩٠٠

(...)

ان مقارنة بين فترة ١٨٨٨ - ١٨٩١ و ١٨٩٦ - ١٩٠٠ تبين الاتجاه المتزايد لمصادر ملكية الفلاحين . فقد ازداد عدد الاسر الفلاحية بما يقارب المليون اسرة . ولكن عدد الاحصنة انخفض ، ولو انخفاضاً خفيفاً . على ان عدد الاسر التي لا تملك الاحصنة يتكاثر بسرعة ملفتة ، وترتفع النسبة من ٢٧٣ بالمئة الى ٢٩٢ بالمئة (من اجمالي عدد الاسر الفلاحية) . وها نحن امام ٦٦ مليون فلاح فقير (بدون حصان او بحصان واحد) بدلا من ٦٠ مليون كما في السابق . وهكذا ، فان كل الزيادة في عدد الاسر الفلاحية جاءت توسع صفوف الفلاحين الفقراء . ومن جهة ثانية ، فقد انخفض عدد الاسر الغنية بالاحصنة . وقد بتنا امام مليون اسرة تملك عدة احصنة بدلا من مليونين ومئتي الف ، كما في السابق . اما عدد الاسر المتوسطة والميسورة (ذات الحصانين فما فوق) فانه على

قدّر من الثبات (٤٦٥٠٠ ر في ١٨٨٨ - ١٨٩١ مقابل  
٤٥٠٨ ر في ١٨٩٦ - ١٩٠٠) .

وهكذا فلا بد من ان نستخلص من هذه المعطيات الخلاصات  
التالية :

ان تزايد إفقار الفلاحين وتزايد مصادرة ملكياتهم امر لا يرقى  
اليه شك .

اما فيما يخص العلاقة بين الفئة الاعلى والفئة الادنى من  
الفلاحين ، فبالكاد طرأ عليها تغير يذكر . واذا اعتبريا ، مثلما  
هو وارد اعلاه ، ان الفئات الدنيا تشكل ٥٠ بالمئة من الاسر  
الفلاحية فيما تبلغ نسبة الفئات العليا ٢٠ بالمئة ، نحصل على  
ما يلي : في الفترة ١٨٨٨ - ١٨٩١ كان الفقراء ، اي ال ٥٠ بالمئة  
من الاسر الفلاحية ، يملكون ١٣٧ بالمئة من الاحصنة . اما  
الاغنياء ، اي ٢٠ بالمئة من الاسر الفلاحية ، فقد كانوا يملكون  
٥٣٢ بالمئة من مجموع الاحصنة . وبالتالي فالعلاقة بين الفئتين  
لم يطرأ عليها تغير يذكر او بالكاد .

وأخيرا ، فان الفلاحين باتوا أفقر عموما فيما يملكون من  
احصنة . فقد انخفض عدد الاسر ذات الاحصنة المتعددة كما  
انخفضت نسبتها . وهذا امر يشير بداهة الى تقهقر الزراعة  
الفلاحية عموما في روسيا الاوروبية . لكننا لا يجوز ان ننسى ،  
من جهة ثانية ، ان عدد الاحصنة المستخدمة في الزراعة في  
روسيا مرتفع بطريقة غير طبيعية اذا ما قيس بمساحة الاراضي  
المزروعة . ولا يمكن ان يكون الامر غير ذلك في بلد يسوده الانتاج  
الفلاحي الصغير . وهكذا فان انخفاض عدد الاحصنة يمثل الى حد  
ما «اعادة الاعتبار للمعادلة الطبيعية بين عدد حيوانات الجر وبين  
مساحة الارض المروية» في اوساط البرجوازية الزراعية (انظر  
حجج السيد دانيالسون حول هذه النقطة في القسم الاول من  
هذا الفصل) .

وانه من الملائم ان نتعرض هنا للمحاججات حول هذه المسألة التي تتضمنها الكتابات الاخيرة للسيد فيخلايف «(صور من الواقع الزراعي الروسي)» ، سان بطرسبرغ ، نشر مجلة «(خوزيين)» [المزارع] والسيد تشيرنتكوف «(وصف للزراعة الفلاحية)» ، الجزء الاول ، موسكو ، ١٩٠٥ . كلا المؤلفين يجرفه تنوع الارقام حول توزيع الاحصنة بين الفلاحين بحيث يقرب التحليل الاقتصادي ضربا من الرياضة الاحصائية . وبدلا من دراسة الفئات الفلاحية (مياوم ، فلاح متوسط ، مقاول) ، يتصرف كلاهما كالهواة وينكبّ على دراسة جداول لا تنتهي من الارقام ، كأنهما قررا ائارة دهشة العالم بما يملكان من حماسة حسابية .

وحده هذا التلاعب بالارقام يمكن السيد تشيرنتكوف ان يدينني بالاعتراض على «انحيازي» في تفسير «التمايز» بما هو ظاهرة جديدة (وليست قديمة) وظاهرة «شاءت الاقدار» ان تكون رأسمالية . وبالطبع ، فالسيد تشيرنتكوف حر في اعتقاده اني أستخلص الخلاصات من الاحصائيات واتناسى الاقتصاد ! - واني أحاول ان اثبت امرا ما انطلاقا من مجرد تعديل طرا على عدد الاحصنة وعلى توزيعها ! فالواقع ان النظرة الذكية الى تمايز الفلاحين تتطلب اخذ الصورة كاملة : استئجار الارض ، شراء الاراضي ، الآلات ، الاستخدامات الخارجية ✕ ، نمو الزراعة السوقية ، والعمل المجور . ام تراه السيد تشيرنتكوف يعتبر ان هذه الظواهر لا هي «جديدة» ولا «رأسمالية» ؟!

---

✕ الاستخدامات الخارجية هي الاعمال غير الزراعية (اي التجارية والصناعية) التي يتعاطاها الفلاحون ، والتي تعبر عن تمايزهم وعن مدى تغلغل الرأسمالية في الريف -م- .

## ١٢ - احصائيات الزيمستوفات عن موازنات الفلاحين

لكي نختم مسألة تمايز الفلاحين ، يجب ان ندرسها من زاوية اخرى - زاوية المعطيات البالغة الدقة عن موازنات الفلاحين . وهكذا سوف نرى بوضوح مدى عمق الفوارق بين فئات الفلاحين قيد البحث .

(...)

وهكذا فان أحجام موازنات مختلف الفئات الفلاحية \* تتباين تباينا كبيرا فيما بينها . فحتى لو تركنا الاطراف جانبا ، نجد ان موازنة (هـ) هي اكثر من خمسة أضعاف موازنة (ب) ، بينما حجم الاسرة في (هـ) هو أقل من ثلاث مرات حجمها في (ب) .  
ننتقل الان لتفحص توزيع النفقات :

يكفي ان نلقي نظرة ولو خاطفة على إنفاق المزارع بالمقارنة مع الانفاق العام لكل فئة من فئات الفلاحين ، لكي يتبين لنا اننا هنا امام بروليتاريين ومالكين : ففي الفئة (أ) لا يزيد إنفاق المزرعة عن ١٤ بالمئة من الانفاق الاجمالي ، أما انفاق الفئة (و) فانه يبلغ ٦١ بالمئة . اما الفروقات في الارقام المطلقة لانفاق المزارع فتحصيل حاصل . والواقع ان هذا الانفاق لا يكاد يذكر ليس في حالة الفلاحين غير المالكين للاحصنة وانما ايضا بالنسبة لسدوي الحصان الواحد . فالفلاح ذو الحصان الواحد هو قريب جدا من

---

\* الفئات هي نفسها المحددة أعلاه بناء على ملكية الحصنة : (أ) بدون احصنة ، (ب) حصان واحد ، (ج) حصانان ، (د) ٣ احصنة ، (هـ) ٤ احصنة ، (و) ٥ احصنة وأكثر . سـ .



(١) المصليات العامة بصدد حجم المداخل والمصاريف هي كالتالي :  
بالروبلات للمزرعة الواحدة

مناخرات	ديون	رصيد	مصرف	مدخول	دخل صاف	مصرف	مدخول	افراد من كلا الجنسين للأسرة الواحدة
١٦٥٨٨	٥٨٨٣	٢٢٢٨٠+	٦٢٢٢٩	٦١٥٥٧	٩٠.٢	١٠٩٠.٨	١١٨٠١.٠	٤٠.٨
٨٩٩٧	١١٠١٦	٧٢٢٤-	٨٠٠٩٩	٧٣٠٧٥	٣٢٨٦	١٧٤٢٢٦	١٧٨٠١٢	٤٩٤
٥٩٩٣	١٣٢٧٣	٣١٥٠٠+	١٦٥٢٢	١٩٦٠٧٢	٥٠٥٥٥	٣٧٩٠١٧	٤٢٩٠٧٢	٨٢٣
٢٢٢٢	١٣٢٦٧	٥٦٦٢٠+	٢٦٢٢٢٣	٣١٨٨٨٥	١٢٠٠٨٣	٦٢٣٢٣٦	٧٥٣٢١٩	١٣٠٠
-	٤٢٠٠	٤١٢٣٨-	٤٣٩٨٨٦	٣٩٨٤٤٨	٤١٢٣٦	٩٣٧٢٣٠	٩٧٨٠٦٦	١٤٢٠
٦	٢١٠٠٠	٨٨٠٦٠+	٩٥٩٢٠	١٠٤٧٢٦	١٧٣٠.٢	١٥٩٣٢٧٧	١٥٧٦٦٧٩	١٦٠٠
٧٢٧٤	٢٨٠٦٠	١٧٢٨٣+	٢١٧٢٧٠	٢٣٥٥٥٣	٤٨٢٤٤	٤٤٣٠٠	٤٩١٢٤٤	٨٢٧

## متوسط النفقات للمزرعة الواحدة

	بقاى نفقات				نفقات				نفقات			
	باللئة	روبل	باللئة	روبل	باللئة	روبل	باللئة	روبل	باللئة	روبل	باللئة	روبل
١٠٠	١٠٠٠	١٤١٩	١٥٤٧	١٣٨٧	١٥١٢	١٦٠٥	١٧٥١	٥٥٨٩	٦٠٩٨	٦٠٩٨	٦٠٩٨	٦٠٩٨
١٠٠	١٧٤٣٦	١٠٠٢٠	١٧٣٧٧	٣٣٣٤٦	٥٨٣٢	٩٨٨٧	١٧٣١٩	٤٦٣٤٧	٨٠٠٩٨	٨٠٠٩٨	٨٠٠٩٨	٨٠٠٩٨
١٠٠	٣٧٩٣١٧	٨٣٤٤	٣٢٠٢	٣٢٠٣	١٢١٣٤٢	١١٣٧٧	٤٤٣٦٢	٤٧٣٧٧	١٨١٣١١	١٨١٣١١	١٨١٣١١	١٨١٣١١
١٠٠	٦٣٢٣٦	٧٣٨٣	٤٩٥٥٥	٣٥٣١٧	٢٢٢٣٣٩	١٢٣١٤	٧٦٣٧٧	٤٤٣٨٦	٢٨٣٣٦٥	٢٨٣٣٦٥	٢٨٣٣٦٥	٢٨٣٣٦٥
١٠٠	٩٣٧٣٠	٧٣٢٣	٦٧٣٩٠	٣٧٣١٢	٣٤٧٣٦٦	١٥٣٧٧	١٤٧٣٨٣	٣٩٣٨٨	٣٧٣٣٨١	٣٧٣٣٨١	٣٧٣٣٨١	٣٧٣٣٨١
١٠٠	١٣٥٩٣٧٧	٥٤٢	٨٦٣٣٤	٦١٣٢٩	٩٧٦٣٨٤	٥١٩	٨٢٣٧٦	٢٨٣١٠	٤٤٧٣٨٣	٤٤٧٣٨٣	٤٤٧٣٨٣	٤٤٧٣٨٣
١٠٠	٤٤٣٣٠٠	٧٣٧٥	٣٤٣٣٥	٤٠٣٧٧	١٨٠٦٠	١٠٠٦٨	٤٧٣٣٠	٤٠٣٨٠	١٨٠٧٥	١٨٠٧٥	١٨٠٧٥	١٨٠٧٥

نفقات الغذاء      الاستهلاك الشخصى      نفقات المزرعة      ضرائب واستحقاقات      روبرل      المجموع  
 باللئة      باللئة      باللئة      باللئة      باللئة      باللئة

النمط العادي من العامل الزراعي المحاصص والمياوم (في البلدان الرأسمالية) . وجديرة بالملاحظة ايضا هي الفروقات الضخمة في النسب. المثوية للانفاق على الغذاء (نفقات (أ) توازي ضعفي نفقات (و) تقريبا) . وكما هو معلوم فان النسبة المثوية المرتفعة دليل على انخفاض مستوى المعيشة وهذا هو عنصر التمييز الابرز بين موازنة المالك وموازنة العامل .

### فلنتقل الان الى المداخل :

وهكذا ، فالدخل من «الصناعات» يفوق اجمالي الدخل من الزراعة عند الطرفين : فئة الفلاح البروليتاري الذي يملك احصنة وفئة الماقل الريفي . «الصناعات الشخصية» للفئات الفلاحية الدنيا تتكون ، بالدرجة الاولى ، من عمل مأجور ، في حين ان المداخل الواردة من تأجير الارض تشكل عنصرا اساسيا في بند «المداخل المتفرقة» . بل ان فئة «المزارعين المستقلين» تضم اولئك الذين يستمدون دخلا من تأجير الارض هو اقل بقليل ، وأحيانا اكثر بقليل ، من اجمالي الدخل من الزراعة . فمثلا نجد في حالة الفلاح ذي الحصان الواحد ان الدخل الاجمالي من الزراعة هو ٦١٩ روبلات ، ومن تأجير الارض ٤٠ روبلا . اما في حالة فلاح آخر ، فيبلغ الدخل من الزراعة ٣١٩ روبلات ومن تأجير الارض ٤٠ روبلا . ثم انه لا يجوز ان نتناسى ان الدخل من تأجير الارض ومن الشغل بالمزرعة يذهب كليا لتغطية الحاجات الشخصية لـ «الفلاح» ، في حين انه يتعين علينا ان نحسم من الدخل الزراعي الاجمالي نفقات ادارة المزرعة . وبعد ذلك الحسم ، سوف نجد ان الدخل الصافي للفلاح الذي لا يملك احصنة من الزراعة يبلغ ٤١٩٩ روبلا ، ومن «الصناعات» ٥٩٠٤ روبلات . اما بالنسبة للفلاح ذي الحصان الواحد فالارقام هي ٦٩٣٧ و ٤٩٢٢ روبلا على التوالي . وان مجرد المواجهة بين هذه الارقام تبين اننا امام نماذج من العمال الزراعيين المحاصصين

## عناصر الدخل من «الصناعات»

## متوسط الدخل للمزرعة الواحدة

مداخل متفرقة	من المنشآت والشوارع الصناعية	من «النقل»	من «الصناعات الشخصية»
--------------	------------------------------------	------------	--------------------------

مجموع	رصيد سنوات سابقة	من الصناعات	من الزراعة
-------	---------------------	-------------	------------

٢٢٠٢٩	—	—	٣٦٠٧٥	١١٨٠١٠	١٠٩٥	٥٩٠٠٤	٥٧٠١١	(أ)
٦٠٠٦	٢٠٠٨	٦	٣٥٠٠٨	١٧٨٠١٢	١٠٢١	٤٩٠٢٢	١٢٧٠٦٩	(ب)
١١٠٥٦	١٤٠٤١	١٧٠٦٥	٦٤٠٥٩	٤٢٩٠٧٢	٣٤٠١١	١٠٨٠٢١	٢٨٧٠٤٠	(ج)
٢٦٠٨٠	٤٨٠٨٨	٢٢٠٢٢	٤٨٠٧٧	٧٥٣٠١٩	١١٠	١٤٦٠٦٧	٤٩٨٠٥٢	(د)
٠٠٦٠	٣٥	١٠٠	١١٢	٩٧٨٠٦٦	٣٣	٢٤٧٠٦٠	٦٩٨٠٠٦	(هـ)
٤٠٠٨٠	٧٥٤٠٤٠	٣٤	١٤٦	١٠٧٦٦٠٧٩	٩٣٠٢٠	٩٧٥٠٢٠	٦٩٨٠٣٨	(و)
١٥٤٧	٧٠٠٧٥	١٩٠٣٦	٥٩٠٠٩	٤٩١٠٤٤	٣٤٠٠٣	١٦٤٠٦٧	٢٩٢٠٧٤٠	

يفتون جزءاً من نفقات إعالتهم (ولهذا السبب فإنهم قادرون على تخفيض أجورهم) . أما الخلط بين هذه النماذج من الفلاحين وبين الملاك (من زراعيين وصناعيين) ، فإنه ينطوي على تجاهل سافر لكل مقتضيات البحث العلمي .

أما في الطرف الآخر من الريف ، فنجد الملاك الذين يدمجون زراعة الغلال المستقلة مع العمليات التجارية والصناعية التي تدر دخلاً لا يستهان به (في ظل مستوى المعيشة الحالي) يبلغ عدة مئات من الروبلات . أما الهلامية الكاملة لبند «الصناعات الشخصية» فإنه يخفي الفروقات بين الفئات الدنيا والعليا في هذا الصدد ، غير أن حجم المداخل المتأتية من هذه «الصناعات الشخصية» يكفي لكشف مدى ضخامة هذه الفروقات . (ولندكر القارئ هنا أنه في إحصائيات فورونيج قد يضم بند «الصناعات الشخصية» أعمالاً من نوع التسول ، والعمل الزراعي المأجور ، والخدمة المنزلية ، وإدارة الأعمال ، الخ . الخ .)

وأما بالنسبة لحجم الدخل الصناعي ، فإن فئة الفلاح غير المالك للآحضة وفئة الفلاح ذي الحصان الواحد تبرزان هنا بأوضح ما يمكن من حيث «الرصيد» البائس (روبل واحد أو روبلان) ومن حيث العجز المالي الذي تعانيه . فموارد هؤلاء الفلاحين ليست أكبر من موارد العمال المأجورين ، هذا إذا لم نقل أنها أدنى . فابتداءً من فئة الفلاح ذي الحصانين فقط نجد مداخل صافية وأرصدة من بضعة العشرات من الروبلات (والتي لا يمكن الحديث عن زراعة فعلية بدونها) . ويبلغ الدخل الصافي لدى الفلاحين الميسورين مبالغ (١٢٠ - ١٧٠ روبل) ترفعهم بعيداً فوق المستوى العام للطبقة العاملة الروسية .

وبالطبع ، فإن دمج العمال بأرباب العمل في فئة واحدة واحتساب موازنة «متوسطة» يقدمان صورة عن «متوسط

الكفاية» وعن دخل صاف «معتدل» : مدخول من ٤٩١ روبل ، نفقات من ٤٤٣ روبل ، رصيد من ٤٨ روبل ، بما فيه ١٨ روبل نقدا . على ان مثل هذه المعدلات مجرد معدلات وهمية . وهي لا تؤدي الا الى حجب البؤس المدقع لجماهير الفلاحين في الفئات الدنيا (الفئة (ا) والفئة (ب) ، اي ٣٠ من اصل ٦٦ موازنة) الذين تؤدي مداخيلهم الشحيحة (١٢٠ - ١٨٠ روبلا للأسرة الواحدة كدخل اجمالي) الى ترجيح المداخيل على المصاريف ، فيعيشون اساسا على العمل الزراعي الدائم او على المياومة .

ان الاحتساب الدقيق للمداخيل والمصاريف النقدية والعينية يمكننا من تعيين الصلة بين تمايز الفلاحين وبين السوق ، حيث المداخيل والمصاريف النقدية هي وحدها المهمة . اما حصة القسم النقدي من الموازنة الى مجموع الموازنة لدى مختلف الفئات فهو على النحو التالي :

### حصة القسم النقدي من الموازنة

نسبة الانفاق للالنفاق الاجمالي (بالمئة)	نسبة الدخل للدخل الاجمالي (بالمئة)
(ا) ٥٧١٠	٥٤٦
(ب) ٤٦٤٧	٤١٤
(ج) ٤٣٥٧	٤٥٧
(د) ٤١٤٧	٤٢٣
(هـ) ٤٦٩٣	٤٠٨
(و) ٦٠١٨	٥٩٢
المعدل ٤٩١٤	٤٧٩

ونرى بالتالي ان نسبة المدخول والمصروف النقديين ترتفع من **الفئات المتوسطة نحو الاطراف** (ارتفاع المصاريف يتم بانتظام مثير للاهتمام) . وتكتسب الزراعة طابعها التجاري الاشد سفورا في حالة الفلاح بدون احصنة والفلاح ذي الاحصنة العديدة . وهذا يعني ان كليهما يعيش اساسا على بيع السلع ، علما ان السلعة في الحالة الاولى هي قوة العمل ، بينما هي ، في الثانية، سلع جرى انتاجها لغرض البيع بواسطة استخدام مكثف للعمل المأجور (كما سنرى لاحقا) ، اي انها منتج يكتسب شكل رأس المال . وبعبارة اخرى ، فان هذه الموازنات تبين ايضا ان **تمايز الفلاحين ينشئ سوقا داخلية للرأسمالية** بتحويل الفلاح الى عامل زراعي من جهة ، والى منتج بضاعي صغير ، السى برجوازي صغير ، من جهة ثانية .

وهناك خلاصة اخرى ، ليست اقل اهمية ، يمكن استخلاصها من هذه المعطيات . وهي ان **جميع الفئات الفلاحية قد اصبحت تجارية الى حد بعيد جدا** ، اي انها اصبحت متكلة على السوق . **فما من حالة تنخفض فيها نسبة الحصة النقدية من المدخول او المصروف عن ٤ بالمائة** . ويجب اعتبار هذه النسبة المثوية مرتفعة لاننا بصدد المداخل الاجمالية لمزارعين صغار . . . وبديهي القول انه حتى الفلاحين في حزام الاراضي السوداء الاوسط (حيث الاقتصاد النقدي اضعف تطورا ، على العموم ، منه في الحزام الصناعي او في منطقة السهوب في الاطراف) لا يمكنهم العيش بدون البيع والشراء وقد باتوا معتمدين اعتمادا كليا على السوق وعلى **جبروت المال** . وغني عن القول ان هذه الواقعة ذات اهمية استثنائية ، وان السادة الشعبويين يقعون في خطأ كبير عندما يحاولون طمسها مدفوعين بعواطفهم تجاه الاقتصاد الطبيعي الذي انقضى الى غير رجعة . يستحيل على المرء ان يعيش فسي المجتمع الحديث بدون بيع ، وكل ما يعيق تطور الاقتصاد البضاعي لا يؤدي سوى الى مفارقة اوضاع المنتجين انفسهم . ويقول

ماركس ، متحدثا عن الفلاحين ، « ان مساويء نمط الانتاج الرأسمالي ... تتطابق بالتالي هنا مع المساويء الناجمة عن التطور المتفاوت لنمط الانتاج الرأسمالي نفسه . ذلك ان الفلاح يتحول الى تاجر وصناعي دون ان تتوافر الظروف التي تمكنه من ان ينتج منتجاته بما هي بضائع» (رأس المال ، المجلد ٣ ، الجزء ١ ، ص ٣٤٦) .

ولا بد من ان نلاحظ هنا ان المعطيات عن موازنات الاسر الفلاحية تدحض كليا الراي الذي لا يزال شائعا حول الدور الهام الذي تلعبه الضرائب في تطور الانتاج البضاعي . مما لا شك فيه ان الرسوم البدلية \* والضرائب كانت ذات مرة عاملا هاما في تطور التبادل . اما الان ، وبعد رسوخ الاقتصاد البضاعي ، فالاهمية المحققة للضرائب امست ثانوية . والمقارنة بين ما ينفقه الفلاح على الضرائب والرسوم وبين اجمالي نفقاته النقدية يعطينا نسبة قدرها ١٥٨ بالمئة (اما بالنسبة للفئات المختلفة ، فهي كما يلي : الفئة (أ) ٢٤٨ بالمئة ، (ب) ٢١٩ بالمئة ، (ج) ١٩٣ بالمئة ، (د) ١٨٨ بالمئة ، (هـ) ١٥٤ بالمئة ، (و) ٩٠ بالمئة) . ومن هنا فان الحد الاقصى من الانفاق على الضرائب لا يزيد عن ثلث (١/٣) الانفاق النقدي الباقي الذي يقع على الفلاح حكما بسبب الظروف الحالية للاقتصاد الاجتماعي . غير اننا اذا نظرنا الى دور الضرائب ، ليس بالقياس لتطور التبادل ، وانما في علاقتها بالمدخل ، فسوف نجدها مرتفعة . وليس أدل على مدى رزوح تقاليد فترة ما قبل الاصلاح على فلاحنا المعاصر من وجود الضرائب التي تستوعب ١/٧ من اجمالي انفاق المزارع الصغير ، او حتى عامل المزرعة المحاصص . وبالإضافة الى ذلك

---

\* الرسوم البدلية quit rents وهي الرسوم التي كان يدفعها الفلاحون لقاء الاعفاء من خدمات او واجبات معينة - .



فان توزيع الضرائب داخل المشاعة متفاوت الى حد مشير للاستغراب : فكلما ارتفع مستوى معيشة الفلاح ، تقلصت الحصة من مصروفه العام التي يدفعها على شكل ضرائب . فالفلاح بدون احصنة يدفع ، بالقياس الى دخله ، ما يعادل ثلاثة أضعاف تقريبا مما يدفعه الفلاح ذو الاحصنة العديدة . . . . . واذا كنا نتحدث عن توزيع للضرائب داخل المشاعة ، فلأننا اذا احتسبنا الضرائب والرسوم للدسياتين \* الواحد من اراضي المحاصصة ، فسوف نجدها متساوية تقريبا . وبعد كل ما ورد حتى الان ، فان هذا التفاوت لا يجوز ان يثير دهشتنا . انه امر حتمي في المشاعة ، ما دامت محتفظة بطابعها الاقطاعي القسري . وكما هو معلوم ، فالفلاحون يشاركون في دفع كافة الضرائب حسب الاراضي قيد التصرف : فالمشاركة في الارض والمشاركة في دفع الضرائب تدوبان في ذهن الفلاح في مفهوم واحد: «النفس» او الشخص\*\*\* . وكما سبق ان رأينا ، فتمايز الفلاحين يؤدي الى تقلص دور اراضي المحاصصة في طرفي الريف المعاصر . وفي ظروف كهذه، يصبح من الطبيعي ان يؤدي توزيع الضرائب حسب اراضي المحاصصة قيد التصرف (وهذا امر لا ينفصم عن الطابع القسري للمشاعة الريفية) الى نقل كل ثقل الضرائب من الفلاحين الميسورين الى كاهل الفلاحين الفقراء . وهكذا ، فان المشاعية (اي نظام المسؤولية الجماعية)\*\*\* المقرون بتحريم رفض الارض)

\* للتذكير : يساوي الدسياتين هكتارا واحدا تقريبا .

\*\*\* او مفهوم «الاعتاق» ، وفق المصطلح العثماني -م-

\*\*\* بمقتضى هذا النظام كان فلاحو المشاعة يتحملون جماعيا مسؤولية

دفع كل الاستحقاقات وتقديم كل الخدمات للدولة والمالكين العقاريين (كدفع الضرائب وأقساط استرداد الارض ، وتقديم المتطوعين للجيش ، الخ) . وقد استمر هذا الشكل الاسترقاقي بعد الغاء القنانة في روسيا . ولم يحرم نهائيا الا بعد تشريعات ستوليبين العام ١٩٠٦ -م-

يزداد ضررها بالنسبة للفلاحين الفقراء \* .

(ب) ننتقل الان الى وصف الزراعة الفلاحية (٠٠٠) \*\*

انها لمعطيات بليغة حقا . اذ هي تبين بشكل فاقع مدى البؤس المدقع لـ «مزرعة» الفلاح بدون حصان والفلاح ذي الحصان الواحد ايضا ، كما تبين مدى خطل النهج المألوف في دمج هاتين الفئتين من الفلاحين مع القلة من الفلاحين الاقوياء الذين ينفقون مئات الروبلات على مزارعهم ، اضافة لكونهم قادرين على تحسين تجهيزاتهم وتطوير ادواتهم ، واستخدام «الشفيلة» و«شراء» الاراضي على نطاق واسع ، واستئجار الاراضي بـ ٥٠ و ١٠٠ بل و ٢٠٠ روبل سنويا .

وجدير بالملاحظة ، في هذا الصدد ، ان الارتفاع النسبي في نفقات الفلاح بدون احصنة على «الشفيلة والاعمال بالقطعة» يجد تفسيره على الأرجح في ان الاحصائيين يخلطون بين امرين لا يجوز الخلط بينهما : العامل الذي يشتغل بأدوات رب العمل ، اي استخدام عامل زراعي او مياوم ، وبين استخدام فلاح مجاور يستعمل الادوات التي يملكها هو لفلاحة ارض مستخدمه . ينبغي

---

\* وبديهي القول ان الضرر الاكبر بحق الفلاحين الفقراء هو الذي ينجم عن مشروع ستوليبين (تشرين الثاني ١٩٠٦) لتدمير المشاعة الريفية . تلك هي الصيغة الروسية لشعار «راكموا الثروات ! يا ايها المئات السوداء - يا ايها الفلاحون الاغنياء ! انهبوا ما طالت ايديكم ، طالما انكم تدعمون ركائز الحكم الاستبدادي المتهاوي !» (ملاحظة لينين للطبعة الثانية) .

\*\* يستعرض لينين هنا عددا من الجداول التي تبين ان التمايز بين الفلاحين فيما يتعلق باستئجار وتأجير الارض وملكية الادوات والتجهيزات الزراعية يتم وفق نسب التفاوت ذاتها بين البروليتاريا الزراعية والبرجوازية الزراعية - م .

التمييز القاطع بين هذين النمطين من «الاستخدام» المتعاكسين من حيث الدلالة ... \*

نتنقل الان لدراسة المعطيات حول المداخل المتأينة من الزراعة (...)

اول ما يثير الانتباه في هذا الجدول هو الاستثناء الفاقع التالي : الانخفاض الهائل في نسبة الدخل النقدي من الزراعة بالنسبة للفئة العليا ، رغم انها تستثمر اكبر مساحة من الاراضي . وهكذا يبدو ان الزراعة الواسعة النطاق هي ، في معظمها ، قائمة على الاقتصاد الطبيعي . ومن المثير فعلا ان نعتمد المزيد من التدقيق في هذا الاستثناء الظاهر الذي يلقي الضوء الكاشف على مسألة بالغة الاهمية هي مسألة الصلة بين الزراعة وبين «الصناعات» ذات الطابع المداولاتي . وقد اتضح لنا ان مثل هذه الصناعات تحتل موقعا أساسيا في موازنات الفلاحين المالكين لعدة احصنة . فانطلاقا من المعطيات قيد التحليل، يمكن القول ان أبرز مميزات البرجوازية الريفية في تلك المناطق هو ميلها لدمج المنشآت الزراعية مع المنشآت التجارية والصناعية . وليس من العسير ان نتبين، اقلا ، انه من الخطأ ان نقارن هذا النمط من المزارعين مع الزراع العاديين ، وثانيا ، ان الزراعة ، في مثل هذه الحالات ، ليست اقتصادا طبيعيا الا من حيث المظهر . فعندما تندمج الزراعة بالمعالجة التقنية للمنتوج الزراعي (طحن القمح ، عصر الزيتون ، استخراج النشأ من البطاطا ، التقطير ، الخ.) ، فان الدخل

---

\* ذلك ان «رب العمل» في الحالة الاولى (حالة استخدام عامل يستعمل ادوات سواه) هو الفلاح الميسور (البرجوازي) ، بينما «رب العمل» في الحالة الثانية هو الفلاح الفقير الذي يستعين بجاره الفلاح (الذي يملك الادوات الزراعية الخاصة به) - - .

## المدخل مسن الزراعة (بالروبلات)

### المدخل النفدي

### المجموع

الفئات	المدخل للمزرعة الواحدة	المدخل للفرد الواحد للجفتين	للمزرعة الواحدة	% من اجمالي الدخل الزراعي	الدخل من الصناعات المزرعة الواحدة
أ) أسرة بدون احصنة	٥٧٠١١	١٣٠٩٨	٥٠٥٣	٩٠٦٨	٥٩٠٤
ب) حصان واحد	١٢٧٠٦٩	٢٥٠٨٢	٢٣٠٦٩	١٨٠٥٥	٤٩٠٢٢
ج) حصانان	٢٨٧٠٤٠	٣٤٠٨٨	٥٤٠٤٠	١٨٠٩٣	١٠٨٠٢١
د) ثلاثة احصنة	٤٩٦٠٥٢	٣٨٠١٩	٩١٠٦٣	١٨٠٤٥	١٤٦٠٦٧
هـ) أربعة احصنة	٦٩٨٠٠٦	٤٩٠١٦	١٣٣٠٨٨	١٩٠١٧	٢٤٧٠٦٠
و) اكثر من أربعة احصنة	٦٩٨٠٣٩	٤٢٠٦٥	٤٢٠٦	٦٠٢	٩٧٥٠٢
	٢٩٢٠٧٤	٢٥٠٢٨	٤٧٠٣١	١٦٠١٦	١٦٤٠٦٧

النقدي المتأتي من مثل هذه النشاطات يمكن تصنيفه كدخل من منشآت صناعية أكثر منه دخلا من الزراعة . والواقع ان مثل هذه الزراعة لن تكون زراعة طبيعية ، بل زراعة تجارية . والقول ذاته ينطبق على حالة المزرعة حيث يجري استهلاك الحصة الأكبر من المنتج الزراعي عينيا من اجل اعالة العمال الزراعيين او كعلف للاحصنة المستخدمة في اعمال صناعية (كنقل البريد مثلا) . ان مزرعة من هذا النوع تنتمي الى الفئة الفلاحية العليا ( . . . اسرة من ١٨ نسمة ، ٤ أفراد عاملين ، ٥ عمال زراعيين ، ٢٠ حصان - الدخل من الزراعة : ١٢٩٤ روبلا ، معظمه عيني ، والدخل من المنشآت الصناعية ٢٦٧٥ روبلا . فتصوروا ان مثل هذه «المزرعة الفلاحية القائمة على الاقتصاد الزراعي» يجري دمجها مع مزارع الفلاحين بدون احصنة او ذوي الحصان الواحد من اجل استخراج «معدل وسطي» . ان هذا المثال يؤكد لنا ، مرة ثانية ، مدى اهمية الدمج بين التصنيف وفق درجة ونوع النشاط الزراعي وبين التصنيف وفق درجة ونوع النشاط «الصناعي» . (ج) لننتقل الان الى دراسة المعطيات عن مستويات معيشة الفلاحين . . .

يتبين من هذا الجدول \* كم كنا على حق عندما صنفنا الفلاحين بدون احصنة والفلاحين ذوي الحصان الواحد في صنف واحد ، في مقابل فئات الفلاحين الآخرين . ذلك ان الصفة المميزة لهذه الفئة من الفلاحين هي عدم كفاية الغذاء ورداءة نوعيته (البطاطس) . ويبدو ان غذاء الفلاح ذي الحصان الواحد هو ، من بعض النواحي ، ادنى مستوى من غذاء الفلاح بدون

---

\* جدول انفاق الفئات الفلاحية المختلفة على المنتجات الزراعية (الحبوب)

واللحوم - م .

احصنة . وهكذا فـ«المعدل الوسطي» العام حتى حول هذه المسألة وهمي كليا ، لان الحالة الغذائية الجيدة للفلاحين الميسوريين تحجب سوء التغذية لدى اكثرية الفلاحين ، في الوقت الذي يستهلك فيه الاولون ضعفا ونصف المنتجات الزراعية وثلاثة أضعاف اللحوم التي يستهلكها الفلاحون الفقراء .

من اجل مقارنة باقي المعطيات الاحصائية حول غذاء الفلاحين ، لا بد من احتساب المنتجات وفق قيمتها بالروبلات . . . وهكذا فالمعطيات العامة عن غذاء الفلاحين تثبت ما اكدها حتى الان . انها تبرز ثلاث فئات فلاحية بوضوح : فئة دنيا (أسر بلا احصنة وبحصان واحد) ، الفئة المتوسطة (أسر بحصانين وبثلاثة) والفئة الثالثة التي يبلغ مستوى غذائها ضعفي مستوى الفئة الدنيا . غير ان صيغة «المعدل الوسطي» تمحو الفئتين الدنيا والعليا . ثم ان الانفاق النقدي على الغذاء هو الاعلى ، بالمطلق ونسبيا ، في الطرفين - اي لدى البروليتاريين الريفيين والبرجوازية الريفية . فالاولون يشترون اكثر لكنهم يستهلكون اقل من الفلاحين المتوسطين ، الذين يشترون المنتجات الزراعية الاساسية فقط ، تلك التي يشكون نقصا منها . اما الآخرون (البرجوازيون) فانهم يشترون اكثر لانهم يستهلكون اكثر ، اضافة لكونهم يزدون من استهلاكهم من المنتجات غير الزراعية . اما المقارنة بين هاتين الفئتين في اعلى وأسفل الهرم ، فانها التي ترينا بوضوح كيف تتكون سوق داخلية لمواد الاستهلاك الشخصية في بلد رأسمالي .

ويتبين من هذه المعطيات انقسام الفلاحين (على اساس مستويات المعيشة) الى ثلاث فئات مختلفة . وها نحن ايضا امام هذه الخاصية المثيرة للاهتمام : ان الحصة النقدية من الانفاق على كل الاستهلاك الشخصي هي اعلى في الفئات الدنيا (ان نصف النفقات في الفئة (1) هي نفقات نقدية) ، في حين ان الانفاق النقدي ، في الفئات العليا ، لا يعرف زيادة ملموسة ، ويبقى في

حدود الثلث فقط . فكيف يمكننا التوفيق بين هذا وبين ما اثبتناه أعلاه من ان النسبة المئوية للانفاق النقدي ترتفع عموما في فئات الطرفين الأدنى والاقصى ؟ من البديهي القول ان الانفاق النقدي في الفئة العليا يتم على الاستهلاك الانتاجي (نفقات الزراعة) بينما انفاق الفئات الدنيا يتم على الاستهلاك الشخصي (٠٠٠)

وهكذا فان تحول الفلاحين الى بروليتاريا ريفية يؤسس سوقا للسلع الاستهلاكية اساسا ، في حين ان تحولهم الى برجوازية ريفية يؤسس سوقا للسلع الانتاجية اساسا . وبعبارة اخرى ، فاننا نرى بين الفئات الدنيا من الفلاحين ان قوة العمل تتحول الى سلعة ، في حين نشهد ، في الفئات العليا ، تحول وسائل الانتاج الى رأس مال . وينتج عن هذين التحولين عملية تكون سوق داخلية ، هذه العملية التي رصدتها النظرية بالنسبة لكافة البلدان الرأسمالية عموما . ولهذا السبب ، فان فريدريك انفلز ، حين كتب عن مجاعة العام ١٨٩١ \* ، قال انها تعني تكوين سوق داخلية للرأسمالية - وهي مقولة عجز الشعبويون عن فهمها ، وهم الذين يرون في خراب الفلاحين مجرد تقهقر لـ «الانتاج الشعبي» ، وليس تحولا للاقتصاد البطركي الى اقتصاد رأسمالي .

---

\* انها المجاعة التي اصابت المقاطعات الشرقية والجنوبية - الشرقية من روسيا الاوروبية بنوع خاص ، وتجاوزت اضرارها كل ما سبقها من كوارث حلت بالبلد ، فادت الى خراب مصادر رزق جماهير غفيرة من الفلاحين ، وسارعت بالتالي من عملية تكوين سوق داخلية ومن تطور الرأسمالية في روسيا . وقد مالح انفلز هذا الموضوع في مقالة له بعنوان «الاشتراكية في المانيا» في العام نفسه وفي عدد من رسائله - هـ .

ولقد وضع السيد دانيالسون كتابا كاملا عن السوق الداخلية دون ان يلاحظ عملية تكون سوق داخلية بفضل تمايز الفلاحين . وهو يعالج هذه المسألة في مقالته « كيف نفسر زيادة واردات الدولة عندنا ؟ » (نوفوي سلوفا - الكلمة الجديدة - ، العدد ٥ ، شباط ١٨٩٦) وفق الحاجة التالية : ان الجداول الاحصائية عن مدخول العامل الاميركي ترينا انه بقدر ما ينخفض المدخول ، بقدر ما يرتفع الانفاق النسبي على الغذاء . وبالتالي فان انخفاض استهلاك الطعام يؤدي الى انخفاض في استهلاك المواد الاخرى . ان روسيا تشهد انخفاضا في استهلاك الخبز والفودكا ، ينجم عن ذلك انخفاض في استهلاك المواد الاخرى ، وبالتالي فان زيادة استهلاك «الشريحة» الميسورة من الفلاحين (ص ٧٠) يعوض عنها الانخفاض في استهلاك الجماهير .

تنطوي هذه الحاجة على ثلاثة اخطاء . اولها ، ان السيد دانيالسون يقفز عن المسألة الفعلية برمتها في استبداله العامل بالفلاح ، لان موضوع البحث هو عملية تكون العمال وارباب العمل . ثانيا ، باستبداله العامل بالفلاح ، يختزل السيد دانيالسون كل الاستهلاك بالاستهلاك الشخصي ويتغافل عن الاستهلاك الانتاجي ، مثلما يتغافل عن سوق وسائل الانتاج . ثالثا ، يتناسى السيد دانيالسون ان عملية تمايز الفلاحين هي في الوقت ذاته عملية استبدال الاقتصاد الطبيعي بالاقتصاد البضاعي ، وان السوق لا تتكون بالتالي بفعل زيادة الاستهلاك ، وانما بتحويل الاستهلاك العيني (وإن يكن أوفر) الى استهلاك نقدي مدفوع (وإن يكن أقل وفرة من الاول) . وقد شاهدنا للتو كيف ان الفلاحين بدون احصنة يستهلكون اقل ، لكنهم يشترون من مواد الاستهلاك الشخصي اكثر مما يشتريه الفلاحون المتوسطون . انهم يزدادون فقرا ، لكنهم ، في الوقت ذاته ، يستحصلون على مال أوفر وينفقون مالا أوفر - وكلا العمليتين ضروري للرأسمالية .



(...)

بناء على كل ما ورد ، فان الخلاصة الغامة المستمدة من تحليل المعطيات الاحصائية عن الفئة الدنيا من الفلاحين هي كالتالي : ان هذه الفئة ، من حيث علاقاتها بالفئات الاخرى ، التي تتولى طردها من مصاف الفلاحين ، ومن حيث مستوى الزراعة الذي تمارسه ، الذي يغطي جزءا فقط من نفقات اعادة الاسرة ، وايضا من حيث مصدر رزقها - معاشها - (القائم على بيع قوة عملها) ، واخيرا من حيث مستوى معيشتها ، ينبغي تصنيفها ضمن فئة العمال الزراعيين المحاصيين او العمال المياومين .

(...)

### ١٣ - خلاصات الفصل الثاني

١ - ان الوضع الاجتماعي - الاقتصادي الذي يعيشه الفلاحون الروس المعاصرون هو الاقتصاد البضاعي . حتى في الحزام الزراعي الاوسط (الذي هو اكثر تخلفا في هذا المجال بالمقارنة مع المناطق الحدودية الشرقية او المقاطعات الصناعية) ، نجد ان الفلاح يخضع كليا للسوق التي يعتمد عليها بالنسبة لاستهلاكه الشخصي ولتصريف منتجاته ، ناهيك عن اعتماده عليها في دفع ضرائبه .

٢ - ان نظام العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية السائد بين الفلاحين (نظام المشاعة الزراعية القروية) يؤكد وجود كافلة التناقضات الكامنة في كل اقتصاد بضاعي وكل نظام رأسمالي : المنافسة ، النضال من اجل الاستقلال الاقتصادي ، الاستيلاء

على الاراضي (القابلة للشراء او التأجير) ، تمركز الانتاج بيد القلة ، تفهقر اغلبية الفلاحين الى مصاف البروليتاريا ، واستغلال هذه القلة لهم عن طريق راس المال التجاري واستخدام العمال الزراعيين .

ليست توجد ظاهرة اقتصادية واحدة في اوساط الفلاحين الا وتحمل هذا الشكل المتناقض الذي يميز النظام الرأسمالي - غنيينا الصراع والتضاد بين المصالح ، والفائدة للبعض التي تتحول الى مصدر ضرر للبعض الآخر . ذلك هو الحال بالنسبة لاستئجار الارض وشرائها ، وبالنسبة لـ «الصناعات» على اختلاف وتناقض انواعها ، كما هو الحال بالنسبة للتقدم التقني في الزراعة .

اننا نعلق اهمية قصوى على هذه الخلاصة ليس فقط بالنسبة للرأسمالية في روسيا ، وانما ايضا بالنسبة للعقيدة الشعبوية عموما . فان هذه التناقضات هي التي تكشف لنا - كشفا واضحا وقاطعا لا يسمح النقص - ان نظام العلاقات الاقتصادية في القرية المشاعية ليس شكلا اقتصاديا مميزا («الانتاج الشعبي» او ما شابهه) وانما هو نظام من العلاقات الاقتصادية من النمط البرجوازي الصغير لا اكثر ولا اقل . وعلى الرغم من النظريات التي سادت عندنا على امتداد نصف القرن الاخير ، فان فلاحى المشاعات الروسية ليسوا مناهضين للرأسمالية ، وانما هم بالعكس اعمق وارسخ ركيزة من ركائز هذه الرأسمالية . نقول انهم **الركيزة الاعمق** للرأسمالية لاننا نجد في القرية المشاعية نفسها ، بعيدا عن كل التأثيرات «المصطنعة» وعلى الرغم من المؤسسات التي تعرقل نمو الرأسمالية ، نجد التكوين المتواصل لعناصر الرأسمالية داخل المشاعة نفسها . ثم نقول ان فلاحى المشاعات الروسية هم **الركيزة الارسخ** للرأسمالية ، لان الزراعة عموما ، والفلاحين خصوصا ، هي الاكثر انصياعا لتقاليد الماضي الغابر ، تقاليد نمط الحياة البطريكية (العشائرية) ، وبالتالي

فان الآثار التحويلية للرأسمالية (اي نمو قوى الانتاج وتحول العلاقات الاجتماعية وغيرهما) لا تظهر هنا الا ببطء شديد وتدرج مديد (١) .

٣ - ان مجموع التناقضات الاقتصادية بين الفلاحين هو ما نسميه بعملية تمايز الفلاحين . والواقع ان الفلاحين انفسهم يصيبون كبد الحقيقة عندما يصفون هذه العملية بعبارة «فقدان الهوية الفلاحية» . وتؤدي هذه العملية الى الاضمحلال الكامل للنمط القديم من الفلاحين البطريكيين ونشوء أنماط جديدة من السكان الريفيين .

قبل ان نصل الى وصف هذه الانماط ، لنلاحظ ما يلي : ان الاشارة الى هذه العملية متوافرة في ادبياتنا منذ فترة طويلة وقد تكررت في مناسبات عديدة (٠٠٠) لكن تلك الاشارات كانت جزئية ، ولم تقم محاولة لدراسة الظاهرة دراسة منهجية . ولذلك ، فلا زلنا حتى يومنا نشكو نقصا فادحا في المعلومات عن هذه الظاهرة ، على الرغم من الثروة المتضمنة في احصائيات الزيمستوفات من بيت الى بيت . ويرتبط بذلك كون اكثرية الكتاب الذين عالجوا هذه القضية ينظرون الى تفهقر الفلاحين على انه يوازي فقط التفاوت في الملكية بينهم ، اي على انه مجرد «تمايز» ، اذا شئنا استخدام المصطلح المحبب «للشعوبيين» عموما وللسيد كاريشيف خصوصا . (انظر كتابه عن **الايجارات** ومقالاته في «**الروسكوي بوغاتسوف**)» . مما لا شك فيه ان نمو التفاوت في الملكية هو منطلق العملية كلها . لكن العملية بحد ذاتها غير قابلة للاختزال الى مجرد «التمييز» في الملكية . فالحقيقة ان النمط القديم من الفلاحين لا يتعرضون فقط الى

---

١ - انظر رأس المال ، الكتاب الاول ، الجزء الثاني ، ص ٥٢٧ (ملاحظة

لينين ) .

مجرد «عملية تمايز» ، وانما هم ينقرضون ايضا ، وتحل محلهم أنماط جديدة من سكان الريف تشكل ركيزة لمجتمع يسوده الاقتصاد البضاعي والانتاج الرأسمالي . وهذه الانماط الجديدة هي البرجوازية الريفية (المكونة اساسا من البرجوازية الصغيرة) والبروليتاريا الريفية - اي طبقة منتجي السلع في الزراعة وطبقة الأجراء الزراعيين .

وانه لذو دلالة عميقة ان التحليل النظري البحث لعملية تكون الرأسمالية الزراعية يبين ان تمايز المنتجين الصغار يشكل عاملا هاما من عوامل تلك العملية . واننا نستذكر هنا واحدا من اكثر الفصول اثارة في الجزء الثالث من رأس المال ، تحديدا الفصل ٤٧ بعنوان «ولادة الريع العقاري الرأسمالي» ، حيث يعتبر ماركس ان نقطة الانطلاق في عملية التكون هذه هي العمل - الريع - «حيث يستخدم المنتج المباشر ادوات العمل (المحراث، حيوانات الجر، الخ) التي يملكها فعلا او قانونيا، وحيث يفلح هذا الارض التي يملكها هو ايضا فعلا خلال قسم من الاسبوع ، ثم يعمل في الايام الباقية في مزرعة السيد الاقطاعي دون ان يتلقى منه اي مقابل (١٠٠) (رأس المال ، الكتاب الثالث ، الجزء الثاني ، ص ٣٢٣) .

واما الشكل الآخر للريع فهو الريع العيني حيث المنتج ينتج كامل منتوجه على الارض التي يستثمرها هو نفسه ، ويقدم للمالك كل فائض الانتاج عينيا . هنا نجد ان المنتج يتمتع باستقلال اوفر ، ويحصل بواسطة عمله على فائض معين يزيد من كمية الانتاج التي تستخدم لسد حاجاته الضرورية . «وبالطريقة ذاتها ، فان هذا الشكل» من أشكال الريع «يؤدي الى تمايزات اكبر في الموقع الاقتصادي للمنتجين المباشرين الافراد . ويمكن القول ، أولا ، ان امكانية ظهور مثل هذا التمايز باتت متوافرة ، كما هي متوافرة امكانية امتلاك المنتج المباشر للوسائل اللازمة

لاستقلال سائر الشغيلة بطريقة مباشرة» (المصدر ذاته، ص ٣٢٩). ومن هنا ، فرغم استمرار سيادة الاقتصاد الطبيعي ، تظهر بذور تمايز الفلاحين مع اول بوادر تحرر واستقلالية يحرزها الفلاحون التابعون . لكن هذه البذور لا تنمو الا في ظل الشكل الثاني من أشكال الربيع ، أعني **الربيع النقدي** الذي هو مجرد تحول في شكل الربيع العيني . هنا ، لا يقدم المنتج المباشر لمالك الارض حصة من المحصول ، وانما يدفع له ثمن هذا المحصول (١) . الا ان اساس هذا النمط من الربيع يبقى هو نفسه : المنتج المباشر لا يزال هو الحائز التقليدي للارض ، لكن «اساس هذا النمط من الربيع ... يسير نحو الاضمحلال» (ص ٣٣٠) . فالربيع النقدي يفترض سلفا نموا ملحوظا للتجارة والصناعة المدنية والانتاج البضاعي عموما ، اي انه يفترض بالتالي وجود التداول النقدي» (ص ٣٣١) . هنا تتحول العلاقة القانونية التقليدية بين الفلاح التابع ومالك الارض الى علاقة تعاقدية ونقدية صرفة . وهذا ما يؤدي الى مصادرة ملكيات الفلاحين التقليديين من جهة ، مثلما يؤدي ، من جهة اخرى ، الى شراء الفلاح لارضه وحرите بالمال : «ان تحول الربيع العيني الى ربيع نقدي تصاحبه ، بل تسبقه ، ولادة طبقة من العمال المياومين المحرومين من الملكية العقارية ، الذين يؤجرون انفسهم لقاء المال . وخلال عملية تكونهم ، اي عندما يكون ظهور هذه الطبقة الجديدة لا يزال متقطعا ، تنمو بالضرورة بين الفلاحين الميسورين ، المحكومين بدفع الربيع ، عادة استغلال العمال

---

١ - يجب التمييز بصرامة بين الربيع النقدي والربيع العقاري الرأسمالي . فهذا الاخير يفترض وجود الرأسماليين والعمال الأجورين في الزراعة . اما الاول ، فانه يفترض وجود فلاحين تابعين . والربيع العقاري هو ذلك الجزء من رأس المال المتبقي بعد جسم ربح المستخدم ، في حين ان الربيع النقدي هو ثمن فائض الانتاج كله الذي يدفعه الفلاح لمالك الارض ... (ملاحظة لينين)

الزراعيين المأجورين لحسابهم الخاص . . . وبذلك يمتلك هؤلاء تدريجيا القدرة على مراكمة ثروة معينة فيتحولون هم انفسهم الى رأسماليين . اي ان حائزي الارض الذين كانوا سابقا يعملون بأنفسهم باتوا يشكلون مشتلا للمستأجرين الرأسماليين ، الذين يتقرر نموهم وفق منطق التطور العام للانتاج الرأسمالي الذي يتجاوز حدود الريف» (رأس المال ، الجزء الثالث ، ص ٢٣٢) .

٤) أن تمايز الفلاحين ، الذي ينمي قطبي الفلاحين على حساب «الفلاحين» المتوسطين ، يولّد نمطين جديدين من السكان الريفيين . والسمة المشتركة لكلا النمطين هي الطابع البضاعي والنقدي للاقتصاد الذي يضمهما . اول نمط جديد هو البرجوازية الريفية ، اي فئة الفلاحين الميسورين . وهي تشمل المزارعين المستقلين الذين يتعاطون الزراعة التجارية بأشكالها المختلفة (وسوف نعالج ابرز هذه الاشكال في الفصل الرابع) ، مثلما تشمل مالكي المؤسسات التجارية والصناعية ، وأصحاب المشاريع التجارية ، الخ . ان اندماج الزراعة التجارية بالمؤسسات التجارية والصناعية هو نمط «اندماج الزراعة بالصناعات» الذي تتميز به هذه الفئة من الفلاحين . وتنشأ طبقة المزارعين الرأسماليين من صفوف هؤلاء الفلاحين الميسورين ، لان استئجار الارض لغرض بيع الحبوب (في الحزام الزراعي) يلعب دورا اساسيا في مزارعهم ، وغالبا ما يكون اهم من الدور الذي يلعبه التخصيص . ان حجم المزرعة ، في معظم الحالات ، يتطلب قوة عمل اكبر من التي توفرها العائلة . لذلك فان تكون فئة من العمال الزراعيين ، ومن المياومين تحديدا ، هو شرط ضروري لوجود الفلاحين الميسورين . والنقد الاضافي الذي يحصل عليه هؤلاء الفلاحون ، على شكل مدخول صافٍ ، إما ان يتوجه نحو العمليات التجارية والربوية ، البالغة التطور في مقاطعاتنا الريفية ، واما ان تتوافر له ظروف مؤاتية ، فيجري استثماره في شراء الارض وادخال

التحسينات على المزرعة ، الخ . بكلمة ، اننا هنا امام فئة من الزراعيين الصغار . فمن الناحية العددية ، تشكل البرجوازية الفلاحية اقلية صغيرة بين الفلاحين ، ولعلها لا تتجاوز خمس اجمالي عدد الأسر الفلاحية (اي ما يعادل تقريبا ثلاثة أعشار اجمالي عدد السكان) على الرغم من ان النسبة تتفاوت بالطبع بين مقاطعة وأخرى . على ان البرجوازية الفلاحية هي الفئة الطاغية بدون ادنى شك ، من حيث وزنها في اجمالي الزراعة الفلاحية ، وفي اجمالي وسائل الانتاج التي يملكها الفلاحون ، او في اجمالي المحصول الذي ينتجه هؤلاء . ان البرجوازية الفلاحية هي فئة الاسياد في الريف المعاصر .

٥) النمط الآخر هو البروليتاريا الريفية ، طبقة العمال المأجورين المحاصصين . وهذا يشمل الفلاحين الفقراء ، بمن فيهم المحرومون كليا من الارض . على ان المثل النموذجي للبروليتاريا الريفية الروسية هو العامل الزراعي المحاصص والمياوم والعامل غير الماهر وعامل البناء وسواهم من العمال المحاصصين . الفلاحة القليلة الاهمية ، المزرعة الخربة كليا (وهذا يدل عليه بنوع خاص تأجير الارض) ، العجز عن البقاء على قيد الحياة بدون بيع قوة العمل («صناعات» الفلاحين الفقراء) ، المستوى المعيشي الشديد الانخفاض (وربما كان اكثر انخفاضا من مستوى العامل المحروم من حصة ارض) - تلك هي السمات المميزة لهذه الفئة من الناس . ولا بد من القول ان ما لا يقل عن نصف مجموع الأسر الفلاحية (اي حوالي ٤/١٠ من السكان) ينتمون الى البروليتاريا الريفية ، اي جميع الذين لا يملكون احصنة والقسم الاكبر من الذين يملكون حصانا واحدا . (هذا بالطبع حكم تقديري اجمالي وتقريبي ، وهو بالتالي عرضة لتعديلات مهمة الى هذا القدر او ذاك حسب المناطق المختلفة والظروف المحلية) . اما الاعتبارات التي تدفعنا للاعتقاد بأن مثل هذه النسبة الهامة من الفلاحين باتت تنتمي الى البروليتاريا

الريفية ، فقد سبق عرضها أعلاه . غير انه تجدر الاضافة ان ادبياتنا غالبا ما تنطوي على فهم جامد جدا للمقولة النظرية التي تقول ان الرأسمالية تتطلب وجود العامل «الحر» ، المحروم من الارض . ان هذه المقولة صحيحة كليا بصفاتها تعيّن اتجاهها رئيسيا ، غير ان الرأسمالية تتغفل في الزراعة ببطء شديد وبأشكال بالغة التنوع . ان تخصيص الارض للعامل الزراعي غالبا ما يكون لمصلحة ارباب العمل الريفيين انفسهم ، ولهذا السبب نجد ان العامل الزراعي المحاصص نط موجود في كل البلدان الرأسمالية . ويتخذ هذا النمط أشكالا مختلفة باختلاف البلدان: فساكن الكوخ الانكليزي ليس هو الفلاح المالك الصغير في مقاطعات فرنسا او «الراين» . فكل من هؤلاء يحمل آثار نظام زراعي مخصص ، وتاريخا مميزا من العلاقات الزراعية - على ان هذا لا يمنع الاقتصادي من تصنيفهم جميعا تحت صنف واحد هو البروليتاري الزراعي . والواقع ان الاساس القانوني لحق هذا البروليتاريا في قطعة الارض لا يملك ادنى تأثير على مثل هذا التصنيف . فالارض اذا كانت ملكية كاملة له (بصفته مالكا صغيرا) او اذا كان يتمتع بحق استخدام هذه الارض الذي يمنحه اياه مالك الارض او سيد القصر [الالمانى] او ، اخيرا ، اذا كان يتمتع بحق حيازة الارض بصفته عضوا في قرية مشاعية في روسيا الكبرى - لا يغير في الامر شيئا . واننا ، في تصنيفنا الفلاحين الفقراء في فئة البروليتاريا لا نضيف جديدا . فلقد سبق للعديد من الكتّاب ان استخدموا هذا المصطلح تكرارا . وحدهم الاقتصاديون الشعبويون يصرون على الحديث عن الفلاحين بشكل عام ، بصفتهم فئة مناهضة للرأسمالية ، ويغضون أعينهم امام حقيقة كون هذه الجموع من «الفلاحين» باتت تحتل موقعا محددًا في النظام العام للانتاج الرأسمالي . وهذا الموقع هو موقع العمال المأجورين في الزراعة والصناعة (....) .



٦) ان حلقة الوصل بين مختلف هذه الانماط «الفلاحية» لفترة «ما بعد الاصلاح» هي **الفلاحون المتوسطون** ، ويتميزون بالمستوى **الاكثر انخفاضا** لتطور الانتاج البضاعي عندهم . فالعمل الزراعي المستقل لهذه الفئة من الفلاحين يكفي لاعالتهم في افضل السنوات فقط وفي ظل ظروف ملائمة للغاية . ولهذا نجد ان حالة الفلاح المتوسط جد متقلبة . والفلاح المتوسط لا يسد جوعه ، في معظم الحالات ، الا بالجوء الى الاستدانة ، مسددا ديونه بواسطة العمل - الخدمة ، الخ . او بالسعي وراء عمل «اضافي» على الهامش ، يقوم جزئيا ايضا على بيع قوة عمله ، الى آخره . ان كل موسم فاشل يقذف بجماهير جديدة من الفلاحين المتوسطين الى مصاف البروليتاريا . اما في علاقاتها الاجتماعية ، فان هذه الفئة تتراوح بين الفئة العليا ، التي تنجذب اليها مع انه لا تدخلها الا قلة ضئيلة من المحظوظين ، وبين الفئة الدنيا التي يدفعهم نحوها كل مسار التطور الاجتماعي . ولقد راينا سابقا ان البرجوازية الزراعية **تطرد** لا الفئة الدنيا وحدها ، وانما الفئة الوسطى ايضا من الفلاحين . وهكذا تتم عملية هي من مميزات الاقتصاد الرأسمالي حيث يجري تكليس الفئات الوسيطة ، بينما تتعزز الاطراف - وهذه هي بالضبط عملية «نزع الهوية الفلاحية» .

٧) ان **تمايز الفلاحين ينشئ سوقا داخلية للرأسمالية** . وتتكون هذه السوق ، لدى الفئة الدنيا ، بفضل المواد الاستهلاكية (انها سوق الاستهلاك الشخصي) . فالبروليتاري الزراعي **يستهلك أقل** من الفلاح المتوسط ثم انه يستهلك طعاما من نوعية اردا (البطاطا بدلا عن الخبز ، الخ) . **لكنه يشتري اكثر** من هذا الفلاح المتوسط . ان نشوء البرجوازية الزراعية وتطورها يكون سوقا **بمعنيين** : اولا واساسا بفضل وسائل الانتاج (سوق الانتاج الاستهلاكي) طالما ان الفلاح الميسور يسعى ان يحول الى رأس مال وسائل الانتاج التي «يجمعها» من كل من ملاك الارض

الذين «يمسرون بظروف صعبة» ومن الفلاحين المنكوبين .  
 ثانيا ، تتكون السوق هنا ايضا بفضل الاستهلاك الشخصي نظرا  
 لزيادة حاجات الفئات الاوفر يسرا من الفلاحين (١) .

٨) بصدد السؤال ما اذا كان تمايز الفلاحين ظاهرة متطورة ،  
 واذا كان الامر كذلك فبأية وثيرة - لسنا نملك الاحصائيات  
 الدقيقة قياسا الى المعلومات التي توفرها الجداول المندمجة . ولا  
 عجب في ذلك ، لانه ، كما سبق القول ، لم تبذل اية محاولة  
 حتى الان لدراسة المعطيات الاحصائية عن تمايز الفلاحين دراسة  
 منهجية ، واستبيان الاشكال التي تتخذها هذه العملية . غير ان  
 كافة الاحصائيات العامة عن اقتصاديات مناطقنا الريفية تشير الى  
 وجود تمايز متواصل وسريع : يجهز الفلاحون اراضيهم  
 ويؤجرونها ، ويتزايد عدد الفلاحين الذين لا يملكون احصنة ،  
 فيما يهرب «الفلاحون» الى المدن ، الخ . هذا من جهة ، ومن  
 جهة اخرى ، «فالاتجاهات التقدمية في الزراعة الفلاحية» تواصل  
 مسارها ، «فالفلاحون» يشترون الاراضي ، ويحسنون  
 مزارعهم ، ويدخلون المحاريث الحديدية ، ويطورون المراعي وتربية  
 ماشية اللبن ، الخ . وقد بتنا نعلم الان اي نوع من «الفلاحين»  
 يساهم في كل من الوجهين المتعاكسين لهذه الظاهرة .  
 وبلاضافة لذلك ، فان تطور حركة الهجرة يشكل حافزا

---

(١) ان هذا الواقع وحده - اي كون تمايز الفلاحين ينشيء سوقا داخلية -  
 هو الذي يفسر : مثلا ، النمو الهائل في السوق الداخلية للمنتجات القطنية ،  
 الذي نما انتاجها بوتيرة متسارعة جدا في فترة «ما بعد الاصلاح» جنبا الى جنب  
 مع خراب الفلاحين بأعداد كبيرة. اما السيد دانيالسون، الذي يستشهد لنظرياته  
 عن السوق الداخلية بهذا المثال نفسه عن صناعة النسيج عندنا ، فانه يعجز  
 كليا عن تقديم تفسير لوجود مثل هذه الظاهرة المتناقضة (ملاحظة لينين) .

جبارا لتمايز الفلاحين<sup>(١)</sup>، وخاصة تمايز الفلاحين المتعاطين مباشرة بالزراعة . فمن المعروف ان هجرة الفلاحين تتم اساسا من المقاطعات الزراعية (الهجرة من المقاطعات الصناعية بالكاد تستحق الذكر) وتحديدًا من المقاطعات الوسطى الكثيفة السكان حيث يبلغ العمل - الخدمة ذروة تطوره (هذا العمل - الخدمة الذي يؤخر عملية التمايز) . هذه هي النقطة الاولى . واما النقطة الثانية فهي ان الفلاحين **المتوسطي الحال** هم الذين يغادرون مناطق الهجرة ، فيما الفئات الموجودة في قمة الهرم وقاعدته هي التي تتشبث بالبقاء . وهكذا ، فان الهجرة تسرع من وتيرة تمايز الفلاحين في مناطق الهجرة وتحمل بدور التمايز الى مناطق جديدة (العمل الزراعي المأجور للمستوطنين في سيبيريا في الفترة الاولى من حياتهم الجديدة ...) (٠٠٠)

٩) كما هو معلوم ، يلعب رأس المال التجاري والربوي دورا بالغ الاهمية في اريافنا . ولسنا نجد اية حاجة للدلاء بالوقائع العديدة او الاشارة الى المصادر المتعلقة بهذه الظاهرة . فالوقائع معروفة وهي لا تمس موضوعنا مسامحاً . على ان السؤال الوحيد الذي يهمنا هو : ما علاقة رأس المال التجاري والربوي بتمايز الفلاحين ؟ وهل من رابط يربط العلاقات القائمة بين مختلف الفئات الفلاحية المذكورة اعلاه بالعلاقات القائمة بين الفلاحين الدائنين والفلاحين المدينين ؟ وهل ان الربا يحفز التمايز ام يعرقله ؟

فلنؤكد اول الامر كيف تطرح هذه المسألة على صعيد النظرية . كما هو معلوم ، فان صاحب رأس المال ، في تحليله للانتساج الرأسمالي ، اولى اهمية بالغة لرأس المال التجاري والربوي . واما النقاط الرئيسية التي يشتملها ماركس فهي التالية :

---

١ - ادى تقييد الهجرة الى تأخير كبير لعملية تمايز الفلاحين (ملاحظة لينين).

١ - ان رأس المال التجاري والربوي من جهة ، ورأس المال الصناعي (اي رأس المال الموظف في الانتاج ، اكان الانتاج زراعيا ام صناعيا) ، من جهة ثانية ، يمثلان نمطا واحدا من الظواهر الاقتصادية ويندرجان تحت الصيغة العامة التالية : شراء السلع في سبيل بيعها لقاء ربح . (رأس المال ، المجلد ١ ، الجزء ٢ ، الفصل الرابع ، ص ١٤٨ - ١٤٩ خاصة من الطبعة الالمانية الثانية) .

٢ - ان رأس المال التجاري والربوي سابقان تاريخيا دوما على نشوء رأس المال الصناعي . وهما ، من الناحية المنطقية ، الشرط **الضروري** لنشوء رأس المال الصناعي هذا . (رأس المال ، المجلد ٣ ، الجزء ١ ، ص ٣١٢ - ٣١٦) . غير ان رأس المال التجاري او الربوي لا يمثل الشرط **الكافي** لنشوء رأس المال الصناعي (اي لنشوء **الانتاج** الرأسمالي) . لان ايا منهما لا ينجح دوما في تحطيم نمط الانتاج السابق واستبداله بنمط الانتاج الرأسمالي ؛ ذلك ان تكون هذا الاخير «يتوقف كليا على مستوى التطور التاريخي وعلى الظروف المحيطة» (المصدر ذاته ، الجزء ٢ ، ص ١٣٣) :

«ان مدى نجاحهما [اي رأس المال التجاري والربوي] في القضاء على نمط الانتاج القديم يتوقف على صلاتهما وعلى البنية الداخلية لكل منهما . اما مصير هذه العملية - او بعبارة اخرى ، الجواب على السؤال حول اي نمط انتاج جديد سيحل محل النمط القديم - فانه لا يتوقف على التجارة ، وانما على طبيعة نمط الانتاج السابق نفسه» (المصدر ذاته ، المجلد ٣ ، الجزء ١ ، ص ٣١٦) .

٣ - ان التطور المستقل لرأس المال التجاري يتناسب عكسيا مع درجة تطور الانتاج الرأسمالي (المصدر ذاته ، ص ٣١٢) ؛ اي بقدر ما يتعاظم نمو رأس المال التجاري والربوي ، بقدر ما

## تنخفض درجة نمو رأس المال الصناعي (وبالتالي ، الانتاج الصناعي) والعكس بالعكس .

من هنا ، فحيث يتعلق الامر بروسيا ، يصبح السؤال المطلوب الاجابة عليه : هل ان رأس المال التجاري والربوي آخذ بالارتباط برأس المال الصناعي ؟ هل ان التجارة والربا ، في قضائهما على نمط الانتاج القديم ، يؤديان الى استبداله بنمط الانتاج الرأسمالي ام بنظام آخر ؟ تلك هي اسئلة تتعلق بالواقع ، اسئلة تنبغسي الاجابة عليها فيما يتعلق بكافة أوجه الاقتصاد القومي لروسيا . اما بالنسبة الى الزراعة الفلاحية فان المعطيات التي راجعنا أعلاه تتضمن الجواب وهو جواب ايجابي على هذا السؤال . ان النظرة الشعبوية العادية التي تعتبر ان «الكولاك» \* و«الموجيك المقدام» ليسا شكلين من ظاهرة اقتصادية واحدة ، وانما هما ظاهرتان منفصلتان متعارضتان ، هي نظرة لا تركز الى اي اساس . بل ان هذه النظرة هي واحدة من تلك الافكار الشعبوية المسبقة التي لم يحاول احد ان يثبتها بتحليل للمعطيات الاقتصادية الدقيقة . ذلك ان هذه المعطيات تشير الى العكس . فالفلاح عندما يستأجر العمال لتوسيع انتاجه او عندما يتاجر بالارض (ولنتذكر الاحصائيات المثبتة أعلاه حول تأجير الارض الواسع النطاق بين الاغنياء) او يبيع في الحوانيت ، وعندما يتاجر بالخيش والتبن والماشية ، الخ. ، او بالمال (اي عندما يكون مرايبا) - ان الفلاح في كل هذه الحالات يمثل نمطا اقتصاديا واحدا، وعملياته تتلخص، في نهاية المطاف ، بعلاقة اقتصادية واحدة . وبلاضافة الى ذلك، لا يقتصر دور رأس المال في القرية المشاعية الروسية على الاسترقاق والربا . ان رأس المال يجري توظيفه في الانتاج ،

---

\* الزارع الفني - م .

وهذا ما يظهر في كون الفلاح الميسور يستثمر الاموال في تحسين مزرعته ، وفي شراء او استئجار الارض ، وفي الحصول على تجهيزات متطورة، وفي استئجار العمال، الخ . ، ولا يستثمرها في المنشآت والمشاريع التجارية فقط . ولو ان رأس المال في أريافنا كان عاجزا عن خلق اي شيء غير الاسترقاق والربا ، لما كنا استطعنا الاعتماد على المعطيات حول الانتاج لإثبات تمايز الفلاحين ، وتكوين برجوازية ريفية وبروليتاريا زراعية ، ولكان مجموع الفلاحين يمثلون نمطا متساويا من المزارعين المنكوبين بالفقر ، لا يبرز بينهم الا المرابون ، وذلك بقدر حيازتهم للمال وليس بقدر اتساع ومدى تنظيم الانتاج الزراعي . اخيرا ، نستخلص من المعطيات المدروسة اعلاه هذه الاطروحة الهامة التي تقول ان التطور المستقل لرأس المال التجاري والربوي في أريافنا **يؤخر** تمايز الفلاحين . وبقدر ما يتقدم تطور التجارة ، رابطا الارياف بالمدن ، قاضيا على الاسواق القروية البدائية وناسفا لاحتكار الحانوتي القروي ، بقدر ما يتسارع نمو أشكال من التسليف متطابقة مع المقاييس الاوروبية ، وذلك على حساب مرابي القرية ، بقدر ما يتسارع ويتعمق تقدم التمايز بين الفلاحين . واذا برأس مال الفلاحين الميسورين يغادر التجارة الصغيرة والربا ويتدفق بفزارة الى الانتاج ، الى حيث قد بدأ يتدفق اصلا .

١. هناك ظاهرة هامة في اقتصادنا الريفي تساهم بدورها في تأخير تمايز الفلاحين ، وهي ترسبات اقتصاد السخرة ، اي العمل - الخدمة . يرتكز العمل - الخدمة على دفع العمل عينيا ، اي انه يرتكز الى نمو ضعيف للاقتصاد البضاعي . كما يفترض العمل - الخدمة ويتطلب وجود الفلاح المتوسط ، المحدود الدخل (وإلا فانه يفرض استرقاق العمل - الخدمة) لكنه لم يصبح بروليتاريا (لان الاضطلاع بالعمل - الخدمة يفترض ان

يملك الفلاح ادواته الزراعية ، اي انه يفترض به ان يكون فلاحا «صحيحا» .

عندما قلنا أعلاه ان البرجوازية الزراعية هم أسياد الريف المعاصر ، فقد استثنينا العوامل التي تؤخر التمايز : الاسترقاق ، الربا ، العمل - الخدمة ، الخ . والواقع ان الاسياد الحقيقيين للريف المعاصر ليسوا غالبا ممثلي البرجوازية الزراعية وانما هم مرابو القرية وملاك الاراضي المجاورون . على انه يحق لنا كل الحق ان نستثني هؤلاء ، وإلا تعذرت دراسة البنية الداخلية للعلاقات الاقتصادية بين الفلاحين . والملفت ان الشعبوي يستخدم هذا المنهج ايضا ، الا انه يتوقف في منتصف الطريق ولا ينتهي بتحليله الى نهايته المنطقية . ففي معرض حديثه عن عبء الضرائب وسواها ، في كتاب «مصر الرأسمالية» ، يلاحظ السيد فورونتسوف انه نظرا لهذه الاسباب «تنعهد شروط الحياة الطبيعية (كذا!)» (ص ٢٨٧) بالنسبة الى القرية المشاعية ، «المير» . ممتاز ! لكن المسألة كلها تدور حول السؤال التالي : ما هي هذه «الظروف الطبيعية» التي لم تتوفر بعد في أريافنا ؟ للإجابة على هذا السؤال ، يجب دراسة نظام العلاقات الاقتصادية داخل القرية المشاعية ، بعد ان «ننفض عنها» - اذا جاز التعبير - ترسبات فترة ما قبل الإصلاح التي تفرض التعطيم على «الظروف الطبيعية للحياة» في أريافنا . ولو ان السيد فورونتسوف اضطلع بهذه المهمة لاكتشف ان هذا النظام من العلاقات القروية يثبت التمايز المطلق بين الفلاحين ، مثلما يثبت انه بقدر ما يجري تكتيس الاسترقاق والربا والعمل - الخدمة تكتيسا كليا ، بقدر ما تتعمق مسيرة تمايز الفلاحين . ولقد شاهدنا أعلاه ، في ضوء احصائيات «الزيمستوفات» ان هذا التمايز بات حقيقة قائمة ، وان الفلاحين قد انقسموا نهائيا الى فئات متناقضة .

## الفصل الثالث :

### انتقال ملاك الاراضي من اقتصاد السخرة الى الاقتصاد الرأسمالي .

يجب ان ننقل الان من الاقتصاد الفلاحي الى اقتصاد الملاك العقاريين . ومهمتنا هنا ان ندرس السمات المميزة الرئيسية للنظام الاقتصادي - الاجتماعي الراهن لاقتصاد ملاك الارض ، وان نصف طبيعة تطوره في حقبة «ما بعد الاصلاح» .

#### ١ - السمات المميزة الرئيسية لاقتصاد السخرة

ننطلق في دراستنا للنظام الراهن لاقتصاد الملاك العقاريين



من النظام الاقتصادي الذي كان سائدا في مرحلة القنانة .  
ويتلخص جوهر النظام الاقتصادي لتلك الفترة في ان كل مساحة  
الارض في وحدة معينة من وحدات الاقتصاد الزراعي - اي  
المزرعة القطاعية - كانت منقسمة بين اراض للمالك وأراض  
للفلاحين . وتتوزع هذه الأخيرة على شكل **حصص** \* بين  
الفلاحين الذين كانوا يتسلمون ايضا وسائل انتاج اخرى كالخشب  
وأحيانا الماشية ، الخ . وكان الفلاحون يزرعون هذه الحصص  
بعملهم وأدواتهم ويعتاشون منها . ان منتوج عمل الفلاحين هذا  
يشكل **المنتوج الضروري** - حسب المصطلح النظري للاقتصاد  
السياسي - وهو ضروري لانه يوفر المعاش للفلاحين ، مثلما يوفر  
الايدي العاملة للمالك العقاري . والمعنى هنا هو نفس المعنى الذي  
نشير اليه عندما نقول ان المنتوج الذي يحل محل القسم المتغير من  
قيمة رأس المال هو منتوج ضروري في المجتمع الرأسمالي . اما

---

\* **الخصّة والمحاصصة** مأخوذة هنا بمعنى اكثر تحديدا من المعنى المستخدم  
في الفصل السابق بصدد مصير حصص الارض في القرية المشاعية بين الفلاح  
والمالك العقاري .

المحاصصة هنا تشير مباشرة الى العلاقة بين الفلاح والمالك العقاري .  
والحصص هي الاراضي التي يقطعها المالك العقاري للفلاح ، او يؤجرها له ،  
ليعتاش من منتوجها . وفي مقابل ذلك ، يدفع الفلاح الاجار على شكل عمل  
مجاني لايام محددة في الاسبوع على الاراضي الخاصة بالمالك العقاري . ومن  
الاشكال الاخرى للمحاصصة ، تأجير المالك العقاري لقطعة ارض للفلاح لقاء  
حصته من المحصول . من التسميات التي تطلق على هذا الشكل من المزارعة في  
سوريا ولبنان : المشاركة (وهي التسمية الاعم للعلاقة بين المالك العقاري  
والفلاح) والمحاصصة ، والمقاسمة ، والمراصة (عندما يأخذ الفلاح ربع المحصول) ،  
الخ . -

**العمل الإضافي للفلاحين** ، فهو العمل الذي يبذله هؤلاء في فلاحه ارض المالك بواسطة ادوات الانتاج ذاتها ؛ ويعود منتوج هذا العمل الى المالك . وهكذا كان العمل الإضافي مفصولا جغرافيا عن العمل الضروري . فالفلاحون يفلحون اراضي المالك لصالح هذا المالك ، فيما يفلحون حصصهم لصالحهم هم . واذا كان الفلاحون يعملون لصالح المالك العقاري خلال بضعة ايام في الاسبوع ، فانهم يعملون لصالحهم هم في الايام الباقية . والحقيقة ان حصص الفلاحين في ذلك النظام الاقتصادي كانت بمثابة **أجور عينية** تدفع للفلاحين (اذا شئنا استخدام المصطلحات الحديثة) او بمثابة وسائل لمد المالك العقاري بالأيدي العاملة . ان زراعة الفلاحين للحصص العائدة لهم كانت شرطا من شروط وجود اقتصاد الملاك العقاريين ، وكان هدفها مد المالك العقاري بالأيدي العاملة ، لا توفير المعاش للفلاحين (١) .

هذا هو النظام الاقتصادي الذي نسميه **اقتصاد السخرة** . وان سيادة هذا النظام تفترض توافر الظروف الضرورية التالية:  
**اولا ، سيادة الاقتصاد الطبيعي** . اذ يجب ان تكون المزرعة الاقطاعية مكتفية ذاتيا وقائمة بذاتها لا تملك الا صلات واهية جدا بالعالم الخارجي . والواقع ان انتاج الملاك العقاريين للحبوب في سبيل بيعها ، الذي ظهر في الطور الاخير من مرحلة القنانة ، كان يبشر بانتهاء النظام القديم .  
**ثانيا ، ان مثل هذا النظام الاقتصادي (اقتصاد السخرة) كان**

---

١ - يقدم ١. انفلهاردت في كتابه **رسائل من الريف** (سان بطرسبرغ، ١٨٨٥ ، ص ٥٥٦ - ٥٥٧) وصفا حيا لهذا النظام الاقتصادي . ويشير الكاتب ، عن حق، الى ان النظام الاقتصادي كان نظاما محددا ومنظما ومتكاملا ، يديره المالك العقاري الذي يوزع الارض حصصا بين الفلاحين ويعين لهم الاعمال المختلفة التي يجب ان يضطلعوا بها (ملاحظة لينين) .

يتطلب ان يتوفر للمنتج المباشر وسيلة الانتاج بشكـل عام ، والارض بشكل خاص . بل اكثر من ذلك : كان لا بد للمنتـج المباشر من ان يكون مقيدا بالارض ، وإلا حُرِم المالك العقاري من الايدي العاملة . من هنا ، فان وسائل استخراج المنتج الاضافي في ظل اقتصاد السخرة مناقضة تماما لوسائل استخراجـه في ظل الاقتصاد الرأسمالي . يقوم الاول على منح الارض للمنتج ، في حين يفترض الثاني تجريده منها (١) .

**ثالثا** ، ان شرطا اضافيا لوجود اقتصاد السخرة هو **التبعية الشخصية** التي تشد الفلاح الى المالك العقاري . فلو لم يكن المالك العقاري يملك سلطة مباشرة على شخص الفلاح ، لعجز عن ارغام هذا الفلاح ، الحائز على قطعة ارض والذي يدير مزرعته بنفسه ، على ان يعمل من اجله . فالمطلوب هنا «ما يتعدى الارغام الاقتصادي» ، على حد تعبير ماركس في وصفه لهذا النظام الاقتصادي (الذي يصنفه تحت مقولة **العمل - الربح** ، انظر **راس المال** ، المجلد ٣ ، ص ٣٢٤) . وقد تتفاوت اشكال هذا الارغام وتباين درجاته ، وتتراوح بين وضعية الفلاح **قن** وبين

---

١ - ردا على نظرة هنري جورج الذي قال ان مصادرة ملكية اكثرية السكان هي العلة الاساسية الشاملة للفقر والاضطهاد ، كتب انغلز عام ١٨٨٧ : «هذه نظرة خاطئة تاريخيا ... ففي القرون الوسطى ، لم يكن حرمان الشعب مـن ملكية الارض هو مصدر الاضطهاد القطاعي ، بل كان مصدره هو حيازة الشعب للارض . ظل الفلاح محتفظا بأرضه ، لكنه كان مقيدا بها بصفته قنا ، ومجبـرا على دفع الجزية للسيد القطاعي بواسطة العمل او بالدفع العيني» (احوال الطبقة العاملة في انكلترا عام ١٨٤٤ ، نيويورك ، ١٨٨٧ ، المقدمة ، ص ٣) - (ملاحظة لينين) .

حرمانه من الحقوق ضمن نظام **المراتب الاجتماعية** \* .  
**رابعا** وأخيرا ، من شروط هذا النظام الاقتصادي الآنف الذكر (ونتأججه) **انخفاض مستوى التقنية او مراوحته في مكانه** .  
والسبب في ذلك هو ان الفلاحة هي بين أيدي فلاحين صغار ، يسحقهم الفقر ، يرمي بهم الجهل والتبعية الشخصية في مهاوي الانحطاط .

## ٢ - الاندماج بين اقتصاد السخرة والاقتصاد الرأسمالي

أدى إلغاء القنانة الى نسف بنيان اقتصاد السخرة . وهكذا تقوضت كافة الاسس التي كان يرتكز اليها هذا النظام : الاقتصاد الطبيعي ، الطابع المغلق والمكتفي ذاتيا للمزرعة الاقطاعية والعلاقة الحميمة بين العناصر المكونة لها ، وسلطة ملاك الارض على الفلاحين . انفصلت مزرعة الفلاح عن مزرعة المالك العقاري . واذا

---

\* **نظام المراتب الاجتماعية** : اذا كانت الطبقات مجموعات من البشر تتحدد وفق دورها المشترك في عملية الانتاج ، فان المراتب الاجتماعية هي مجموعة من البشر تتحدد وفق موقعها المشترك من **النظام القانوني للمجتمع** . ان كبار الملاك العقاريين ، مثلا ، يشكلون طبقة ، لانهم يرتبطون بمؤشر محدد في الانتاج والاقتصاد ، في حين ان النبلاء يشكلون مرتبة اجتماعية . ذلك ان النبيل يملك حقوقا وامتيازات معينة ، تحدها الدولة وتكرسها القوانين . اما من الناحية الاقتصادية ، فقد يكون النبيل مفقرا ، بالكاد يسد جوعه ، اي انه ، من حيث المؤشر الاقتصادي ، من حيث موقعه الطبقي ، قد يكون بروايتاريا ، مع انه ، من حيث مرتبته الاجتماعية ، يبقى نبيل .

والمراتب الاجتماعية هي طبعا من مؤسسات المجتمع الانطاعي ، ومراتبه ثلاث : النبالة ، الاكليروس والعامه -م .

بالفلاح يشتري أرضه ويصبح مالكا كاملا لها . اما مالك الارض ، فقد تبني نظام الزراعة الرأسمالي وهو يركز الى قاعدة مناقضة تماما للقاعدة التي يركز اليها اقتصاد السخرة ، كما يئنا اعلاه . على ان هذا الانتقال الى نظام اقتصادي مختلف كل الاختلاف ، لم يكن ليحصل ، طبعاً ، دفعة واحدة ، وذلك لسببين مختلفين . السبب الاول هو عدم توافر الظروف المطلوبة لقيام الانتاج الرأسمالي . كان يقتضي الامر ان تنشأ طبقة من الناس معتادة على العمل المأجور ، وأن يجري استبدال ادوات الفلاحين بأدوات المالك العقاري ؛ وأن يجري تنظيم الزراعة على نمط تنظيم المنشآت التجارية والصناعية ، وليس وفق مشيئة المالك العقاري . وكان حتماً ان تنضج هذه الظروف تدريجياً . اما المحاولات التي بذلها الملاك العقاريون ، مباشرة بعد «الاصلاح» ، لاستيراد الآلات وحتى العمال من الخارج ، فكان محتماً عليها ايضاً ان تبوء بالفشل الدريع .

وأما السبب الآخر لاستحالة الانتقال الفوري الى النظام الرأسمالي ، فهو ان اقتصاد السخرة القديم قد تقوضت أسسه ، لكنه لم يتعرض لعملية تدمير كاملة . فمزارع الفلاحين لم تنفصل نهائياً عن أراضي الملاك ، وذلك ان هؤلاء الآخرين ظلوا حائزين على «الأراضي المقطعة» \* ، اي الغابات والمروج والآبار والمراعي وسواها . فبدون حياة الفلاحين لهذه الأراضي (او تمتعهم بحق استخدامها) يعجزون عجزاً كاملاً عن ممارسة الزراعة المستقلة ، بحيث ظل بمستطاع المالك العقاري الاستثمار بالنظام الاقتصادي القديم على شكل اقتصاد العمل - الخدمة . كذلك ، احتفظ الملاك العقاريون بحق استخدام «الإرغام غير الاقتصادي» عبر حالة

---

\* هي الأراضي التي حرم الفلاحون من تملكها بعد إلغاء القنانة في روسيا - م .

«التبعية المؤقتة» \* التي ظلت تقيد الفلاحين والمسؤولية الجماعية والعقوبات الجسدية ، والعمل الالزامي في المشاريع العامة ، الخ .

وهكذا ، فانه لم يكن بمقدور الاقتصاد الرأسمالي ان ينشأ فجأة ، ولا كان بمقدور اقتصاد السخرة ان يختفي بين ليلة وضحاها . من هنا ، فالنظام الاقتصادي الوحيد الذي كان ممكنا هو نظام يجمع مميزات كل من اقتصاد السخرة والاقتصاد الرأسمالي . وبالفعل فان النظام الزراعي الذي مارسه الملاك العقاريون بعد «الاصلاح» يحمل هذه المميزات تحديدا . وعلى الرغم من ان التنظيم الاقتصادي لمزارعة الملاك العقاريين المعاصرين يحمل المنوعات اللامتناهية التي تتميز بها الحقبات الانتقالية ، الا ان هذا التنظيم الاقتصادي يتلخص في نظامين اثنين ، بخلائطهما المختلفة : **نظام العمل - الخدمة** (١) والنظام الرأسمالي .

ويتلخص النظام الاول في ان مزارعة الملاك العقاريين تتم فيه بواسطة ادوات الفلاحين المجاورين ، دون ان يؤدي شكل الدفع

---

\* **الفلاحون التابعون مؤقتا** - اثنان ظلوا ، بعد الغاء القنانة عام ١٨٦١ ، ملزمين بتقديم بعض الخدمات للملاك العقاريين كبعض اعمال السخرة مثلا . على ان «حالة التبعية المؤقتة» تظل مستمرة الى ان يمتلك الفلاحون حصصهم - بموافقة المالك - ويدفعون اموال الاعناق . ولم يجر الزام الملاك بقبول دفعات الاعناق هذه الا بعد صدور قانون العام ١٨٨١ (اي بعد ٢٠ سنة على «الاصلاح») الذي قضى بالغاء «العلاقة الارغامية» بين الفلاحين والملاك العقاريين ابتداء من الفاتح من كانون الثاني ١٨٨٣ م- .

١ - نستبدل الان عبارة «سخرة» بعبارة «العمل - الخدمة» ، لان هذه الاخيرة اكثر ملاءمة للعلاقات السائدة في فترة «ما بعد الاصلاح» ، وقد باتت هذه العبارة مقبولة في ادبياتنا (ملاحظة لينين) .

الى تبديل في جوهر النظام (سواء كان الدفع نقداً - في استئجار  
الايدي العاملة - او عينيا - في المقاسمة او المحاصصة - او  
كان الدفع لقاء اراض ومراع ، كما هو الحال في العمل - الخدمة  
بالمعنى الحرفي للعبارة) . وهذا استمرار مباشر لاقتصاد  
السخرة (١) . وينطبق التصنيف الاقتصادي لهذا الاخير ، كما  
عرضناه اعلاه ، انطباقا كاملا تقريبا على نظام العمل - الخدمة (اما  
الاستثناء الوحيد فهو زوال شروط اقتصاد السخرة في واحد في  
اشكال نظام العمل - الخدمة . وهذا هو الحال بالنسبة لاستئجار  
الايدي العاملة ، حيث يدفع المالك المال ، بدل الدفع العيني ، لقاء  
العمل المبذول) .

اما المزارعة الرأسمالية ، فانها تقوم على استئجار العمال  
(على اساس سنوي ، موسمي ، يومي او خلافة) لفلاحة الارض  
بواسطة ادوات يملكها المالك العقاري نفسه . والحقيقة ان هذين  
النظامين يندمجان بأكثر الاشكال تنوعا وإثارة . فعلى مجموعة من

١ - هذا مثال صارخ على ما نقول : «في جنوب قضاء ييلنس (مقاطعة  
اوريل) - يكتب احد مراسلي وزارة الزراعة - «في مزارع كبار الملاك العقاريين،  
وجنبا الى جنب مع الزراعة بواسطة العمال السنويين ، يتولى الفلاحون زراعة  
قسم كبير من الارض لقاء حصص الارض المؤجرة لهم . وهكذا فالقنان السابقون  
يستمررون في استئجار الارض من أسيادهم الانقطاعيين السابقين ، وذلك في  
مقابل فلاحتهم لارض هؤلاء . ولا تزال مثل هذه القرى تسمى «سخرة المالك  
العقاري الفلاني» (س. أ. كورولنكو ، **العمل المأجور** ، الخ ، ص ١١٨) .  
وهذا مثال آخر . يكتب احد الملاك العقاريين قائلا : «على مزرعتي ، يتولى  
فلاحي السابقون كافة الاعمال الزراعية (٨ قرى تضم حوالي ٦٠٠ نسمة) ؛ وفي  
مقابل ذلك ، أسمح لهم باستخدام المراعي لماشيته (من ٢٠٠٠ - ٢٥٠٠ دسياتين) ؛  
ولا نستثنى من ذلك ألا كون العمال الموسميين يقومون بالحراثة الاولى ويبدرون  
البذار» (المصدر ذاته ، ص ٣٢٥) - (ملاحظة لينين) .

المزارع نجد مزيجا من هذين النظامين مطبقا على عمليات مزارعة مختلفة . وانه لمن الطبيعي ان يؤدي اندماج مثل هذين النظامين المختلفين ، بل والمتعارضين ، الى بروز العديد من النزاعات والتناقضات العملية ، كما انه من الطبيعي ان يؤدي ضغط هذه التناقضات الى افلاس مزارعين عديدين . فهذه كلها ظواهر تتميز بها كافة المراحل الانتقالية .

(...) وهكذا ، فعلى الرغم من ان نظام العمل - الخدمة يطفى في المقاطعات الروسية المحضة ، فان النظام الرأسمالي لزراعة الملاك العقاريين هو الذي يطفى حاليا في روسيا الأوروبية عامة ...

وأخيرا ، لا بد من الملاحظة ان نظام العمل - الخدمة ينتقل أحيانا الى النظام الرأسمالي ويختلط به الى درجة انه يتعذر معه تمييز الواحد عن الثاني . يستأجر احد الفلاحين قطعة ارض ، مثلاً ، ويتعهد بأن يبذل ، في المقابل ، عددا معينا من ايام العمل (وهي ممارسة واسعة الانتشار ، كما هو معلوم - انظر الامثلة في القسم التالي من هذا الفصل) . اين نرسم الحد الفاصل بين مثل هذا «الفلاح» وبين «العامل الزراعي» من النمط الأوروبي الذي يتلقى قطعة ارض لقاء تعهد يبذل عدد معين من ايام العمل ؟ ان الحياة تخلق أشكالا توحدها داخلها ، بتدرج مدهش ، عدة أنظمة اقتصادية هي أنظمة متناقضة من حيث خصائصها الرئيسية . بذلك يتعذر تحديد اين ينتهي نظام «العمل - الخدمة» واین تبدأ «الرأسمالية» .

(...) بعد ان أكدنا الحقيقة الأساسية القائلة بأن تنوع أشكال اقتصاد الملاك العقاريين المعاصر يمكن تلخيصه بنظامين اثنين ، نظام العمل - الخدمة والنظام الرأسمالي بمختلف تنوعاتها ، ننتقل الان الى اجراء عملية وصف اقتصادي لهذين النظامين ، لكي نصل الى تعيين اي منهما سيقضي على الآخر



تحت وطأة المسار العام للتطور الاقتصادي .

### ٣ - وصف نظام العمل - الخدمة

يتخذ نظام العمل - الخدمة أشكالا شديدة الاختلاف ، كما لاحظنا أعلاه . فأحيانا ، يتعهد الفلاحون ، لقاء دفعة مالية ، بزراعة اراضي المالك بواسطة ادواتهم الخاصة . وهذا ما نسميه «استثمار العمل» او «استخدامات الدسياتين» او «الزراعة الدورية» \* (اي زراعة دسياتين واحد من محاصيل الربيع ودسياتين من محاصيل الشتاء) ، الخ . وأحيانا يستلف الفلاح الحبوب او مبلغا من المال ، متعهدا بأن يعمل لقاء ذلك بما يفي كل الدين او بما يفي الفائدة المترتبة عليه . وفي ظل هذا النمط ، تبرز احدى مميزات نظام العمل - الخدمة بوضوح كبير - أعني الطابع التبعية والمرابي لهذا النمط من استئجار اليد العاملة . وفي حالات اخرى ، يعمل الفلاحون على اراضي المالك تعويضا عن «التعدي» (اي يعملون ايفاءً للديون المترتبة عليهم قانونيا بسبب «تعدي» ماشيتهم على اراضي الملاك) ، او انهم يعملون «من قبيل المجاملة» ، اي مجانا ، او مجرد لقاء كأس من الخمر ولكي لا

---

\* الزراعة الدورية ، شكل استرقاقي من اشكال العمل - الخدمة يقدمه الفلاح لمالك الارض كبديل ايجار للارض التي حصل عليها منه في فترة ما بعد الإصلاح . فمالك الارض يؤجر الفلاح قطعة ارض او يقدم له عرضا نقديا او عينييا ، ويتعهد الفلاح مقابل ذلك ان يفلح «دورة» ، مستخدما ادواته الخاصة وحيوانات الجر . وهذا يعني زراعة دسياتين واحد من محاصيل الربيع ودسياتين واحد من محاصيل الشتاء ، بالاضافة احيانا الى تعهد الفلاح بأن يحصد دسياتين واحد من المحاصيل -م- .

يخسروا «الاستخدامات» الأخرى التي يوفرها لهم المالك العقاري .  
وأخيرا ، فإن بذل العمل - الخدمة ، لقاء الأرض ، نمط شائع  
جدا سواء كان على شكل المقاسمة (في هذه الحال ، المناصفة)  
أو تم مباشرة بواسطة بذل العمل [على أراضي الملاك] لقاء استئجار  
قطعة أرض ، أو لقاء حق استعمال المراعي والغابات ، الخ .  
وغالبا ما يتم الدفع لقاء الأراضي المستأجرة بأكثر الأشكال  
تنوعا . وقد تندمج هذه الأشكال أحيانا ، بحيث نجد الربيع المالي  
جنباً إلى جنب مع الربيع العيني و«العمل - الخدمة» . وفيما يلي  
بعض الأمثلة :

- مقابل كل دسيتين [من الأرض المستأجرة] ، يقدم الفلاح :  
فلاحة دسيتين ونصف [من أرض المالك] + ١٠ بيضيات +  
دجاجة + عمل نسائي ليوم واحد .

- مقابل ٤٣ دسيتين من الأرض للزراعة الربيعية ، يقدم  
الفلاح ١٢ روبلا عن كل دسيتين نقداً .

- مقابل ٥١ دسيتين من الأرض للزراعة الشتوية ، يقدم  
الفلاح : ١٦ روبلا نقداً عن كل دسيتين + دراسة ١٦ كومة  
شوفان ، ٧ كومات من الحنطة السوداء \* و ٢٠ كومة من  
الجاودار \* + تسميد لا أقل من ٥ دسيتين من الأرض  
المستأجرة بزل الحيوانات خاصة الفلاح بمعدل ٣٠٠ حمل عربة  
لكل دسيتين واحد . (كارشيف ، **إيجارات** ، ص ٣٤٨) . في  
مثل هذه الحالة ، حتى سماد الفلاح يصبح جزءاً مكوناً من مزرعة  
المالك الخاصة ! أن اتساع العمل - الخدمة وتنوع أشكاله ،

---

\* نوع من الحنطة يستخدم كعلف للحيوانات - م .

\* نوع من الحبوب يستخدم كعلف للحيوانات ويستخرج منه مشروب

الويسكي - م .

يظهران ايضا في تعدد المصطلحات المستخدمة للتدليل عليه :  
«اوترا بوتكي» ، «اوتبوشي» ، «اوبوكتي» ، «بارشينا» ،  
«باسارينكا» ، «بوسوبكا» ، «باشينا» ، «بوستوبسوك» ،  
«فييمكا» ، الخ . (ص ٣٤٢) . ويتعهد الفلاح احيانا بأن يبذل «اي  
عمل يأمره به المالك» (ص ٣٤٦) او هو يتعهد بشكل عام ان  
«يمثل لارادته» ، وأن «يستجيب» لطلباته ، وأن «ينجده» .  
والواقع ان العمل - الخدمة يشتمل على «دورة كاملة من الاعمال  
في الحياة الريفية . فبواسطة العمل - الخدمة تتم كافة العمليات  
المتعلقة بزراعة الحقول وحصاد الحبوب والتبن وجمع الحطب  
وتحميل العربات» (ص ٣٤٦ - ٣٤٧) وكذلك تصليح السقوف  
والمداخن (ص ٣٥٤ ، ٣٤٨) ونقل الدجاج والبيض (الصفحات  
نفسها) . ويلاحظ احد المحققين في قضاء غدوف في مقاطعة  
سان بطرسبرغ ، عن حق ، ان انماط العمل - الخدمة التي  
صادفها تحمل «طابع العمل بالسخرة الذي كان سائدا في فترة  
ما قبل اصلاح» (ص ٣٤٩) (١) .

ولعل الاكثر اثاره هو ذلك الشكل من العمل - الخدمة في  
الارض الذي يسمى «الريع بواسطة العمل - الخدمة» او «دفع

---

١ - جدير بالملاحظة ان النوعات العديدة جدا لاشكال العمل - الخدمة في  
روسيا ، وللشكل التي يتخذها ريع الارض بكافة انواع التقديمات الاضافية ،  
الخ . ، ان هذه كلها مشمولة كليا في الاشكال الرئيسية للعلاقات قبل الرأسمالية  
في الزراعة كما يشير اليها ماركس في الفصل ٤٧ من المجلد ٣ لكتابه  
«رأس المال» . وقد اشرنا في الفصل السابق الى وجود ثلاثة اشكال :  
(أ) الريع - العمل ، (ب) الريع العيني ، (ج) الريع النقدي . فمن الطبيعي ، اذن ،  
ان يبحث ماركس عن احصائيات روسية محددة يستشهد بها في المقاطع المتعلقة  
بالريع العقاري (ملاحظة لينين) .

الريع عينيا» (١) . في الفصل السابق ، رأينا كيف تظهر العلاقات الرأسمالية في استئجار الفلاحين للأرض . وها نحن هنا امام «الريع» بصفته مجرد استمرار لاقتصاد السخرة ، والذي يتسلل احيانا الى داخل التنظيم الرأسمالي القائم على استغلال العمال الزراعيين الى المزارع عن طريق تأجيرهم قطع ارض يزرعونها . ان احصائيات الزيمستوفات تؤكد بدون التباس الارتباط القائم بين هذا الشكل من «الريع» وبين زراعة المؤجرين لأراضيهم بأنفسهم . «مع تولي ملاك الاراضي زراعة اراضيهم الخاصة ، بات عليهم ان **يؤثروا امدادات من الايدي العاملة في الوقت المناسب** . من هنا ، نما بينهم ، وفي اكثر من مكان ، الميل الى توزيع الاراضي على الفلاحين على اساس العمل - الخدمة ، او لقاء حصة من المحصول بالاضافة الى العمل - الخدمة ...» . وان هذا النمط من المزارعة «... واسع الانتشار . وبقدر ما يزداد ميل المؤجرين الى زراعة اراضيهم بأنفسهم ، تتضاءل مساحة الاراضي المتوافرة للتأجير ويرتفع الطلب عليها ، وبالتالي يتطور هذا الشكل من تأجير الارض وتتسع رقعته» (**المصدر السابق** ، ص ٢٦٦ . راجع ايضا ص ٣٦٧) . اننا هنا امام نمط مميز من التأجير ، حيث لا يفادر المالك اراضيهِ ، لكنه يعبر عن **تطور زراعة المالك الفردي لأرضه** . لقد اثبتنا في الفصل السابق الطابع المتناقض لايجار اراضي الفلاحين . فهو يعني للبعض توسيعا مفيدا لرقعة الاراضي المفلوحة ، فيما يعني للبعض الآخر

---

١ - وفق «نتائج الدراسات الاحصائية للزيمستوفات» (المجلد ٢) نجد انه من مجموع الاراضي التي يستأجرها الفلاحون ، ٧٦ بالمئة يجري الدفع فيها نقداً، و٣ - ٧ بالمئة بواسطة العمل - الخدمة ، و١٣ - ١٧ بالمئة بواسطة حصة من المحصول وأخيراً ، ٢ - ٣ بالمئة بواسطة عدة اشكال دفع مندمجة (ملاحظة لينين) .

مجرد صفقة يعقدها تحت وطأة الحاجة القصوى لا غير . وها نحن نرى الان ان ايجار اراضي الملاك هو ايضا ذو طابع متناقض . فهو يعني ، في بعض الاحيان ، انتقال الارض الى شخص آخر لقاء دفع الربيع ، لكنه ، في احيان اخرى ، وسيلة يلجأ اليها المالك لادارة مزرعته ، اي وسيلة لمد هذه المزرعة بالايدي العاملة .

لننتقل الان الى مسألة **الاجر** في ظل نظام العمل - الخدمة .

تجمع الاحصائيات التي تردنا من كافة المصادر على التوكيد ان اجر العمل المستخدم على اساس نظام العمل - الخدمة اوسطي اساس تبعي، هو دائما ادنى مستوى من العمل في ظل الاستئجار «الحر» من النمط الرأسمالي . وهذا ما يؤكد ، **اولا** ، كون الربيع العيني - اي ذلك الربيع القائم على العمل - الخدمة او المحاصصة (التي هي مجرد شكل من أشكال العمل - الخدمة التبعية ، كما بينا أعلاه) ، هو دائما وكقاعدة عامة ، **اغلى كلفة** من الربيع النقدي، بل اغلى كلفة بكثير (**المصدر السابق** ، ص ٣٥٠) وقد يصل هذا الربيع العيني الى ضعفي الربيع النقدي . (**المصدر ذاته** ، ص ٣٥٦ . . .)

**وثانيا** ، يرقى الربيع العيني الى اعلى مستوياته في اوساط افقر الفئات الفلاحية (ص ٢٦١ وما يليها) . وهو نوع من الربيع يعقد في ظل الضرورة القصوى ، ويلجأ اليه الفلاح بعد اخفاق محاولاته المتكررة للحيلولة دون السقوط الى مصاف العامـل الزراعي . والحال ان الفلاحين الميسورين يبذلون كل ما في وسعهم من اجل استئجار الارض لقاء المال : «يستنجح المستأجر كل مناسبة لكي يدفع ريعه نقدا ، ويخفض بالتالي كلفة استخدامه لاراضي الغير» (ص ٢٦٥) ونضيف نحن : ليس فقط لتخفيض كلفة استئجار الارض ، بل وايضا للافلات من ايجار التبعية . ففي قضاء روستوف - على - الدون ، لاحظ المراقبون هذه الواقعة المدهشة ، فقد تخلى الفلاحون عن الربيع النقدي لصالح

«السكوبشينا» ✖ ، مع ارتفاع الايجارات ، وعلى الرغم من انخفاض حصة الفلاحين من المحاصيل . (المصدر السابق ، ص ٢٦٦) . وان هذه الواقعة لتدل دلالة دامغة على معنى الريع العيني الذي يؤدي نهائيا الى خراب الفلاح ويحوله الى عامل زراعي .

**ثالثا** ، ان المقارنة المباشرة بين ثمن العمل في حالة العمل - الخدمة وثمرته في حالة الاستئجار الرأسمالي «الحر» ، تثبت ان الثاني اكبر من الاول (٠٠٠) . ونلاحظ هنا ان الحقيقة القائلة ان ما يدفع لقاء العمل في ظل الاستئجار الرأسمالي هو اعلى مما يدفع في ظل كافة اشكال التبعية وكافة العلاقات قبل الرأسمالية - ان هذه الحقيقة مؤكدة ليس في الزراعة وحسب بل وفي الصناعة ايضا ، وليس في روسيا وحدها وانما في سائر البلدان كذلك (٠٠٠)

وهكذا ، ففي ظل العمل - الخدمة (كما في ظل الاستئجار التبعية المندمج بالربا) نجد ان الاسعار المدفوعة لقاء العمل هي اقل من نصف الاسعار المدفوعة في ظل الاستئجار الرأسمالي . وطالما ان العمل - الخدمة لا يمكن ان يضطلع به الا الفلاح المحلي الذي يجب ان تتوافر له قطعة ارض ، فان الانخفاض الكبير في السعر [سعر قوة العمل] يشير بوضوح الى اهمية المحاصصة بصفتها أجورا عينية . وفي مثل هذه الحالات ، لا تزال المحاصصة الى يومنا هذا وسيلة «لتزويد» ملاك الاراضي بالايدي العاملة الرخيصة . على ان الفارق بين العمل الحر والعمل «شبه الحر» لا يقتصر على الفارق في الدفع . فمن الاهمية بمكان ان نلاحظ

---

✖ الاسم الذي يطلق في روسيا الجنوبية على دفع ريع الارض عينيا ، على اساس استرقاقي ، حيث الفلاح يدفع للمالك حصة من المحصول (النصف ، وأحيانا اكثر) اضافة لبدله انواع مختلفة من العمل - الخدمة . -م-

ان هذا الشكل الاخير من العمل [اي العمل «شبه الحر»] يفترض التبعية الشخصية للمستخدم حيال رب العمل ، مثلما هو يفترض دوما استمرار أشكال مختلفة من «الارغام غير الاقتصادي» . ويلاحظ «انغلهاردت» \* ، عن حق ، ان شيوع ظاهرة تسليف الاموال التي يجري تسديدها على شكل عمل - خدمة ، تفسره كثرة الضمانات المتوافرة لايفاء مثل هذه الديون : اذا كان الزام الفلاح بالدفع بواسطة «أمر الحجز» [على أمواله وممتلكاته] امرا عسيرا ، فان بمقدور السلطات ان ترفض الفلاح على مواصلة العمل الذي بدأه [على ارض المالك العقاري] حتى لو لم يكن قد استكمل بعد حصاد محصول الحبوب الخاص به « (المصدر السابق ، ص ٢٠٦) . «ان سنوات طويلة من العبودية ، ومن القنانة للسيد الاقطاعي ، هي وحدها القادرة على توكيد الاستخفاف» (الظاهري) الذي يبيده الفلاح حيال ترك محصوله من الحبوب تحت المطر ، لكي يتولى تحميل ونقل حزمات الفير . (المصدر ذاته ، ص ٤٢٩) . فبدون هذا الشكل او ذاك من تقييد السكان بمنازلهم ، وتقييدهم ب «الجماعة» ، وبدون حرمانهم من الحد الأدنى من الحقوق المدنية ، يستحيل قيام نظام العمل - الخدمة اصلا . فمن البديهي ، والحالة هذه ، ان يكون الانخفاض

---

\* أ. ن. انغلهاردت - اقتصادي شعبي . عُرف بنشاطاته الاجتماعية والزراعية ، وعلى الاخص تجاربه في الزراعة العقلانية الحديثة التي كان يجريها في مزرعته الخاصة في ماتيشفا ، بمقاطعة سمولنسك . ميسن ابرز مؤلفاته «رسائل من الريف» الذي يستعين به لينين ، في القسم ٦ من هذا الفصل ، مثبتا ان قصة مزرعة انغلهاردت تدحض نظريات الشعبويين ، وتؤكد الانتقال المطرد نحو الزراعة الرأسمالية في الريف -م .

في انتاجية العمل هو النتيجة الحتمية لصفات نظام العمل — الخدمة المذكورة أعلاه . اذ لا يمكن للوسائل الزراعية المستخدمة في العمل — الخدمة الا ان تكون سجيئة القوالب الجامدة . مثلما لا يمكن لعمل الفلاح التابع الا ان يقارب ، في نوعيته ، عمل القن .

ان اندماج نظام العمل — الخدمة بالنظام الرأسمالي يجعل من النظام الحالي لمزارعة ملاك الاراضي شبيها جدا ، من حيث تنظيمه الاقتصادي ، بالنظام الذي كان سائدا في صناعة النسيج عندنا قبل نشوء الصناعة الآلية الكبيرة . هناك ، كان التاجر يتولى قسما من العمليات الانتاجية ، مستعينا بأدواته هو ، وبالعمال المأجورين (الغلز ، الصباغة ، الخ.) فيما يتولى تنفيذ القسم الآخر من العمليات الانتاجية بواسطة ادوات صناع يدويين فلاحين يعملون عنده ، لكنهم يستخدمون المواد التي يقدمها هو لهم . اما هنا ، فيتولى العمال المأجورون تنفيذ قسم من العمليات ، مستخدمين ادوات رب العمل ، فيما يتولى تنفيذ القسم الآخر من العمليات فلاحون يبذلون عملهم ويستخدمون ادواتهم هم على اراضي الغير . هناك [أي في حالة النظام الصناعي قبل نشوء الصناعة الآلية الكبيرة] ، كنا نلقى رأس المال التجاري مندمجا برأس المال الصناعي ، مثلما نلقى الصانع اليدوي يزرع تحت نير رأس المال وينوء ايضا تحت التبعية ، وعمليات المقاتل الثانوي ، ونظام الدفع العيني ، الخ . اما هنا [أي في حالة الزراعة] نجد ايضا رأس المال التجاري والربوي مندمجا برأس المال الصناعي ، بكل ما يصاحب ذلك من أشكال تخفيض الاجور وتكثيف التبعية الشخصية للمنتج . هناك ، استمر النظام الانتقالي عدة قرون لاعتماده على تقنية العمل اليدوي البدائية ، الا انه انهار في أقل من ثلاثة عقود من الزمن تحت ضربات الصناعة الآلية الكبيرة . اما هنا ، فقد استمر العمل — الخدمة منذ نشأة «الروس» تقريبا (فقد أرغم ملاك الاراضي «الفلاحين الاحرار» على



العودة الى علاقات الاسترقاق منذ ايام **روسكايا برافدا** \* ، واستمرت معه التقنية التقليدية ، ولم يبدأ بالتراجع سريعا امام الرأسمالية الا في فترة «ما بعد الاصلاح» . وفي كلا الحالين ، لا يعني النظام القديم سوى الركود في أشكال الانتاج (وبالتالي ، في كافة العلاقات الاجتماعية) مثلما هو يعني سيطرة نسق الحياة الآسيوي . وكذلك ، فان الانماط الاقتصادية الرأسمالية الجديدة تشكل تقدما كبيرا ، على الرغم من كل التناقضات الكامنة فيها .

#### ٤ - انهيار نظام العمل - الخدمة

اما السؤال الذي يثور الان ، فهو : ما علاقة نظام العمل - الخدمة بالاقتصاد الروسي في فترة ما بعد الاصلاح ؟ يجب القول ، اولا ، ان نمو الاقتصاد البضاعي يتعارض مع نظام العمل - الخدمة ، لان هذا الاخير يرتكز الى الاقتصاد الطبيعي ، الى التقنية التي لا تتغير ، الى علاقة التبعية بين الفلاح

---

\* **الفلاحون شبه الاحرار** هم الفلاحون التابعون في روس (روسيا القديمة خلال الزون ٩ - ١٣) الذين كانوا يقدمون السخرات للامراء ولسواهم من الاسياد العلمانيين والكليركيين ، ويدفون الربع العيني . ولكن ما لبث ملاك الارض ان استولوا على اراضي هؤلاء الفلاحين وارغموهم على العمل في المزارع القطاعية .

**روسكايا برافدا** (القانون الروسي) هو اول مجموعة مكتوبة للتشريعات والقوانين ومراسيم الامراء في روسيا (القرن الحادي عشر والثاني عشر) وهي تقضي بحماية حياة وملكية السيد القطاعي ، وتمكس النضال المرير بين الفلاحين المقيدين ومستغليهم -م- .

وملاك الاراضي . ولهذا السبب ، فان هذا النظام مستحيل التطبيق في أشكاله المتكاملة ، وكل تقدم يحزره تطور الاقتصاد البضاعي والزراعة التجارية ينسف المزيد من شروط قابليته للتطبيق .

ثم انه يجب ان نأخذ بالاعتبار الطرف التالي : ينجم عما سبق ان العمل - الخدمة ، كما هو قيد الممارسة في مزارعة ملاك الاراضي الراهنة، يجب ان ينقسم الى قسمين : (١) العمل - الخدمة الذي لا يستطيع الاضطلاع به الا ذلك المزارع الفلاح الذي يملك حيوانات الجر والادوات (مثلا ، في زراعة «الدسياتين الدورية» ، والحراثة ، الخ .) و(٢) العمل - الخدمة الذي يمارسه العامل الزراعي المحروم من الادوات الزراعية (مثلا، في الحصاد ، والدراسة ، الخ) . ومن البديهي انه بالنسبة لمزارعة الفلاح ومالك الارض ، يحمل النمط الاول والثاني من العمل - الخدمة معنى متناقضا ، كما انه من البديهي القول ان النمط الثاني [الذي يمارسه العامل الزراعي] يشكل انتقالا مباشرا الى الرأسمالية ، يندمج به عدد من العمليات الانتقالية المستترة . في العادة ، تجري الإشارة الى العمل - الخدمة ، في ادبياتنا ، دون هذا التمييز . والحال ، فخلال تصفية الرأسمالية لنظام العمل - الخدمة ، يكتسب انتقال مركز الثقل من النمط الاول من العمل - الخدمة الى الثاني ، أهمية استثنائية (٠٠٠)

وأخيرا ، فلا بد من التأكيد على ان عملية تمايز الفلاحين هي واحدة من اهم الاسباب المؤدية الى انهيار نظام العمل - الخدمة . (٠٠٠) تتسارع تصفية الرأسمالية للعمل - الخدمة بقدر ما تتسارع عملية انهيار الاقتصاد الطبيعي وخراب الفلاحين المتوسطين . وبالطبع ، لا يستطيع الفلاحون الميسورون ان يشككوا القاعدة البشرية لنظام العمل - الخدمة . ذلك ان الادقاع الكامل هو وحده الذي يرغم الفلاح على القيام بالاعمال الاقل إدرارا للدخل اضافة لكونها تحمل الخراب الى مزرعته . على ان

البروليتاريا الزراعية ، من جهتها ، لا يناسبها نظام العمل - الخدمة ، ولكن لسبب مختلف . فالعامل الزراعي ، لكونه لا يملك مزرعة خاصة به او هو يملك قطعة ارض بائسة ، فانه ليس مرتبطا بالارض مثل ارتباط الفلاح المتوسط بها ، فيسهل عليه بالتالي ان ينتقل الى مكان آخر ويؤجر نفسه على أسس «حرة» ، اي لقاء اجور اعلى وبمعزل عن اي شكل من التبعية . ومن هنا حالة الامتعاض الشاملة السائدة في اوساط الخبراء الزراعيين بصدد هجرة الفلاحين نحو المدن او بحثا عن «الاستخدامات الخارجية» بشكل عام . ومن هنا ايضا تذرثهم بأن الفلاحين «قليلو التعلق بالارض»... ان تطور العمل المأجور القائم على قاعدة رأسمالية بحتة يقتلع نظام العمل - الخدمة من الجذور .

وانه ل ذو اهمية قصوى ان نشير هنا الى ان هذا الرابطة العضوي بين تمايز الفلاحين وتصفية الرأسمالية لنظام العمل - الخدمة ، هذا الرابط الواضح جدا على صعيد النظرية ، قد اشار اليه ، منذ زمن ، الخبراء الزراعيون الذين راقبوا مختلف انماط الفلاحة على مزارع الملاك العقاريين (....)

ليس في نيتنا ، بالطبع ، ان نستخدم هذه المراجع المجزأة للبرهنة على ان الرأسمالية آخذة في تصفية نظام العمل - الخدمة . فالواقع انه لا توجد احصائيات كاملة حول هذا الموضوع . اننا نستخدم هذه المراجع فقط للبرهنة على صحة القول بأنه يوجد رابط بين تمايز الفلاحين وبين تصفية الرأسمالية للعمل - الخدمة . وان المعطيات العامة والشاملة التي تثبت ، دون ادنى ريب ، ان عملية التصفية هذه قائمة ، هي معطيات تتعلق باستخدام الآلة في الزراعة كما تتعلق باستخدام العمل المأجور «الحر» . ولكن ، قبل الانتقال الى هذه المعطيات ، يجب ان نتناول اولا آراء الاقتصاديين الشعبويين بصدد الزراعة الحديثة لملاك الاراضي الفرديين في روسيا .

## ٥ - موقف الشعبويين

حتى الشعبويون لا ينكرون ان نظام العمل - الخدمة ما هو الا ترسب من ترسبات اقتصاد السخرة . بل انهم ، بالعكس ، يقرون بذلك - وإن يكن بصيغة عامة غير وافية - على لسان السيد دانيالسون (مقالات ، الفصل ٩) والسيد فورونتسوف (وعلى الاخص في مقاله «الزراعة الفلاحية والعلم الزراعي» في اوتيشسفيني زابيسكي ، ١٨٨٢ ، العددان ٨ و٩) . لكن الادعى الى الدهشة ان الشعبويين يبذلون كل ما في وسعهم لتفادي الاعتراف بالواقعة الواضحة البسيطة التي تقول ان النظام الحالي لزراعة ملاك الاراضي الفرديين هو مزيج من نظام العمل - الخدمة والنظام الرأسمالي ، وان كل تطور للنظام الاول يتم على حساب الثاني ، والعكس بالعكس . ان الشعبويين يتفادون تحليل علاقة كل من هذه الانظمة بانتاجية العمل ، وبالدفع لقاء عمل العمال ، وبالمميزات الاساسية للاقتصاد الروسي بعد «الاصلاح» . ذلك ان طرح المسألة على هذا الاساس - اي على اساس الاعتراف بـ «التغيير» الحاصل فعليا - يعني الاقرار بحتمية التصفية المطردة للعمل - الخدمة من قبل الرأسمالية . ولكي يتفادى الشعبويون الانجرار الى هذه الخلاصة ، يذهبون الى حد تمجيد نظام العمل - الخدمة . ان هذا التمجيد المقيت هو الصفة المميزة لأراء الشعبويين حول تطور اقتصاد ملاك الاراضي . اما السيد فورونتسوف فانه يذهب الى حد القول «ان الشعب ... هو المنتصر في النضال من اجل شكل التقنية الزراعية ، رغم ان انتصاره قد أدى الى جر المزيد من الويلات عليه» (مصريي الرأسمالية ، ص ٢٨٨) . ان الاعتراف بمثل هذا «الانتصار» اكثر بلاغة من الاعتراف بالهزيمة ! وأما السيد دانيالسون فانه يكتشف وراء تخصيص الارض بين الفلاحين في ظل اقتصاد

السخرة ونظام العمل - الخدمة «مبدأ» «ربط المنتج بوسائل الانتاج» . الا انه يتغافل واقعة «تافهة» هي ان عملية التخصيص هذه هي وسيلة لتزويد ملاك الاراضي بالايدي العاملة ! وكما اشرنا سابقا ، فان ماركس ، في وصفه للانظمة الزراعية قبل الرأسمالية ، حثّل كافة أشكال العلاقات الاقتصادية الموجودة في روسيا ، وشدد بوضوح على ضرورة وجود الانتاج الصغير وتقييد الفلاح بالارض لقيام كل من العمل - الريع والريع العيني والريع النقدي . لكنه هل كان ليخطر في بال ماركس ان يرفع عملية تخصيص الارض بين الفلاحين التابعين الى مصاف «مبدأ» يقضي بقيام رابط خالد بين المنتج ووسائل الانتاج ؟ هل تناسى ولو للحظة ان هذا الرابط بين المنتج ووسائل الانتاج هو مصدر الاستغلال القرن اوسطي وشرطه ، وقاعدة الركود التقني والاجتماعي ؟ هل تناسى ماركس ان هذا الرابط يتطلب ممارسة كافة أشكال «الارغام غير الاقتصادي» ؟

(...)

ذلك هو الحد الذي يبلغه الشعبويون في تمجيدهم لنظام اقتصادي ما هو الا ترسب مباشر من ترسبات اقتصاد السخرة . والواقع ان وسائل التفكير الشعبوية بسيطة جدا : يكفي ان تناسى ان تخصيص الارض بين الفلاحين هو احد شروط اقتصاد السخرة او العمل - الخدمة ، ويكفي ان نفعل كون هذا المزارع الذي يزعم انه «مستقل» مضطر لدفع الريع - العمل والريع العيني والريع النقدي - فنحصل اذذاك على الفكرة «الصادفة» عن «الارتباط بين المنتج ووسائل الانتاج» . غير ان العلاقة الفعلية بين الرأسمالية وبين أشكال الاستغلال قبل الرأسمالية لا يطرأ عليها ادنى تغيير بمجرد تغافل هذه الوقائع . فلننتقل الان لمعالجة حجة اخرى ، شديدة الغرابة ، من حجج

السيد كابلوكوف . رأينا انه يمجّد العمل - الخدمة . لكن المدّش انه عندما يتعاطى كعالم احصاء ، ويشرع في وصف النماذج الحقيقية لمزارع رأسمالية بحثة في مقاطعة موسكو ، فان وصفه هذا يعكس - رغما عنه وبطريقة مشوهة - الوقائع ذاتها التي تثبت الطابع التقدمي للرأسمالية في الزراعة الروسية . . نطالب القاريء بالانتباه ونستميحه عذرا سلفا على استشهاداتنا المطولة بعض الشيء .

بالاضافة الى المزارع من النمط القديم التي تستخدم العمل المأجور ، يوجد في مقاطعة موسكو

«نموذج ناشيء وجديد عن مزرعة حققت قطيعة كاملة مع كل التقاليد وأخذت تنظر الى الامور ببساطة ، أي بالطريقة التي ينظر فيها الناس الى كل صناعة تشكل مصدرا للدخل . ولا ينظر هنا الى الزراعة بصفتها . . . هواية يمارسها السيد الاقطاعي ، او مهنة يستطيع اي كان أن يهتمها . . . كلا ، هنا يجري الاعتراف . . . بضرورة المعرفة المتخصصة . . . ان اساس المحاسبة [في تنظيم الانتاج] هو نفسه كما في اي شكل آخر من اشكال الانتاج» «العائدات الاحصائية لمقاطعة موسكو ، المجلد ٥ ، الجزء ١ ، ص ١٨٥ - ١٨٦» .

لا يلاحظ السيد كابلوكوف ان وصفه لهذا الطراز الجديد من المزارع «الحديث النشأة» في السبعينيات ، يبرهن بدقة عن الطابع التقدمي للرأسمالية في الزراعة . انها الرأسمالية التي بادرت الى تحويل الزراعة من «هواية يمارسها السيد الاقطاعي» الى صناعة عادية . وانها الرأسمالية ايضا التي بادرت الى الزام الناس بـ «النظر الى الامور ببساطة» وبـ «تحقيق القطيعة مع التقاليد» وتسليح انفسهم بـ «المعرفة المتخصصة» . فقبل الرأسمالية ، لم تكن كل هذه الامور ضرورية لابل كانت مستحيلة التحقيق ، لان المزارع التابعة للاقطاعات والقرى المشاعية والاسر

الفلاحية كانت «مكتفية ذاتيا»، لا تتكل بشيء على المزارع الاخرى، وبالتالي لم تكن توجد قوة على الارض قادرة على انتشار هذه المزارع من حالة الركود المزمنة التي تعيشها . ولقد كانت الرأسمالية القوة التي اوجدت المحاسبة الاجتماعية لمردود المنتجين الافراد (عن طريق السوق) وأجبرت هؤلاء على اخذ متطلبات التطور الاجتماعي في الاعتبار . وهذا ما يمنح الرأسمالية دورها التقدمي في الزراعة في جميع البلدان الاوروبية .

لنستمع الان الى السيد كابلوكوف يصف مزارعنا الرأسمالية البحتة :

«الا بد من الاخذ بالاعتبار قوة العمل كعنصر ضروري للفعل في الطبيعة . فبدون هذا العنصر يصبح اي تنظيم لمزرعة المالك العقاري عديم النفع . ومع كل التقدير لاهمية هذا العنصر فإنه ليس معتبرا كمصدر مستقل للدخل ، كما كان الحال ايام القنانة، او كما هو الحال الان حيث مقياس إرباحية المزرعة ليس منتوج العمل ، ولا السعي لتوجيه هذا العمل في سبيل انتاج اغلى المنتجات وبالتالي الاستمتاع بنتائج هذا العمل ، وإنما المقياس هو السعي لتخفيض الحصة التي يقطعها العامل من المحصول ، والرغبة في خفض كلفة العمل على رب العمل ، بحيث تداني الصفر» (ص ١٨٦) .

ويشير كابلوكوف الى المزارعة المعتمدة على العمل لقاء الحق في استخدام «الاراضي المقتطعة» ، فيقول :

«في مثل هذه الحالات ، لا يحتاج صاحب المزرعة ، لكي تدر مزرعته الارباح ، ان يمتلك المعرفة او الصفات الخاصة . فكل ما ينتجه مثل هذا العمل يمثل مدخولا صافيا للمالك ، او هو ، على كل حال ، مدخول يجري تحصيله دون اي توظيف لرأس المال المتداول . على ان مثل هذه المزارعة لا تحصل ، طبعا ، بل يتعذر تسميتها مزارعة بالمعنى الحرفي للكلمة بقدر ما يتعذر اعتبار تأجير

المراعي وسواها من الاراضي المقتطعة شكلا من اشكال المزارعة ؛  
فالتنظيم الاقتصادي غائب هنا» (ص ١٨٦) .

ويخلص الكاتب مستشهدا بأمثلة عن تأجير الاراضي المقتطعة  
في مقابل بدل العمل - الخدمة ، فيقول :

«ان الثقل الاساسي في اقتصاديات المزرعة ، ووسيلة  
استخراج المدخول من الارض ، يكمن في عملية التأثير على  
العامل بدلا من التأثير على المادة وقواها» (ص ١٨٩) .

تشكل هذه الحاجة نموذجا بالغ الاثارة عن مدى التشويه  
الذي يلحق بصورة الوقائع الفعلية عندما ينظر اليها من زاوية  
نظرية مغلوطة . فالواقع ان السيد كابلوكوف يخلط بين الانتاج  
ونظام الانتاج الاجتماعي . في ظل كافة الانظمة الاجتماعية ،  
يتلخص الانتاج بـ «ممارسة التأثير» على المادة وقواها . وكائنا  
ما كان النظام الاجتماعي ، يكون فائض الانتاج هو وحده مصدر  
«دخل» المالك العقاري . وفي كلا الحالتين ، نجد ان اقتصاد  
العمل - الخدمة متطابق تماما مع النظام الرأسمالي ، مهما يكن  
الرأي الذي يبديه السيد كابلوكوف . والفارق الحقيقي بينهما  
هو ان العمل - الخدمة يفترض ، بالضرورة ، وجود ادنى  
مستويات لانتاجية العمل . من هنا ، فالامكانية ليست متوافرة  
لزيادة الدخل عن طريق زيادة فائض الانتاج . فذلك لا يتحقق الا  
بوسيلة وحيدة - باستخدام كافة انواع ايجار العمل التبعية . اما  
في ظل النظام الرأسمالي البحث ، فالعكس تماما هو الذي يحصل :  
لا بد من التخلص من اشكال العمل التبعية لان البروليتاري لا  
فائدة ترجى منه كعنصر تابع ، لعدم ارتباطه بالارض . هنا ،  
تصبح زيادة انتاجية العمل ممكنة ، لا بل ضرورية بوصفها  
الوسيلة الوحيدة لزيادة الدخل والصمود في وجه المنافسة .  
وهكذا فان وصف مزارعنا الرأسمالية البحتة ، عند السيد  
كابلوكوف نفسه الذي حاول تمجيد العمل - الخدمة بمثل



الحماس الذي ابداه ، انما يؤكد كليا القول ان الرأسمالية الروسية أخذت في توفير الشروط التي تستوجب عقلنة الزراعة والفاء التبعية ؛ في حين نجد ان العمل - الخدمة ، على العكس تماما ، يلقي سلفا امكانية عقلنة الزراعة ، ويعمق حالة الركود التقني مثلما يعمق حالة التبعية التي يعيشها المنتج . اما الانشراح الشعبوي الدائم حيال ضعف التغلغل الرأسمالي في الريف ، فليس ما يجاريه من حيث المزاجية . اذا كان الامر كذلك ، فهو للاسوأ وليس للافضل . لان ذلك يشير فقط الى تماسك أشكال الاستغلال قبل الرأسمالية ، وهذه الاشكال هي الاكثر ارهاقا بالنسبة للمنتجين .

## ٧ - استخدام الآلة في الزراعة

تنقسم فترة «ما بعد الاصلاح» الى اربع مراحل من حيث تطور انتاج الآلات الزراعية واستخدام الآلة في الزراعة . تغطي المرحلة الاولى السنوات التي تسبق وتقيب «الاصلاح» الفلاحي مباشرة . في البدء ، اندفع ملاك الاراضي لشراء الآلات الاجنبية لكي يتخلصوا من عمل الاقنان «غير المدفوع» ولتفادي المصاعب المرتبطة باستئجار العمال الاحرار . وقد انتهت هذه المحاولة بالفشل طبعاً . وسرعان ما انخفضت حرارة الاندفاع ، وأخذ الطلب على الآلات الاجنبية يتراجع ابتداء من موسم ١٨٦٣ - ١٨٦٤ .

وقد شهدت نهاية السبعينيات بداية المرحلة الثانية ، التي استمرت حتى عام ١٨٨٥ . وقد تميزت هذه المرحلة بنمو منتظم جدا وسريع جدا لاستيراد الآلات من الخارج . كذلك نما الانتاج المحلي بانتظام ، ولكن بوتيرة ابطأ من وتيرة نمو المستوردات . وشهدت الفترة ما بين ١٨٨١ و ١٨٨٤ نموا مذهلا في مستوردات

الآلات الزراعية يعود جزئيا الى الغاء اعفاء مستوردات الحديد الخام والحديد المصنَّع من الرسوم الجمركية ، عام ١٨٨١ ، شريطة استخدامها في المصانع المنتجة للآلات الزراعية .

تمتد المرحلة الثالثة من ١٨٨٥ الى مطلع التسعينيات . واذا بالآلات الزراعية - التي كانت معفية من الرسم الجمركي على الاستيراد ، يفرض عليها رسم جمركي من ٥٠ «كوبيك» ذهبيا لكل «بود» \* . وقد أدى هذا الرسم المرتفع الى انخفاض هائل في استيراد الآلات ، فيما كان الانتاج المحلي ينمو ببطء ، نظرا للأزمة الزراعية التي عصفت بالبلاد آنذاك .

وأخيرا ، فقد شهد مطلع التسعينيات بداية مرحلة رابعة تميزت بارتفاع جديد (في استيراد الآلات الزراعية وبزيادة بالغة السرعة في الانتاج المحلي .

(...)

## ٨ - مغزى استخدام الآلة في الزراعة

بعد ان أثبتنا الحقيقة القائلة بالنمو البالغ السرعة في انتاج الآلات الزراعية وفي استخدام هذه الآلات في الزراعة الروسية في فترة «ما بعد الإصلاح» ، يجب ان نتفحص الان المغزى الاقتصادي والاجتماعي الذي تم عنه هذه الظاهرة . ويمكننا ان

---

\* البود Pood هي وحدة الوزن الروسية . البود الواحد يساوي ٣٦ رطلا انكليزيا ، وحوالي ٨٠ كيلوغراما . والكوبيك هو جزء من مئة من الروبل -م- .

نستخلص التالي مما قيل أعلاه عن اقتصاديات الزراعة الفلاحية ومزارعة ملاك الاراضي : ان الرأسمالية هي العامل الذي أدى الى استخدام الآلات في الزراعة والى توسيع هذا الاستخدام . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، فان استخدام الآلة في الزراعة عملية ذات طبيعة رأسمالية ، اي انها تؤدي الى نشوء وتطور العلاقات الرأسمالية .

فلنتوقف قليلا عند اول هاتين الخلاصتين . رأينا كيف ان اقتصاد العمل - الخدمة ، والاقتصاد الفلاحي البطريركي الوثيق الارتباط به ، هما نظامان اقتصاديان يرتكزان ، بحكم طبيعتهما ، الى التقنية التقليدية ، الى المحافظة على وسائل الانتاج القديمة . فليس يوجد في البنية الداخلية لذلك النظام الاقتصادي ما يحفز على تطور التقنية . بل ، على العكس من ذلك ، فان الطابع المعزول والمغلق لذلك النظام الاقتصادي ، وحالة الفقر والانسحاق التي يعيشها الفلاح التابع - كلها عوامل تُلقي امكانية إحداث التحسينات . وتجدر الاشارة بنوع خاص الى ان الدفع مقابل العمل المبذول في ظل نظام العمل - الخدمة هو ادنى بكثير من الحالات التي يجري فيها استخدام العمل المأجور (كما يبيّن أعلاه) . ومن المعروف ان الاجور المنخفضة تشكل احد اهم العراقيل امام ادخال الآلات . وان الوقائع تبين دونما التباس ان الحركة الواسعة الرامية الى تغيير التقنية الزراعية لم تبدأ الا بان تطور الاقتصاد البضاعي والرأسمالية في فترة «ما بعد الإصلاح» . والواقع ان المنافسة الناجمة عن الرأسمالية ، وتبعية المزارع للسوق العالمية ، جعلتا من تغيير التقنية مسألة ضرورية . في حين ان انخفاض سعر الحبوب اضفى طابع الالحاق الشديد على هذه الضرورة .

لتفسير الخلاصة الثانية ، يتوجب علينا ان ندرس مزارعة ملاك الاراضي والفلاحين ، كل على حدة . عندما يعمد مالك الارض الى ادخال آلة او اداة متطورة ، فانه بذلك يستبدل

ادوات الفلاح (العامل عنده) بأدواته . اي انه ينتقل بذلك من نظام العمل - الخدمة الى النظام الرأسمالي . ذلك ان انتشار الآلات الزراعية يعني تصفية الرأسمالية لنظام العمل - الخدمة . طبعاً ، يمكن ان يوضع شرط يقضي ، مثلاً ، بأن يقوم الفلاح ، لقاء استئجاره للأرض ، ببذل عمل - خدمة على شكل يوم عمل على آلة حاصدة او درّاسة ، الخ . لكن هذا عمل - خدمة من النمط الثاني ، اي من النمط الذي يحوّل الفلاح الى عامل مياوم . وبالتالي ، فمثل هذه «الاستثناءات» انما تؤكد القاعدة العامة التي تقول ان ادخال الادوات المتطورة الى مزارع ملاك الاراضي الفرديين يعني تحويل الفلاح «التابع» (او الفلاح «المستقل» على حد تعبير الشعبويين ) الى عامل مأجور - بنفس الطريقة التي تحول فيها «الصانع اليدوي» التابع الى عامل مأجور عندما يستولي السمسار ، الذي يوزع العمل للتنفيذ في المنزل ، على أدوات الانتاج الخاصة به . ان حيازة مزرعة مالك الأرض للادوات الزراعية الخاصة بها تؤدي حكماً الى خراب الفلاحين المتوسطين ، الذين يحصلون معاشهم عن طريق بذل العمل - الخدمة . وقد رأينا اعلاه ان العمل - الخدمة هو «الصناعة» المميزة للفلاح المتوسط ، الذي تشكل أدواته الزراعية ، بالتالي ، ليس جزءاً عضوياً من المزارعة الفلاحية وحسب وانما من مزارعة الملاك العقاريين أيضاً . من هنا فان انتشار استخدام الآلات الزراعية والادوات المتطورة يرتبط ارتباطاً لا فكاك فيه بتجريد الفلاحين من ملكيتهم وأدواتهم . اما القول ان انتشار الادوات المتطورة بين الفلاحين يملك الدلالة نفسها ، فانه لا يحتاج الى شرح مستفيض بعد ما سبق قوله في الفصل السابق . ان الاستخدام المنتظم للآلة في الزراعة يؤدي الى طرد الفلاح «المتوسط» البطريكي بالوحشية نفسها التي ادى بها ادخال النول البخاري الى طرد الحرفي العامل على نوله اليدوي .

ان نتائج استخدام الآلة في الزراعة لتؤكد ما قلناه ، وتكشف كل السمات المميزة للتقدم الرأسمالي بجميع تناقضاته الداخلية . فالآلات تؤدي الى زيادة ضخمة في انتاجية العمل الزراعي ، هذه الانتاجية التي بالكاد مسها التطور الاجتماعي قبل الحقبة الحالية . ولهذا السبب بالذات ، فان مجرد تزايد استخدام الآلات في الزراعة الروسية يكفي لتمكيننا من رؤية مدى الخطأ في مقولة السيد دانيالسون عن وجود «ركود مطلق» (مقالات ، ص ٣٢) في انتاج الحبوب بروسيا ، لا بل عن وجود «تقهقر في انتاجية» العمل الزراعي نفسه . لنا عودة الى هذه المقولة ، التي تناهض الوقائع الاكيدة ، والتي يستخدمها السيد دانيالسون لرفع النظام قبل الرأسمالي الى مصاف النظام الامثل .

ثم ان الآلات تؤدي الى تمركز الانتاج والى ممارسة التعاون الرأسمالي في الزراعة . ذلك ان ادخال الآلات يستدعي ، من جهة ، توظيفات كبيرة لرأس المال وهذا امر لا يستطيعه الا كبار المزارعين . اما من جهة ثانية ، فان الآلات تعطي مردودا فقط عندما تستخدم لمعالجة كميات هائلة من المنتجات ؛ لذا فان ادخال الآلات يستوجب زيادة الانتاج . ومن هنا فان الاستخدام الواسع النطاق للحاصدات والدارسات البخارية ، الخ . ، مؤشر لتمركز الانتاج الزراعي - وسوف يتبين لنا فيما بعد بكل تأكيد ان المنطقة الزراعية الروسية التي تشهد اوسع استخدام للآلات (نوفوروسيا) تتميز في الوقت نفسه بالمساحة الكبيرة لمزارعها . نكتفي بالاشارة هنا الى خطأ فهم عملية تمركز الزراعة على انها تلتخص في توسيع المساحة المزروعة حبوبا (مثلما يفعل السيد دانيالسون) . فالواقع ان تمركز الانتاج الزراعي يتجلى بأكثر الاشكال تنوعا ، اعتمادا على أشكال الزراعة التجارية (راجع الفصل القادم حول هذه النقطة) . وان تمركز الانتاج مرتبط ارتباطا لا ينفصم بالتعاون المعمم بين العمال في المزرعة . عالجنا أعلاه مثالا عن مزرعة كبيرة حيث تحصد الحبوب بتشغيل **المئات** من الحاصدات في

آن معا . «الدارسات التي يجريها ٤ - ٨ أحصنة تتطلب ١٤ - ٢٣ عاملا او اكثر ، نصفهم من النساء والاطفال ، اي من أشباه العمال ... اما الدارسات البخارية ، من قوة ٨ - ١٠ احصنة بخارية ، المستخدمة في كافة المزارع الكبيرة (في مقاطعات خيرسون) فانها تتطلب في آن معا ٥٠ - ٧٠ عاملا ، اكثر من نصفهم من أشباه العمال ، فتيانا وفتيات يبلغون ١٢ - ١٧ سنة من العمر» (تيزياكوف ، المصدر ذاته ، ص ٩٣) . ويلاحظ المؤلف ذاته ، عن حق : «ان المزارع الكبيرة ، التي قد يوجد على كل واحدة منها بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ عامل في وقت واحد ، يمكن تشبيهها بثقة بالمؤسسات الصناعية» (ص ١٥١) وهكذا ، فبينما كان الشعبويون يحاججون بأنه «سهل كثيرا» على القرية المشاعية ان تتبنى التعاون الزراعي ، كانت الحياة مستمرة ، وكانت الرأسمالية تقسم القرية نفسها الى فئات اقتصادية متضاربة المصالح ، وتنشئ المزارع الكبيرة القائمة على التعاون المعمم بين العمال المأجورين .

يتضح مما ورد أعلاه ان الآلات تنشيء سوقا داخلية للرأسمالية : انها ، اولا تؤسس سوقا لوسائل الانتاج (اي لمنتجات صناعة بناء الآلات ، وصناعة المناجم ، الخ) ، وثانيا ، تؤسس سوقا ليد العاملة . وكما رأينا ، فان ادخال الآلات يؤدي الى استبدال العمل - الخدمة بالعمل المأجور مثلما يؤدي الى قيام مزارع فلاحية تستخدم العمال . ان استخدام الآلات الزراعية على نطاق واسع يفترض سلفا وجود كتلة من العمال الزراعيين المأجورين ، في المناطق حيث يبلغ تطور الرأسمالية الزراعية اعلى مستوياته ، تتقاطع عملية ادخال العمل المأجور والآلات مع عملية ثانية ، هي عملية حلول الآلة محل العمال المأجورين . فمن جهة ، نجد ان تكون برجوازية فلاحية وانتقال ملاك الاراضي من العمل - الخدمة الى الرأسمالية يخلق طلبا على الايدي العاملة ؛

واذا بالآلات تطرد العمال المأجورين في المناطق حيث المزارعة تعتمد منذ فترة طويلة على العمل المأجور .

(...)

ان تزايد استخدام عمل النساء والاطفال هو نتيجة اخرى من نتائج استخدام الآلات في الزراعة . لقد أدى نظام الزراعة الرأسمالية الراهن ، بشكل عام ، الى قيام تراتب بين العمال يذكرنا ، الى ابعد حد ، بالتراتب القائم بين عمال الصناعة . فمثلا ، نجد الفئات التالية في مزارع روسيا الجنوبية :

(١) **العمال الكاملون** ، وهم الذكور البالغون القادرين على القيام بكافة الاعمال ؛ (٢) **أشباه العمال** ، وهم نساء وذكور الى سن العشرين ، وتنقسم هذه الفئة الى شريحتين : (أ) ١٢ و ١٣ - ١٥ و ١٦ سنة - وهؤلاء هم أشباه العمال بالمعنى الحرفي للكلمة ، (ب) **أشباه العمال الأشداء** ، او «ثلاثة أرباع العمال» - على حد تعبير اللغة المستخدمة في المزارع ، وتتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٠ سنة ، وهم قادرين على القيام بكافة الاعمال باستثناء الحصاد؛ وأخيرا (٣) **أشباه العمال المساعدون** ، وهم الاطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٨ و ١٤ سنة ، وهم رعاة الخنازير والعجول والمساعدون في الحراثة وأعمال التعشيب . وغالبا ما يعمل هؤلاء مقابل طعامهم وكسائهم لا غير . ان ادخال الادوات الزراعية «يخفض سعر عمل العامل الكامل» ويسمح باستبداله بعمل النساء والاحداث الرخيص . وتؤكد الاحصائيات عن العمال المهاجرين حلول العمل النسائي محل عمل الرجال : ففي عام ١٨٩٠ شكلت النساء ١٢٧ بالمئة من مجموع العمال المسجلين في بلدة كاخوفكا وفي مدينة خيرسون ؛ في العام ١٨٩٤ ، شكلت النساء ١٨٢ بالمئة من مجموع العمال في المقاطعة (٢٣٩) ١٠ من اصل ١٨٩٤٦٤) ؛ وفي العام ١٨٩٥ ، ارتفعت النسبة الى ٢٥٦ بالمئة

(١٣٤٧٤ من اصل ٤٨٧٥٣) . اما الاطفال ، فكانوا يشكلون ٧. بالمئة عام ١٨٩٣ (لفئة ١٠ - ١٤ سنة) وفي العام ١٨٩٥ ، ٦٩ بالمئة (لفئة ٧ - ١٤ سنة) . اما العمال المحليون في مزارع قضاء اليسافتراد ، ومقاطعة خيرسون ، فكانت نسبة الاطفال بينهم ١٠.٦ بالمئة (المصدر ذاته) .

ان الآلات تزيد من وتيرة عمل العمال ... ان النمط الرأسمالي لاستخدام الآلة ... يشكل حافزا قويا لاطالة يوم العمل . فيظهر العمل الليلي في الزراعة ، وقد كان معدوما من قبل . «في سنوات المواسم الجيدة ... يتم العمل حتى خلال الليل في بعض المزارع وفي العديد من حقول الفلاحين» (تيزياكوف ، المصدر السابق ، ص ١٢٦) ، بواسطة الاضواء الاصطناعية ، اي على نور المشاعل . وأخيرا ، فان الاستخدام المنتظم للآلات يؤدي الى تفشي الامراض الرضّية \* بين العمال الزراعيين . اما استخدام النساء والاطفال على الآلات فينتج عنه ، بالطبع ، عدد كبير جدا من الاصابات . «خلال المواسم الزراعية ، تمليء مستشفيات الزيمستوفات ومستوصفات مقاطعبة «خيرسوف» ، مثلا ، كليا تقريبا بالمصابين بالامراض الرضّية ، فكأنها تتحول الى مستشفيات ميدانية لمعالجة الجيش الجرار من العمال الزراعيين الذين يصابون دائما بالعاهات نتيجة الاذى الكبير الذي تحدثه الادوات والآلات الزراعية» (المصدر ذاته ، ص ١٢٦) . وها ان فرعا جديدا من الادبيات الطبية اخذ بالظهور لدراسة ومعالجة الاصابات التي تسببها الآلات الزراعية . وتنهمر الاقتراحات الداعية الى استصدار تشريعات الزامية بصدد

---

\* الامراض الرضّية **traumatism** هي الامراض الناجمة عن الرضوض الجسدية او الصدمات النفسانية القوية - .



استخدام الآلات الزراعية . ذلك ان الانتاج الكبير للآلات يستدعي بالضرورة الرقابة العامة وسن التشريعات بشأن الانتاج الزراعي، كما هو الحال بصدد الانتاج الصناعي ...

ولنلاحظ ، ختاماً ، الموقف البالغ التذبذب للشعوبيين بصدد استخدام الآلة في الزراعة . ان الاعتراف بفائدة استخدام الآلة وبطابعه التقدمي ، والدفاع عن الاجراءات الرامية الى تطويله وتسهيله المقترن ، في آن معا ، بتجاهل كون الآلة مستخدمة بطريقة رأسمالية في الزراعة الروسية ، يعني السقوط السى مصاف وجهة نظر البرجوازية الزراعية الصغيرة والكبيرة . والحال ان ما يقوم به الشعبويون هو تحديدا تجاهلهم للطابع الرأسمالي لاستخدام الآلات والادوات المتطورة في الزراعة ، دون ان يكلفوا انفسهم حتى عناء تحليل اية فئات من المزارع الفلاحية او مزارع الملاك العقاريين تستخدم هذه الآلات . فالسيد فورونتسوف يحقن على السيد ف. تشيرنياييف ويتهمة بأنه «يمثل التقنية الرأسمالية» (تيارات تقدمية ، ص ١١) . فالمفترض ان السيد ف. تشيرنياييف ، او سواء من موظفي وزارة الزراعة، هو الذي يجب ان يلام لان استخدام الآلة في روسيا يتخذ طابعا رأسمالياً! اما السيد دانيالسون فعلى الرغم من تعهداته العرمرمية بأن «لا يبتعد قيد شعرة عن الوقائع» (مقالات ، ص ١٤) نجده يفضل ان يتجاهل ان الرأسمالية هي التي طورت استخدام الآلة في اقتصادنا الزراعي ، لا بل انه يصل الى حد ابتكار نظرية لا تخلو من الطرافة تقول ان التبادل يخفض انتاجية العمل في الزراعة ( ص ٧٤ ) ! على ان انتقاد هذه النظرية ، المطروحة دونما تحليل للوقائع ، لا هو ممكن ولا ضروري (٠٠٠)

## ٩ - العمل المأجور في الزراعة

ننتقل الان الى ابرز مميزات الزراعة الرأسمالية - أعني

استخدام العمل المأجور . وقد ظهرت هذه السمة المميزة لاقتصاد فترة «ما بعد الإصلاح» بأوضح أشكالها في الاطراف الجنوبية والشرقية لروسيا الأوروبية ، حيث الانتقال الجماعي للعمال الذي سمي «الهجرة الريفية» (٠٠٠)

(٠٠٠) والواقع ان حركة العمال كانت من المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة الى المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة ، تلك التي جرى استعمارها ؛ ومن المناطق التي بلغ فيها نظام القنانة ارقى درجات تطوره الى تلك التي كان فيها على أضعف مستويات تطوره (١) ؛ من مناطق التطور الراقى لنظام العمل - الخدمة الى حيث كان ضعيف التطور وحيث بلغت الرأسمالية درجة عالية من درجات نموها . من هنا نقول ان العمال يهربون من العمل «شبه الحر» الى العمل الحر . اذ انه من الخطأ الاعتقاد بأن هذه الهجرة تتلخص في حركة انتقال من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية الى المناطق الضعيفة الكثافة السكانية . فقد اظهرت دراسة حركة انتقال العمال (السيد س. كورولنكو، المرجع السابق الذكر) هذه الواقعة الفريدة والهامة - ان العمال قد هاجروا من مناطق عديدة وخلفوا وراءهم حالة من النقص في الايدي العاملة ، وهذا ما جرى التعويض عنه بوصول عمال مهاجرين من مناطق أخرى . من هنا ، فان هجرة العمال لا تعبر فقط عن نزوح السكان الى الانتشار بطريقة أكثر تكافؤاً في المناطق المعنية ، انما تعبر هذه الهجرة ايضاً عن نزوح الى الهجرة لمناطق تسودها ظروف عمل

---

١ - اشار شازلافسكي ، في ايامه ، الى ان نسبة الاقنان في المناطق التي وصلها العمال المهاجرون كانت تتراوح بين ٤ و ١٥ بالمئة من مجموع السكان . اما المناطق التي هاجر منها هؤلاء العمال ، فكانت النسبة تتراوح بين ٤٠ و ٦٠ بالمئة (ملاحظة لينين) .

افضل . ويزداد هذا النزوع وضوحا اذا ما استذكرنا ان أجور العمال الزراعيين **بالغة الانخفاض** في مناطق الانطلاق ، اي فسي المناطق التي يسودها نظام العمل - الخدمة . اما المناطق التي تجتذب المهاجرين ، اي المناطق التي يسودها النظام الرأسمالي ، فالأجور فيها اكثر ارتفاعا بكثير .

(...) ان وجود مثل هذا الجمع من «الفلاحين» الذين يهجرون منازلهم وحصصهم (عندما يكون لهم منازل وحصص) \* دلالة حية على العملية الجبارة التي يتحول المزارعون الصغار بموجبها الى بروليتاريين زراعيين، وعلى ضخامة طلب الرأسمالية الزراعية النامية للعمل المأجور .

(...) ويظهر ، بالتالي، ان حوالي **خمس الفلاحين** \* (١/٥) هم الان في وضع تتلخص «مهنتهم الرئيسية» بالعمل المأجور عند الفلاحين الاغنياء والملاك العقاريين . ونرى هنا الفئة الاولى من ارباب العمل الذين يطلبون قوة عمل البروليتاريا الريفية . انهم فئة ارباب العمل الزراعيين ، الذين يستخدمون **حوالي نصف الفئة الدنيا من الفلاحين** . وهكذا ، تجب ملاحظة العلاقة المتبادلة بين تكوين طبقة من ارباب العمل الريفيين وبين توسع الفئة الدنيا من «الفلاحين» ، اي زيادة عدد العمال الزراعيين . وتلعب البرجوازية دورا بارزا ضمن طبقة ارباب العمل الزراعيين : ففي تسعة أفضية من مقاطعة فورونيچ يستخدم الفلاحون الاغنياء ٤٣٤ بالمئة من مجموع العمال الزراعيين (رودنييف ، ص ٤٣٤) .

---

\* ذلك ان التقدير الذي يعتمد عليه لينين لعدد العمال الزراعيين المهاجرين في روسيا يزيد عن المليونين -م- .

\* تقدير لينين لمجموع العمال الزراعيين في روسيا هو ٢ ملايين ونصف عامل -م- .

وإذا ما اعتمدنا هذه النسبة كمتوسط لجميع العمال الزراعيين ولعموم روسيا ، يتضح لنا ان البرجوازية الزراعية تطلب قوة عمل حوالي مليون ونصف المليون من العمال الزراعيين . انها الفئة «الفلاحية» نفسها التي تقذف الى السوق بملايين العمال الباحثين عن أرباب عمل ، وتتطلب هذا العدد الضخم من العمال المأجورين في آن معا .

## ١٠ - دلالة العمل المأجور في الزراعة

فلنحاول الان وصف السمات المميزة الرئيسية للعلاقات الاجتماعية الجديدة التي تبلورت في الزراعة مع استخدام العمل المأجور ، واستخلاص دلالتها .

ان العمال الزراعيين الذين يهاجرون الى الجنوب بهذه الاعداد الوفيرة ينتمون الى أفقر الفئات الفلاحية . فمن بين العمال الوافدين الى مقاطعة خيرسون ، يجيء سبعة أعشارهم ٧/١ مشيا على الأقدام ، لانهم لا يملكون اجرة القطار ، «انهم يسافرون لمئات وآلاف الفرسات \* بموازة سكة الحديد وعلى ضفاف الانهر الصالحة للملاحة ، يستمتعون بالمناظر الرائعة للقطارات السريعة الحركة والبواخر المنسابة ببطء على سطح الماء» (تيزياكوف ، ص ٣٥) . في اكثر الاحوال لا يحمل العامل معه الا روبلين اثنين (١) . وغالبا ما يفتقد المال اللازم لجواز

---

\* فرست Verst جمعها فرسات ، مقياس روسي للطول يعادل ٣٥٠٠ قدم ، اي حوالي كيلومتر واحد - م .

١ - يحصل على المال اللازم للرحلة ببيع ملكية معينة ، وصولا الى حد بيع الحاجيات المنزلية، ورهن حصة الارض، ورهن مقتنيات والبسة ، الخ . =

السفر\*، فيشتري هوية شهرية بعشرة كوبيكات. وتستغرق الرحلة بين ١٠ و ١٢ يوما ، وبعد هذا السفر الطويل (الذي يقوم به العامل حافيا ، احيانا ، في وحل الربيع البارد) ، تنتفخ اقدام المسافر وتتشقق وتتقرّح . ويسافر ١/١٠ من العمال على «الدوبي» (وهي مراكب كبيرة مصنوعة من الواح خشنة تتسع لخمسين الى ثمانين شخص وغالبا ما يتكدس فيها المسافرون فوق طاقتها القصوى) . وتشير التقارير التي وضعتها لجنة رسمية («لجنة زفيجنتسيف») الى الخطورة البالغة التي ينطوي عليها هذا الشكل من السفر : «لا يكاد يمر عام الا ويفرق فيه واحد ، او اثنان او اكثر من هذه «الدوبي» المكتظة فوق طاقتها بالمسافرين ، حاملة معها ركابها الى قعر النهر» (المصدر ذاته ، ص ٣٤) . وتملك اكثرية العمال المهاجرين حصص ارض ، لكنها بدون اهمية تذكر من حيث مساحتها . ويلاحظ تيزياكوف ، عن حق ، «ان جميع هؤلاء العمال الزراعيين هم بروليتاريون ريفيون محرومون من الارض ، بات الاستخدام في اعمال خارجية مصدر رزقهم الاوحد . . . ان عملية تجريد الفلاحين من الارض تنتشر على نطاق واسع وبسرعة كبيرة ، مما يؤدي الى تضخم صفوف العمال الزراعيين» . والبرهان القاطع على سرعة هذه العملية هو عدد العمال الباحثين عن عمل لأول مرة . ويشكل هؤلاء العمال المبتدئين ٣٠ بالمئة من اجمالي عدد العمال . وبالمناسبة ، فان هذا الرقم يسمح لنا بأن نحكم على مدى تسارع عملية تكوّن

---

= او باستقراض المال اللازم من «رجال الدين والملاك العقاريين والكولاكين المحليين» على ان يسدده لهم بواسطة العمل (شاخونسكوي ، ص ٥٥) (ملاحظة لينين ) .

\* المقصود هنا جوازات السفر فيما بين المناطق الروسية نفسها -م- .

## تجمعات من العمال الزراعيين الدائمين .

ولقد أدت الهجرة الكبيرة للعمال الى نشوء أشكال خاصة من الاستخدام تتميز بها الرأسمالية المتطورة . ففي الجنوب والجنوب الشرقي ظهرت عدة اسواق عمل حيث يتجمع الآلاف من العمال وأرباب العمل . وتنعقد هذه الاسواق عادة في البلدات ، والمراكز الصناعية ، والقرى التجارية وخلال المعارض . ويشكل الطابع الصناعي لهذه المراكز عنصر اجتذاب هام للعمال ، المستعدين لقبول العمل في المرافق غير الزراعية ايضا (٠٠٠)

وهكذا فالرأسمالية قد اوجدت في الاطراف شكلا جديدا من «اندماج الزراعة مع الصناعات» ، وتحديدًا اندماج العمل الزراعي المأجور مع العمل المأجور غير الزراعي . ولا يتحقق مثل هذا الاندماج على نطاق واسع الا في الطور الاعلى والاخير من الرأسمالية ، طور الصناعة الآلية الكبيرة ، التي تخفف من اهمية المهارة و«العمل اليدوي» ، وتسهّل الانتقال من مهنة لاخرى ، وتساهي بين أشكال الاستخدام المختلفة .

وبالتأكيد ، فان أشكال الاستخدام في تلك المناطق متميزة ونموذجية عن الزراعة الرأسمالية . هنا تختفي كل اشكال الاستخدام شبه البطيركية وشبه الاسترقاقية التي نجدها بكثرة في الحزام الاوسط ذي الارض السوداء . والعلاقات الوحيدة الباقية هي بين المؤجرين والمستأجرين ، او هي مجرد صفقات تجارية لشراء وبيع قوة العمل . وكما هو الحال دائما في ظل العلاقات الرأسمالية المتطورة ، يفضل العمال المياومة او تأجير قوة عملهم على اساس اسبوعي ، لكي يتمكنوا من جعل الاجر يتطابق بدقة اكبر مع الطلب على اليد العاملة . «يجري تحديد الاسعار بالنسبة للمناطق التي يشملها كل سوق (ضمن شعاع من حوالي ٤ فرست) بدقة حسابية ، وشد ما يصعب على ارباب العمل تخفيض السعر لان الموجيه الذي جاء الى السوق يفضل البطالة والارتحال بدلا من العمل بأجر أقل» (شاكوسكوي ،

ومن البديهي ان التذبذبات الحادة في الاسعار المدفوعة للعمل تؤدي الى خرق العقود ، ليس من طرف واحد ، كما يزعم ارباب العمل عادة ، وانما من الطرفين . «يلجأ كلا الطرفين الى النشاط المنسَّق» : يتفق الشفيلة فيما بينهم على المطالبة بأسعار اعلى ، فيما يتفق ارباب العمل على دفع مبالغ ادنى (المصدر ذاته ، ص ١٠٧) . اما مدى سيطرة «الدفع النقدي اللفظ» على العلاقات بين الطبقات ، فيظهر ، مثلا ، في الواقعة التالية : «يعلم ارباب العمل المجربون جيدا» ان العمال «يرضخون» فقط بعد ان يستنفدوا مؤونتهم من الاغذية . «ويروي احد المزارعين انه عندما كان يجيء للسوق لاستئجار العمال ... كان يتجول بينهم ، ويلكز جعبهم بعصاه (كذا!) : فاذا كانت الجعب لا تزال تحوي خبزا ، يحجم المزارع عن الحديث الى العمال ويفادر السوق» وينتظر «حتى تفرغ الجعب في السوق» (من «سبيلسكي فيستنيك» [رسول الريف] ، ١٨٩٠ ، العدد ١٥ ص ١٠٧ - ١٠٨) .

وكما هو الامر بالنسبة للرأسمالية المتطورة اينما كان ، كذلك نجد هنا ان العامل يتعرض لاضطهاد مميز من طرف رأس المال الصغير . ذلك ان الاعتبارات التجارية البحتة تجبر رب العمل الكبير على الاحجام عن الاضطهاد الوضيع ، الذي لا يدر عليه الا فائدة محدودة فيما هو محفوف بخطر الخسارة الكبيرة اذا ما نشبت النزاعات . لذا نجد ارباب العمل الكبار (مثلا ، اولئك الذين يستخدمون ٣٠٠ - ٨٠٠ عامل) يحاولون منع عمالهم من ترك العمل في نهاية الاسبوع ، ويحددون بانفسهم الاسعار بناء على الطلب على العمل . لا بل ان بعضهم يتبنى نظاما يرفع الاجور مع ارتفاع اسعار العمل في المنطقة . وتشير كل الدلائل الى ان هذه الزيادات يجري اكثر من التعويض عنها عن طريق العمل الجيد الذي يبذله العمال وبسبب غياب النزاعات (المصدر ذاته ،

ص ١٣٠ - ١٣٢ ، ١٠٤ . وعلى العكس من ذلك ، فإن رب العمل الصغير لا يتورع عن شيء . « يتولى المزارعون والمستوطنون الالمان (انتقاء) عمالهم بعناية فائقة ويدفعون لهم زيادات بنسبة ١٥ او ٢٠ بالمئة او حتى اكثر ، على أجورهم ، لكنهم (يعتصرون) منهم عملا اضافيا يزيد عن ٥٠ بالمئة » (المصدر ذاته ، ص ١١٦) . اما «الخدم» الذين يعملون عند أرباب العمل هؤلاء ، فانهم لا يميزون الليل عن النهار» - على حد تعبيرهم . اما المستوطنون الذين يستخدمون الحصادين فانهم يرسلون ابناءهم في أعقابهم (اي ، لاستعجال العمال) في ووديات ، بحيث يستبدل بعضهم بعضا ثلاث مرات خلال اليوم ، ويأتون بعزيمة متجددة لاستعجال العمال : «لذا يسهل التعرف على الذين عملوا عند المستوطنين الالمان من مظهرهم المتعب . وفي العادة ، يحجم المزارعون والالمان عن استئجار اولئك الذين عملوا سابقا على مزارع الملاك العقاريين ، ويقولون لهم : (انكم لن تتحملون وتيرة العمل عندنا) .» (المصدر ذاته) .

ان الصناعة الآلية الكبيرة ، في تجميعها أعدادا كبيرة من العمال ، وفي تحويلها لوسائل الانتاج وتمزيقها لكل البراقيع والاسترة البطييرية والتقليدية التي حجبت العلاقات بين الطبقات ، تؤدي دائما الى تحويل الراي العام نحو هذه العلاقات ، والى قيام محاولات للرقابة العامة عليها وسن التشريعات بصدددها . وهذه الظاهرة ، التي وجدت تعبيرها الفاقع في التفتيش الصناعي ، بدأت تظهر في الزراعة الرأسمالية الروسية ، وتحديدا في اكثر مناطقها تطورا .

أثيرت مسألة اوضاع العمال الصحية في مقاطعة خيرسون منذ العام ١٨٧٥ ، في «مؤتمر القاطعة الثاني لاطباء زيمستوفا خيرسون» ، كما عولجت ايضا عام ١٨٨٨ ، وفي العام ١٨٩٩ وضع مخطط لدراسة اوضاع العمال . اما التحقيق في الاوضاع الصحية الذي جرى عام ١٨٨٩ - ١٨٩٠ (ولكن على نطاق غير



كافٍ اطلاقاً) فقد رفع النقاب قليلا عن اوضاع العمل في القرى البعيدة . فظهر ، مثلا ، ان العمال محرومون من المساكن في اكثرية الحالات . اما حيث تتوافر «التخشيبيات» ، فانها سيئة البنيان من الناحية الصحية . «ولم يكن نادرا ان يشاهد المحققون» المغاور التي يسكنها الرعاة مثلا ، وهؤلاء يعانون من الرطوبة والاكنتاظ والبرد والعتمة والجو الخانق . اما الطعام المقدم للعمال فبعيد عن ان يكون مرضيا . واما يوم العمل فيستغرق عادة ١٢ ١/٢ - ١٥ ساعة ، وهو اطول بكثير من يوم العمل في الصناعة الكبيرة (١١ - ١٢ ساعة) . و«الاستثناء» هو منح العمال فترة راحة قصيرة خلال القسم الاشد حرارة من النهار . كذلك وجدت حالات غير قليلة من امراض الرأس . وباختصار ، فان العمل على الآلات يولد قسمة العمل الوظيفية مثلما يسبب الامراض المهنية (٠٠٠) ويسجل السيد تيزياكوف : الخلاصات التالية بصدد الاوضاع الصحية للعمل الزراعي : «يمكن القول ، بشكل عام ، ان رأي الاقدمين بأن عمل الفلاح هو (بين المهن اشدها هناء واكثرها توفيرا للصحة) لم يعد صحيحا على الاطلاق في الازمنة الراهنة ، بعد سيادة الروح الرأسمالية في الزراعة . فمع ادخال الآلة للزراعة ، لم تتحسن الاوضاع الصحية للعمل الزراعي ، بل هي تدهورت . وقد أدت الآلة في الزراعة الى نشوء تخصص في العمل لم يكن معروفا من قبل الى درجة انه سبب في انتشار الامراض المهنية والاصابات الجدية في اوساط السكان الريفيين» (٠٠٠)



ختاما ، فلنعد الى الاقتصاديين الشعبيين . رأينا اعلاه انهم يمجدون العمل - الخدمة ويتجاهلون الطبيعة التقدمية

لرأسمالية بالمقارنة مع هذا النظام . يجب ان نضيف الان انهم لا يحبذون «هجرة» العمال ، بل يشجعون «الاستخدامات» المحلية . وفيما يلي مثال عن كيفية طرح السيد دانيالسون لوجهة النظر الشعبوية المألوفة : «ينطلق العمال ... بحثا عن عمل ... وقد يسأل سائل، هل ان هذا امر ذو جدوى على الصعيد الاقتصادي؟ ليس من منظور الفلاح الفرد ، وانما الى اي مدى هو امر ذو جدوى بالنسبة للفلاحين ككل ، اي من منظور الوطني والاقتصادي؟ ... والذي نريده هنا هو الاشارة الى الضرر الاقتصادي البحت الناجم عن الترحال السنوي والله أعلم الى اين ، على امتداد الصيف ، عندما يبدو ان فرص العمل متوافرة بكثرة ...» (ص ٢٣ - ٢٤) .

اننا نؤكد ، بغض النظر عن نظرية الشعبويين ، ان «الترحال» العمال لا يوفر فوائد «اقتصادية بحتة» للعمال انفسهم وحسب ، وانما يجب اعتباره ايضا كظاهرة تقدمية . وانه يجب توجيهه انظار الراي العام ليس نحو استبدال الاستخدامات الخارجية باستخدامات محلية «في متناول اليد» ، وانما ، على العكس تماما ، يجب توجيه انظار الراي العام نحو ازاحة كل العقبات في طريق الهجرة ، نحو تسهيلها بكافة الوسائل ، ونحو تحسين ظروف سفر العمال وخفض اكلافه ، الخ . اما هذا التأكيد ، فانه يركز الى الاعتبار التالية :

١ - تنجم فوائد «اقتصادية بحتة» للعمال من «الترحال» ، لانهم يرحلون الى حيث الاجور اعلى وحيث موقعهم كباحثين عن عمل هو اقوى . هذه الحجة البسيطة غالبا ما يتناساها اولئك الذين يحبون الارتقاء الى صعيد ارقى ، هو الصعيد «الوطني - الاقتصادي» المزعوم .

٢ - ان «الترحال» يحطم الاشكال الاسترقاقية لاستخدام العمل ، كما يحطم نظام العمل - الخدمة . فلنتذكر ، مثلا ، انه في السابق عندما كانت الهجرة ضعيفة،

كان الملاك العقاريون الجنوبيون (وسواهم من أرباب العمل) يلجأون الى النظام التالي لاستخدام العمال : يرسلون وكلاءهم الى المقاطعات الشمالية ويستأجرون (بواسطة الموظفين الريفيين) المتهربين من الضرائب وفق شروط بالغة الاجحاف بالنسبة لهؤلاء الآخرين . ذلك ان ارباب العمل كانوا يستفيدون من المنافسة الحرة ، اما طالبو العمل ، فكانوا محرومين من الافادة منها . ولقد ذكرنا حالات ابدى فيها الفلاحون استعدادهم للتخلص من نظام العمل - الخدمة والاسترقاق ولو بالعمل في المناجم .

فلا عجب ، اذن ، ان نجد اصحاب المصالح الزراعية يلتقون مع الشعبويين حول مسألة «الترحال» . لنأخذ السيد س. كورولنكو مثلا الذي يثبت في كتابه آراء العديد من الملاك العقاريين يعارضون «هجرة» العمال ، ويحشد العديد من «الحجج» ضد «الاستخدامات الخارجية» : «تبيد الطاقات» ، «انتشار العادات السيئة» ، «السكر والعريضة» ، «اساءة الامانة» ، «السعي لمفادرة الاسرة من اجل التحرر منها ومن الوصاية الابوية» ، «الركض وراء اللهو والحياة البراقة» ، الخ . وهذه هي حجة مثيرة للاهتمام بنوع خاص : «اخيرا ، وكما يقول المثل ، (الحجر الذي لا يتحرك ، يجمع الطحلب) ، والانسان الذي لا يتحلل سوف يجمع بالتأكيد الاملاك ويعتز بها» (المصدر السابق، ص ٨٤) . ان هذا المثل يشير بوضوح كامل الى ما يحصل للمرء عندما يلزم مكانه . واشد ما يزعم السيد س. كورولنكو هو الظاهرة التي اشرنا اليها اعلاه ، اي ان أعدادا «كبيرة» من العمال تغادر بعض المقاطعات بحيث يتولى عمال وافدون من مقاطعات اخرى سد النقص في اليد العاملة الناجم عن تلك الهجرة . ففي اشارته الى هذه الواقعة بصدد الحديث عن مقاطعة فورونييج ، مثلا ، يورد السيد س. كورولنكو واحدا من اسبابها ، وتحديدا ان العديد من الفلاحين يملكون حصص ارض .

«وبالطبع ، فان هؤلاء الفلاحين الذين يعيشون في ضائقة

مالية نسبية ولا يأبهون كثيرا للملكيتهم الصغيرة ، غالبا ما يعجزون عن الإيفاء بتعهداتهم . وهم ، في العادة ، أكثر استعدادا للهجرة الى مقاطعات اخرى ، حتى ولو كانت فرص العمل وفيرة في قراهم ومناطقهم» . «ان أمثال هؤلاء الفلاحين ، ذوي الارتباط الضعيف بحصص ارضهم التي لا تكفي لاعتالهم ، والذين غالبا ما يفتقدون الى الادوات والتجهيزات الزراعية ، هم الأكثر استعدادا للهجرة بيوتهم والسعي وراء رزقهم بعيدا عن قراهم الاصلية ، دون اكتراث بالاستخدام محليا ، وأحيانا حتى دون الاكتراث بتعهداتهم ، لأنهم غالبا ما لا يملكون شيئا يمكن الحجز عليه » (المصدر ذاته) .

«ضعف التعلق بالارض !» - تلك هي العبارة الملائمة . وهي يجب ان تطلق مخيلة أولئك الذين يتحدثون عن أضرار «الترحال» وعن تفضيل الاستخدامات المحلية التي هي «في متناول اليد» .

٣ - يولد «الترحال» حركة سكانية اكبر . وهو بالتالي احد اهم العوامل التي تمنع الفلاحين من «تجميع الطحلب» ، فقد علق بهم منه اكثر مما يجب عبر الاجيال . فالسكان لن يتطوروا ، اذا هم لم يتحركوا . وانه لمن السذاجة البالغة التصور ان مدرسة القرية تستطيع ان تعلم الناس ما يستطيعوا هم بأنفسهم ان يتعلموه من علاقاتهم المختلفة وتعرفهم على الاوضاع في الجنوب وفي الشمال ، في الزراعة وفي الصناعة ، في العاصمة وفي المجهل .

## الفصل الرابع

### نمو الزراعة السوقية

بعد ان درسنا البنية الاقتصادية الداخلية لاقتصاديات الفلاح ومالك الارض ، يجب ان نعالج الان مسألة التحولات في الانتاج الزراعي ، وان نطرح على انفسنا السؤال التالي : هل تعبر هذه التحولات عن نمو للرأسمالية ولل سوق الداخلية ؟ ( . . . ) .

---

★ في الاقسام الثمانية الاولى من هذا الفصل ، يعالج لينين بالتفصيل المعطيات عن نمو الزراعة السوقية . فيلاحظ ان الحبوب المنتجة للتسويق تحتل حصة متزايدة من مجموع انتاج الحبوب في البلد . ثم يؤكد ان الميزان مـن تخصص الزراعات المختلفة هو مؤشـر اكيد على نمو الزراعة السوقية . بعدها ، =

## ٩ - خلاصات حول دلالة الرأسمالية في الزراعة الروسية

في الفصول ٢ و ٣ و ٤ ، عالجتنا مسألة الرأسمالية في الزراعة

= يستعرض المؤلف عددا من اوجه عملية نمو الزراعة السوفية .

- توسع منطقة زراعة الحبوب . ويلاحظ لينين هنا انتقال منطقة الحبوب الرئيسية من مقاطعات التربة السوداء الوسطى ، الى مقاطعات السهوب والفولغا السفلى التي شهدت هجمة من الراسمائل والبشر المهاجرين وانتاج الحبوب للتسويق المباشر (للبداخل وللأسواق الأوروبية) وفق زراعة رأسمالية متطورة (مزارع شاسعة . استخدام واسع النطاق للآلات . تعاون انتاجي كبير) ، بما يرافق ذلك بالضرورة من تمايز كبير بين الفلاحين (٣ بالمئة من «الفلاحين» يسيطر على ١/٣ الأرض المزروعة) . كذلك يلاحظ لينين هنا ان نمو الزراعة السوقية في هذه المنطقة قد ترافق مع تصنيعها المتسارع .

- التحولات في تربية المواشي ، من التربية لأغراض السماد الى التربية لأغراض استخراج وبيع الحليب ومشتقاته . وهكذا تنمو صناعة الزبدة والاجبان وتنمو مراكز مدينية تأخذ بربط قرى وتجمعات مزارعين عديدة تربى الماشية للسوق (الحليب + تسمين الماشية للحمها) ، حيث يلعب السماسرة دورهم التقليدي في شراء المنتسوج ونقله للمدن . وهكذا تزداد تبعية الفلاح والمزارع للرأسمالي في المدينة الذي يبدأ بفرض شروطه على نوعية الانتاج . كذلك ينمو التمايز بين كبار مربى المواشي وبين صغارهم ، الذين يتحولون الى شبه بروليتارياس من الرعاة . وتشهد فئات الفلاحين الفقراء (بدون بقرة او ببقرة واحدة) انخفاض ملحوظا في مستوى معيشتها .

- توسع زراعة المحاصيل السوقية المباشرة كالكنتان مثلا . وهو محصول صناعي تضاعف انتاجه ثلاث مرات منذ الإصلاح وارتفعت نسبة =

الروسية من زاويتين . درسنا أولا النظام الراهن للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات الفلاح ومالك الارض ، هذا النظام الذي تكوّن في فترة «ما بعد الاصلاح» . رأينا ان الفلاحين آخذين في الانقسام بسرعة هائلة الى برجوازية ريفية قليلة العدد لكنها قوية اقتصاديا من جهة، والى بروليتاريا زراعية من جهة ثانية .

وترتبط عملية «انتزاع الهوية الفلاحية» هذه ارتباطا وثيقا بانتقال ملاك الارض من نظام العمل - الخدمة الى نظام المزارعة

---

= الصادرات منه ارتفاعا مذهلا . هنا أيضا تسيطر قلة من السماسرة وكبار مالكي الارض الذين يؤجرونها لزراعة الكتّان على اكثرية الفلاحين وعلى معظم المحصول والمداخيل . بل وتنمو وكالات كبيرة للكتّان تحل تدريجيا محل صفار ومتوسطي السماسرة (ظاهرة تركز رأس المال) . والنتائج باتت مألوفة - خراب الفلاحين ، الذين يؤجرون اراضيهم وغالبا ما يهاجرون لامتهان العمل الصناعي .

- اتساع الحاجة التقنية للمحاصيل الزراعية وأبرزها (أ) معامل التقطير (للمشروبات الكحولية ومن البطاطا خصوصا) ، (ب) السكر الشمندري، وهي زراعة رأسمالية كبيرة وآلية يملكها الملاك الاقطاعيون والنبلاء ، مثلها كمثل معامل التقطير ، (ج) استخراج النشاء من البطاطا (الذي زاد انتاجه عشرة أضعاف) ، (د) انتاج الزيت النباتي ، حيث ينمو التمايز بين الفلاحين اصحاب المعاصر الكبيرة والصغيرة ، او المحرومين منها ، (هـ) زراعة التبغ ، الواقعة بيد كبار الرأسماليين (نصف المزارع هي من صنف المزرعة الصغيرة ، لكن حصتها من اجمالي الانتاج لا تتجاوز ١٠/١) . ومعظم هذه الزراعات تستقطب العمال المهاجرين .

- اخيرا ، يتعرض الينين لزراعة الخضار والفواكه بطريقة صناعية في ضواحي المدن ، حيث يصبح الفلاح - المزارع خاضعا للرأسمالية الى حد ان الشعبويين انفسهم يعترفون بأنه «لم يعد فلاحا» ! -

الرأسمالية . ثم نظرنا في هذه العملية اياها من زاوية اخرى : انطلقنا من طريقة تحويل الزراعة الى الانتاج السوقي ، وتفحصنا العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المميزة لكل شكل من الاشكال الرئيسية للزراعة السوقية . فتبين لنا ان العمليات اياها تظهر في مزارعة الفلاح ومزارعة المالك العقاري في ظل منوعات عديدة من الظروف الزراعية .

فلننظر الان في الخلاصات الناتجة عن الاحصائيات التي تناولنا اعلاه :

١ - ان أبرز سمة للتطور الزراعي بعد «الاصلاح» هي نمو الطابع التجاري - الرأسمالي للزراعة . فيما يتعلق بمزارعة المالك العقاري ، فان هذه الواقعة من البداهة بحيث انها لا تحتاج الى شرح تفصيلي . اما فيما يتعلق بمزارعة الفلاح ، فان اثباتها ليس بالقدر ذاته من البداهة . اولاً ، لان استخدام العمل المأجور ليس سمة جوهرية مطلقة تلازم البرجوازية الريفية الصغيرة . فكما لاحظنا اعلاه ، تضم هذه الفئة جميع المنتجين السوقيين الصغار الذين يغطون نفقاتهم بواسطة المزارعة المستقلة ، شرط ان لا يكون النظام الاقتصادي العام مرتكزاً الى التناقضات الرأسمالية التي عالجناها في الفصل الثاني . وثانياً ، لان البرجوازي الصغير (في روسيا كما في سائر الاقطار الرأسمالية) يرتبط ب «الفلاح» المالك الصغير وبالعامل الزراعي المحاصص بواسطة سلسلة من المراحل الانتقالية . وهذا هو احد الاسباب التي تفسر انتشار النظريات التي لا تميز بين البرجوازية الريفية وبين البروليتاريا الزراعية في اوساط «الفلاحين» .

٢ - ان الزراعة - بحكم طبيعتها - تنتقل الى مرحلة الانتاج السوقي بطريقة مميزة ، تختلف عنها في الصناعة . تنقسم الصناعة اليدوية (المانيفاتورة) الى فروع متميزة ومستقلة ، يتخصص كل واحد منها في انتاج منتج معين او جزء من هذا



المنتوج . اما الصناعة الزراعية ، فانها لا تنقسم الى فروع متميزة ، بل هي تتخصص في انتاج منتوج سوقي معين في حالة معينة ثم تنتقل الى التخصص في انتاج منتوج آخر في حالة اخرى . هذا وتتكيف كافة اوجه الزراعة مع هذا المنتوج (السوقي) الرئيسي . لذا تكون اشكال الزراعة السوقية شديدة التنوع ، لا يختلف بعضها عن بعض باختلاف المناطق وحسب ، وانما باختلاف المزارع ايضا . فلا يجوز اذن ان تقتصر على الاحصائيات الاجمالية للانتاج الزراعي عامة خلال دراستنا لمسألة نمو وتطور الزراعة السوقية .

٣ - ان نمو الزراعة السوقية يؤدي الى تكون سوق داخلية للرأسمالية . اولاً، يؤدي التخصص في الزراعة الى قيام التبادل بين مختلف المناطق ، ومختلف المشاريع ، ومختلف المنتجات الزراعية . ثانياً ، بقدر ما يجري اجتذاب الزراعة الى نطاق التداول البضاعي ، يتزايد طلب سكان الريف على منتجات الصناعة اليدوية المستخدمة للاستهلاك الشخصي . وثالثاً ، بذلك القدر يتسارع نمو الطلب على وسائل الانتاج ، لان رب العمل الزراعي الصغير او الكبير ، عاجز عن خوض غمار الزراعة السوقية بواسطة الادوات «الفلاحية» والمنشآت القديمة ، الخ . رابعاً وأخيراً ، ينمو الطلب على قوة العمل ، لان تكون برجوازية ريفية صغيرة ، وتحول ملاك الاراضي الى المزارعة الرأسمالية يفترض ان تكون جسم من العمال الزراعيين ، الدائم منهم والمياوم . والواقع ان نمو الزراعة السوقية هو وحده الذي يفسر ذلك الاتساع التي تميزت به السوق الداخلية للرأسمالية في فترة «ما بعد الاصلاح» (اي تطور الزراعة الرأسمالية ، وتطور الصناعة العملية عموماً وصناعة الهندسة الزراعية خصوصاً ، وتطور ما يسمى «الصناعات الزراعية» الفلاحية ، اي العمل المأجور ، الخ) .

٤ - ان الرأسمالية تعمم بين العاملين في الزراعة كافة

التناقضات الكامنة في النظام الرأسمالي ، لا بل هي تزيد هذه التناقضات حدة وتفاقما . ورغم ذلك ، تبقى الزراعة الرأسمالية في روسيا قوة تقدمية هائلة من حيث دلالتها التاريخية .

**اولا :** ان هذه الرأسمالية قد حولت المزارع من «سيد اقطاعي» من جهة ، ومن فلاح بطريركي تابع من جهة اخرى ، الى نوع من **الصناعي** ، شأنه شأن سائر المالكين في المجتمع الحالي . فقبل ظهور الرأسمالية ، كانت الزراعة في روسيا من شأن النبلاء ، هواية من هوايات الاسياد لدى البعض ، وواجبا ضروريا لدى الآخرين . وبالتالي ، لم يكن بالامكان ممارسة الزراعة الا وفق الاساليب القديمة الرتيبة ، وهذا يعني بالضرورة عزلة المزارع الكاملة عن كل ما يجري في العالم خارج اطار قريته ، وان نظام العمل-الخدمة - بما هو الترسب الحي للأزمة الماضية في الاقتصاد الراهن - يؤكد هذه المقولة بشكل كاسح . والرأسمالية هي اول من اعلن القطيعة مع نظام المراتب الاجتماعية في الملكية العقارية اذ حولت الارض الى سلعة . وصار منتج الفلاح معروضا للبيع ، فاذا به موضع اعتراف اجتماعي - في السوق المحلي ثم في السوق الوطني واخيرا في السوق الدولي . وبذلك انهارت نهائيا العزلة السابقة للفلاح الفظ عن سائر العالم . واذا به مضطر - تحت طائلة الخراب الاقتصادي - لان يراعي مجموع العلاقات الاجتماعية في بلده وفي سائر البلدان ، وقد باتت السوق العالمية تربط بينها . حتى نظام العمل - الخدمة ، الذي كان يؤمن في السابق لأبلوموف بمدخولا مضمونا دون اية مجازفة من طرفه ، دون اي توظيف لرأس المال

---

✦ اوبلوموف Oblomov شخصية في رواية للقص الروسي غونشاروف

تمثل مالك الارض الكسول وضعيف الارادة -م- .

ودون اية تغيرات في أسلوب الانتاج القديم الذي يعتمد عليه ، بات الان عاجزا عن حمايته من منافسة المزارع الاميركي . لذا نستطيع ان نطبق على روسيا «ما بعد الاصلاح» حرفيا ما قيل منذ نصف قرن عن اوروبا الغربية - ان الرأسمالية الزراعية كانت «القوة الدافعة التي ادخلت الانشودة الرعوية في حركة التاريخ» \* .

**ثانيا : نسفت الرأسمالية الزراعية ، لأول مرة ، الركود القديم لزراعتنا ، وأعطت دفعا قويا للتحويل في تقنيته ، ولتطور القوى الانتاجية للعمل الاجتماعي . والواقع ان عقودا قليلة من «العمل التخريبي» الذي بذلته الرأسمالية قد حقق ، في هذا المجال ، اكثر بكثير مما حققتة قرون بأكملها من التاريخ السابق . فحلّ التنوع في أشكال الزراعة السوقية محل رتابة الاقتصاد الطبيعي . وأخذت الادوات الزراعية البدائية تخلي الساحة امام الادوات المتطورة والآلات . واذا بالاساليب الزراعية الحديثة تنسف جمود الانظمة الزراعية التقليدية . ويرتبط مسار كل هذه التغيرات ارتباطا وثيقا بظاهرة التخصص في الزراعة ، المذكورة أعلاه .**

على ان الرأسمالية في الزراعة (كما في الصناعة) ، بحكم طبيعتها ، ليست تتطور بطريقة متكافئة . فهي تنمي احد جوانب الزراعة في مكان معين (في بلد او منطقة او مزرعة) ، فيما تنمي جانبا آخر في مكان آخر . وتجدها تحول تقنيّة هذه العمليات الزراعية حيناً ، فيما تحول تقنيّة سواها من العمليات احيانا - اخرى ، فتفصلها عن الاقتصاد الفلاحي البطريكي او عن العمل -

---

\* الاستشهاد من ماركس في «بؤس الفلسفة» . والانشودة الرعوية idyll تصف عادة الحياة الريفية او حياة الرعاة في جو من الرضا والهناء والطمأنينة . ويقصد ماركس ان الرأسمالية تقتلع الحياة الريفية من ركودها التقليدي لتقمحها في حركة التاريخ -م .

## الخدمة البطيركي .

وبما ان كل هذه العملية محكومة بمقتضيات السوق «المزاجية» وغير المعروفة دائما من قبل المنتج ، فان الزراعة الرأسمالية ، في كل حالة معينة (غالبا في كل منطقة على حدة ، وأحيانا في كل بلد بمفرده) تزداد أحادية الجانب والتشويبه اللاحقان بها عما كاناه في الحالة السابقة . على ان هذه الزراعة الرأسمالية نفسها - اذا ما نظرنا اليها نظرة اجمالية - تسمي اكثر شمولاً وعقلانية من الزراعة البطيركية . ان انبثاق أنماط متميزة من الزراعة الرأسمالية يؤدي الى حتمية قيام الازمات الرأسمالية في الزراعة وحالات من فائض الانتاج الرأسمالي . غير ان هذه الازمات (مثلها مثل سائر الازمات الرأسمالية) تزيد من وتيرة نمو الانتاج على النطاق العالمي كما تعزز الطابع الجماعي للعمل (١) .

**ثالثا :** لأول مرة في تاريخ روسيا ، ادت الرأسمالية الى قيام الانتاج الزراعي الكبير المرتكز الى استخدام الآلات والى التعاون الواسع النطاق بين العمال . فقبل ظهورها ، كان انتاج المنتج الزراعي يتم ، على الدوام ، على نطاق ضيق ، بأُس ، لا يتغير - عندما كان الفلاح يعمل لحسابه الخاص وعندما كان يعمل لصالح مالك الارض . وقد عجزت كل «الاشكال الجماعية» للملكية الارض عن تحطيم هذا الانتاج الشديد البعثرة. والواقع ان تشتت

---

١ - ان الرومنطقيين الاوروبين الغربيين والشعوبين الروس يشددون كثيرا ، في وصف هذه العملية ، على أحادية الجانب في الزراعة الرأسمالية ، وعلى القلاقل والازمات الناجمة عن التطور الرأسمالي - وبناء عليه ، فانهم ينكرون على التطور الرأسمالي طابعه التقدمي بالقياس الى ركود الحقبات قبل الرأسمالية (ملاحظة لينين) .

الفلاحين انفسهم وثيق الارتباط بهذا الانتاج المبثر (٢) .  
ذلك ان الفلاحين ، المقيدون بحصص الارض خاصتهم ،  
وبقريتهم المشاعية المقفلة ، كانوا معزولين كلياً عن فلاحى القرية  
المجاورة ، بسبب التباين في الانتماء الاجتماعى (بين فلاحين  
تابعين سابقاً للمالك عقارى وفلاحين تابعين سابقاً للدولة ، الخ) ،  
وبسبب الفروقات في احجام حيازاتهم - اى بالاختلاف فى

---

٢ - بناء عليه ، وعلى الرغم من الفوارق فى اشكال حيازة الارض ، فان  
باستطاعة المرء ان يطبق على الفلاح الروسى كلياً ما قاله ماركس عن الفلاح  
الفرنسى الصغير :

«ان الفلاحين المالكين الصغار يشكلون جمعا كبيرا من الناس ،  
يعيش افرادهم فى ظروف مشابهة ولكن دون ان يدخلوا فى علاقات  
متشابكة فيما بينهم . ذلك ان نمط الانتاج خاصتهم يعزل واحد منهم  
عن الآخر بدلا من ان يفرض عليهم التفاعل . وتتفاقم هذه العزلة  
بسبب رداءة وسائل النقل الفرنسية وبؤس الفلاحين . ثم ان حقل  
الانتاج خاصتهم ، الملكية الصغيرة ، لا يسمح بقسمة العمل فى الفلاحة ،  
ولا بتطبيق العلم ، وبالتالي ، فانه لا يسمح بالتطور المتعدد الوجوه ،  
او تنوع الكفاءات ، او الفنى فى العلاقات الاجتماعية . فكل اسرة  
فلاحية تكاد ان تكون مكتفية ذاتيا بمفردها ، فهى المنتج المباشر لمعظم  
ما تستهلكه ، وهى تحصل بالتالى معاشها من التبادل مع الطبيعة الاكثر  
مما تحصله من التفاعل مع المجتمع . قطعة ارض صغيرة ، وفلاح  
وعائلته والى جانبهم قطعة ارض اخرى ، وفلاح آخر وعائلة اخرى .  
ويتجمع بضعة عشرات من امثال هؤلاء لتكوين قرية ، وبضعة عشرات  
من القرى تتكون منهم مقاطعة ، واكثرية الامة الفرنسية تتكون من  
الجمع البسيط لكميات مماثلة ، مثلما كمية البطاطا فى كيس تشكل  
كيسا من البطاطا» (١٨ برومير اللويس بوناپارت ، ١٨٨٥ ، ص ٩٨ -  
٩٩) (ملاحظة لينين) .

شروط اعتناق كل منهم (وهي شروط غالبا ما كانت تقررها شخصية المالك العقاري ، بل مزاجه) . ان الرأسمالية قد حطمت هذه الحواجز القرن اوسطية الصافية لاول مرة - وتلك لعمرى مهمة مجيدة ! اما الان ، فان التمايزات بين مختلف مراتب الفلاحين ، بين مختلف الشرائح بناء على حجم حصة الارض ، هي اقل بكثير من التمايزات الاقتصادية داخل كل مرتبة وكل شريحة وكل قرية مشاعية . ان الرأسمالية تحطم الانكفاء المحلي والعزلة، وتستبدل الانقسامات القرن اوسطية الدقيقة بين المزارعين بانقسام اساسي ، يشمل الامة ككل ، يوزع هؤلاء المزارعين الى طبقات تحتل مواقع مختلفة في التنظيم العام للاقتصاد الرأسمالي . كانت جموع المزارعين مقيدة سابقا باماكن سكنها عبر ظروف الانتاج نفسها ، في حين ان تنوع اشكال ومناطق الزراعة التجارية والرأسمالية حتم تحرك جماهير غفيرة من السكان في كافة انحاء البلاد . وبدون حراكية السكان هذه (كما سبق لنا القول) يستحيل تنمية وعيهم واطلاق مبادراتهم .

**رابعا ، وأخيرا ،** فان الرأسمالية الزراعية في روسيا أدت ، ولاول مرة ، الى اقتلاع نظام العمل - الخدمة والتبعية الشخصية للمزارع من الجذور . والمعروف ان نظام العمل - الخدمة هذا يسيطر سيطرة بلا منازع على زراعتنا منذ ايام «روسكيا برافدا» الى الزراعة الراهنة لحقوق المالك الفردي للارض بواسطة ادوات الفلاحين ، وان بؤس وجلافة المزارع ذي الموقع الدونسي بسبب كون العمل الذي يبذله ذي طابع «شبه حر» - ان لم نقل انه عمل في ظروف اقطاعية - هما من المترتبات الحتمية لهذا النظام .

---

✱ اي مند اول تنظيم قانوني للامتيازات القطاعية في روسيا (القرن الحادي عشر) - م .

ولو لم تطرأ التعديلات على الحقوق المدنية للمزارع (عبر انتماؤه الى احدى مرتبة اجتماعية ، مثلا ، والعقوبات الجسدية ، وتسخيره للعمل في المشاريع العامة ، وتقيدده بحصة الارض ، الى آخره) لما كان امكن قيام واستمرار نظام العمل - الخدمة .

لهذا السبب بالذات ، فان الرأسمالية الزراعية في روسيا قد أدت خدمة تاريخية عظيمة في استبدالها العمل - الخدمة بالعمل المأجور . واذا شئنا تلخيص ما ورد اعلاه عن الدور التاريخي التقدمي للرأسمالية الزراعية الروسية ، يمكن القول انها جعلت الانتاج الزراعي جماعيا - وبالتأكيد ، فان تحول الزراعة من امتياز مهني للمرتبة الاعلى ومن واجب مفروض على المرتبة الادنى الى وظيفة تجارية وصناعية عادية ، وتحول عمل المزارع الى موضوع حساب اجتماعي في السوق ، وتحول الزراعة الرتيبة المتماثلة الى زراعة تجارية متحولة تقنيا ومتعددة الاشكال ، وانهايار العزلة المحلية والطبيعة المفتتة للمزارعين الصغار ، وحلول المبادلات غير المشخصة في شراء وبيع قوة العمل محل مختلف اشكال العبودية والتبعية الشخصية - تلك هي جميعا حلقات في مسار واحد يزيد من جماعية العمل الزراعي ويكشف التناقض بين فوضوية تقلبات السوق ، وبين الطابع الفردي للمنشآت الزراعية المستقلة والطابع الجماعي للزراعة الرأسمالية الواسعة النطاق .

وهكذا لا بد لنا من ان نكرر انه في معرض توكيدنا على الدور التاريخي التقدمي للرأسمالية في الزراعة الروسية ، يجب ألا ننسى اطلاقا الطابع التاريخي الانتقالي لهذا النظام الاقتصادي ولا التناقضات الاجتماعية العميقة التي تعتمل داخله . بل بالعكس ، فقد بينا أعلاه ان الشعبويين ، الذين لا يجيدون غير الانتحاب على «الدور التخريبي» للرأسمالية ، هم الذين يقدمون تقييما سطحيا لتلك التناقضات ، فيغفلون التمايز بين الفلاحين ، ويتجاهلون الطابع الرأسمالي للاستخدام المتزايد للآلات في زراعتنا ، ويطمسون ظهور طبقة من العمال الزراعيين المأجورين بعبارات

مثل «الصناعات الزراعية» و«الاستخدامات» .

## ١٠ - نظريات الشعبويين عن الرأسمالية في الزراعة : «تحرير الزمن الشتوي»

لا بد من ان نردف الاستنتاجات الايجابية التي استخلصناها اعلاه حول دلالات الرأسمالية بدراسة لبعض «النظريات» الخاصة بهذه المسألة التي يكثر تداولها في ادبياتنا . على العموم ، عجز الشعبويون عندنا عن ان يهضموا كليا آراء ماركس الاساسية حول الرأسمالية الزراعية . فالاكثر صراحة بينهم اعلن جهارا ان نظريات ماركس ليست تنطبق على الزراعة (السيد فورنتسوف في كتابه «اتجاهاتنا» ) ، بينما فضّل الآخرون (امثال السيد دانيالسون) ان يتفادوا بدبلوماسية مسألة العلاقة بين «طروحاتهم» وبين نظريات ماركس . ومن الاطروحات الاكثر شيوعا بين الاقتصاديين الشعبويين نظرية «تحرير الزمن الشتوي» ، وجوهرها كالآتي :

في ظل النظام الرأسمالي ، تمسي الزراعة صناعة قائمة بذاتها ، لا علاقة لها بسواها من الصناعات . على انها لا تجري ممارستها على مدار السنة ، وانما خلال خمسة او ستة اشهر فقط . من هنا ، فان رسملة الزراعة تؤدي الى «تحرير الزمن الشتوي» ، الى «تجديد زمن العمل للطبقة الزراعية بقسم فقط من سنة العمل» ، وهذا هو «السبب الاساسي لتدهور الاوضاع الاقتصادية للطبقات الزراعية (دانيالسون، ص ٢٢٩) ولـ «انكماش السوق المحلية» ، واخيرا لـ «التبديد والهدر في القوى الانتاجية» للمجتمع (السيد فورنتسوف) .

هنا نجد كل النظرية الشهيرة التي تبني الخلاصات التاريخية



والفلسفية الاكثر حسما على الحقيقة الكبيرة التي تقول ان الاعمال الزراعية موزعة بطريقة متفاوتة خلال السنة ! ان الاكتفاء بهذه السمة **الواحدة**، وتسفيهاها بواسطة الفرضيات المجردة، واستبعاد سائر السمات المميزة للعملية المعقدة التي تتحول الزراعة البطريركية بموجبها الى زراعة رأسمالية - تلك هي الوسائل التبسيطية المستخدمة في آخر المحاولات لإحياء النظريات الرومانسية حول «الانتاج الشعبي» قبل الرأسمالي .

لكي نبين مدى ضيق الافق في هذه الفرضية المجردة ، فلنشر باختصار الى تلك الجوانب من المسار الفعلي التي يفتلها الشعبويون كليا او يقللون من اهميتها .

**اولا** ، بقدر ما يتقدم التخصص في الزراعة ، بذاك القدر يتناقص السكان الريفيون ، ويصبحون جزءا متقلصا باستمرار من مجموع السكان . وهذا ما يتناساه الشعبويون ، على الرغم من انهم ، في تجريداتهم ، يرفعون التخصص في الزراعة الى مرتبة لا تصلها في الواقع العملي . انهم يفترضون ان عمليات بذر الحبوب وحصادها قد تحولت الى صناعة منفصلة . ان فلاحه وتسميد الارض ، ومعالجة المنتج ونقله ، وتربية المواشي ، والتحريج ، واصلاح الابنية والادوات ، الخ . الخ . - كل هذه العمليات قد تحولت الى صناعات رأسمالية **منفصلة** . اما تطبيق مثل هذه التجريدات على الوقائع الراهنة فانه لن يساعد كثيرا على تنسيقها .

**ثانيا** ، ان الانطلاق من ان الزراعة تشهد عملية تخصص كاملة كهذه ، يفترض سلفا تنظيما رأسماليا صرفا للزراعة ، وانقساما كاملا بين مزارعين رأسماليين وعمال مأجورين . اما الحديث عن «الفلاح» في مثل هذه الحالات (كما يفعل السيد دانيالسون ، ص ٢١٥) فانه الذروة في مجافاة المنطق . ان التنظيم الرأسمالي الصرف للزراعة يفترض ، بدوره ، توزيعا اكثر عدالة للاعمال على مدار السنة (بسبب المناوبة في المحاصيل ، والتربية

العقلانية للماشية ، الخ) ، مثلما يفترض أن تترافق الزراعة مع المعالجة التقنية للمنتوج ، وبذل كمية أكبر من الأيدي العاملة لاستصلاح التربة ، الخ) .

**ثالثا** ، ان الرأسمالية تفترض الانفصال التام بين المنشآت الزراعية والمنشآت الصناعية . ولكن ، بأي حق يجوز الاستنتاج بأن هذا الانفصال يحول دون المزج بين **العمل المأجور الزراعي** والعمل المأجور الصناعي ؟ ان مثل هذا المزج موجود في أرقى المجتمعات الرأسمالية . تفضل الرأسمالية بين العمال المهرة والشغيلة العاديين ، وهؤلاء الآخرون يتقبلون بين مهمة وأخرى ، فتارة يجذبهم العمل في منشأة كبيرة وطورا يقذف بهم إلى مصاف العاطلين عن العمل \* . والواقع أنه مع تسارع وتيرة نمو الرأسمالية والصناعة الكبيرة ، تتزايد بشكل عام التقلبات في طلب اليد العاملة ليس في الزراعة وحسب ، بل وفي الصناعة أيضا . لذا فإذا افترضنا أقصى درجات التطور الرأسمالي ،

---

\* ان الصناعة الرأسمالية الكبيرة تخلق طبقة عاملة مرتحلة . وإذا كانت تشكل من السكان الريفيين ، إلا أنها تشتغل أساسا في الوظائف الصناعية : «أنهم جنود المشاة في جيش رأس المال ، يقذف بهم ، حسب حاجاته ، إلى هذه الجبهة تارة وطورا إلى تلك ... وهكذا يجري استخدام اليد العاملة المرحلة هذه في عمليات مختلفة في البناء ، وفي تصريف المياه ، وصناعة القرميد ، والكلس ، وبناء خطوط سكك الحديد ، الخ.» (كارل ماركس ، رأس المال ، الكتاب الأول ، ص ٦٩٢) .

«بشكل عام فإن المشاريع الكبيرة كبناء سكك الحديد تسحب كمية معينة من قوة العمل من سوق العمل ، وهذه الكمية تأتي من فروع معينة من الاقتصاد ، كالزراعة مثلا ...» (المصدر ذاته ، الكتاب الثاني ، ب ٢ ص ٣٠٣) (ملاحظة لينين) .

ينبغي ان نفترض ايضا الحد الاقصى من السهولة في انتقال العمال من الاعمال الزراعية الى الاعمال غير الزراعية ، كما ينبغي ان نفترض نشوء جيش احتياط يستمد منه بمختلف أرباب العمل قوة العمل التي يحتاجون .

**رابعاً ،** اذا نظرنا الى أرباب العمل الريفيين الحاليين ، فلا يمكننا ، بالطبع ، ان ننكر انهم يعانون احيانا من الصعوبات في توفير العمال لمزارعهم . ولكن لا يجوز ان ننسى ، في المقابل ، انهم يملكون الوسائل لربط العمال بمزارعهم ، خاصة عبر تخصيص حصص ارض لهم ، وما شابه . ان العامل الزراعي المحاصص او المياوم هو نمط مشترك بين كل البلدان الرأسمالية . واحد أبرز الاخطاء التي يرتكبها الشعبويون هو انهم يتجاهلون نشوء مثل هذا النمط في روسيا .

**خامساً ،** يخطيء من يناقش تحرير الزمن الشتوي للمزارع بمعزل عن المسألة الاجمالية التي هي مسألة فائض السكان الرأسمالي . ذلك ان تكون جيش البطالة الاحتياطي هو سمة مميزة للرأسمالية بشكل عام ، أما خصائص الزراعة فانها لا تؤدي الا الى نشوء أشكال مخصوصة من هذه الظاهرة . ولهذا السبب ، فان مؤلف «**رأس المال**» ، مثلاً ، يعالج توزيع العمالة في الزراعة من خلال صلتها بمسألة «فائض السكان النسبي» ، كما يعالجها في فصل خاص حيث يناقش الفارق بين «فترة العمل» و«زمن الانتاج» (**رأس المال** ، الكتاب الثاني «ب» ، الفصل ١٣) وفترة العمل هي الفترة التي يُبذل فيها العمل على المنتج ؛ اما زمن الانتاج فهو الزمن الذي يتم خلاله انتاج المنتج ، بما في ذلك فترة بذل العمل على هذا المنتج . ان فترة العمل ليست متطابقة مع زمن الانتاج في العديد من الصناعات ، ومن أبرزها الزراعة ، مع انها ليست الحالة الوحيدة . واذا قارننا روسيا بسائر البلدان الاوروبية ، يظهر ان الفارق كبير فيما بين فترة العمل وزمن الانتاج في الزراعة .

«عندما يستكمل الانتاج الرأسمالي الفصل بين الصناعة  
اليديوية والزراعة ، يصبح العامل الزراعي اكثر اعتمادا على العمل  
الموسمي والطارئ بما يجره ذلك من تدهور في أوضاعه .  
بالنسبة لرأس المال . . . تتساوى الفروقات في المردود . لكن  
هذا ليس هو حال العامل» (كارل ماركس ، المصدر السابق  
الذكر ، ص ٢٢٣ - ٢٢٤) .

من هنا ، فالخلاصة الوحيدة التي يمكن استخلاصها من  
المميزات الخاصة بالزراعة في الحالة التي نعالج هي ان اوضاع  
العامل الزراعي لا بد وأن تكون اسوأ من أوضاع العامل الصناعي .  
ولا زلنا بعيدين جدا عن «نظرية» السيد دانيالسون التي تقول ان  
تحرير الزمن الشتوي هو «السبب الاساسي» لتدهور اوضاع  
«الطبقات الزراعية» (!٤) . فلو أن فترة العمل في الزراعة كانت  
تساوي عندنا ١٢ شهرا ، فان عملية تطور الرأسمالية كانت  
ستسير كما تسير الان تماما ، اما الفارق الوحيد فهو ان مستوى  
معيشة العامل الزراعي سيكون اقرب ، الى هذا الحد او ذاك ،  
من مستوى معيشة العامل الصناعي \* .

وهكذا فان «نظرية» السيدين فورتسوف ودانيالسون لا  
تقدم اي اسهام على الاطلاق حتى للمشكلة العامة لتطور الرأسمالية  
الزراعية . اما فيما يخص المميزات الخاصة بروسيا ، فانها لا  
تكتفي بعدم تفسيرها ، بل هي تنشر عليها حجبا من الغموض .  
ان البطالة الشتوية بين الفلاحين عندنا ليست تعود الى  
الرأسمالية بقدر ما تعود الى القصور في تطور الرأسمالية . ولقد  
بيننا (في القسم الرابع من هذا الفصل) ، بناء على احصائيات

---

\* نقول «الى هذا الحد او ذاك» ، لان تدهور الاوضاع المعيشية للعامل  
الزراعي لا يمكن ان يعود سببه فقط الى عدم انتظام عمله . (ملاحظة لينين) .

الاجور ، ان البطالة الشتوية هي الاكثر انتشارا في تلك المقاطعات من «روسيا الكبرى» حيث الرأسمالية هي الاقل تطورا وحيث العمل - الخدمة لا زال سائدا ، وهذا امر مفهوم جدا . ذلك ان العمل - الخدمة يؤخر تطور انتاجية العمل ، ويعيق نمو الصناعة والزراعة ، ويؤخر بالتالي نمو الطلب على قوة العمل ، وهو ، اذ يقيد الفلاح بحصته ، لا يوفر له العمل خلال الشتاء ولا امكانية اعالة نفسه من زراعته البائسة .

## ١١ - (تتمة) - القرية المشاعية - آراء ماركس في الانتاج الزراعي الصغير . - رأي انغلز في الازمة الزراعية المعاصرة

«ان مبدأ المشاعة يمنع رأس المال من السيطرة على الانتاج الزراعي» - هكذا يعبر السيد دانيالسون عن نظرية أخرى من النظريات الشعبوية المتداولة ، المصاغة بالتجريد اياه السذي صيغت به النظرية السابقة . ولقد استشهدنا ، في الفصل الثاني ، بسلسلة من الوقائع التي تثبت خطئ هذه المقولة الاجمالية . اما الان فلا بد لنا من ان نضيف الامر التالي : انه لمن الخطأ بمكان ان نعتقد ان انبثاق الرأسمالية الزراعية يتطلب شكلا معيناً من تملك الارض .

«ان شكل ملكية الارض الذي يجابهه نمط الانتاج الرأسمالي الوليد لا يتلاءم معه . فيعمد اولا الى تكوين الشكل الملائم باخضاع الزراعة لرأس المال . وهكذا ، فانه [اي نمط الانتاج الرأسمالي] يحول الملكية الاقطاعية ، والملكية العشائرية ، والملكية الفلاحية الصغيرة ضمن المشاعة - بغض النظر عن التباين في أشكالها القانونية - الى الشكل الاقتصادي المستجيب لمتطلباته» (رأس المال ، الكتاب الثالث ، الجزء الثاني ، ص ١٥٦) .

وهكذا ، ففي طبيعة الامر ان ما من خاصة من خصائص نظام حيازة الارض تستطيع ان تشكل عقبة يتعذر تجاوزها امام الرأسمالية ، هذه الرأسمالية التي تكتسي أشكالا مختلفة باختلاف ظروف الزراعة ، والعلاقات القانونية ، وأنماط الحياة . ويتضح بالتالي مدى الخلط في مجرد طرح الشعبويين للمسألة ، بعد ان أنتجوا تراثا ادبيا متكاملا حول موضوع «القريسة المشاعية ام الرأسمالية؟» . فاذا ما قرر ارستقراطي مهووس بنمط الحياة البريطاني ان يقدم جائزة لافضل كتاب عن استخدام الزراعة الرأسمالية في روسيا ، او تقدمت جمعية علمية بمشروع لتوطين الفلاحين في المزارع ، او لفقّ موظف كسول اقتراحا باعتماد ملكيات زراعية من ٦٠ «دسياتين» ، يسارع الشعبويون الى رمي القفاز والى قرع طبول الحرب ضد هذه «المشاريع البرجوازية» الرامية الى «ادخال الرأسمالية» والى تدمير أسس «الصناعة الشعبية» المتمثلة بالقرية المشاعية . ولن يخطر ببال السادة الشعبويين ابدا ان الرأسمالية تشق طريقها بغض النظر عن صياغة مختلف انواع المشاريع او رفضها ، وان القرية المشاعية آخذة في التحول ، بل هي قد تحولت فعلا ، الى قرية من صغار المزارعين .

بهذا ، نجدنا قليلي المبالاة بمسألة شكل حيازة الفلاحين للارض . فمهما يكن هذا الشكل ، لا يطرأ اي تغير اساسي على العلاقة بين البرجوازية الريفية والبروليتاريا الزراعية . اما المسألة الهامة حقا ، فلا علاقة لها البتة بشكل حيازة الارض ، بل ببقايا الماضي القرن اوسطي ، التي لا تزال ترزح بثقلها على الفلاحين - عزلة المجتمعات الفلاحية في ظل المراتب الاجتماعية ، نظام المسؤولية الجماعية ، الضرائب الباهظة وغير المناسبة اطلاقا مع الضرائب على الاراضي المملوكة فرديا ، انعدام الحرية الكاملة في شراء وبيع اراضي الفلاحين ، وفي حركتهم واستيطانهم . ان كافة هذه المؤسسات البالية ، لا تحول ، بأي حال ، دون تفكك

الفلاحين ، لكنها تؤدي فقط الى مضاعفة شتى اشكال العمل - الخدمة والاسترقاق ، والى اعاقة كبيرة للتطور الاجتماعي برمته . ولا بد ، ختاماً ، من معالجة محاولة شعبية مبتكرة لتفسير بعض مقولات لماركس وانفلز في الكتاب الثالث من رأس المال ، بحيث تدعم رأيهم القائل ان الزراعة الصغيرة متفوقة على الزراعة الكبيرة ، وانه ليس من دور تاريخي تقديم تلعبه الرأسمالية الزراعية . وغالباً ما يستشهد الشعبويون ، خدمة لغرضهم هذا ، بالمقطع التالي من الكتاب الثالث لرأس المال :

«نقول عبرة التاريخ ، التي يمكن استخلاصها ايضاً من ملاحظات اخرى حول الزراعة ، ان النظام الرأسمالي ينتج باتجاه متعاكس مع الزراعة العقلانية ، او فنقل ان الزراعة العقلانية لا تتلاءم مع النظام الرأسمالي (على الرغم من التحسينات التقنية التي يدخلها هذا الاخير على الزراعة) ، وانه - اي النظام الرأسمالي - يتطلب جهد الفلاح الصغير الذي يعتاش من عمله او السيطرة الجماعية للمنتجين» (رأس المال ، الكتاب الثالث ، القسم الاول ، الطبعة الالمانية ، ص ٩٨) .

ما الذي يمكن استنتاجه من هذا القول (الذي تجدر الملاحظة انه مقطع مجتزأ تسلسل الى فصل يعالج طريقة تأثير التغيرات في اسعار المواد الخام على الارباح ، ولم يرد في القسم الرابع الذي يعالج الزراعة تخصيصاً) ؟ القول بأن الرأسمالية غير متلائمة مع التنظيم العقلاني للزراعة (كما هو الحال ايضاً بالنسبة للصناعة) امر معلوم منذ فترة ، وليس هذا موضع الخلاف مع الشعبويين . والواضح ان ماركس يشدد هنا بنوع خاص على الدور التقدمي تاريخياً للرأسمالية في الزراعة . تبقى اشارة ماركس الى «الفلاح الصغير الذي يعتاش من عمله» . لم يكلف اي من الشعبويين نفسه مشقة شرح هذه النقطة ، او ربطها بسياقها من جهة ، وبنظرية ماركس العامة عن الانتاج الزراعي الصغير ، من جهة ثانية .

ان المقطع المقتطف من كتاب رأس المال يعالج مدى التذبذب الذي تعرفه اسعار المواد الخام ، وكيف تؤثر هذه التذبذبات سلبيا على وتيرة الانتاج وانتظامه ، وتؤدي الى اضطراب في توافق الزراعة والصناعة . في هذا المجال فقط - في مجال وتيرة الانتاج وانتظامه ومساره المبرمج - يضع ماركس الانتاج الفلاحي الصغير في مصاف اقتصاد «المنتجين المتشاركين» . وفي هذا الصدد تتماثل حتى الصناعة القرن اوسطية الصغيرة (اي الحرفية) مع اقتصاد «المنتجين المتشاركين» (انظر بؤس الفلسفة ، الطبعة المذكورة أعلاه ، ص ٩٠) ، في حين تتميز الرأسمالية عن كلا هذين النظامين من أنظمة الاقتصاد الاجتماعي بفوضى الانتاج فيها . فبأي منطق يحق للمرء ان يستنتج من هذا ان ماركس يعترف بجدوى الانتاج الزراعي الصغير \* ، بأنه لا يعترف بالدور التقدمي تاريخيا للرأسمالية في الزراعة ؟ هذا ما يقوله ماركس عن الموضوع في ذلك القسم الخاص من كتابه المتعلق بالزراعة ، وتحديدًا بالانتاج الفلاحي الصغير (الفصل ٤٧ ، ص ٥) :

«ان ملكية قطع الارض تستبعد ، بطبيعتها ، تطور قوى الانتاج الاجتماعي ، والاشكال الاجتماعية للعمل ، والتمركز الاجتماعي لرأس المال ، والاقتصاد الرعوي الواسع النطاق ، والتطبيق التقدمي للعلوم [على الزراعة] .  
«ولا ريب ان الربا والانظمة الضريبية تؤدي بالضرورة الى إفقار [الزراعة الصغيرة] . مثلما يؤدي توظيف رأس المال في

---

\* فلنتذكر ان انغلز « قبيل وفاته بزمن قصير ، وفي وقت تفاقمت فيه الازمة الزراعية المرتبطة بانخفاض الاسعار ، وجد لزاما عليه ان يحتج بعنف على «تلامذته» الفرنسيين الذين قدموا تنازلات معينة للنظرية القائلة بجدوى الانتاج الزراعي الصغير (ملاحظة لينين) .



الارض الى حذف رأس المال هذا من الفلاحة . ان البعثرة اللامتناهية لوسائل الانتاج ، وعزل المنتجين انفسهم ، بعضهم عن بعض والهدر الجبار للطاقة البشرية ، والتدهور المطرد لشروط الانتاج والارتفاع المطرد لاسعار وسائل الانتاج - ذلك هو القانون الحتمي للملكية قطع الارض الصغيرة . (رأس المال ، الكتاب الثالث، المجلد الثاني ، ص ٣٤١ - ٣٤٢) .

«ان ملكية الارض الصغيرة تفترض سلفا ان تكون اكثرية السكان قاطنة في الريف ، مثلما تفترض سيادة العمل الفردي المبعثر ، لا العمل الجماعي . وبالتالي ، ففي ظروف كهذه ، يتعذر تراكم الثروة ونمو عملية اعادة الانتاج ، من حيث شروطها المسبقة المادية والفكرية ، وبالتالي يتعذر ايضا توافر الشروط المسبقة لزراعة عقلانية» (المصدر ذاته ، الكتاب الثالث ، الجزء الثاني ، ص ٣٤٧) .

ان كاتب هذه السطور لا يشيخ بنظره عن التناقضات الكامنة في الزراعة الرأسمالية الكبيرة ، بل ، بالعكس تماما ، فانه يفضح هذه التناقضات بلا هوادة . على ان هذا لا يمنعه من تقدير الدور التاريخي للرأسمالية :

«ان واحدا من ابرز نتائج نمط الانتاج الرأسمالي هو انه يحول الزراعة من مجرد عملية تجريبية وميكانيكية تكرر نفسها باستمرار ، يمارسها القطاع الاكثر تغلغا من المجتمع ، الى التطبيق العلمي الواعي للهندسة الزراعية ، بالقدر الممكن في ظل الملكية العقارية ومالك الارض ... ان عقلنة الزراعة بما يجعلها ملكية الارض من علاقات القهر والتبعية ، من جهة ، ويفصل نهائيا ، من جهة اخرى ، بين الارض بما هي اداة انتاج وبين الملكية العقارية ومالك الارض ... ان عقلنة الزراعة بما يجعلها لاول مرة قادرة على الفعل على الصعيد الاجتماعي ، من ناحية ، وتحويل الملكية العقارية الى قضية عبثية ، من ناحية اخرى ، هما ابرز انجازات نمط الانتاج الرأسمالي . على انه ، شأنه شأن

سائر التحولات التاريخية ، لا يحقق هذه الانجازات الا بعد إفقار المنتجين المباشرين» (رأس المال ، الكتاب الثالث ، المجلد الثاني ، ص ١٥٦ - ١٥٧) .

بعد الاطلاع على مثل هذه التأكيدات القاطعة لماركس ، يساور المرء شعور بأنه يستحيل ان يختلف اثنان حول موقفه من مسألة الدور التقدمي تاريخيا للرأسمالية الزراعية . على ان السيد دانيالسون يخبيء لنا مناورة جديدة : انه يستشهد برأي لانغلز حول الازمة الزراعية الراهنة ، بما يدحض - في رأيه - مقولة الدور التقدمي تاريخيا للرأسمالية في الزراعة .

لننظر الان فيما يقوله انغلز فعلا . بعد تلخيص الاطروحات الرئيسية لنظرية ماركس عن الريع التفاضلي ، يقدم انغلز القانون الذي يقول «بقدر ما ترتفع كمية رأس المال الموظف في الارض ، ويرقى تطور الزراعة والحضارة عامة في بلد معين ، بذاك القدر تتضخم الجزية التي يدفعها المجتمع لكبار الملاك العقاريين على شكل أرباح اضافية» (رأس المال ، الكتاب الثالث ، المجلد ٢ ، ص ٢٥٨) . ويستطرد انغلز قائلا ان هذا القانون يؤكد «الحيوية الرائعة التي تتمتع بها طبقة كبار الملاك العقاريين» الذين لا يلبثون ان «يسقطوا واقفين على اقدامهم» في كل الازمات، رغم مراكمتهم للديون الهائلة . وكمثال على ذلك ، فان الغاء «قوانين الذرة» في انكلترا ، وما أدى اليه من انخفاض في اسعار الحبوب ، بدلا من ان يحمل معه خراب الملاك العقاريين ، ضاعف ثروتهم بمعدلات استثنائية .

وهكذا ، فقد يبدو وكأن الرأسمالية عاجزة عن النيل من جبروت الموقع الاحتكاري الذي تمثله الملكية العقارية .

غير ان انغلز يستطرد قائلا : «لكن كل شيء انتقالي وزائل» . «فالمرائب البخارية العابرة للمحيطات وسكك الحديد في شمال اميركا وجنوبها وفي الهند» استدعت قيام منافسين جدد . واذا بالمروج الاميركية («البريريز») وسهول «البامباس» الارجنتينية

وما شابها ، تفرق السوق العالمية بالحبوب الرخيصة . « وفي وجه هذه المنافسة - الزاحفة من الاراضي العذراء ومن الفلاحين الروس والهنود المسحوقين بالضرائب - تعذر على الفلاح المزارع الضامن \* الاوروبي ان يحافظ على موقعه المرموق بواسطة اشكال الربح القديمة . فاذا بقسم من الارض الاوروبية ينسحب من المنافسة نهائيا فيما يخص زراعة الحبوب ، واذا الربح ينخفض أينما كان . وهكذا ، فان الحالة الثانية التي نعالج (النوع ٢) - اي انخفاض الاسعار وانخفاض انتاجية التوظيفات الرأسمالية الاضافية - اصبحت هي القاعدة في اوروبا . ومن هنا ، كان نحيب الملاك العقاريين يتعالى من سكوتلاندا الى ايطاليا ، ومن جنوب فرنسا الى شرقي بروسيا . ولحسن الحظ ، فان السهول ليست كلها مزروعة ، فبقي منها ما يكفي ليؤدي الى خراب جميع كبار الملاك العقاريين في اوروبا ومعهم المالكين الصغار ايضا ... » (المصدر ذاته ، ص ٢٦٠ ، وفي الترجمة الروسية ، ص ٦٩٨ ، حيث اسقطت عبارة «لحسن الحظ» ) .

اذا كان القاري قد قرأ هذا المقطع بعناية ، فسوف يتضح له ان انفلز يقول عكس ما يريد السيد دانيالسون تحميله اياه . يرى انفلز ان الازمة الزراعية الراهنة تؤدي الى خفض الربح ، لا بل هي تتجه نحو الغائه كليا ، وبمعنى آخر ، فان الرأسمالية الزراعية تواصل مسيرتها الطبيعية نحو الغاء الموقع الاحتكاري للملكية العقارية .

حقا ، ان السيد دانيالسون عاثر الحظ بالنسبة له «استشهاداته» ! ان الرأسمالية الزراعية تخطو خطوة جبارة جديدة الى امام ؛ انها تضاعف بلا حدود المنتجات الزراعية السوقية ، وتجبر عددا من الاقطار الجديدة الى الساحة العالمية ،

---

\* الفلاح المستأجر للارض -م-

وتطرد الزراعة العشيرية من آخر معاقلها ، كما في روسيا والهند ، خالقة سابقة جديدة في الزراعة - الانتاج الصناعي المحض للحبوب ، المرتكز الى تعاون جماهير من العمال المزودين بأحدث الآلات ؛ ثم ان هذه الرأسمالية الزراعية تفاقم من حالة البلدان الاوروبية القديمة ، فتخفض الريع ، وتنسف بذلك ما بدا وكأنه الموقع الاحتكاري الاكثر مناعة ، وتحول الملكية العقارية الى «حالة عبثية» ليس في النظرية وحسب ، وانما ايضا في الممارسة ؛ وهي تزيد بسرعة من الحاجة الى تشريك الانتاج الزراعي بحيث بدأت تلبية هذه الحاجة في الغرب حتى على يد ممثلي الطبقات المالكة . واذا بانفلز ، بسخريته المرحمة المعهودة ، يرحب بالخطوات الاخيرة للرأسمالية العالمية ، فيقول : لحسن الحظ ، فانه لا تزال توجد مساحات من المروج غير المزروعة بما يسمح للامور ان تسير حسب عاداتها المألوفة حتى الان . غير ان عزيزنا السيد دانيالسون ، بلا ادنى سبب ، يتنهّد متحسراً على «الفلاح الموزيك» للازمنة الخوالي ، وعلى ركود زراعتنا «المبجل عبر التاريخ» ، وكافة اشكال الاسترقاق الزراعي التي لم ينجح في زرععتها «لا الصراع بين الامراء القاصرين \* ، ولا غزوات التتار» ، فاذا بها الان - ويا للهول ! - مهددة بالزوال على يد هذه الرأسمالية المسخ ! فيا لها من سذاجة مقدسة !

---

\* الامراء القاصرون هم الامراء غير المستفيدين من حق البكورية التي يرث بموجبها الابن البكر اراضي ابيه في النظام الاقطاعي الغربي -م- .

## الفصل الخامس

### الاطوار الاولى للرأسمالية في الصناعة

ننتقل الان من الزراعة الى الصناعة . والمهمة التي تواجهنا هنا ايضا هي نفسها التي واجهتنا في الزراعة : ينبغي تحليل الاشكال الصناعية في روسيا « قبل الاصلاح » ، اي دراسة النظام الراهن للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية في الصناعة اليدوية (المانيفاتورة) ومميزات تطوره . فلنبدا بأبسط اشكال الصناعة وأكثرها بدائية ، ولنتبع تطوره .

#### ١ - الصناعة المنزلية والحرف

الصناعة المنزلية هي التي تقوم على معالجة المواد الخام في منزل المنتج (الأسرة الفلاحية) . والصناعات المنزلية هي شرط ضروري من شروط الاقتصاد الطبيعي ، وفي معظم الاحيان

تستمر بقايا هذه الصناعات حيثما يوجد فلاحون صغار . لذا ، فمن الطبيعي ان نلقى في الادبيات الاقتصادية الروسية اشارات متكررة الى هذا النمط من الانتاج الصناعي (الانتاج المنزلي لمواد مصنوعة من الكتّان ، و«الخيش» ، والخشب ، الخ ، للاستهلاك المنزلي نفسه) . على اننا نادرا ما نلقى اليوم صناعة منزلية على نطاق واسع ، اللهم الا في بعض المناطق النائية ، وكانت سيبيريا احداها حتى الفترة الاخيرة . ان الصناعة ، بما هي مهنة ، لم توجد بعد : انما هي لا تزال هنا مرتبطة عضويا بالزراعة ، تكمل الواحدة منهما الاخرى .

وأول شكل من اشكال الصناعة حقق الانفصال عن الزراعة البطريركية هو الانتاج الحرفي ، اي انتاج المواد لامر مستهلك معين . وقد تكون المواد الخام ملكا للحرفي او للمستهلك - الزبون . اما الدفع فقد يكون نقدا او عينا (اي بتوفير ايواء واعالة الحرفي ، او المكافأة بواسطة قسم من المنتج ، كما هو الحال بالنسبة الى الطحين مثلا ، الخ) . وفي حين يشكل الانتاج الحرفي مقوما اساسيا من مقومات الحياة المدنية ، فانه واسع الانتشار في المناطق الريفية ايضا ، كفرع انتاجي ملحق بالزراعة الفلاحية ، وان نسبة معينة من سكان الريف تتكون من الحرفيين المتخصصين العاملين في الدباغة وصنع الاحذية والخياطة والحدادة وصباغة المنسوجات البيتية ووضع اللمسات الاخيرة على الاصواف التي يصنعها الفلاحون ، وطحن الحبوب ، الخ (وقد ينفرد هؤلاء بالعمل الحرفي وحده او يزاوجون بينه وبين العمل الزراعي) (٠٠٠) \*

\* ان احصائيات احدى المقاطعات - «بيرم» Perm - للعام ١٨٩٤ - ١٨٩٥ تلقي بعض الاضواء على موقع الحرفيين في الريف : يقدر عدد الحرفيين المحليين بواحد في المئة من السكان ، واكثرتهم الساحقة (٨٠.٦ بالمئة) تعمل في الزراعة الى جانب عملها «الصناعي» -م-

نكتفي بهذه الملاحظات المختصرة ، ذلك ان الدراسة المفصلة للانتاج الحرفي لا تدخل في جدول اعمالنا . فهذا الشكل من الصناعة لا يحتوي على انتاج بضاعي ؛ ولا يظهر هنا الا التداول البضاعي ، حيث يتلقى الحرفي المال ، او حصة من الانتاج ، لقاء العمل الذي يبذله ، وحيث هو يشتري المواد الخام وادوات الانتاج . ان منتج عمل الحرفي لا يظهر في السوق ، وهو بالكاد يفادر نطاق الاقتصاد الفلاحي الطبيعي (١) .

## ٢ - منتجو السلع الصغار في الصناعة . الروح الحرفية في الصناعات الصغيرة

شاهدنا اعلاه كيف يظهر الحرفي في السوق ، وان يكن لم يدخلها بعد عبر منتجاته . ومن الطبيعي ، فانه ما ان يتصل بالسوق ، حتى يبدأ بالانتاج لها ، اي انه يصبح **منتجا للسلع** . ويتحقق هذا الانتقال بشكل تدريجي اول الامر ، فيبيع الحرفي المنتجات المتبقية لديه بحكم الصدفة ، او تلك التي ينتجها خلال وقت فراغه . ويزيد من تدرجية هذه العملية ان سوق السلع

---

١ - ان ارتباط الانتاج الحرفي بالاقتصاد الطبيعي للفلاحين يؤدي احيانا الى محاولات من قبلكم لتنظيم هذا الانتاج على امتداد القرية كلها ، بحيث يقدم الفلاحون معاش الحرفي ، فيما هو يعمل لجميع سكان القرية . اما الان ، فان هذا النظام الصناعي هو الاستثناء ، لا القاعدة ، وقد نجد بقاياها في المناطق الحدودية النائية (فمثلا نجد ان صناعة الحداد في قرى عبر القفاس لا تزال منظمة وفق هذه الاسس) ... (ملاحظة لينين) .

تكون ضيقة جدا اول الامر ، بحيث لا تنمو المسافة بين المنتج والمستهلك الا بوتيرة بطيئة ، وينتقل المنتج ، كما في السابق ، من المنتج مباشرة الى يد المستهلك ، ويحدث ان تكون مبادلتها لقاء منتج زراعي سابقة على بيعه (١) . على ان التطور اللاحق للانتاج السوقي يعبر عن نفسه باتساع التجارة ، وظهور التجار المتخصصين ، وتجار المحاصيل (السماصرة) . ولا تعود سوق المواد الصناعية مقتصرة على سوق القرية ، او السوق الموسمية (في البلدة) ، انما تمتد لتشمل المقاطعة كلها ، ثم البلد بأسره ، وتصل احيانا الى البلدان الاخرى .

ان انتاج المنتجات الصناعية بما هي سلع هو الخطوة الاولى في انفصال الصناعة عن الزراعة ، وفي قيام التبادل بينهما . على ان السيد دانيالسون ، بطريقته النمطية والمجردة في فهم الامور ، يكتفي باعلان ان «انفصال الصناعة عن الزراعة» هو صفة من صفات «الرأسمالية» بشكل عام ، دون ان يجشم نفسه عناء دراسة الاشكال المختلفة لعملية الانفصال هذه ولا المراحل المختلفة لتطور الرأسمالية . لذا تجب الاشارة الى ان الانتاج السوقي على اضييق نطاق ، في الصناعات الفلاحية ، يبدأ بفصل الصناعة عن الزراعة ، رغم انه في هذه المرحلة من التطور ، لا ينفصل الصانع ، في معظم الاحوال ، عن المزارع . وسوف نبين لاحقا كيف تؤدي الاطوار الارقي من الرأسمالية الى انفصال المنشآت الصناعية عن المنشآت الزراعية ، وانفصال العمال الصناعيين عن المزارعين .

ان الاشكال الاولى للانتاج السلعي تعرف درجة متدنية من

---

١ - ومثالنا على ذلك مبادلة الاواني الفخارية بالحبوب : عندما كانت الحبوب رخيصة ، كان مقابل الاناء الفخاري يعادل احيانا كمية الحبوب التي يتسع لها الاناء نفسه ... (ملاحظة لينين) .



المنافسة بين «الحرفيين» . ولكن مع توسع السوق وشمولها لمناطق واسعة ، تنمو هذه المنافسة وتزداد قوة باطراد وتبدأ بزعة الازدهار البطيريركي للصناعي الصغير ، هذا الازدهار الذي يركز الى موقعه الاحتكاري . فيشعر المنتج السلعي الصغير ان مصالحه ، بالمقارنة مع مصالح باقي افراد المجتمع ، تتطلب التثبيت بهذا الموقع الاحتكاري ، ولذا فهو يخاف المنافسة ، ويبدل كل مجهود ، فردي او جماعي ، للجم المنافسة ، ولنسج المنافسين من الدخول لمنطقته ، ولتعزيز موقعه الثابت بما هو سيد صغير يملك شبكة محدودة من الزبائن (٠.٠).

ان الاقتصاديين الشعبويين لم يحاولوا طمس الحقيقة التي تؤكد ان معظم الصناع الريفيين الصغار ينتمون الى فئة منتجي السلع وحسب ، بل وصل الامر بهم حد اجتراف اسطورة فذة عن تناقض مزعوم بين التنظيم الاقتصادي للصناعات الريفية الصغيرة وبين الصناعة الكبيرة . ان تهافت هذا الرأي يتضح ايضا ، بالمناسبة ، من المعطيات الاحصائية اعلاه . فاذا كان الصناعي الكبير لا يوفر جهدا لتأمين موقع احتكاري لنفسه ، فان الفلاح المتعاطي ب «الحرف» هو توأمه ، في هذا المجال . والحقيقة ان البرجوازي الصغير يسعى ، بموارده المتواضعة ، للحفاظ على المصالح الطبقية اياها التي يسعى الصناعي الكبير الى حمايتها عندما يضجّ مطالبا بالحماية ، والمكافآت ، والامتيازات والاعفاءات ، الخ (١) .

---

١ - ولشعور هذا البرجوازي الصغير بأن المنافسة قاتلة بالنسبة اليه ، فهو يسعى الى وقفها ، تماما مثلما الشعبوي - الذي لا يعدو كونه ايدولوجي البرجوازية الصغيرة - يشعر بأن الرأسمالية ستكون فتاة بالنسبة لـ «المرتكزات» الغالية جدا على قلبه ، ولذا تجده يسعى الى «تفادي» الرأسمالية ، وقطع الطريق عليها ، وحجز تطورها ، الخ ، الخ (ملاحظة لينين) .

### ٣ - نمو الصناعات الصغيرة بعد «الإصلاح» . . .

ينبثق مما ورد أعلاه عدد من مميزات الإنتاج الصغير تستدعي التوقف عندها . لاحظنا سابقا ان ظهور صناعة جديدة يعني وجود مسار متطور لقسمة العمل الاجتماعية . من هنا ، فان هذا المسار لا بد وأن يعرفه كل مجتمع رأسمالي ، بالقدر الذي يستمر فيه فلاحون وزراعة شبه طبيعية الى هذا الحد او ذاك ، وبالقدر الذي تنجح فيه مختلف المؤسسات والتقاليد القديمة من الحيلولة دون ان تحل الصناعة الآلية الكبيرة مباشرة محل الصناعة المنزلية (بسبب ضعف وسائل النقل والمواصلات ، وما شابه) . ان كل خطوة في تطور الاقتصاد السوقي تؤدي بالضرورة الى انبثاق عدد متزايد ابدا من الصناعات من بين صفوف الفلاحين ؛ واذا بهذه العملية كأنها تنقب أرضا جديدة ، وتفتح مناطق جديدة في أجزاء البلد الأكثر تخلفا ، او فروعا جديدة في اشد الفروع الصناعية تخلفا امام الغزو الرأسمالي الزاحف . على ان نمو الرأسمالية نفسها يظهر في سائر أجزاء البلد او في فروع صناعية أخرى بطريقة مختلفة كل الاختلاف ، فلا يعبر عن نفسه بزيادة عدد المحترفات الصغيرة والعمال المنزليين المستوعبين في العمل ، بل بتناقصه . ومن الواضح ان دراسة تطور الرأسمالية في صناعة بلد معين تتطلب التمييز الحاسم بين هاتين العمليتين ؛ وأما الخلط بينهما فلا يؤدي الا الى فوضى كاملة في المفاهيم . في روسيا بعد الإصلاح يتجلى نمو الصناعات الصغيرة ، الذي يعبر عن الخطوات الاولى لنمو الرأسمالية ، بشكلين اثنين: الاول ، في هجرة الصغار والحرفيين من المقاطعات الوسطى ، العريقة من حيث استقرارها السكاني ، والاكثر تقدما اقتصاديا بين سائر المقاطعات ، الى الاطراف ؛ والثاني ، في نشوء صناعات صغيرة جديدة وفي انتشار الصناعات الناشئة

سابقا بين السكان المحليين .

وما العملية الاولى الا احد تجليات استعمار الاطراف الذي ألمحنا اليه سابقا (الفصل الرابع) . هنا نجد الفلاح - الصانع في مقاطعات نيجني - نوفغورود وفلاديمير وتفير وكالوغا وسواها ، يشعر بوطأة تزايد المنافسة المرافق للنمو السكاني ، ونمو الصناعة اليدوية الرأسمالية والمصانع بما تشكله من خطر على الانتاج الصغير ، فيرتحل جنوبا ، حيث «الحرفيون» لا زالوا قليلي العدد وحيث المداخيل مرتفعة واكلاف المعيشة منخفضة . ويؤسس المهاجر منشأة صغيرة ترسي الاساس لصناعة فلاحية جديدة لا تلبث ان تنتشر في القرية المعنية وفي الجوار . وهكذا ساعدت المناطق الوسطى ، ذات الثقافة الصناعية العريقة ، على تنمية هذه الثقافة في اجزاء البلد الجديدة ، حيث عملية الاستيطان لا تزال في بدايتها . وبذلك انتقلت العلاقات الرأسمالية (التي هي ايضا خاصة مميزة للصناعات الفلاحية الصغيرة) الى كافة مناطق البلد .

لنتقل الان الى الوقائع المعبرة عن العملية الثانية . وسوف نرى اننا اذا كنا نسجل ظاهرة نمو المنشآت والصناعات الفلاحية الصغيرة ، الا اننا لن نعالج اشكال تنظيمها الاقتصادي . ويتضح مما سيرد أدناه ان هذه الصناعات إما ان تؤدي الى نشوء التعاون الرأسمالي البسيط ورأس المال التجاري وإما ان تصبح جزءا مكونا من الصناعة اليدوية الرأسمالية (المانيفاتورة) .

نشأت صناعة الفراء في قضاء ارزاماس من أعمال مقاطعة نيجني - نوفغورود، في بلدة ارزاماس بالذات ثم امتدت تدريجيا الى القرى المجاورة وأخذت تغطي رقعة متوسعة باستمرار . في البدء ، كان عدد صناع الفراء في القرى قليلا وكانوا يستخدمون أعدادا كبيرة من العمال ، اذ كانت اليد العاملة رخيصة طالما ان الناس يؤجرون قوة عملهم في سبيل تعلم الصنعة . ولكن ، ما ان يجيدونها ، حتى يغادرون المنشأة الاصلية ويؤسسون منشآت

صغيرة خاصة بهم ، ويوسعون بذلك نطاق سيطرة رأس المال ، وقد بات يهيمن الآن على عدد واسع من الصنّاع. وجدير بالملاحظة هنا ان هذه الوفرة في العمال المأجورين في المنشآت الاولى للصناعة الناشئة وتحولهم اللاحق الى معلمين صفار ظاهرة واسعة الانتشار ، لها صفة القانون العام . ولا ريب انه من الخطل ان نستخلص من ذلك انه «بالرغم من الاعتبارات التاريخية المختلفة» . ليست المنشآت الكبيرة هي التي تستوعب المنشآت الصغيرة ، انما المنشآت الصغيرة هي التي تتحول الى منشآت كبيرة» (١) . ان سعة حجم المنشآت الاول لا يعبر عن تمرکز صناعي ، وانما يجد تفسيره في عزلة هذه المنشآت وفي رغبة الفلاحين المجاورين في تعلم مهنة مفيدة . اما بالنسبة لعملية انتشار الصناعات الفلاحية من مراكزها القديمة نحو القرى المجاورة ، فانها ظاهرة نلقاها في العديد من الحالات . فمثلا ، عرفت فترة «ما بعد الاصلاح» نموا ملحوظا (من حيث عدد القرى المعنية بالصناعة، وعدد الصناعيين وإجمالي الانتاج) للصناعات البالغة الاهمية التالية : صناعة الاقفال وسكاكين المائدة في بافلوفا ، الدباغة وصناعة الاحذية في قرية كيمري ، حياكة الشباشب الصوفية في بلدة ارزاماس وجوارها ، الصناعة الحديدية في قرية بورماكينو ، صناعة القبعات في قرية مولفيتينو وقضائها ، صناعات الزجاج والقبعات والمخرّمات في مقاطعة موسكو ، وصناعة المجوهرات في قضاء كراسنوسيلسكوي ، الخ (٠٠٠) . كذلك ، فان احصاء «برم» Perm للحرف (المبني على معطيات عن تاريخ تأسيس ٨٨٨٤ مؤسسة حرفية وصناعية

---

١ - وهذا ما يسارع اليه السيد دانيالسون في مصر الراسمالية ، ص ٧٨ - ٧٩ (ملاحظة لينين) .

يدوية صغيرة) يؤكد أن فترة «ما بعد الإصلاح» تتسم بنمو سريع جدا للصناعات الصغيرة . وجدير بنا أن نلقي نظرة أكثر دقة على عملية نشوء هذه الصناعات الجديدة .

لم يبدأ إنتاج المنسوجات الصوفية وشبه الحريرية في مقاطعة فلاديمير الا حديثا ، في العام ١٨٦١ . في البدء ، كانت هذه مهنة اضافية يتعاطاها الفلاحون ، لكن سرعان ما ظهر «المقاولون الفرعيون» في القرى وأخذوا يوزعون المفزولات Yarn . ومن أوائل «اصحاب المعامل» رجل كان يتاجر بالجريش (البرغل) الذي يشتريه بالجملة من سهوب «تامبوف» و«ساراتوف» . ولكن ، مع بناء سكك الحديد ، تعادلت اسعار الحبوب ، وتمركزت تجارتها في أيدي اصحاب الملايين ، فقرر تاجرنا توظيف رأس ماله في منشأة صناعية للحياكة . فدخل للعمل في معمل ، ودرس المهنة ليصبح مقاولا فرعيا . وهكذا ، فان نشوء «صناعة» جديدة في تلك المحلة يعود لان التطور الاقتصادي العام في البلد كان يخرج رأس المال من التجارة ويوجهه نحو الصناعة .

ويشير الباحث للفرع الصناعي الذي اخذناه مثالا لنا الى ان الحالة التي يصف ليست حالة معزولة على الاطلاق : فالفلاحون الذين كانوا يحصلون معاشهم عن طريق الاستخدامات الخارجية (كانوا روادا في مختلف الفروع الصناعية ، يعودون بمعارفهم التقنية الى قراهم الاصلية ، ويشجعون قوى عاملة جديدة على الاقتداء بهم وسلوك طريق الهجرة ، ويطلقون العنان لمخيلة الفلاحين الاغنياء بقصصهم عن الارباح الخيالية التي توفرها الصناعة لصاحب المشغل والمقاول الفرعي . والفلاح الغني ، الذي

---

✱ «المقاول الفرعي» Sub - contractor هو الوسيط في الصناعة المنزلية ، يقدم للمنتج المواد الخام ويشتري منه القطعة المشغولة - .

اعتاد ان يخبيء ماله في الصندوق او استخدامه للمتاجرة بالحبوب ، غالبا ما كان يستجيب لهذه الاغراءات ، فيوظف امواله في المشاريع الصناعية» (المصدر ذاته) .

ان صناعة الاحذية واللباد في قضاء الكسندروف ، التابع لمحافظة فلاديمير ، نشأت في بعض الحالات على النحو التالي : بعد ان يكتشف اصحاب مشاغل الخام او المتاجر الصغيرة لتوزيع المفزولات ان الحياكة اليدوية آخذة بالتقهقر ، يعمدون الى فتح محترقات من نوع آخر ، ويلجأون احيانا الى استخدام الحرفيين لتعلم الصناعة وتعليم اولادهم . وبالقدر الذي تترد فيه الصناعة الكبيرة رأس المال الصغير من الفرع الانتاجي المعني بالامر ، يتدفق رأس المال هذا الى فروع انتاجية اخرى ويدفعها الى التطور في الاتجاه نفسه .

يصف الباحثون في صناعات موسكو ، بطريقة بالغة التشويق والحيوية ، الظروف العامة في فترة «ما بعد الاصلاح» التي استثارت نمو الصناعات الصغيرة في المناطق الريفية فنقرأ في وصف عن صناعة المخزّمات : «كانت ظروف معيشة الفلاح قد تدهورت كثيرا في تلك الفترة ، لكننا نشهد ، من جهة اخرى ، ان متطلبات السكان الذين يتمتعون بظروف معيشية افضل قد ازدادت بطريقة ملموسة» . ويعتمد الكاتب على احصائيات المنطقة قيد الدرس ، ليلاحظ زيادة في عدد المحرومين من ملكية الاحصنة ومن زراعة المحاصيل ، جنبا الى جنب مع زيادة في عدد الفلاحين الذين يملكون عدة احصنة كما في اجمالي عدد الماشية التي يملكها الفلاحون . وهكذا يزداد عدد المحتاجين الى «مصادر دخل خارجية» والباحثين عن عمل صناعي من جهة ، فيما تصيب الثروة اقلية من الاسر الميسورة التي راكمت «المدخرات» ، وتمكنت من «استئجار عامل او اثنين ، او من توزيع اعمال منزلية على الفلاحين الفقراء» . ويستطرد الكاتب

شارحا : «طبعا ، لسنا نعالج هنا حالات انبثاق الافراد المعروفين بالكولاكيين او «مصاصي الدماء» ، من بين هذه الاسر ، انما نكتفي بدراسة ظواهر عادية جدا بين الفلاحين» .

وهكذا نجد ان الباحثين يشيرون الى العلاقة بين تمايز الفلاحين وبين نمو الصناعات الفلاحية الصغيرة . وهذا امر طبيعي جدا . فالمعطيات الاحصائية المثبتة في الفصل الثاني تسمح بالقول ان تمايز الفلاحين يرافقه حتما نمو في الصناعات الفلاحية الصغيرة . ومع اضمحلال الاقتصاد الطبيعي ، اذا بعمليات معالجة المواد الأولية تتحول ، الواحدة تلو الاخرى ، الى فروع صناعية مستقلة ، واذا بنشوء البرجوازية الفلاحية والبروليتاريا الزراعية يزيد الطلب على منتجات الصناعات الفلاحية الصغيرة ، في الوقت ذاته الذي يمدها فيه بالايدي العاملة «الحرّة» وبالمال «الحر» (١) .

#### ٤ - تمايز منتجي السلع الصغار . معطيات الاحصاء الرسمي للحرفيين على اساس المسح المنزلي في مقاطعة موسكو .

لندرس الان العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تتكون بين منتجي السلع الصغار في الصناعة . ان مهمة تعيين طابع هذه

---

١ - ان الخطأ النظري الاساسي الذي يرتكبه السيد دانيالسون في محاولاته من «رسملة الصناعات» هو انه يتجاهل الخطوات الاصلية للانتاج السلمي وللرأسمالية في أطوارهما المتعاقبة . ذلك ان السيد دانيالسون يقفز مباشرة من «الانتاج الشعبي» الى «الرأسمالية» ، ثم يمتلكه الدهشة - بسداجة مسلية - عندما يكتشف ان ما لديه هو رأسمالية بدون قاعدة ، رأسمالية اصطناعية ، الخ . (ملاحظة لينين) .

العلاقات مشابهة للمهمة المذكورة أعلاه ، في الفصل الثاني ، بصدد الفلاحين الصغار . ولكن بدلا من مساحة الارض المزروعة، يجب ان نركز هنا الى حجم المنشآت الصناعية ، وأن نصنّف صغار الصناعيين وفق حجم الناتج ، ونتأكد من الدور الذي يلعبه العمل المأجور في كل فئة منهم ، ونعيّن الظروف التقنية ، الخ . والواقع ان الاحصائيات الرسمية عن الحرف ، على اساس المسح المنزلي ، التي يتطلبها مثل هذا التحليل متوافرة بالنسبة لمقاطعة موسكو (٠٠٠)

لنتفحص الان الخلاصات التي يمكن استخراجها من هذه المعطيات .

نبدأ بدور العمل المأجور . يقلب العمل المأجور على العمل العائلي في مجمل الصناعات (البالغ عددها ٣٣) ، حيث يجري استخدام ٥١ بالمئة من اليد العاملة لقاء أجر . ويزداد انخفاض هذه النسبة عند « حرفي » محافظة موسكو . ولقد جمعنا المعطيات الاحصائية بالنسبة لـ ٥٤ صناعة في محافظة موسكو التي تتوافر ارقام دقيقة حول العمال المأجورين المستخدمين فيها ، فحصلنا على رقم ١٧٥٦٦ عامل مأجور من مجموع قدره ٢٩٤٤٦ عامل ، اي بنسبة قدرها ٥٩٦٥ بالمئة . اما بالنسبة الى مقاطعة بيرم ، فان نسبة العمال المأجورين لمجموع الصناعات اليدويين والحرفيين تبلغ ٢٤٥ بالمئة ، اما بين منتجي السلع دون سواهم ، فانها تتراوح بين ٢٩٤ و ٣١٢ بالمئة . على ان هذه الارقام الاجمالية ليست تقتصر على منتجي السلع وانما هي تشمل المانيفاتورة الرأسمالية ايضا ، كما سيرد ادناه .

لذا ، فالخلاصة الاكثر اثارة للاهتمام هي التي تؤكد ان دور العمل المأجور يتزايد بنسبة اتساع حجم المنشآت (الصناعية) . وهذا ما نلاحظه عند المقارنة بين فئة وأخرى ، كما عند المقارنة بين مختلف الشرائح داخل الفئة الواحدة . فبقدر ما تكون المؤسسات واسعة ، بذلك القدر ترتفع نسبة أرباب العمل الذين



يستخدمون العمال الأجورين، وترتفع معها نسبة العمال الأجورين أنفسهم . يكتفي الاقتصاديون الشعويون، بعض الاحيان ، بالقول ان المنشآت الصغيرة حيث العمل عائلي فقط هي السائدة بين «الصناع اليدويين» ، وهم غالبا ما يستشهدون ب «المعدلات الوسطية» دعما لوجهة نظرهم . وكما هو واضح من المعطيات الاحصائية بين ايدينا ، فان هذه «المعدلات الوسطية» لا تصلح لتشخيص الظاهرة التي نحن بصدددها . والغلبة العددية للمنشآت الصغيرة ذات العمال العائليين لا تلغي بأي حال من الاحوال الحقيقة الاساسية التي تقول ان مسار الانتاج البضاعي الصغير يتجه نحو الاستخدام المتزايد للعمل الأجور ، نحو نشوء المحترفات الرأسمالية . فضلا عن ذلك ، فالمعطيات الاحصائية ذاتها تدحض مقولة شعوية ليست اقل انتشارا من الاولى تقول ان العمل الأجور في الانتاج «الصناعي اليدوي» يخدم في الواقع ك «ملحق» للانتاج العائلي ، وان اللجوء اليه لا يتم بفرض تحقيق الربح ، الى ما هنالك . لكن الحقيقة ان تزايد استخدام العمل الأجور يسير بموازاة زيادة عدد العمال العائليين ، عند الصناعيين الصغار ، كما عند صغار المزارعين . ونلاحظ في غالبية الصناعات ان استخدام العمل الأجور يتزايد عند الانتقال من الفئة الأدنى الى الفئة الأعلى ، رغم الزيادة التي تطرأ على عدد العمال العائليين لكل منشأة . والواقع ان استخدام العمل الأجور لا يزيل الفوارق في أحجام عائلات «الصناع اليدويين» ، انما هو يزيدها حدة . ويتبين من الرسم البياني الاحصائي \* بوضوح كامل هذه السمة

---

\* الرسم البياني لنسب العمال العائليين والعمال الأجورين في المنشآت الصناعية . وبناء على احصائيات منشآت موسكو ، يقسمها لينين الى اربع فئات : (١) المنشآت من ١٦ - ٢٥ عمال (أجورين وعائليين معا) ؛ (٢) ٢٧ - ٤٤ عمال ، (٣) ٤٥ - ٨٤ عمال ، (٤) ٨٥ - ١٧٨ عمال ، كمعدل وسطي - م .

المشتركة بين الصناعات الصغيرة : ان الفئة الاعلى هي التي تستخدم اكثرية العمال الأجورين مع انها الاكثر استخداما للعمال العائليين . وهكذا ، فان «التعاون العائلي» هو قاعدة التعاون الرأسمالي . وبديهي القول ، طبعا ، ان هذا «القانون» لا ينطبق الا على اصغر المنتجين السليعيين ، على الاشكال الاولى للرأسمالية ، وانه - اي القانون - يؤكد ميل الفلاحين للتحويل الى برجوازيين صغار . وما ان تنشأ المحترفات التي تضم عددا معقولا من العمال الأجورين ، حتى تتقهقر ، بالضرورة ، اهمية «التعاون العائلي» . وتؤكد لنا معطياتنا الاحصائية ان هذا القانون لا ينطبق على اكبر الشرائح في الفئات العليا . فعندما يتحول «الصانع اليدوي» الى رب عمل رأسمالي حقيقي يستخدم ١٥ الى ٣٠ عاملا مأجورا ، يتقلص الدور الذي يلعبه العمل العائلي في محترفاتهِ وتتضاءل اهميته (ففي الشريحة العليا من الفئة العليا ، مثلا ، يشكل العمال العائليون ٧ بالمئة فقط من مجموع عدد العمال) . وبعبارة اخرى ، بقدر ما تتقلص الصناعات «اليدوية» بحيث يطفى عليها «التعاون العائلي» ، بذلك القدر يشكل هذا التعاون الضمانة الاكيدة لتطور التعاون الرأسمالي . وهنا ، بالتالي ، تبرز جدلية الانتاج السلمي بأوضح ما تبرز ، هذه الجدلية التي تحول «العمل بأيدينا» الى العمل بأيدي الغير ، اي الى استغلال .

ننتقل الان الى المعطيات الاحصائية عن انتاجية العمل . تشير الاحصائيات عن الناتج الاجمالي للعامل الفرد في كل فئة ، الى ان انتاجية العمل ترتفع مع زيادة حجم المنشأة . وهذا ما نلاحظه في الاكثرية الساحقة من الصناعات ، وفي كافة فروعها بلا استثناء . واذا بالرسم البياني يثبت هذا القانون ، كاشفا ان حصة الفئة الاعلى من الناتج الاجمالي تزيد عن حصتها من العدد الاجمالي للعمال . اما في الفئة الادنى ، فالآية معكوسة . ان

النتائج الاجمالي للعامل الفرد في مؤسسات الفئات العليا يزيد بنسبة ٢٠ الى ٤٠ بالمئة عما هو عليه في مؤسسات الفئات الدنيا . صحيح ان المؤسسات الكبيرة تفرض عادة ساعات عمل اطول وتعالج احيانا موادا اثنى من التي تعالجها المؤسسات الصغيرة . الا ان هذا وذاك لا يلغي حقيقة ان انتاجية العمل هي اكثر ارتفاعا بكثير في المحترفات الكبيرة، مما هي عليه في المحترفات الصغيرة . ولا يمكن ان يكون الامر غير ذلك . فالمؤسسات الكبيرة تضم ثلاثة الى خمسة اضعاف عدد العمال (من مأجورين وعائليين) الذي تضمه المؤسسات الصغيرة ، ولا يسع التعاون الواسع النطاق الا ان يرفع من انتاجية العمل . ثم ان المحترفات الكبيرة هي دائما افضل تجهيزا ، من الناحية التقنية ، اي انها تملك افضل الادوات ، والتجهيزات ، وقطع الفيار ، والآلات ، الخ (٠٠٠) .

وأخيرا ، لا بد من القول ان قيمة المنتجات للعامل الفرد لا تزيد ونحن ننتقل من الفئة الادنى الى الفئة العليا في غالبية الصناعات وحسب ، وانما ينطبق الامر ايضا على الانتقال من الصناعات الصغيرة الى الصناعات الكبيرة . ففي الفئة الاولى من الصناعات ، يبلغ معدل ناتج العامل ٢٠٢ روبل ، ويرتفع الى ٤٠٠ روبل في الفئة الثانية والثالثة ، ويزيد عن ٥٠٠ روبل في الرابعة . . . وهذا ما يشير الى العلاقة بين ارتفاع سعر المواد الاولية وبين خراب المؤسسات الصغيرة على يد المؤسسات الكبيرة . فكل خطوة يخطوها تطور المجتمع الرأسمالي يرافقها بالضرورة ارتفاع في سعر مواد اولية كالخشب وما شابه ، وهذا ما يقرب من أجل المنشآت الصغيرة .

وينجم عما ورد اعلاه ، ان المؤسسات الرأسمالية الكبيرة نسبيا تلعب ايضا دورا بالغ الاهمية في الصناعات الفلاحية الصغيرة . واذا كانت تشكل الاقلية بين اجمالي عدد المنشآت ، الا انها تستأثر بالحصة الاكبر من الناتج العام . وهكذا ، فان مؤسسات

الفئة الاولى ، تشكل ١٥ بالمئة من اجمالي عدد الصناعات الثلاثة والثلاثين في محافظة موسكو ، غير انها تقدم ٥٤ بالمئة من الناتج الاجمالي ، في حين لا تقدم مؤسسات الفئة الدنيا اكثر من ٢١ بالمئة من هذا الناتج الاجمالي ، مع انها تشكل ٥٣ بالمئة من اجمالي عدد المؤسسات . فبديهي القول اذن ان توزيع الدخل الصافي بين الصناعات لا بد وأن يكون شديد التفاوت ، وهذا ما يشهد عليه الاحصاء الرسمي عن صناعات «بيرم» اليدوية للعامين ١٨٩٤ - ١٨٩٥ (٠٠٠)

ان عددا ضئيلا من المؤسسات الكبيرة (يقبل عن ١٠ بالمئة من المجموع) يستخدم ١/٥ من مجموع العمال ، يقدم تقريبا نصف الناتج الاجمالي و ٢/٥ (خمس) المدخول الاجمالي (بما يدمج أجور العمال مع مداخيل أرباب العمل) . وفي المقابل ، يحصل أرباب العمل الصغار على مدخول صاف أدنى بكثير من أجور العمال المأجورين المستخدمين في المؤسسات الكبيرة . وقد بينا بالتفصيل ، في مكان آخر من هذا الكتاب ، ان هذه الظاهرة ليست الشواذ ، بل هي القاعدة العامة بالنسبة للصناعات الفلاحية الصغيرة .

تلخيصا للاستنتاجات المستخلصة من المعطيات المحللة اعلاه، ينبغي القول ان النظام الاقتصادي للصناعات الفلاحية الصغيرة هو نظام بورجوازي صغير بامتياز ، مثله كمثل النظام الذي شاهدنا بين صغار المزارعين ، ولا يمكن توسيع الصناعات الفلاحية الصغيرة ، ولا تطويرها أو تحسينها ، في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الراهنة ، الا بتوليد اقلية من الرأسماليين الصغار من جهة ، وأكثرية من العمال المأجورين او «الصناع المستقلين» الذين يعيشون حياة اقصى ذات مستوى اشد انخفاضاً من مستوى معيشة حياة العمال المأجورين ، من جهة أخرى . واننا نشهد ، بالتالي ، في الصناعات الفلاحية الصغيرة ابرز الصفات البدائية للرأسمالية - لتلك الرأسمالية التي يعتبرها

العديد من الاقتصاديين من طراز مانيلوف ✕ على انها شـيء منفصل عن «الانتاج الشعبي» . وايضا ، فان الوقائع التي درسنا قليلة الاهمية من زاوية نظرية السوق المحلي . ان تطور الصناعات الفلاحية الصغيرة يؤدي الى تزايد طلب الصناعيين الميسورين على وسائل الانتاج وعلى قوة العمل التي يحصلون عليها من بين صفوف البروليتاريا الريفية . ولا بد ان يبلغ عدد العمال المأجوريين — المستخدمين لدى حرفيي القرى والصناعيين الصغار رقما ملفتا للنظر ، اذ كان يبلغ عددهم في محافظة بيرم وحدها ٦٥٠٠ عامل (١) .

### ٥ - التعاون الرأسمالي البسيط

ان تأسيس منتجي السلع الصغار لمحترفات كبيرة نسبيا هو الذي يعلن الانتقال الى شكل صناعي ارقى . وهكذا يولد التعاون الرأسمالي البسيط وسط الانتاج المبعثر الصغير :

«اذذاك فقط يبدأ الانتاج الرأسمالي الحقيقي ... عندما يعتمد كل رأسمال فرد الى استخدام عدد واسع نسبيا من العمال ، وعندما تجري العملية الانتاجية ، بالتالي ، على نطاق واسع ، وتنتج كميات كبيرة نسبيا من المنتجات . ان تجمع عدد

---

✕ مانيلوف ، شخصية من الارواح الميتة للروائي غوغول ، وهو يرمز الى رجل ضعيف الارادة اُثاق وتافه — م .

١ - نضيف بالنسبة للمقاطعات الاخرى - اضافة لوسكو وبيرم - ان المصادر تلاحظ علاقات ماثلة بين المنتجين البضاعيين الصغار ... (ملاحظة لينين ) .

متزايد من العمال الذين يعملون بها ، في نفس المكان والزمان او ، على الأقل ، في مجال عمل واحد من اجل انتاج نوع واحد من السلع تحت سيادة رب عمل رأسمالي واحد - تلك هي نقطة البداية في الانتاج الرأسمالي ، منطقيا وتاريخيا . وبالنسبة لنمط الانتاج نفسه ، يصعب التمييز بين الاطوار الاولى من المانيفاتورة ، في المعنى الدقيق للكلمة ، وبين الطوائف الحرفية المقفلة ، اللهم الا بالعدد الاكبر من العمال الذين يستخدمهم رب عمل رأسمالي واحد في آن معا . وكل ما في الامر هو توسيع المحترف القرن اوسطي لشيوخ الكار الحرفي» (رأس المال ، الكتاب الاول ، الطبعة الروسية ، ص ٣٢٢ ، الالمانية ص ٣٢٩) .

تلك هي نقطة انطلاق الرأسمالية التي سنشاهدها بالتالي في صناعاتنا الفلاحية الصغيرة («الصناعات اليدوية») . ان اختلاف الظروف التاريخية (غياب الصناعات اليدوية في النقابات الحرفية المقفلة guilds او تطورها البطيء) لا يغير الا الاشكال التي تتجلى فيها العلاقات الرأسمالية المتماثلة . والواقع ان الفارق بين محترف رب العمل الرأسمالي ومحترف الصناعي الصغير كان يقتصر على الفارق في عدد العمال الدائمين المشتغلين في كبل منهما . ولذا ، فان المؤسسات الصناعية الاولى ، التي تشكل الاقلية من حيث العدد ، تفرق ، اول الامر ، وسط بحر من المؤسسات الصغيرة . غير ان استخدام عدد متزايد من العمال لا يلبث ان يؤدي بالضرورة الى تغييرات في الانتاج نفسه ، والى التحول التدريجي للانتاج . في ظل التقنية اليدوية البدائية ، غالبا ما تكون الفوارق كبيرة بين العمال الفرديين (من حيث القوة والحدق والمهارة ، الخ) . وهذا سبب كاف ، بحد ذاته ، لزعزعة موقع الصناعي الصغير ، فيرهق كاهله بشتى انواع الارهاق نتيجة اتكاله على تذبذبات السوق . اما حيث يعمل عدة عمال فسي مؤسسة واحدة ، يتولى المحترف نفسه تقليص الفروقات الفردية فيما بينهم : «ان يوم العمل الجماعي لعدد كبير من العمال في

وردية عمل واحدة ... يساوي يوما واحدا من متوسط العمل الاجتماعي» (١) ، وبالتالي فان صنع وبيع منتجات المحتسرف الراسمالي يتطلبان قدرا اكبر بكثير من الانتظام والاستقرار . وهو يسمح باستخدام افضل للابنية والمستودعات والتجهيزات وادوات العمل وسواها ، وهذا يؤدي بدوره الى ضعف اكلاف الانتاج في المحتسرفات الكبيرة . ان تنظيم الانتاج على نطاق واسع والاستخدام المتزامن لعدد كبير من العمال يتطلبان تراكم رأس مال كبير الى حد ما ، وهذا يحصل عادة في مجال التجارة ، وليس في مجال الانتاج . ثم ان حجم رأس المال هذا يقرر شكل مساهمة الراسمالي في المؤسسة — ما اذا كان سيتعاطى العمل اليدوي ، في حال شحة رأس ماله ، او ما اذا كان سيتخلى عن العمل بنفسه ويتخصص في مهام الادارة والتجارة . نقرأ ، مثلا ، في احد الاوصاف لصناعة الاثاث ما يلي : «باستطاعة المرء ان يكتشف علاقة مباشرة بين موقع صاحب المشغل وبين عدد عماله . فان استخدام عاملين او ثلاثة يوفر للمالك فائضا شحيحا الى درجة انه يبقى مضطرا للعمل اليدوي الى جانب عماله ... اما استخدام خمسة عمال ، فانه يوفر لرب العمل ما يكفي من الفائض لكسي يتخلى جزئيا عن العمل اليدوي ، فيخفف عمله ، وينصرف اساسا الى الوظيفتين السالفتي الذكر» (اي شراء المواد وبيع المنتجات) . «وما ان يصل عدد العمال الأجورين الى العشرة او يزيد ، فان المالك لا يتخلى عن العمل اليدوي وحسب وانما يتوقف ايضا عن مراقبة عماله ، اذ يعين وكيلا لهذا الغرض ... فها انه قد اصبح رأسماليا صغيرا ، وسيدا بالولادة» (عيسايف ، **صناعات مقاطعة موسكو** ، الجزء الاول ، ص ٥٢ — ٥٣) . والواقع ان الاحصائيات

التي اثبتناها بآانيا تؤكد هذا الوصف ، اذ تبين تقلص عدد العمال العائليين مع ظهور عدد كبير من العمال المأجورين .  
يصف مؤلف رأس المال الدلالة العامة للتعاون الرأسمالي البسيط بالنسبة الى تطور الاشكال الرأسمالية في الصناعة على النحو التالي :

«ان هذا الشكل يتطور تاريخيا في مواجهة الزراعة الفلاحية والانتاج الحرفي المستقل أكان داخل النقابات الحرفية ام خارجها ... وكما ان القوة الانتاجية الاجتماعية للعمل التي تتطور بفضل التعاون ، تبدو على انها القوة الانتاجية لرأس المال، فكذلك يبدو التعاون نفسه ، اذا ما قورن بعملية الانتاج التي يمارسها فلاحون مستقلون منعزلون او حتى ارباب عمل صفار ، يبدو وكأنه شكل مميز من اشكال عملية الانتاج الرأسمالية . انه التحول الاول الذي يطرا على سيرورة العمل الفعلية عندها تخضع لرأس المال ... ان الاستخدام المتزامن لعدد كبير من العمال المأجورين ، في عملية انتاجية واحدة ، الذي يشكل الشرط الضروري لمثل هذا التحول ، هو ايضا نقطة انطلاق للانتاج الرأسمالي ... فاذا قدم نمط الانتاج الرأسمالي نفسه اليها ، تاريخيا ، على انه الشرط الضروري لتحويل سيرورة العمل الى عملية اجتماعية ، كذلك فان هذا الشكل الاجتماعي لسيرورة العمل ، من جهة ثانية ، يقدم نفسه بصفتة وسيلة يستخدمها رأس المال من اجل تحقيق اقصى درجة من الاستغلال لليد العاملة، عبر زيادة انتاجيتها .

ان التعاون ، في شكله البدائي الذي عرفناه حتى الان ، هو شرط مرافق لكل انتاج كبير . غير انه لا يمثل ، بحد ذاته ، شكلا ثابتا تتميز به احدى حقبات تطور نمط الانتاج الرأسمالي . انه يقارب هذه الحالة ، مجرد مقاربة لا غير ، في الاطوار الصناعية اليدوية الاولى من مرحلة المانيفانورة (رأس المال ، الجزء الاول، ص ٣٤٤ - ٣٤٥) .



وسوف نرى لاحقا مدى الارتباط الوثيق بين مؤسسات الصناعة اليدوية المستخدمة للعمال الأجورين في روسيا وبين الأشكال الرأسمالية الأوسع انتشارا والأرقى تطورا . أما بالنسبة لدور هذه المؤسسات في الصناعات الفلاحية الصغيرة ، فالاحصائيات السالفة الذكر تبين ان هذه المؤسسات تؤدي الى نشوء تعاون رأسمالي واسع الانتشار الى حد كبير يحل محل الانتاج المبعثر السابق ويرفع انتاجية العمل بمقادير ملموسة .

ان خلاصتنا بصدد الاهمية العظمى لدور التعاون الرأسمالي في الصناعات الفلاحية الصغيرة وبصدد دلالتها التقدمية تسير في خط متعاكس مع الفكرة الشعبوية الشائعة عن غلبة منوعات من «مبدأ الأرتيل» \* في الصناعات الفلاحية الصغيرة . واقع الامر ان العكس تماما هو الصحيح . فالسمة المميزة للصناعة الصغيرة (وللصناعات اليدوية) هو الطابع الشديد البعثرة للمنتجين الافراد . دعما لوجهة النظر المقابلة ، لم تستطع ادبيات الشعبويين ان تقدم غير مجموعة من الامثلة الفردانية ، لا ينطبق معظمها على التعاون اصلا ، وانما هي تتعلق بجمعيات صغيرة لاصحاب الحرف ، الصغار والكبار ، لاغراض التموّن المشترك بالمواد

---

\* **الأرتيل Artel** شكل من أشكال التشارك الواسع الانتشار في روسيا ، وهو شكل بسيط للتعاون الحر . ومن ابرز خصائصه تضامن وتكافل اعضائه تجاه الغير . انه ، باختصار ، «جمعية تعاونية تولد عفويا» ، على حد تعبير انفلز ، الذي ساجل ضد الفكرة الشعبوية الاصلية الناقلة بأن المشاعسة والأرتل هما الاثبات الاكيد على ان الشعب الروسي بطبيعته «اشتراكسي» او «شيوعي» ، وانه بالامكان الانتقال مباشرة من هذه وذاك الى الاشتراكية دون المرور بالمرحلة الرأسمالية (انظر ماركس - انفلز ، حول روسيا ، ترجمة جورج طرابيشي ، دار الطليعة ، ١٩٧٥ ، ص ١١٣ - ١١٥) م - .

الاولية ، وبناء محترف مشترك ، الخ . ان مثل هذه «الآرتيلات» لا تؤثر بشكل او بآخر بالطابع الغالب للتعاون الرأسمالي . اما للتوصل الى فكرة واضحة عن الرقعة التي ينطبق عليها «مبدأ الآرتيل» ، عمليا ، فلا يكفي ان نذكر امثلة اعتباطية مأخوذة من هنا وهناك ، بل ينبغي اخذ المعطيات الاحصائية لمنطقة معينة جرت دراستها تفصيليا ، وتفحص مدى الورود النسبي لاشكال التعاون المختلفة ووزنها . ذلك مثلا هو الحال بالنسبة الى احصائيات الصناعات اليدوية في «برم» لعامي ١٨٩٤ - ١٨٩٥ وقد بينا في مكان آخر \* البعثرة العجيبة للصناعيين الصغار التي تدل عليها الاحصائيات ، والاهمية المعطاة للمؤسسات الكبيرة القليلة العدد . والخلاصة التي استخلصنا بصدد دور التعاون الرأسمالي لم تكن تركز الى امثلة معزولة ، بل هي اعتمدت المعطيات الدقيقة للمسوح الاحصائية من بيت بيت ، التي شملت عشرات من أشد الصناعات تنوعا في مناطق مختلفة .

## ٦ - رأس المال التجاري في الصناعات الصغيرة

نعلم ان الصناعات الفلاحية الصغيرة تؤدي ، معظم الاحيان ، الى نشوء السماسرة ، الذين يتعاطون العمليات التجارية المتعلقة بتسويق المنتجات وشراء المواد الاولية ويمارسون الوصاية ، بطرق مختلفة ، على الباعة الصغار . لننظر الان الى العلاقة بين هذه

---

\* يشير لينين هنا الى دراسة له بعنوان «الاحصاء الحرفي للعام ١٨٩٤ - ١٨٩٥ في مقاطعة برم والقضايا العامة لـ «الصناعة اليدوية» ، كتبها خلال منفاه السيبري (آب - ايلول ١٨٩٧) . وقد شكلت هذه الدراسة مادة تحضيرية استخدمها لينين لاحقا في «تطور الرأسمالية في روسيا» - م .

الظاهرة وبين النظام العام للصناعات الفلاحية الصغيرة ، والى دلالة هذه العلاقة .

ان العملية الاقتصادية الرئيسية التي يتعاطاها السمسار هي شراء السلع (اكانت منتجات جاهزة ام موادا اولية) من اجل اعادة بيعها . وبكلمة اخرى ، فالسمسار هو ممثل من ممثلي رأس المال التجاري . ان نقطة انطلاق كل رأس مال - صناعي ام تجاري - هو تراكم مال حر بين أيدي أفراد (ونعني بالمال الحر ، المال الذي لا يحتاجه الافراد لاغراض الاستهلاك الشخصي ، الخ) . اما كيف يتولد هذا التمايز في الملكية في أريافنا ، فقد بيّناه بالتفصيل أعلاه من خلال الاحصائيات عن تمايز الفلاحين الزراعيين والصناعيين . وقد اظهرت هذه الاحصائيات واحدا من شروط نشوء السمسة ، وهو الطابع المبعثر للمنتجين الصغار وعزلتهم ، وانتشار المنافسة والصراع الاقتصاديين في اوساطهم . وأما الشرط الآخر ، فانه يتعلق بطبيعة الوظائف التي يمارسها رأس المال التجاري ، أي انه يتعلق بتسويق المنتجات وشراء المواد الأولية . وحيث يكون تطور الانتاج البضاعي بطيئا ومحدودا ، فان المنتج الصغير يكتفي بتصريف منتجاته في السوق المحلية الصغيرة ، او هو يكتفي بتصريفها الى المستهلك مباشرة. تلك هي ادنى درجة في تطور الانتاج البضاعي، وهي بالكاد تتمايز عن الانتاج الحرفي . ولكن ، مع توسع السوق ، نجد انه بات يتعذر الاستمرار في هذا التسويق المحدود والمجزأ (الذي يتلاءم كليا مع الانتاج المحدود والمبعثر) . فالسوق الكبيرة تتطلب التسويق على نطاق واسع . وهكذا فان الانتاج الصغير يدخل في تناقض لا حل له مع الحاجة السي تسويق كبير وبالجمله. ففي ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة ، ومع عزلة المنتجين الصغار وتمايزهم ، لا يمكن حل هذا التناقض الا بتولي الاقلية المسورة لعملية التسويق وتركيزها

بين يديها . ان السماسرة ، بشرائهم المنتجات (او المواد الاولية) بالجملة وبكميات كبيرة ، ساعدوا على تخفيض اكاليف التسويق وحولوا التسويق من عملية ثانوية ، متقطعة ، وعرضية الى عملية منتظمة وواسعة النطاق . وكان لا بد لهذه الفائدة محض الاقتصادية الناجمة عن التسويق الواسع النطاق من ان تؤدي الى بتر الصلة بين المنتج الصغير والسوق ، فاذا به لا حول له ولا قوة امام جبروت رأس المال التجاري . وهكذا ، فمن المحتم على المنتج الصغير ، في ظل الاقتصاد البضاعي ، ان يصبح تابعا لرأس المال التجاري بفعل التفوق الاقتصادي المحض للتسويق الواسع النطاق وبالجملة على التسويق الصغير المبعثر . وغني عن القول ان ارباح السماسرة غالبا ما لا تقتصر على الفارق بين عائدات المبيعات الكبيرة وعائدات المبيعات الصغيرة ، تماما مثلما ارباح الرأسماليين الصناعيين غالبا ما تتكون من اقتطاعات من الاجور العادية . ومهما يكن من امر ، فان تفسير ارباح الرأسماليين الصناعيين يتطلب الافتراض بأن قوة العمل تباع بسعرها الفعلي . وكذلك ، فان تفسير دور السماسر يتطلب الافتراض بأنه يشتري ويبيع السلع وفق القوانين العامة التي تسيّر التبادل السلعي . وحدها هذه الاسباب الاقتصادية لسيطرة رأس المال التجاري تحمل مفتاح فهم تنوع الاشكال الذي تكتسيه في الحياة الحقيقية، ومن بينها نجد ، دون ريب ، الخداع السافر . اما انتهاج نهج مغاير ، كما هو الحال بالنسبة للشعبيين عادة ، اي الاقتصار على تعداد الحيل المختلفة التي يلجأ اليها «الكولاك» ، وبالتالي اهمال الطبيعة الاقتصادية للعملية ، فانه يعني تبني وجهة نظر الاقتصاد المبتذل لا غير .

دعما لاطروحتنا المتعلقة بالعلاقة السببية الضرورية بين الانتاج السوقي الصغير وهيمنة رأس المال التجاري ، فلنعالج بمزيد من التفصيل واحدا من افضل الاوصاف لكيفية ظهور السماسر والدور الذي يلعبه . أشير هنا الى الدراسة عن صناعة المخرمات

في مقاطعة موسكو (صناعات مقاطعة موسكو ، المجلد ٦ ، الجزء الثاني) . لقد ظهرت البائعة على النحو التالي : عندما نشأت هذه الصناعة ، في العشرينيات ، وفي الفترة التي اعقبتها ، عندما كان عدد صناع المخمرات لا يزال محدودا ، كان الملاك العقاريون ، اي الارستقراطية ، يشكلون المشتريين الرئيسيين للمخمرات . وهكذا كان المستهلك في جوار المنتج . ومع توسع الصناعة ، بدأ الفلاحون يرسلون المخمرات الى موسكو «حسب التوفيق» ، بواسطة صناع الامشاط ، مثلا . ولكن ، سرعان ما اتضح الازعاج الذي يسببه هذا الشكل البدائي من التسويق : «كيف يمكن للموجيك الذي لا يمتهن مهنتنا ان ينتقل من بيت الى بيت ؟» . وهكذا فقد جرى تكليف واحدة من صناع المخمرات ببيعها ، وجرى التعويض عليها على الوقت الذي تبذله لهذا الغرض . «اخذت تعود ومعها خيوط للتخريم» . وهكذا فان مساويء التسويق المنعزل أدت الى تحويل التجارة الى مهنة متخصصة يمارسها شخص واحد يتولى تجميع المنتجات من عدد من الصناع . وفي بادئ الامر ، أدى التجاور العشائري بين العائلات (اقارب ، جيران ، ابناء قرية واحدة ، الخ.) الى محاولات لتنظيم المبيعات على اساس تعاوني ، والى محاولات لتخصيص واحدة من العائلات بهذه المهمة . غير ان الاقتصاد المالي يولد شرخا في العلاقات العشائرية القديمة ، ويولد فوراً تلك الظاهرة التي اشرنا اليها أعلاه عند دراسة الاحصائيات التفصيلية عن تمايز الفلاحين . ان الانتاج للسوق يعلم ان الوقت له ثمن . من هنا تنشأ الحاجة الى تعويض الوسيطة عن الوقت والعمل المهدورين ، فتألف المهمة وتبدأ بامتهانها . «ان مثل هذه الرحلات ، عندما تتكرر عدة مرات ، تؤدي الى نشوء البائعة» . (المصدر السالف الذكر ، ص ٣٠) . فالمرأة التي نزلت الى موسكو عدة مرات باتت تقيم علاقات دائمة لا غنى عنها للتسويق الصحيح . «وهكذا تنمو الحاجة والعبادة

**لتحويل العائدات من العملات الى مصدر رزق** . وبالإضافة الى عائدات العملات ، «تبذل البائعة كل ما في وسعها لرفع سعر المواد والورق والخيوط» . فتبيع المخمرات فوق السعر المتفق عليه وتحفظ بالفارق لنفسها . وتعلن البائعات ان السعر الذي تلقينه كان ادنى من السعر المتفق عليه ، ويصبح قولهن المألوف : **«خذها بهذه الشروط ، او فاتركها !»** . ثم «تبدأ البائعات ... باستجلاب السلع من المدن وتحقق عليها ارباحا طائلة» . وهكذا فجائية العملات تتحول الى بائعة مستقلة تبدأ باحتكار المبيعات ، وباستخدام موقعها الاحتكاري هذا من اجل اخضاع صنّاع المخمرات اخضاعا كاملا . فتظهر عمليات الربا جنبا الى جنب مع العمليات التجارية - إقراض الاموال لعاملات التخريم ، واستلام البضاعة منهن بأسعار منخفضة ، الخ . «تدفع الفتيات (٠٠٠) ١٠ كوبيك كعمولة على الروبل الواحد ... وهن يعرفن جيدا ان البائعة تحقق اكثر من ذلك اذ تبيع التخريم بسعر اعلى . لكنهن لا يعرفن تدبير الامر بطريقة مختلفة . فعندما اقترحت ان يتناوبن على السفر الى موسكو ، أجبن ان هذا ما شأنه زيادة الامر سوءا ، لانهن يجهلن اين تباع المخمرات ، في حين ان البائعة تعرف كل الامكنة . وهي تبيع المخمرات الجاهزة وتعود بطلبات ومواد وتصاميم ، الخ . ثم انها تقدم لهن المال سلفا ، او على شكل قروض ، ويستطيع المرء ان يبيعها قطعة تخريم مباشرة اذا اقتضى الامر . وهكذا تصبح البائعة شخصا يستحيل الاستغناء عنه من جهة ، وتتحول تدريجيا ، من جهة ثانية ، الى شخص يستغل عمل الآخرين بلا شفقة ، اي تتحول الى امرأة كولاكية» (ص ٣٢) .

ولا بد ان نضيف هنا ان البائعات ينشأن من وسط المنتجين الصغار انفسهم :

«مهما تكاثرت الاستقصاءات التي اجريناها ، نجد ان البائعات كن سابقا عاملات تخريم ، يعرفن المهنة جيدا بالتالي ،

لأنهن خرجن من صفوف عاملات التخريم ، وبدأن العمل بلا اي رأس مال ، وتدرجن بالتجارة بالخام وسواه من السلع وهن يراكن الاموال من العمولات» (ص ٣١) .

والذي لا شك فيه انه في ظل الاقتصاد البضاعي فالصناعيون الموسرون عموما ، وممثلو رأس المال التجاري خصوصا ، ينشقون من صفوف المنتجين الصغار . وما ان ينشأ هؤلاء ، حتى تصبح عملية تصفية التسويق المحدود والمجزأ عن طريق تجارة الجملة الكبيرة امرا محتوما (٠٠٠)

يمكننا ذكر العديد من الامثلة المماثلة . لكن ما قدمناه يكفي لتبيان استحالة التسويق المحدود والمجزأ حيث يكون الانتاج للأسواق الكبيرة . ونظرا لتشنت المنتجين الصغار وتمايزهم الكامل ، يتعذر تنظيم التسويق الكبير الا بواسطة رأس مال كبير ، الذي يخضع الصناع اليدويين الى حالة من الاستسلام والتبعية . وهكذا ، يستطيع المرء ان يحكم لنفسه عن مدى سخف النظريات الشعبية السائدة التي تدعو الى مساعدة «الصناع اليدويين» عن طريق «تنظيم عمليات التسويق» . من الزاوية النظرية المحضة ، تنتمي مثل هذه النظريات الى فصيل الطوباويات البرجوازية الصغيرة ، القائمة على العجز عن فهم العلاقة التي لا تنفصم بين الانتاج البضاعي وبين التسويق الرأسمالي . اما عن الحقائق الصلدة للواقع الروسي ، فان اصحاب مثل هذه النظريات يكتفون بتجاهلها بكل بساطة : انهم يتجاهلون تشنت المنتجين السوقيين الصغار وتمايزهم الكامل ؛ وهم يتجاهلون ان من بين هؤلاء ينشأ السماسرة ، وان التسويق ، في المجتمع الرأسمالي ، لا ينظمه الا رأس المال الكبير . وطبيعي ، اذا اسقط المرء كل هذه الواجهة المزعجة ، لكنها الحقيقية ، للواقع ، فانه لن يصعب عليه ان يجترح اكثر التهويمات اعتباطا .

يتعذر علينا هنا الدخول في الحثثات التي تبين التجليات

المحددة لرأس المال التجاري في صناعاتنا اليدوية ، والموقع البائس والاستسلامي الذي تدفع الصناعي الصغير اليه . ثم اننا سنتعرض في الفصل اللاحق ، لوصف هيمنة رأس المال التجاري في طور اعلى من تطوره ، حيث يتولى (بصفته ملحقا بالمانيفاتورة) تنظيم الصناعة المنزلية الرأسمالية على نطاق واسع . لهذا سنكتفي هنا بالإشارة الى الاشكال الرئيسية التي يكتسبها رأس المال التجاري في الصناعات الصغيرة .

ان اول وأبسط هذه الاشكال هي شراء التاجر (او صاحب المحترف الكبير) للمنتجات من المنتجين السوقيين الصغار . حيث تكون السمسة على مستوى ادنى من التطور ، او حيث يتكاثر السماسرة المتنافسون ، فان بيع السلع للتاجر قد لا يختلف عن اية عملية بيع اخرى . اما في الاكثرية الساحقة من الحالات ، فالسمسار المحلي هو الشخص الوحيد الذي يسلمه الفلاح منتجاته بانتظام ، ثم يأخذ السمسار بالافادة من موقعه الاحتكاري هذا لتخفيض الاسعار التي يدفعها للمنتج الى ادنى مستوى .

اما الشكل الثاني لرأس المال التجاري فهو ذلك الذي يندمج مع الربا . فالفلاح ، الدائم الحاجة الى نقود ، يقترض مبن السمسار ويسدده دينه على شكل منتجات وسلع .

دائما تتم عملية بيع السلع هذه (وهي واسعة الانتشار) بأسعار منخفضة بطريقة اصطناعية ، مما لا يترك للمنتج عمليا الا ما يوازي أجر عامل مأجور . وبالإضافة لذلك فان علاقة الدائن بالمدين تؤدي حكما الى تبعية الثاني للاول ، الى شكل من أشكال الاسترقاق ، الى استغلال الدائن لمناسبات معينة من حاجات المدين ، الخ .

ويتلخص الشكل الثالث من اشكال رأس المال التجاري بدفع ثمن المنتجات على شكل سلع ، وهو ممارسة شائعة بين سماسرة القرى . والسمة المميزة لهذا الشكل هو انه لا يشمل الصناعات الصغيرة وحسب وانما ايضا كل الاطوار البدائية من الانتاج



البضاعي والرأسمالية . وحدها الصناعة الآلية الكبيرة ، التي جمّعت العمل وحققت القطيعة نهائيا مع التقاليد والممارسات العشائرية ، قضت على هذا الشكل الاسترقاقي بتحريمه قانونا في المؤسسات الصناعية الكبيرة .

والشكل الرابع لرأس المال التجاري هو ان يدفع التاجر بواسطة نوع معين من السلع يحتاجه الصانع اليدوي لأغراض الانتاج (مواد أولية او مواد مساعدة ، الخ) . وقد يتحول بيع مواد الانتاج للصناعي الصغير الى عملية مستقلة من عمليات رأس المال التجاري ، مشابهة كليا لعملية شراء السلع الجاهزة . ولكن ، ما ان يبدأ السمسار بشراء السلع الجاهزة والدفع بواسطة المواد الأولية اللازمة للصانع اليدويين ، فان هذا يشكل خطوة كبيرة في تطور العلاقات الرأسمالية . وبعد ان يقوم بعزل الصناعي الصغير عن سوق السلع الجاهزة ، اذا بالسمسار يعزله الان عن سوق المواد الأولية ، ويخضعه كليا لمشيئته . وهناك خطوة واحدة للانتقال من هذا الشكل الى الشكل الارقى لرأس المال التجاري حيث السمسار يسلم المواد للصانع اليدوي الذي يصنعها لقاء أجر معين . وهكذا يصبح الصانع اليدوي عمليا عاملا مأجورا ، يعمل في منزله لصالح الرأسمالي . وبذلك يتحول رأس المال التجاري للسمسار الى رأس مال صناعي . فتنشأ الصناعة المنزلية الرأسمالية . اننا نلقاها، ولكن متشتتة ، وسط الصناعات الصغيرة . غير ان انتشارها على نطاق واسع لا يتم الا في ظل الطور الاعلى من تطور الرأسمالية .

## ٧- «الصناعة والزراعة»

(...) فلنلخص الان المعطيات الاحصائية الواردة أعلاه عن

«الصناعة والزراعة» . من الطبيعي ، في هذا الطور الأدنى من الرأسمالية الذي نحن بصدده ، ان لا يتميز الصناعي ، او بالكاد، عن الفلاح . ان اندماج الصناعة مع الزراعة يلعب دورا بالغ الأهمية في تفاقم واحتدام عملية تمايز الفلاحين . فالفلاحون الأغنياء والميسورون يفتحون المشاغل ، ويستخدمون العمال من بين صفوف البروليتاريا الزراعية ، ويراكمون الاموال للعمليات التجارية والربوية . اما فقراء الفلاحين ، من جهة ثانية ، فانهم يوفرون العمال المأجورين ، الصناع اليدويين الذين يعملون لصالح السماسرة والفئات الدنيا من صغار اصحاب محترفات الصناعة اليدوية، اولئك الأكثر انسحاقا تحت جبروت رأس المال التجاري. وهكذا فان اندماج الصناعة مع الزراعة يعزز وينمي العلاقات الرأسمالية ، وينقلها من الصناعة الى الزراعة والعكس بالعكس . ان هذه الصفة المميزة للمجتمع الرأسمالي ، انفصال الصناعة عن الزراعة ، تتجلى في هذا الطور بأكثر اشكالها بدائية ، لكنها تتجلى مع ذلك ، والا هم انها تتجلى بطريقة تختلف تماما عما يتصوره الشعبويون . فعندما يقول الشعبوي ان الصناعة لا «تضر» بالزراعة ، فانه يرى الضرر في التخلي عن الزراعة لصالح الصناعة المدرة للربح . غير ان هذه الفكرة مجرد اختلاق (وليست استخلاصا مبنيا على وقائع) ، وهي اختلاق متهافت ، لانها تتجاهل التناقضات التي تعتمل في جسم النظام الاقتصادي الفلاحي . ذلك ان انفصال الصناعة عن الزراعة يحصل بالارتباط مع عملية تمايز الفلاحين ، ويتم ذلك بعدة قنوات لدى قطبي الريف : فالأقلية الميسورة تفتح المؤسسات الصناعية ، وتوسعها، وتحسن اساليبها الزراعية ، وتستخدم العمال الزراعيين لفلاحة الارض ، وتكرس قسما اكبر من العام للصناعة ، وفي طور معين من نمو الصناعة تجد انه بات مفضلا ان تميز مشاريعها الصناعية عن مشاريعها الزراعية ، اي تسلم المزرعة الى أفراد آخرين من الاسرة ، او تباع الابنية والمواشي ، الخ ، وتبنى موقع المواطنين

الاحرار ، موقع التجار . وفي حالة كهذه ، تجد ان تكون علاقات الالتزام في الزراعة يسبق انفصال الصناعة عن الزراعة . اما في الطرف الآخر من الریف ، يتلخص انفصال الصناعة عن الزراعة بخراب الفلاحين الفقراء وتحولهم الى عمال مأجورين (زراعيين وصناعيين) . في هذا القطب من الریف ليست مربحية الصناعة، بل هي الحاجة والفاقة ، التي تجبر الفلاح على مغادرة الارض ، وهو لا يتخلى عن الارض وحدها بل ايضا عن العمل الصناعي المستقل . وهنا تشكل عملية انفصال الصناعة عن الزراعة عملية تجريد المنتج الصغير من ملكيته .

## ٨ - «اندماج الصناعة مع الزراعة»

تلك هي الصفة الشعبية المفضلة التي يأمل السادة دانيالسون وفورونتسوف وشركاؤهما ان يحلوا بواسطتها مشكلة الرأسمالية في روسيا . «الرأسمالية» تفصل الصناعة عن الزراعة ، و«الانتاج الشعبي» يدمج بينهما في المزرعة الفلاحية المألوفة - تشكل هذه المواجهة لب نظريتهم . لقد بتنا الان في وضع يسمح لنا باطلاق الاحكام العامة بصدد السؤال حول كيفية الدمج الحقيقي للفلاحين «بين الصناعة والزراعة» ، طالما اننا قمنا أعلاه بدراسة تفصيلية للعلاقات المخصوصة القائمة بين الفلاحين المتعاطين بالزراعة - وأولئك الذين يتعاطون الصناعة . فلنعدد ، اذن ، الاشكال المتنوعة لعملية «اندماج الصناعة بالزراعة» التي نشاهدها في اقتصاديات الزراعة الفلاحية في روسيا .

١ - الزراعة البطريكية - العشيرية (اي الطبيعية) تندمج مع الصناعات المنزلية (اي مع معالجة المواد الاولية لاغراض الاستهلاك المنزلية) ومع بدل السخرة لصالح مالك الارض .

ان هذا الشكل من اندماج «الصناعات» الفلاحية مع الزراعية يميز ، اكثر ما يميز ، النظام الاقتصادي القرن اوسطي ، ويشكل مكونا اساسيا من مكوناته . اما في روسيا ، فترة «ما بعد الاصلاح» ، فكل ما يتبقى من هذا الاقتصاد البطريكي - العشري - الذي لم يعرف بعد الرأسمالية ، او الانتاج البضاعي ، او حتى التداول البضاعي - هي مجرد آثار تتخذ شكل الصناعات المنزلية للفلاحين ونظام العمل - الخدمة .

٢ - تندمج الزراعة البطريكية بالصناعة على شكل انتاج حرفي .

ولا يزال هذا الشكل من الاندماج وثيق الصلة بالشكل الذي سبقه ، لا يختلف عنه الا بظهور التداول البضاعي - حيث الحرفي يقبض المال لقاء اتعابه ، ويظهر في السوق لشراء الادوات والمواد الاولية ، الخ .

٣ - وتندمج الزراعة البطريكية بالانتاج الصغير للمنتجات الصناعية المعدة للتسويق ، اي تندمج مع الانتاج البضاعي في الصناعة . ويتحول الفلاح البطريكي الى منتج بضاعي صغير ، يميل نحو استخدام العمل المأجور ، اي نحو الانتاج الرأسمالي ، كما ورد اعلاه . ومن شروط هذا التحول بلوغ درجة معينة من التمايز بين الفلاحين : وقد رأينا كيف ان صغار اصحاب الحرف والمعلمين الصغار في الصناعة ينتمون الى الفئات الفنية او الميسورة من الفلاحين . وهكذا ، فان نمو الانتاج البضاعي الصغير في الصناعة يشكل حافزا اضافيا بدوره لعملية تمايز الفلاحين .

٤ - تندمج الزراعة البطريكية بالعمل لقاء الاجرة في الصناعة (وفي الزراعة ايضا) .

وهذا الشكل هو اضافة ضرورية للشكل السابق : هناك يتحول المنتج الى سلعة ، اما هنا فان قوة العمل هي التي تصبح سلعة . وكما رأينا ، فان الانتاج البضاعي الصغير في الصناعة

لا بد وأن يترافق مع ظهور العمال المأجورين والصناع اليدويين الذين يعملون لصالح السماسرة . وهذا الشكل من «اندماج الزراعة بالصناعة» يشمل كل الدول الرأسمالية ، ومن أبرز مميزات تاريخ روسيا «ما بعد الإصلاح» هو انتشاره السريع والواسع النطاق .

٥ - اندماج الزراعة البرجوازية الصغيرة (التجارية) مع الصناعات البرجوازية الصغيرة (الانتاج البضاعي الصغير في الصناعة ، التجارة الصغيرة ، الخ) .

أما الفارق بين هذا الشكل وبين الشكل الثالث ، فهو أنه في الحالة الأخيرة نجد أن العلاقات البرجوازية الصغيرة تشمل الزراعة فضلا عن الصناعة . ولكونه الشكل النموذجي لاندماج الصناعة مع الزراعة في اقتصاديات البرجوازية الريفية الصغيرة، فإن هذا الشكل هو بالتالي الشكل المميز لكافة الاقطار الرأسمالية. وحدهم الاقتصاديون الشعبويون الروس ظفروا بشرف اكتشاف نظام رأسمالي لا توجد فيه برجوازية صغيرة .

٦ - اندماج العمل المأجور في الزراعة بالعمل المأجور في الصناعة . ولقد سبق نقاش كيف يتمظهر هذا النمط من الاندماج بين الصناعة والزراعة ، وما هي دلالاته .

وهكذا ، فإن أشكال «اندماج الزراعة بالصناعة» بين فلاحينا شديدة التنوع : توجد أشكال تعبر عن النظام الاقتصادي الأكثر بدائية حيث يسود الاقتصاد الطبيعي ؛ وتوجد الأشكال التي تعبر عن مستوى رفيع من تطور الرأسمالية ، كما توجد سلسلة من المراحل الانتقالية بين هذه وتلك . أما الذي يقتصر على الصياغات العامة (من طراز : «اندماج الصناعة مع الزراعة» أو «انفصال الصناعة عن الزراعة») فإنه لا يتقدم خطوة واحدة على طريق تفسير العملية الحقيقية لتطور الرأسمالية .

## ٩ - بعض الملاحظات حول الاقتصاد قبل الرأسمالي في الريف الروسي

غالبا ما يجري عرض جوهر مشكلة «مصرير الرأسمالية في روسيا» وكأن الالهم في الامر هو مسألة : بأي سرعة ؟ (اي ، بأي سرعة تنمو الرأسمالية وتتطور ؟) . والواقع ان الالهم في الامر هو مسألة : كيف تماما ؟ ومسألة : من اين ؟ (اي ، ما طبيعة النظام الاقتصادي قبل الرأسمالي في روسيا ؟) .

يرتكب الاقتصاديون الشعبويون اخطاءهم الرئيسية عند تقديمهم الاجوبة الخاطئة على هذين السؤالين ، اي في تصويرهم المفلوط للمسار المحدد لنمو الرأسمالية في روسيا ، وفي تمجيدهم المزيّف للنظام قبل الرأسمالي . في الفصل الثاني (وجزئيا في الفصل الثالث) كما في هذا الفصل ، درسنا الاطوار الاولى للرأسمالية في الانتاج الزراعي الصغير وفي الصناعات الفلاحية الصغيرة . وخلال ذلك ، كان لا بد من اشارات عديدة لمميزات النظام قبل الرأسمالي . واذا ما حاولنا الان تلخيص هذه المميزات ، نصل الى الاستنتاج الذي يقول ان الريف قبل الرأسمالي كان - اقتصاديا - عبارة عن شبكة من الاسواق المحلية الصغيرة تربط تجمعات ضئيلة من صغار المنتجين بعضها ببعض ، في حين يفصل بينهم تباعد المزارع ، والحواجز القرن اوسطية العديدة ، وكذلك بقايا التبعية القرن اوسطية .

اما عن تبعثر المنتجين الصغار ، فهو يظهر ، بأوضح ما يظهر ، في تمايزهم في كل من الزراعة والصناعة ، الذي اثبتناه اعلاه . لكن تبعثرهم هذا لا يقتصر على ذلك . ورغم توحدهم في اطار المشاعة الريفية في جمعيات ادارية وضريبية ولحيازة الاراضي ، فثمة عدة عناصر تقسيمية تقسم الفلاحين الى درجات وفئات حسب حجم حصة الارض ، ومقدار المدفوعات ، الخ... وتتباين هذه الدرجات فيما بينها بتباين تاريخ علاقاتها الزراعية ،

وحجم حصص الارض خاصتها ، ومقادير المبالغ التي تدفعها ، الخ . الخ . وتنقسم الدرجات الى عدد لا متناه من الفروقات من نمط واحد . فأحيانا يجري تقسيم فلاحي القرية الواحدة الى فئتين متميزتين : «الفلاحون التابعون سابقا للسيد أ» و«الفلاحون التابعون سابقا للسيد ب» . وكان هذا التنوع طبيعيا ، بل ضروريا ، في القرون الوسطى ، في الماضي السحيق . اما الان ، فان المحافظة على الانغلاق الفئوي للتجمعات الفلاحية تشكل مفارقة تاريخية صارخة وتؤدي الى المزيد من التدهور في الاوضاع المعيشية للجماهير الكادحة ، دون ان يخفف عنهم أيا من اعباء العصر الجديد ، العصر الرأسمالي . وغالبا ما يشيخ الشعبويون نظرهم عن هذه البعثة ، وعندما يدافع الماركسيون عن الراي القائل ان تمايز الفلاحين عملية تقدمية ، يكتفي الشعبويون بصيحاتهم المبتذلة ضد «مؤيدي تجريد الفلاحين من الارض» لطمس الخطل الكبير في آرائهم عن الريف قبل الرأسمالي . ويكفي ان يتصور المرء التشرذم العجيب للمنتجين الصغار لكي يقتنع بتقدمية الرأسمالية ، التي تزعزع أسس الانماط الاقتصادية والحياتية القديمة ، ببلادتها العريقة ورتابتها ، وتدمر الحياة المستقرة للفلاحين الذين كانوا يستنقعون خلف الحواجز القرن اوسطية ، وتخلق الطبقات الاجتماعية الجديدة الساعية ، بالضرورة ، نحو الاتصال والوحدة والمشاركة الفعالة في مجمل الحياة الاقتصادية (وغير الاقتصادية) للبلد وللعالم اجمع .

واذا ما عالجن الفلاحين الذين هم ، في الوقت نفسه ، صناع يدويون وصناعيون صغار ، نجدنا امام الظاهرة اياها . فـان مصالح هؤلاء لا تتعدى حدود القرى المجاورة . ونظرا لضيق الرقعة التي تشملها السوق المحلية ، فانهم لا يتصلون بصناعيي المقاطعات الاخرى . ثم انهم يعيشون حالة من الفزع القاتل من «المنافسة» التي تدمر ، بلا شفقة ، الجنة العشيرية - البطيريركية لصغار الصناع اليدويين والصناعيين ، الذين يعيشون الاستنقاع

الرتيب الذي لا يعكره انسان او جماد . وهكذا ، فبالنسبة لهؤلاء الصناعيين الصغار ، تلعب المنافسة والرأسمالية وظيفة تاريخية مفيدة في جرهم من المناطق النائية ومجابهتهم بكافة القضايا التي تجابه الفئات المتطورة من السكان .

ان الصفة الاخرى للاسواق المحلية الصغيرة - عدا عن الاشكال البدائية للانتاج الحرفي - هي الاشكال البدائية لرأس المال التجاري والربوي . فبقدر ما تكون القرية نائية ، بقدر ما تنأى عن تأثير النظام الرأسمالي الجديد ، عن سكك الحديد والمصانع الكبيرة والزراعة الرأسمالية الكبيرة ، وبنفس القدر يتضخم الاحتكار الذي يمارسه التجار والمرابون المحليون ، وتتضاعف سطوتهم على الفلاحين المجاورين ، وتزداد فجاجة . ان اعداء مصاصي الدماء الصغار هؤلاء كبيرة جدا (بالقياس الى شحنة منتوج الفلاحين) وتوجد مجموعة غنية ومتنوعة من الاسماء المحلية للدلالة عليهم (....) والواقع ان طغيان الاقتصاد الطبيعي، الذي يفسر ندرة النقود وارتفاع قيمتها في الريف ، يؤدي الى اكتساب جميع هؤلاء «الكولاكيين» لاهمية لا تتناسب اطلاقا مع حجم رؤوس اموالهم . وهكذا فان اتكال الفلاحين على مبال الملاك يكتسب حتما شكلا من اشكال العبودية . وتاما مثلما يتعذر على المرء ان يتصور الرأسمالية المتطورة بدون رأس مال كبير على شكل سلع او نقود ، كذلك يتعذر عليه ان يتصور القرية قبل الرأسمالية بدون الباعة الصغار والسماسرة الذين يشكلون «سادة» الاسواق المحلية الصغيرة . ان الرأسمالية تربط هذه الاسواق بعضها ببعض ، وتوحدنا في سوق قومية كبيرة ، ثم في سوق عالمية ، وتهشم الاشكال البدائية للاسترقاق والتبعية الشخصية ، وتنمي بالعمق والاتساع التناقضات التي نجدها ايضا في حالة جينية وسط المشاعيين - فتساهم بالتالي في حلها .



## الفصل السادس

### المانيفاتورة الرأسمالية والصناعة المنزلية الرأسمالية

#### ١ - المانيفاتورة : نشوؤها ومميزاتها الأساسية

المعلوم ان المانيفاتورة (الصناعة اليدوية) تعني التعاون القائم على قسمة العمل . في الاصل ، تنتمي المانيفاتورة انتماء مباشرا الى «الاطوار الاولى للرأسمالية» المعالجة أعلاه . المشاغل التي تملك عددا معقولا من العمال لا تلبث ان تعتمد قسمة العمل تدريجيا ، وبذلك يتحول التعاون الرأسمالي البسيط الى مانيفاتورة رأسمالية . والواقع ان الاحصائيات عن صناعات

موسكو ، التي استشهدنا بها في الفصل السابق ، تبين بوضوح عملية ولادة هذه المانيفاتورة : كل المشاغل الكبيرة في صناعات الفئة الرابعة ، وبعض مشاغل الفئة الثالثة ، اضافة لحالات افرادية في الفئة الثانية ، تطبق قسمة العمل بانتظام وعلى نطاق واسع ، مما يقتضي تصنيفها بصفقتها أنماطا من المانيفاتورة الرأسمالية . وسوف نعرض ادناه معطيات اكثر تفصيلا عن تقنيات واقتصاديات عدد من هذه الصناعات .

هذا من جهة . اما من جهة ثانية ، فقد تابعننا كيف ان رأس المال التجاري في الصناعات الصغيرة ، عندما يصل الى ارقى اطوار تطوره ، لا يلبث ان يحول المنتج الى عامل مأجور يعالج المواد الاولية التي يملكها سواء لقاء سعر معين على القطعة . اما اذا ادى التطور اللاحق الى ادخل قسمة عمل منتظمة في الانتاج ، وأدى الى تطوير تقنية المنتج الصغير ، واذا اختار «السمسار» بعض العمليات التفصيلية وكلف عمالا مأجورين القيام به في المشغل خاصته ، واذا ما نشأت المشاغل الكبيرة القائمة على قسمة العمل (والتي يملكها ، غالبا ، هؤلاء السماسرة انفسهم) بموازاة توزيع العمل المبذول منزليا وبارتباط عضوي به . اذا حصل كل ذلك ، نصبح امام نمط آخر من انماط تكوّن المانيفاتورة الرأسمالية (١) .

الفئات هي التالية : الاولى ١٦ - ٢٥ عمال ، الثانية ٢٧ - ٤٤ ، الثالثة ٨٥ - ٨٤ ، والرابعة ١١ - ١٧٨ عمال - م .

١ - للاطلاع على وصف نشوء المانيفاتورة الرأسمالية ، راجع رأس المال لماركس (الكتاب الثالث ، ص ٣١٨ - ٣٢٠) :

«ان المانيفاتورة لم تولد في رحم النقابات الحرفية القديمة guilds . وان التاجر هو الذي ترأس المحترف الحديث وليس شيخ الكار القديم guild - master « (بؤس الفلسفة ، ص ١٩٠) ... (ملاحظة لينين) .

تلعب المانيفاتورة دورا بالغ الاهمية في تطور الاشكال الرأسمالية في الصناعة ، بما هي تشكل صلة الوصل بين الصناعات اليدوية والانتاج السلمي الصغير وبين الاشكال البدائية لرأس المال ، وللصناعة الآلية الكبيرة (المصنع) . على ان المانيفاتورة تبقى اقرب الى الصناعات الصغيرة لانها تبقى معتمدة على المهارة اليدوية ، بحيث تعجز المؤسسات الكبيرة عن الحلول نهائيا محل المؤسسات الصغيرة كما تعجز عن فصم الصناعي نهائيا عن الزراعة .

**«لقد عجزت المانيفاتورة عن السيطرة على انتاج المجتمع بأكمله مثلاما عجزت عن تثوير هذا الانتاج جذريا . فتالقت بما هي تحفة فنية اقتصادية، تركز الى قاعدة واسعة من الحرف اليدوية المدنية ومن الصناعات المنزلية الريفية» (١) .**

اما الذي يقرب المانيفاتورة من المصنع ، فهو نشوء السوق الكبيرة ، والمؤسسات الكبيرة التي تستخدم العمال الأجورين ، ونشوء رأس المال الكبير ذاته الذي يخضع جماهير العمال المجردين من الملكية لسيطرته المطلقة .

ونجد في روسيا ان التحامل تجاه عزلة ما يسمى الانتاج «المصنعي» عن الانتاج «الحرفي اليدوي» ، وتجاه «اصطناعية» الاول والطابع «الشعبي» للثاني ، شائع الى درجة يستوجب دراسة المعطيات الاحصائية المتعلقة بكافة الفروع الاساسية للصناعة المانيفاتورية من اجل كشف تنظيمها الاقتصادي بفد ان تجاوزت طور الصناعات الفلاحية الصغيرة ، وقبل ان تطرأ عليها التحولات بفضل الصناعة الآلية الكبيرة .

---

١ - كارل ماركس ، رأس المال ، الكتاب الاول ، ص ٢٨٢ .

## ٢ - المانيفاتورة الرأسمالية في الصناعة الروسية

لنبدأ بالصناعات التي تعالج الخيوط \* .

### ١ - الحياكة

ان حياكة الاقمشة الكتانية والصوفية والقطنية والجريرية، والمطرزات وما الى ذلك، كانت منظمة في كافة انحاء روسيا (قبل ظهور الصناعة الآلية الكبيرة) على النحو التالي : تتربع في قمة هذه الصناعة المشاغل الرأسمالية الكبيرة التي تستخدم العشرات بل المئات من العمال الأجورين ، ويتولى اصحاب هذه المشاغل ، الذين يملكون رؤوس اموال لا يستهان بها ، شراء المواد الاولية بالجملة ، فيصنعون قسما منها في مؤسساتهم الخاصة ، ويوزعون القسم الآخر من خيوط السداة والفضل \*\*\* على منتجين صفار (اصحاب مشاغل، وسطاء، مقاولين ثانويين\*\*\* ، صناع

---

\* المقاطع المتقطعة من هذا القسم تعطي فكرة تفصيلية ووقائعية عن ابرز مظاهر ومميزات المانيفاتورة الرأسمالية في روسيا ، وهي التي يعتمد عليها لينين لاستخلاص النتائج والتعميمات في الاقسام اللاحقة -م - .

\*\*\* خيوط السداة ، هي خيوط النسيج التي تمتد بالطول في النول . وهي عكس اللحمة -م - .

\*\*\* صاحب المشغل يؤجر المشغل للحائكين حيث يضمون اناولهم ويعملون عليها . الوسيط (الذي قد يكون صاحب المشغل نفسه في بعض الاحيان) يتفق مع رب العمل الرأسمالي على تدفئة المشغل واصلاحه ، وتسليم المواد الاولية للحائكين ، وارسال المنتجات الى رب العمل او العمل كوكيل له تجاه الحائكين . اما المقاول الثانوي ، فانه منتج يوزع العمل على سواه من المنتجين -م - .

يدويين (فلاحين ، الخ) الذين ينسجون القماش في البيت او في مشاغل صغيرة على القطعة . الشغل نفسه يدوي ، وها هي العمليات الموزعة بين العمال : (١) صباغة الخيوط ، (٢) لف الخيوط (وغالبا ما تخصص النساء والاطفال بهذه العملية) ، (٣) اصلاح الخيوط ، (٤) الحياكة ، (٥) لف خيوط للحمسة \* (العاملون على المكوك ، ومعظمهم من الاطفال) . وحيانا تشتمل المشاغل الكبيرة على سالكين أخصائين (يسلكون خيوط السداة في سم المشط والطاردة) \* . والواقع ان قسمة العمل لا تقتصر ، غالبا ، على العمليات الافرازية وحدها ، وانما هي تشمل المواد نفسها ، بمعنى ان الحائكين يتخصصون في انتاج انواع مختلفة من الاقمشة . على ان اختيار أداء بعض العمليات في البيت لا يحدث ، طبعا ، اي تعديل على البنية الاقتصادية لهذا النمط من الصناعة . فالمشاغل او البيوت حيث يعمل الحائكون ما هي الا الفروع الخارجية للمانيفاتورة . ثم ان الاساس التقني لهذه الصناعة هو الانتاج اليدوي المترافق مع قسمة العمل المنتظمة الواسعة النطاق . وفي المنظار الاقتصادي ، نجدنا هنا امام عملية تكون لراس المال الكبير الذي يسيطر على شراء المواد الاولية وبيع المنتجات لسوق واسعة (وطنية) ، ويخضع لسيطرته الكاملة جماهير الحائكين البروليتاريين ، حيث تسيطر قلة من المؤسسات الكبيرة (المانيفاتورات بالمعنى الاضيق للكلمة) على كثرة

---

\* **خيوط اللحمة** ، هي خيوط النسيج التي تخدم مرضا في النول . وهي

عكس السداة - م .

\* **المشط** هو جزء من النول يفصل خيوط السداة . والطاردة هي الاطار

الخشبي المتحرك للنول - م .

من المؤسسات الصغيرة . وهكذا فقسمة العمل تؤدي الى نشوء حرفيين متخصصين في اوساط الفلاحين . . . اذا اخذنا ادبياتنا واحصائياتنا الاقتصادية ، نجد انها تقسم هذا النمط من الصناعة عادة الى قسمين : الفلاحون العاملون في بيوتهم او في مشاغل صغيرة ومحترفات ، الخ ، يجري تصنيفهم في خانة الصناعة اليدوية الحرفية ، في حين يجري تصنيف المحترفات والمشاغل الكبيرة في خانة «المعامل والورشات» (وهذه قسمة اعتباطية تماما ذلك انه لا توجد مقاييس متعارف عليها ومطبقة بانتظام لتمييز المؤسسات الصغيرة عن الكبيرة ، والمحترفات عن المانيفاتورات ، والعمال العاملين في بيوتهم عن العمال العاملين في مشاغل الرأسماليين . وبالطبع ، فان هذا التصنيف الذي يضع بعض العمال الأجورين في جهة وبعض المعلمين الذين يستخدمون هؤلاء العمال (اضافة لاستخدامهم العمال في المؤسسات خاصتهم) في جهة ثانية ، لا معنى له البتة من وجهة النظر العلمية .

فلنوضح ذلك بواسطة المعطيات التفصيلية بصدد واحدة من صناعات الحياكة اليدوية ، تحديدا حياكة الحرير في مقاطعة فلاديمير . ان «صناعة الحرير» هي نمط نموذجي من المانيفاتورة الرأسمالية . هنا يسود العمل اليدوي . وتشكل المؤسسات الصغيرة الاكثرية (١٧٩ من بين ٣١٣ ، اي ٥٧ بالمائة من اجمالي المؤسسات يشتغل فيها من واحد الى خمسة عمال) ، لكن معظم هذه المؤسسات ليس مستقلا وهي متخلطة كثيرا بالقياس مع المؤسسات الكبيرة فيما يخص وزنها في الصناعة ككل . ان المؤسسات التي تضم ٢٠ الى ١٥٠ عاملا تشكل ٨ بالمائة من المجموع (٢٥ مؤسسة) ولكن يتركز فيها ٤١٥ بالمائة من متوسط العمال ، و٥١ بالمائة من الناتج الاجمالي . ومن بين مجموع العاملين في الصناعة (٢٨٢٣) هناك ٢٠.٩٢ عامل مأجور ، اي ٧٤ بالمائة من المجموع . «في هذه الصنعة ، تلقى قسمة العمل على صعيد المنتجات وعلى صعيد العمليات الافرازية» . فنادرا ما

ينتج الحائك الواحد «المخمل» و«الاطلس» \* في آن معا (وهما أبرز منتوجين لهذه الصناعة) «اما قسمة العمل الى عمليات فردية منفصلة داخل المشغل الواحد ، فانه لا يطبق بحذافيه الا في حالة المصانع الكبيرة (اي المانيفاتورات) التي تستخدم العمال الأجورين». اما المالكون الافراد المستقلون تماما فعددهم لا يتجاوز ١٢٣ ، وهم وحدهم الذين يشترون المواد الخام بأنفسهم ويبيعون المنتجات الجاهزة ، ولديهم ٢٤٢ عامل منزلي بالاضافة لكونهم «يستخدمون ٢٤٩٨ عامل مأجور يتقاضون الاجر على القطعة في اكثريتهم» ، ويشكلون بالتالي مجموعا من ٢٧٤٠ عاملا ، او ٩٧ بالمئة من متوسط عدد العمال . وهكذا يتضح ان توزيع اصحاب المانيفاتورات هؤلاء، عبر «الوسطاء» (اصحاب المشاغل)، لاشغال تجري تاديتها في البيوت ، لا يشكل شكلا صناعيا مميزا على الاطلاق ، بل انه مجرد واحدة من العمليات التي يقوم بها رأس المال في المانيفاتورة .

ان السيد خاريزومنيوف على حق عندما يلاحظ ان «تكاثر» المؤسسات الصغيرة (٥٧ بالمئة) جنبا الى جنب مع تقلص الكبيرة (٨ بالمئة) والعدد القليل للعمال المستخدمين لكل مؤسسة (١/٤) ٧ عمال) كلها تحجب الطابع الحقيقي للصناعة» (المصدر السابق ، ص ٣٩) . ويتبدى طابع التخصص بأوضح ما يتبدى في انفصال الصناعيين عن الزراعة (فالارض يهجرها كل من الحائكين الفقيرين من جهة وكبار مالكي المانيفاتورات ، من جهة ثانية) كما يتبدى في نشوء نمط مميز من السكان الصناعيين ، الذين يعيشون في مستوى معيشة «اكثر لياقة» من الزراعيين ، ويحتقرون الموجيهك (المصدر ذاته ، ص ١٠٦) .

---

\* الاطلس او الساتان Satin تنسج حريري صقيل -م-

## ٢ - صناعات القبعات والخيش والجبال

(٠٠٠) في مقاطعة نييجني - نوفغورود ، تتمركز صناعة الجبال ايضا في القرى الصناعية أمثال نييجني ايزبيلتس وفيرخني ايزبيلتس في قضاء غورباتوف . ويروي السيد كاربوف (في كتابه **محاضر لجنة الحرف اليدوية** ، الجزء ٨) ان ناحية غورباتوف - ايزبيلتس تشكل منطقة كاملة تتعاطى صناعة الجبال، فان قسما من سكان بلدة غورباتوف يعملون في هذه الصناعة ايضا ، في حين ان قريتي فيرخني ايزبيلتس ونييجني ايزبيلتس يشكلان ، عمليا ، «جزءا مكونا تقريبا من بلدة غورباتوف» حيث السكان يعيشون كسكان المدن، يشربون الشاي كل يوم، ويرتدون ملابس مشتراة من المحلات التجارية ويأكلون الخبز الابيض . وكمجموع فان ثلثي (٢/٣) السكان في ٣٢ قرية يعملون في الصناعة ، اي ١٧٠.١ عامل (٢٠٩٦ من الذكور و٢٦٠.٥ من الاناث) ينتجون ما قيمته مليون ونصف مليون روبل . والصناعة موجودة منذ مئتي سنة تقريبا ، وهي الان في طور التدهور . وهي منظمة على الشكل التالي : الجميع يعملون لصالح ٢٩ مالكا ، فيستخدمون المواد التي يوفرها هؤلاء، ويتلقون الاجر على القطعة، فاذا بهم «تابعون كليا للمالكين» ، يعملون بين ١٤ و ١٥ ساعة يوميا . وحسب احصائيات الزيمستوفات (للعام ١٨٨٦) فان هذه الصناعة تستخدم ١٦٨٩ عامل ذكر (زائد ٥٥٨ امرأة وذكرا دون سن العمل) . ومن هؤلاء نجد ان ١٩٧ فقط يعملون للبيع ، في حين ان ١٣٤٠ يعملون لصالح المالكين ، و ١١١ هم عمال مأجورون يستخدمون في مشاغل يملكها ٥٨ رب عمل . وبين أسر المحاصصين البالغ عددها ١٢٨٨ فقط ٧٢٧ أسرة ، اي ما يزيد



عن النصف بقليل ، تزرع كل اراضيها بنفسها . ومن مجموع  
الحاصلين العاملين ، البالغ عددهم ١٨٥٧٣ ، نجد ان ٣٠٦  
شخصا ، اي ١٩٤ بالمائة لا يتعاطون الزراعة على الاطلاق .

واذ نلتفت الى مسألة : من هم هؤلاء «المالكون» ؟ ، ينبغي  
الانتقال من نطاق الصناعة اليدوية الى نطاق الصناعة «المعملية» .  
فحسب **الجدول الاحصائي** للعام ١٨٩٤ - ١٨٩٥ ، يوجد مصنعان  
للحبال في هذا المجال ، يتبع لهما ٢٣١ عاملا مستخدمون في  
المصنعين ، و ١٨٥٥ عاملا يعملون خارجهما ، مع ناتج اجمالي يبلغ  
٤٢٣.٠٠٠ روبل . ولقد عمد كلا المصنعين الى تركيب المحركات  
(التي لم تكن موجودة عام ١٨٧٩ او عام ١٨٩٠) . وهكذا نرى  
بوضوح كبير انتقال المانيفاتورة الرأسمالية الى الصناعة الآلية  
الرأسمالية وتحول موزعي العمل «الحرفي اليدوي» والسماسة  
الى اصحاب مصانع فعليين .

اما بالنسبة لمقاطعة بيرم ، فان احصاء الحرف اليدوية للعام  
١٨٩٤ - ١٨٩٥ يسجل ٦٨ ورشة فلاحية للحبال والخيوط ،  
يعمل عليها ٣٤٣ عامل (بينهم ١٤٣ عامل مأجور) ويبلغ اجمالي  
انتاجها ما قيمته ١١٥.٠٠٠ روبل . وتقع على رأس هذه  
المؤسسات الصغيرة ست مانيفاتورات كبيرة حيث ستة ارباب عمل  
يستخدمون ١٠١ عاملا (بينهم ٩١ بالاجرة) وبناتج اجمالي تبلغ  
قيمه ٨١.٠٠٠ روبل . والواقع ان أسلوب الانتاج في هذه  
المؤسسات الكبيرة هو المثال الفاقع عن «الانتاج المانيفاتوري  
المتسلسل» (على حد تعبير ماركس) ، اي ذلك النمط من المانيفاتورة  
حيث عمال مختلفون يؤدون عمليات مختلفة ومتتابعة في تحويل  
المواد الأولية : ١ - حلق القنّب \* ، ٢ - التمشيط ، ٣ - الغزل ،

---

\* القنّب (او الخيش) هو المادة التي تصنع منها الحبال - م .

٤ - اللوبة ، ٥ - التزفيت ، ٦ - تمرير الاسلاك في السواح  
مثقبة ، ٨ - تمرير الاسلاك في بطانية معدنية ، ٩ - جـدـل  
الخيوط والاسلاك ، قتل الحبال وجمعها (٠٠٠)

### ٣ - الصناعات الخشبية

وأبرز نموذج عن الصناعة المانيفاتورية في هذا المجال هي  
صناعة الصناديق الخشبية . ويتبين من المعطيات التي يوردها  
البحاث في مقاطعة بيرم مثلا ، ان هذه الصناعة منظمة على النحو  
التالي : بضعة من كبار المالكين ، يملكون مشاغل تستخدم العمال  
المأجورين ، يشترون المواد الأولية ، ويصنعون المنتجات جزئيا في  
مشاغلهم ، لكنهم يوزعون الشغل ، اساسا ، على مشاغل صغيرة  
تصنع أجزاء (من المنتج) ، ويتولون جميع هذه الاجزاء في  
مشاغلهم ، وارسال المنتج الجاهز الى السوق . ويجري استخدام  
قسمة العمل على نطاق واسع : اذ يجري تقسيم عملية انتاج  
الصندوق الى عشر او اثنتي عشرة عملية ، يتولى الصانع  
اليدويون القيام بكل واحدة منها على حدة . ويقوم تنظيم هذه  
الصناعة على توحيد عدد من العمال يقوم كل منها بعملية واحدة  
Teilarbeiter . حد تسمية مؤلف رأس المال تحت اشراف  
رأس المال . تلك هي المانيفاتورة المتنوعة (على حد تعبير ماركس)  
حيث العمال لا يقومون بعمليات انتاجية متتابعة في تحويل المادة  
الاولية الى منتج ، وانما يصنعون مختلف اجزاء من المنتج ،  
يجري تجميعها لاحقا . اما تفضيل الرأسماليين للعمل المنزلي  
الذي يبذله «الصناع اليدويون» ، فانه يجد تفسيره في طابع  
المانيفاتورة ، المشار اليه أعلاه من جهة ، ولكن اساسا في كون  
العمال المنزليين يتقاضون أجورا ادنى ، من جهة ثانية . ولنلاحظ  
هنا ان المشاغل الكبيرة نسبيا في هذه الصناعة يجري تصنيفها

أحيانا تحت خانة «المصانع والورشات» .

(...)

ثم ان صناعة العربات ، في مقاطعة بيرم ، مثلا ، منظمة على أسس مشابهة: وسط كثرة من المؤسسات الصغيرة تنشأ ورشات تجميع تستخدم العمال المأجورين ، فالصناع اليدويون الصغار ما هم الا عمال يصنعون اجزاء من العربة من خلال مواد أولية تخصصهم او مواد أولية يمددهم بها السماسرة (أي ، أصحاب ورشات التجميع) . ونقرأ عن اسرة بولتافا صانعي العربات اليدويين انه في ضواحي اردون توجد مشاغل تستخدم عمالا مأجورين وتوزع ايضا العمل على المنازل (حيث المعلمون الكبار يتعاقدون مع ٢٠ عاملا خارجيا) . وفي مقاطعة قازان نلاحظ اعتماد قسمة العمل على اساس المنتج في صناعة العربات المعدة للمدن : فبعض القرى متخصصة بعربات الحديد ، والبعض الآخر بالعربات ذات الدواليب ، الخ : «بعد اتمام عملية تجميع العربات المعدة للمدن في القرى (باستثناء الاشغال الحديدية ، والزلاجات او الدواليب) ترسل العربات الى تجار قازان الذين يرسلونها بدورهم الى الحدادين لانجاز الاشغال الحديدية . ثم تعاد العربات مجددا الى مشاغل البلدة حيث توضع عليها اللمسات الاخيرة ، اي يجري تنجيد المقاعد والدهان ... ان قازان ، التي كانت تتولى سابقا الاشغال الحديدية على العربات ، تخلت عن هذه الاشغال تدريجيا لصالح الصناع الحرفيين ، العاملين في منازلهم (في الريف) والذين يتقاضون أقل من حرفيي البلدة...» وهكذا فان رأس المال يؤثر توزيع العمل على العمال المنزليين لان من شأن ذلك تخفيض كلفة العمل . وان تنظيم صناعة العربات ، كما يتبدى من المعطيات المشار اليها أعلاه ، يتلخص ،

في غالب الاحوال ، بشبكة من الصناع اليدويين ، الخاضعين لرأس المال ، والذين يصنعون اجزاء فقط من المنتج الكامل .

(...)

## ٧ - تصنيع المنتجات الحيوانية : الجلود والفراء

ان اوسع المساحات لصناعة الجلود (الدباغة) تقدم امثلة نافعة عن الاندماج الكامل للصناعة اليدوية مع الصناعة المعملية ، امثلة عن ارقى الاطوار في تطور الرأسمالية المانيفاتورية (في العمق والانتشار) . والملفت هنا ان المقاطعات المشهورة بحجم دباغات الجلود فيها (فياتكا ، نيجني - بوفغورود ، بيرم وتفير) تتصف بتطور مشهود في الصناعات اليدوية في هذا المجال .

ان قرية بوفغورودسكوي ، قضاء غورباتون ، من اعمال مقاطعة نيجني - بوفغورود ، تحوي ، حسب الدليل (للعام ١٨٩٥) ٦٨ معملا تضم ٣٩٢ عاملا وتنتج ما قيمته ٥٤٧.٠٠٠ روبل، اما اللائحة للعام ١٨٩٤ - ١٨٩٥ فانها تقدر عدد «الورشات» ب ١١٩ ورشة ، تضم ١٤٩٩ عاملا يعملون على الورشة نفسها و ٢٠٥ خارجها ، بانتاج اجمالي قيمته ٩٣٤.٠٠٠ روبل (هذه الارقام الاخيرة لا تشمل الا تصنيع المنتجات الحيوانية ، وهي الصناعة المحلية الرئيسية) . على ان هذه المعطيات لا تعالج الا **الفئات العليا** من المانيفاتورة الرأسمالية . ففي العام ١٨٧٩ ، احصى السيد كاربوف في هذه القرية وجوارها اكثر من ٢٩٦ مؤسسة ، تضم ٦٦٩٥ عاملا (يعمل القسم الاكبر منهم في المنازل لصالح الرأسماليين)، ويبلغ اجمالي ناتجها ما قيمته ٤٩٠.٠٠٠ روبل في الصناعات التالية : دباغة الجلود ، استخراج الفراء ، صناعة السلال (لتغليف المنتجات) ، صنع اطقم الاحصنة ،

وأطواقها \* ، والقفازات ، اضافة لصناعة على حدة هي صناعة الفخاريات . اما احصاء الزيمستوفات لعام ١٨٨٩ ، فانه يسجل ١٨٤٠١ صناعة في الناحية ، ويتبين انه بين ال ١٨٤٢ عاملا الذين تتوافر عنهم معلومات تفصيلية ، يعمل ١١١٩ بالاجرة في مشاغل سواهم فيما يعمل ٤٠٥ في المنازل لصالح معلمين .

«ان بوغورودسكوي سكانها البالغ عددهم ٨٠٠٠ نسمة كناية عن دباغة ضخمة تعمل بلا توقف» . وتحديد اكثر ، انها مانيفاتورة يسودها العمل «المتسلسل» ، الذي يسيطر عليه بضعة رأسماليين كبار يشترون المواد الاولية ، ويدبغون الجلود ، ويحولونها الى اصناف متنوعة ، ويستخدمون لذلك عدة آلاف من العمال المحرومين من اي ملكية اضافة الى سيادتهم على المؤسسات الصغيرة .

والصناعة قديمة العهد ، ترقى الى القرن السابع عشر . ومن الشخصيات البارزة في تاريخها اسرة شيريميتيف (بداية القرن التاسع عشر) ، وهم ملاك عقاريون ساعدوا كثيرا على تطور الصناعة . وبالمناسبة ، فقد حموا البروليتاريا ، التي نشأت هنا منذ زمن طويل ، من الاغنياء المحليين . وعرفت الصناعة نموا سريعا بعد العام ١٨٦١ ، حيث تطورت المؤسسات الكبيرة على حساب الصغيرة . وبفضل قرون من النشاط الصناعي ، فقد برز بين الاهالي حرفيون بالغو الحذق نقلوا الصنعة لزوايا روسيا الاربع . وقد ادت العلاقات الرأسمالية الراسخة الجذور الى انفصال الصناعة عن الزراعة : فان بوغورودسكوي نفسها بالكاد تعرف نشاطا زراعيا ، لا بل انها تفصل الفلاحين المجاورين الذين

---

\* **طقم الحصان** هو مجموع جهاز الفرس لركبها من سرج ولجام وخلافه .  
اما **الطوق** فهو ما يوضع حول عنق الحصان عندما يجر عربة - هـ .

ينتقلون الى «البلدة»، عن اراضيهم \* . ويلاحظ السيد كاروف في هذه القرية «الغياب الكامل للمميزات الفلاحية بين السكان» بحيث «انه يستحيل عليك الاعتقاد انك في قرية وليس فسي بلدة» . والقرية ، من هذا المنظار ، تبرز غورباتوف وكافة مراكز اقصية مقاطعة نيجني - نوفغورود ، ربما باستثناء ارزاماس . انها «احد ابرز المراكز التجارية والصناعية في المقاطعة ، وتصل ارقام صناعيتها وتجاريتها الى الملايين» . «ثم ان دائرة النفوذ التجاري والصناعي لبوغورودسكوي واسعة جدا ، على ان الاوثق ارتباطا بصناعة القرية يقع في دائرة من ١٠ - ٢٠ فرسات . وهذا الجوار الصناعي بات اشبه بامتداد لبورودسكوي نفسها » «والواقع ان سكان بوغورودسكوي لا يشبهون الموجيك العاديين الاقفاظ بأي حال من الاحوال : انهم حرفيون من نمط مواطني المدن الاحرار ، انهم حذقون ومجربون يحترقون الفلاحين . اما نسق حياة سكان بوغورودسكوي وقيمهم الاخلاقية فانها مدنيّة بالكامل» . والى هذا ينبغي ان نضيف ان القرى الصناعية في قضاء غورباتوف تتميز بمستوى عال نسبيا من المتعلمين بين السكان . وهكذا فان نسبة المتعلمين والطلاب (رجالا ونساء) في

---

\* في العام ١٨٨٩ ، كانت ١٤٦٩ اسرة من اصل ١٨١٢ (يبلغ مجموع افرادها ٩٢٤١ نسمة) لا تعاطى اية اعمال زراعية على الاطلاق (في العام ١٨٩٧ بلغ السكان ١٢٣٤٢ نسمة) . وتختلف قريتا بافلوفا وبوغورودسكوي عن سواهما من القرى في قضاء غورياتون بأن عدد السكان الذين يغادرونها قليل جدا ، بل بالعكس من ذلك ، فمن اصل مجموع فلاحي قضاء غورباتوف الذين غادروا قراهم ، تجد ان ١٤٩٩ بالمائة منهم يسكن بافلوفا و٤٩ بالمائة بوغورودسكوي . وقد تزايد عدد السكان في القضاء بنسبة ٢٢٠١ بالمائة للفترة ١٨٥٨ - ١٨٨٩ ، في حين بلغ معدل الزيادة لقرية بوغورودسكوي ٤٢ بالمائة (انظر المواد الاحصائية للزيمستوفات) (ملاحظة لينين) .

قرى بافلوفا وبوغورودسكوي وفورسما هو ٣٧ر٨ بالمئة و ٢٠ بالمئة على التوالي ، في مقابل ٢١ر٥ بالمئة و ٤ر٤ بالمئة بالنسبة لسائر قرى القضاء (انظر المواد الاحصائية للزيمستوفات) .

(٠٠٠)

ان مثالا نموذجيا للمانيفاتورة الرأسمالية هو صناعة فرو السنجاب في قضاء كارغوبول ، بمقاطعة اولونيتز . . . الصناعة قائمة منذ مطلع القرن التاسع عشر : ٨ معلمين يستخدمون ١٧٥ عاملا ، اضافة الى ما يزيد عن الف خياطة و ٣٥ اسرة من صناع الفرو العاملين لصالحهم منزليا (في قرى مختلفة) ، اي ما مجموعه ١٣٠٠ - ١٥٠٠ شخص ، ينتجون ما قيمته ٣٣٦ر٠٠٠ روبل . . . ان الحالة السائدة في هذا الفرع من المانيفاتورة الرأسمالية ذات قيمة تعليمية بالغة الاهمية بصفتها نموذجا عن مجريات الامور في صناعتنا اليدوية القديمة والمحلية وقد اهملت في واحدة من المناطق الريفية النائية التي تعرف روسيا العديد من امثالها .

يعمل الحرفي ١٥ ساعة يوميا في جو غير صحي على الاطلاق ويحصل ٨ روبلا بالشهر ، اي اقل من ٦٠ - ٧٠ روبل بالسنة . اما مدخول «المعلم» فيصل الى خمسة آلاف روبل سنويا . وأما العلاقات بين المعلمين والعمال فانها «بطيركية - عشيرية» : فبناء على عادة قديمة ، يتولى المعلم تزويد عماله بالجة \* والملح مجانا ،

---

\* تحديدا الكفاس Kvas ، وهي نوع من الجعة يصنع في روسيا وأوروبا الشرقية من الجاودار - م .

شرط استجداء المادتين من طاهيه الخاص . وكتعبير عن الامتنان تجاه المعلم (الذي «يوفر» لهم العمل) يأتي العمال بعد أوقات العمل لنتف أذنان السناجيب ولتنظيف الفراء مجانا وبدون مقابل . هذا ويقطن العمال في المشغل طوال الاسبوع ، حيث يعنفهم المعلمون ، مدعين المزاح (المصدر ذاته ، ص ٢١٨) ويجبرونهم على القيام بأعمال متعددة كعلف التبن للدواب، وجرف الثلج، ونقل الماء، وعصر الثياب ، الخ . واليد العاملة رخيصة الى درجة مدهشة في كارغوبول نفسها ، حيث فلاحو الجوار مستعدون «للعمل بالمجان تقريبا» . والعمل يدوي ، وقسمة العمل منتظمة، وفترة التمهين طويلة (٨ - ١٢ سنة) ، فلا يصعب بالتالي ان نتصور حالة المتدربين .

(٠٠٠)

### ٣ - التقنية في المانيفاتورة . قسمة العمل ودلالاتها

لا بد لنا الان من استخلاص بعض الخلاصات من المعطيات الاحصائية الآتية الذكر ، لنرى ما اذا كانت تميز فعلا طورا خاصا من أطوار الرأسمالية في صناعتنا .

ان الجامع المشترك لكل الصناعات التي درسنا هو انها تبقي على الانتاج اليدوي ، وعلى قسمة العمل المنتظمة على نطاق واسع . وهكذا ، فان عملية الانتاج تنقسم الى عدة عمليات افرادية يمارسها حرفيون أخصائيون مختلفون . ويستغرق تدريب هؤلاء الاخصائيين وقتا طويلا ، ومن هنا فان التمهين apprenticeship هو شرط ملازم للمانيفاتورة . ومعلوم ان هذا يؤدي - في ظل الظروف العامة للاقتصاد السلعي وللرأسمالية - الى ولادة اسوأ



أشكال التبعية الشخصية والاستغلال (١) . ويرتبط زوال التمهين بطور ارقى من تطور المانيفاتورة وبقاء الصناعة الآلية الكبيرة ، عندما يؤدي ادخال الآلات الى تقليص فترة التدريب الى حدها الأدنى ، او عندما تنشأ عمليات انتاجية افرادية من البساطة بحيث يسهل حتى على الاطفال القيام بها .

ان استمرار الانتاج اليدوي بوصفه قاعدة المانيفاتورة يفسر جمودها النسبي ، وهذا امر ملفت للنظر خاصة عندما نقارنه بالمصنع . يتقدم تطور وتوسع قسمة العمل بوتيرة بطيئة ، بحيث تبقى المانيفاتورة على حالها لعقود من الزمن (بل لقرون) \* . وكما اتضح لنا ، فان عددا لا بأس به من الصناعات قيد الدرس هي صناعات قديمة ، لكننا لا نلاحظ اي تغير ملموس في وسائل الانتاج لدى معظمها قبل الفترة الاخيرة .

اما بالنسبة الى قسمة العمل ، فاننا لن نكرر هنا المقولات الشائعة للاقتصاد النظري بصدد الدور الذي تلعبه في مسار

---

١ - لنقتصر على مثال واحد . في قرية يوريسوفكا ، قضاء غرايوفورون ، من أعمال مقاطعة كورسكرا ، توجد صناعة لرسم الايقونات يشتغل فيها ٥٠٠ نسمة . اكثرية الحرفيين لا يستخدمون العمال ، وانما يعتمدون على المتدربين الذين يشتغلون ١٤ الى ١٥ ساعة باليوم . وعندما ورد اقتراح لانشاء مدرسة رسم : عارضه الحرفيون بشدة ، خوفا من خسارة العمل المجاني الذي يبذله المتدربون (تقارير وتحريات ، الكتاب الاول ، ص ١٣٣) . اما في الصناعة المنزلية ، فان ظروف عمل الاطفال في ظل المانيفاتورة الرأسمالية ليست احسن حالا من ظروف المتدربين ، طالما ان العامل مجبر على تطويل يوم العمل وبذل كل مجهود عائلته الى حدها الاقصى . (ملاحظة لينين) .

\* ظلت المانيفاتورة الشكل السائد «للسناعة» في اوروبا من القرن السادس عشر حتى الثلث الاخير من القرن الثامن عشر ، عند مستهل «الثورة الصناعية» -م- .

تطور قوى العمل المنتجة . في ظل الانتاج اليدوي ، كانت قسمة العمل الواسطة الوحيدة لتحقيق التقدم التقني . نكتفي بتسجيل نقطتين توضحان الحاجة الى قسمة العمل بوصفها المرحلة التمهيديّة لنشوء الصناعة الآلية الكبيرة .

اولا ، يصبح ادخال الآلات ممكنا فقط عندما تنقسم العملية الانتاجية الى عدد من الحركات الآلية البسيطة . ويجري استخدام الآلات ، باديء ذي بدء ، للاضطلاع بأبسط الحركات . ولا يتم الانتقال للاضطلاع بالعمليات الاكثر تعقيدا ، الا على نحو تدريجي بطيء . فاذا اخذنا الحياكة مثلا ، نجد ان النول الآلي طوى طويلا على انتاج الانسجة البسيطة ، بينما كانت حياكة الحرير لا تزال تتم يدويا في معظم الحالات ، كذلك ، ففي المهن الهندسية ، يجري ادخال الآلة ، باديء بدء ، للاضطلاع بأبسط العمليات - عملية الشد ، وما الى هنالك . غير ان هذا التقسيم للانتاج الى أبسط عملياته ، اذا كان يشكل الخطوة التمهيديّة الضرورية نحو الانتاج الآلي الكبير ، الا انه يؤدي ، في الوقت نفسه ، الى انتشار الصناعات الصغيرة . وهكذا ، يصير بمكنة الاهالي المجاورين لمراكز الانتاج ان يمارسوا بعض هذه العمليات التفصيلية في منازلهم إما بأمر من اصحاب المشاغل المانيفاتورية، مستخدمين المواد التي يمدّهم بها هؤلاء ... وإما « باستقلالهم » في شراء المواد ، وصناعة بعض اجزاء المنتج وبيعها الى اصحاب المشاغل ... وقد يبدو ان نمو الصناعات الصغيرة (وحتى « المستقلة » احيانا) كتعبير عن تطور المانيفاتورة الرأسمالية يشكل مفارقة واضحة . الا انه يبقى حقيقة لا يمكن اغفالها . وبديهي ان «استقلال» هؤلاء الحرفيين اليدويين هو مجرد وهم . فعملهم لا يقوم اصلا ، ومنتوجهم قد لا يملك قيمة انتفاعية في العديد من الحالات ، اذا لم يوجد رابط يربطهم بعمليات تفصيلية اخرى ، وبأقسام اخرى من المنتج . وحده رأس المال الكبير

الذي يبسط سلطانه (بشكل او بآخر) على جمع من العمال يمارسون مثل هذه العمليات المنفصلة ، نجح في ايجاد مثل هذا الرابط . ومن ابرز اخطاء الشعبويين انهم يتجاهلون او يطمسون حقيقة ان الحرفي اليدوي الذي يمارس عملية انتاجية واحدة انما هو جزء مكون من عملية الانتاج الرأسمالية .

اما النقطة الثانية التي يجب التوكيد عليها بنوع خاص فهي ان المانيفاتورة تدرب العمال المهرة . لم يكن بمستطاع الصناعة الآلية الكبيرة ان تتطور بالسرعة التي تطورت فيها ابان فترة «ما بعد الاصلاح» لو لم تسبقها فترة طويلة تولت المانيفاتورة خلالها تدريب العمال (٠٠٠)

ان قسمة العمل في المانيفاتورة الرأسمالية تشوّه وتشل العمال ، بمن فيهم الصناع اليدويين ، الذين ينتجون اجزاء افرادية من المنتج . انها تولّد الالمعيين والمشلولين ، الاوائل هم الاستثناءات النادرة الذين تثير براعتهم اعجاب مفتشي العمل ، اما الآخرون فانهم غالبية الصناع اليدويين ، ذوي الصدور الضعيفة ، والاذرع النامية نموا غير متناسق مع باقي الاعضاء ، والمصابون بـ «الالتواءات في العمود الفقري» ، الخ . الخ .

#### ٤ - القسمة الاقليمية للعمل

##### وانفصال الزراعة عن الصناعة

كما سبقت الاشارة ، فان قسمة العمل الاقليمية - اي تخصص بعض المناطق في انتاج منتج اوحده ، او نوع معين من المنتجات ، او حتى جزء معين من المنتج - ترتبط مباشرة بقسمة العمل بشكل عام . ان غلبة الانتاج اليدوي ، ووجود جمهرة من المؤسسات الصغيرة ، واستمرار ارتباط العامل بالارض ، وارتباط الحرفي بحرفة معينة - كل هذه تؤدي حكما الى عزل مناطق

الانتاج المانيفاتوري بعضها عن بعض ، وقد تعني هذه العزلة المحلية احيانا عزلة كاملة عن سائر اجزاء العالم التي يتعاطى معها التجار (....)

ان قسمة العمل الاقليمية ليست من السمات المميزة لصناعتنا ، بل هي من خصائص المانيفاتورة (في روسيا كما في سائر الاقطار) . لم تنتج الصناعات الصغيرة مثل هذه الاقاليم الواسعة ، بينما المصنع حطم عزلة هذه الاقاليم واتاح انتقال المؤسسات الصناعية والعمال من مناطق لاخرى. اما المانيفاتورة، فانها لا تخلق المساحات المندمجة وحسب ، بل هي تدخل التخصص الى تلك المناطق (قسمة العمل بالنسبة للبضائع) . وان توافر المواد الاولية في منطقة معينة لا يشكل بأي حال من الاحوال شرطا اساسيا للمانيفاتورة ، ولا هو امر طبيعي بالنسبة اليها ، لان المانيفاتورة تفترض سلفا التبادل التجاري الواسع النطاق .

ويرتبط بالخصائص الآنفه الذكر للمانيفاتورة كون هذا الطور من النمو الرأسمالي يتسم بشكل مميز من الانفصال بين الزراعة والصناعة . اذ لم يعد الفلاح هو الصناعي النموذجي ، بل انه «الحرفي» غير الممارس للفلاحة (وفي الطرف الآخر ، التاجر وصاحب المحترف) . وكما تبين لنا سابقا، فان الصناعات المنظمة على اساس الانتاج المانيفاتوري غالبا ما تكون في مراكز غير زراعية ، إما في البلدات ، واما — كما هي الحال غالبا — في القرى التي بالكاد يتعاطى سكانها نشاطا زراعيا معيناً ، تلك القرى التي ينبغي تصنيفها كتجمعات سكنية ذات صفة صناعية وتجارية. هنا نجد ان انفصال الصناعة عن الزراعة عميق الجذور فسي تقنيات المانيفاتورة ، في اقتصادياتها ، وفي مميزات نمط الحياة الذي تولده (او الثقافة) . ذلك ان التقنية تقيّد العامل بصناعة معينة فتجعله عديم النفع بالنسبة للزراعة (اي تجعله ضعيفا من الناحية الجسدية بالقياس لمتطلباتها ، الخ) من جهة ، لكنها

تتطلب ، الممارسة الطويلة والمنتظمة للصناعة ، من جهة ثانية .  
اما البنية الاقتصادية للمانيفاتورة ، فانها تتصف بتمايز بين  
الصناعيين اعمق بكثير مما هو الحال بالنسبة للصناعات الصغيرة .  
وقد تبين لنا في حالة هذه الصناعات الصغيرة ان التمايز في  
الصناعة يتوازي مع تمايز في الزراعة . فمع الإفقار المطلق لجموع  
المنتجين ، الذي هو شرط ملازم للمانيفاتورة ونتيجة من نتائجها ،  
يصعب تجنيد عمال المانيفاتورة من بين المزارعين المستقرين  
اقتصاديا . فمن بين المميزات الثقافية للمانيفاتورة نلاحظ ، اولاً ،  
تواجدها القديم (ان لم نقل عراقتها) الذي يترك آثاره على  
السكان ، ونلاحظ ثانياً ، ارتفاع مستوى معيشة السكان .  
سوف نتطرق بالتفصيل للنقطة الأخيرة فيما بعد ، ولكن فلنلاحظ ،  
اولاً بأول ، ان المانيفاتورة لا تؤدي الى الانفصال الكامل للصناعة  
عن الزراعة . ففي ظل التقنية [الانتاجية] اليدوية يتعذر على  
المؤسسات الكبيرة ان تصفي المؤسسات الصغيرة نهائياً ، خاصة  
اذا وافق الصناع اليدويون الصغار على تمديد يوم عملهم  
وتخفيض مستوى متطلباتهم . وقد رأينا ان المانيفاتورة ، في  
مثل هذه الحالات ، قد تساعد على تطوير الصناعات الصغيرة .  
ولذلك ، فمن الطبيعي ان نجد ان المراكز غير الزراعية غالباً ما  
تكون محاطة بمنطقة كاملة من التجمعات الزراعية يمارس سكانها  
الصناعات اليدوية [الى جانب الزراعة] . وفي هذا الصدد ايضاً ،  
يتجلى لنا بوضوح كامل الطابع الانتقالي للمانيفاتورة بين الانتاج  
اليدوي الصغير وبين المصنع . حتى في الغرب ، لم تنجح  
الفترة المانيفاتورية من الرأسمالية في تحقيق الفصل الكامل بين  
العمال الصناعيين والزراعة . اما في روسيا ، فان عملية الفصل  
هذه قد أعيقت بسبب استمرار العديد من المؤسسات التي تقيد  
الفلاح بالارض . لذلك نكرر القول ان المؤسسة الأكثر تعبيراً عن  
المانيفاتورة الرأسمالية الروسية هي المركز غير الزراعي الذي  
يجذب سكان القرى المجاورة ، الذين يتوزع وقتهم بين العمل

الصناعي والعمل الزراعي ، وسيطر على هذه القرى في آن .  
وتجدر الإشارة هنا الى ارتفاع المستوى الثقافي لسكان هذه  
المراكز غير الزراعية . ذلك ان ارتفاع نسبة المتعلمين ، وارتفاع  
مستوى الحاجات والمعيشة ، والقطيعة مع «جلافة» القرية ،  
تشكل عادة السمات المميزة لسكان مثل هذه المراكز . وبمقدور  
المرء ان يستوعب المفزى العميق لهذا الواقع، الذي يثبت بوضوح  
الدور التقدمي تاريخيا للرأسمالية، وأيضا للرأسمالية «الشعبية»  
الصادقة التي لا يجرؤ اكثر المتحمسين للشعبيين على نعتها  
بأنها «اصطناعية» ، طالما ان الغالبية الساحقة من المراكز المذكورة  
تصنّف عادة في خانة الصناعة اليدوية ! هنا ايضا يتجلى الطابع  
الانتقالي للمانيفاتورة لانها تكتفي بافتتاح عملية تطوير عقلية  
السكان ، وتترك للصناعة الآلية الكبيرة امر استكمالها .

## ٥ - البنية الاقتصادية للمانيفاتورة

في جميع الصناعات المنظمة على اساس المانيفاتورة التي  
عالجنا ، وجدنا ان اكثرية العمال ليست مستقلة ، بل هي  
خاضعة لرأس المال ، تتقاضى الاجور لا غير ، ولا تملك المواد  
الاولية ولا المنتجات الجاهزة . وفي نهاية الامر ، فان الاكثرية  
الساحقة من العاملين في هذه «الصناعات» هم **عمال مأجورون** ،  
على الرغم ان هذه العلاقة لا تبلغ ، في ظل المانيفاتورة ، الكمال  
وحالة الصفاء التي تبلغها في المصنع . في ظل المانيفاتورة ،  
يندمج رأس المال التجاري مع رأس المال الصناعي ، بحيث  
يتشابهان في اكثر الاشكال تنوعا ، وتتخذ تبعية المنتج  
للرأسمالي عددا من التجليات والتلاوين ، من العمل بالاجرة في  
المشغل الذي يملكه الغير ، الى العمل في منزل المنتج لصالح

صاحب المشغل ، والى التبعية في شراء المواد الاولية او في بيع المنتج اخيرا . وهكذا ، تشهد المانيفاتورة عددا كبيرا ، الى هذا الحد او ذاك ، من المنتجين شبه المستقلين ، جنبا الى جنب مع جمهرة من العمال التابعين . غير ان كل تنوع أشكال التبعية هو مجرد ستار يخفي السمة الرئيسية للمانيفاتورة ، وهي ان الانشقاق بين ممثلي العمل وممثلي رأس المال قد اخذ يتجلى بحدة ووضوح كبيرين . وفي الوقت الذي كان الفلاحون يحققون فيه تحررهم ، اذا بهذا الانشقاق يسجل عدة أجيال من عمره فسي المراكز الكبيرة للمانيفاتورة الروسية . وفي كافة «الصناعات» التي عالجنّا أعلاه ، نجد جمهرة من الناس يقتصر مصدر رزقهم الوحيد على العمل في ظرف من التبعية لأفراد الطبقة المالكة ، ونجد ، من ناحية ثانية ، أقلية ضئيلة من الصناعيين الميسورين يسيطرون ، بطريقة او بأخرى ، سيطرة كاملة تقريبا على كل صناعة المقاطعة المعنية . وان هذه الواقعة الاساسية هي التي تسم المانيفاتورة عندنا بميسمها الرأسمالي البارز ، بالقياس مع الحقبة التي سبقتها . فقد عرفت تلك الحقبة هي ايضا التبعية لرأس المال والعمل بالاجرة ، ولكن على غير تبلور ، وعلى غير شمول لاكثرية الصناعيين والسكان ، وبدون ان يؤدي الامر الى التمايز بين مختلف فئات الافراد المتعاطين الانتاج . اضاف الى ذلك ان الانتاج نفسه ، في الحقبة السابقة ، كان لا يزال يحتفظ برقعته الضيقة ، اذ كان التمايز لا يزال ضعيفا بين صاحب الحرفة والعامل ، ولم يكن الوضع قد شهد بروز اي من كبار الرأسماليين (الذين يرأسون المانيفاتورات دوما) او اي من العمال المرتبطين بعملية انتاجية واحدة ووحيدة ومقيدين بالتالي برأس المال الذي يدمج هذه العمليات الانتاجية التفصيلية فسي اوالية انتاجية واحدة .

فيما يلي شهادة كاتب قديم تؤكد بطريقة صارخة تشخيصنا للمعطيات الواردة أعلاه :

«في قرية كيمري ، كما في سائر القرى الروسية المسماة غنية كباقلوفا مثلا ، نجد أن نصف السكان هم من المتسولين الذين يعيشون على الصدقات ... وإذا مرض عامل معين ، وصدف انه يسكن بمفرده ، فقد يجد نفسه بدون كسرة خبز في غضون أسبوع» (١) .

وهكذا ، فإن السمة الرئيسية لاقتصاديات المانيفاتورة الروسية كانت مكتملة الوضوح منذ الستينيات - أي المفارقة بين «ثروة» عدد من «القرى المشهورة» وبين الإفقار المطلق للاكثريّة الساحقة من «الصناع اليدويين» . ويرتبط بهذه السمة أن عمال المانيفاتورة النموذجيين (وتحديدا ، الحرفيون الذين قطعوا نهائيا ، أو عمليا ، مع الأرض) بدأوا ينجذبون نحو الطور اللاحق من الرأسمالية ، لا طورها السابق ، وباتوا أقرب الى العامل في الصناعة الآلية الكبيرة منهم الى الفلاح - وأن المعطيات الآتية الذكر عن المستوى الثقافي للصناع اليدويين تشكل برهانا صارخا على ما نقول . على أن هذا التشخيص لا ينطبق على مجموع العاملين في المانيفاتورة . ذلك أن استمرار عدد كبير من المؤسسات الصغيرة وأصحاب الحرف الصغار ، واستمرار الارتباط بالأرض والتطور البالغ الكثافة للعمل المنزلي - كل هذه تعني وجود عدد كبير من «الصناع اليدويين» في المانيفاتورة ينجذبون نحو الفلاحين، نحو أصحاب الحرف الصغار، نحو الماضي لا المستقبل، ويتشبثون بكافة الاوهام حول امكانية تحولهم الى أصحاب حرف مستقلين (بالجهود الجبارة ، والتقتير وإتساع الحيلة) .

---

١ - ن . اوفسيانيكوف ، «علاقة منطقة الفولغا العليا بسوق نيجني - نوفغورود» ، مقالة في دليل نيجني - نوفغورود ، المجلد ٢ (نيجني - نوفغورود ، ١٨٦٩) (ملاحظة لينين) .



وفيما يلي تقويم لامع في موضوعيته لتلك الاوهام البرجوازية الصغيرة يرد في تقرير احد مفتشي «الصناعات اليدوية» فـي مقاطعة فلاديمير :

«ان الانتصار النهائي للصناعة الكبيرة على الصناعة الصغيرة، وتجميع العمال ، الموزعين في ورشات عديدة ، داخل جدران مصنع حرير واحد ، هو امر لا يتطلب سوى الوقت . وبقدر ما يتسارع تحقيق هذا الانتصار بقدر ما يجلب المنافع لعمال الحياكة .

ومما يميز التنظيم الحالي لصناعة الحرير عدم استقرار الفئات الاقتصادية وهلاميتها ، والنزاع بين الانتاج الكبير والانتاج الصغير والزراعة . ويدفع هذا الصراع ب «المعلم» الصغير والحائك الى حمى الهياج ، فلا يؤدي سوى الى انفصالهما عن الارض ، واغراقهما في الديون وفي فترات من الاحباط . ان تمرکز الانتاج لن يخفض اجور الحائك ، لكنه سيزيل الحاجة الى تحفيز وتخدير العمال ، واغرائهم بتقديرات لا تتناسب ومداخيلهم السنوية . فمع انخفاض المنافسة المتبادلة ، يفتر اهتمام اصحاب المعامل في بذل اموال طائلة لا يقق الحائك تحت طائلة الديون . ثم ان الانتاج الكبير يولد تناقضا بين مصالح صاحب العمل والعمال ، بين ثروة الاول وبؤس الآخرين ، الى درجة انه تنعدم عند الحائك الرغبة في ان يصبح صاحب معمل . ان الانتاج الصغير لا يقدم للحائك اكثر مما يقدمه له الانتاج الكبير ، لكنه - اي الانتاج الصغير - يفتر الى ثبات هذا الاخير ، ولهذا السبب بالذات فانه يصيب العامل بضرر افدح . تتولد آمال واهمة في ذهن الحائك ، فيتطلع الى اليوم الذي يقيم فيه نوله الخاص . ومن اجل تحقيق هذا الهدف يجهد نفسه لاقصى حد ، ويفرق في الديون ، فيأخذ بالسرقة ، والكذب ، ويبدأ بالنظر الى زملائه الحائكين ليس كشركاء في المصيبة ، وانما كأعداء ، كمنافسين على استملاك النول نفسه الذي يحلم باستملاكه هو ذات يوم . ان صاحب

المشغل الصغير ليس يدرك تفاهة وضعه الاقتصادي ، فتجده يتشبث بالسهماسة وأصحاب المعامل ، ويخفي عن زملائه مصدر وشروط شرائه للمواد الأولية وبيعه لمنتجاته . أنه يتصور نفسه صاحب حرفة مستقل ، فيتحول الى اداة طيبة بأئسة ، الى لعبة ، بين ايدي كبار التجار . وما ان ينجح في انشغال نفسه من المستنقع ، وفي استملاك ثلاثة او اربعة انوال ، حتى تجده يتحدث عن مشاغل وهموم ارباب الاعمال ، وعن كسل الحائكين وادمانهم على الكحول ، وعن ضرورة تأمين صاحب العمل ضد عدم الوفاء بالديون . ان صاحب الحرفة الصغير هو التجسيد الحي للعبودية الصناعية ، تماما كما كان الساقى والخدام المنزلي تجسيدا لعبودية الارقاء . فطالما لم تنفصل ادوات الانتاج نهائيا عن المنتج ، سيظل هذا الاخير يملك الفرص للتحول الى صاحب حرفة مستقل ، وطالما لا يزال الملاك ، واصحاب الحرف الصغار ، والوسطاء - الذين يقودون الفئات الاقتصادية الدنيا ويستغلونها ويتعرضون لاستغلال الفئات العليا - يردمون الهوة الاقتصادية بين السماسر والحائك ، فان الوعي الاجتماعي للعاملين سيظل يشوبه الغموض ، كما ستظل مخيلتهم فريسة الاوهام . فتحتدم المنافسة حيث يجب ان يحل التضامن وتتولد وحدة مصالح بين فئات اقتصادية متناقضة . ان النظام الحالي لانتاج الحرير لا يكتفي بالاستغلال الاقتصادي ، بل هو يجد عملاء له من بين المستغلين (بفتح الغين) ، ويلقي على عاتقهم مهمة بليلة اذهبان وإفساد قلوب الشغيلة» (صناعات مقاطعة فلاديمير ، الجزء ٣ ، ص ١٢٤ - ١٢٦) .

## ٦ - رأس المال التجاري والصناعي في المانيفاتورة . السماسر وصاحب المعمل

يتضح من المعطيات الواردة اعلاه ان عددا كبيرا من المؤسسات

الصفيرة يتزامن مع المشاغل الرأسمالية الكبيرة في هذه الحقبة من التطور الرأسمالي ، الى درجة ان هذه المؤسسات الصفيرة تكون هي الطاغية ، عادة ، مع انها تلعب دورا ثانويا في اجمالي الانتاج . ان استمرار المؤسسات الصفيرة (لا بل تطورها ، كما تبين لنا اعلاه) ظاهرة طبيعية جدا في ظل المانيفاتورية . ففي ظل الانتاج اليدوي ، لا تملك المؤسسات الكبيرة افضليات حاسمة على المؤسسات الصفيرة . لا بل ان قسمة العمل تشجع على نشوء المشاغل الصفيرة ، لانها تؤدي الى نشوء ابسط العمليات [الانتاجية] التفصيلية . ولهذا السبب بالذات ، فان احدى السمات **المميزة** للمانيفاتورية الرأسمالية هي تحديدا العدد القليل من المؤسسات الكبيرة نسبيا المتجاورة مع العدد الكبير من المؤسسات الصفيرة . هل ان ثمة من علاقة بين هذا وذاك ؟ ان المعطيات التي عالجنا اعلاه لا تترك مجالا للشك في ان العلاقة بينهما هي من اوثق العلاقات ، وفي ان المؤسسات الكبيرة تولد من المؤسسات الصفيرة ، التي تكون احيانا مجرد فروع خارجية للمعامل المانيفاتورية ، مثلما تؤكد هذه المعطيات على ان العامل الذي يعزز تلك العلاقة ، في اغلب الاحيان ، هو رأس المال التجاري الذي يملكه كبار اصحاب المشاغل والذي يبسط سلطانه على صغارهم . ان مالك المشغل الكبير **مضطر الى** شراء المواد الاولية وبيع منتجاته على نطاق واسع . وبقدر ما تكون دورة رأس ماله كبيرة ، تنخفض اكلافه (بالقياس الى السلعة الواحدة) في شراء وبيع السلع ، والفرز والتخزين ، الخ . الخ . وهكذا تنشأ عملية اعادة بيع للمواد الاولية لاصحاب المشاغل الصغار بالتجزئة ، وشراء سلعهم التي يبيعها صاحب المانيفاتورية بدوره بصفتها سلعا من انتاجه . وغالبا ما يرتبط الاسترقاق والربا بعمليات بيع المواد الاولية وشراء المنتجات . فاذا كان صاحب المشغل الصغير يشتري المواد بالدين ويسلم منتجاته تسديدا

لديونه ، فان صاحب المانيفاتورة الكبير يحقق بذلك مستوى من الربح على رأسماله لا يتحقق مطلقا على يد العمال المأجورين . ان قسمة العمل تنعش تطور علاقات التبعية التي تشد اصحاب المشاغل الصغار الى الكبار . وهؤلاء الآخرون إما ان يوزعوا المواد على المنازل لصناعتها (او لممارسة عمليات تفصيلية معينة عليها) وإما ان يشتروا من «الحرفي اليدوي» اجزاء من منتجات ، او انواعا معينة منها ، الخ . وباختصار ، **فان اوثق الارتباط بين رأس المال التجاري والصناعي هو واحد من ابرز مميزات المانيفاتورة .** ويندمج «السمسار» هنا ، في معظم الاحيان ، بصاحب المانيفاتورة (او «صاحب المصنع» اذا شئنا استخدام المصطلح الخاطيء الشائع التداول الذي يصنف كل محترف على انه «مصنع» بغض النظر عن حجمه) . ولهذا فغالبا ما نجد ان المعطيات الاحصائية عن مؤشر الانتاج للمؤسسات الكبيرة لا تقدم لنا ، **بحد ذاتها ، اية فكرة واضحة** عن الدلالة الحقيقية لهذه المؤسسات بالنسبة الى الصناعات الحرفية ، لان اصحاب هذه المؤسسات لا يبسطون سلطانهم على عمل العمال المستخدمين . في مؤسساتهم وحسب ، وانما يسيطرون ايضا على جمع . من العمال المنزليين وحتى على جمهور واسع من اصحاب المشاغل الصغار شبه المستقلين ، يلعبون تجاههم دور السماسرة . وهكذا فالمعطيات الاحصائية عن المانيفاتورة الروسية تزيد من ابراز القانون الذي اثبته مؤلف «**رأس المال**» ، والقائل بأن درجة تطور رأس المال التجاري يتناسب عكسيا مع درجة تطور رأس المال الصناعي . وبالتأكيد يحق لنا ان نقول عن كل الصناعات الموصوفة في القسم الثاني من هذا الفصل : **اذ يتقلص عدد المشاغل الكبيرة بين هذه الصناعات ، يزداد تطور السمسرة ، والعكس بالعكس .** والذي يتغير هنا هو مجرد شكل رأس المال المسيطر في كل حالة من الحالات والذي يفرض على الصانع اليدوي «المستقل» ظروفًا غالبا ما تكون اسوأ بكثير من ظروف العامل المأجور .

ان الخطأ الاساسي الذي يرتكبه الاقتصاديون الشعبويون هو انهم يتجاهلون، او يقللون من شأن العلاقة القائمة بين المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الكبيرة من جهة ، والعلاقة القائمة بين رأس المال التجاري ورأس المال الصناعي من جهة ثانية . «ان صاحب العمل في منطقة بافلوفا ما هو الا سمسار متطور» ، يقول السيد غريغورييف (المصدر السالف الذكر ، ص ١١٩) . وهذا صحيح ليس فقط بالنسبة الى بافلوفا وحدها ، بل وأيضا بالنسبة لغالبية الصناعات المنظمة وفق نهج المانيفاتورة الرأسمالية . والعكس صحيح ايضا . فالسمسار في نظام المانيفاتورة هو «صاحب معمل» متطور . وهذا بالمناسبة هو احد الفروقات الاساسية بين السمسار في نظام المانيفاتورة والسمسار في الصناعات الفلاحية الصغيرة . لكن ان نستخلص من واقعة الارتباط بين «السمسار» و«صاحب المعمل» حجة تؤيد الصناعة الصغيرة (كما يفعل السيد غريغورييف والعديد غيره من الشعبويين) ما هو الا عملية استخلاص لنتائج اعتباطية كليا وعملية تشويه للحقائق لكي تتلاءم مع افكار مسبقة . ان حشدا من الوقائع يأتي ليؤكد ، كما رأينا سابقا ، ان اندماج رأس المال التجاري مع رأس المال الصناعي يؤدي الى تدهور وضع المنتج المباشر الى ما دون مستوى العامل الأجور ، ويطيل يوم عمله ، ويخفض مداخيله ، ويؤخر التقدم الاقتصادي والثقافي .

## ٧ - الصناعة المنزلية الرأسمالية بما هي ملحق بنظام المانيفاتورة

يبين لنا الفصل السابق ان الصناعات الفلاحية الصغيرة تحوي على صناعة منزلية رأسمالية ، اي على عملية تحويل للمواد الاولى في المنازل ، والدفع على القطعة ، والحصول على المواد الاولى

عبر المتعهدين . وسوف نلتقي لاحقا بالصناعات المنزلية الرأسمالية (وعلى نطاق واسع) جنبا الى جنب مع المصنع ، اي مع الصناعة الآلية الكبيرة . وهكذا فان الصناعة المنزلية الرأسمالية ترافق كافة اطوار نمو الرأسمالية في الصناعة ، وإن تكن اكثر تميزا لمرحلة المانيفاتورة . ان كلا من الصناعات الفلاحية الصغيرة والصناعة الآلية الكبيرة تستطيع ان تتدبر أمورها بدون الصناعة المنزلية . على ان فترة المانيفاتورة من تطور الرأسمالية ، بما يميزها من استمرار صلة العامل بالارض وبتكاثر المؤسسات الصغيرة حول المؤسسات الكبيرة ، يصعب ، او حتى يستحيل ، ان نتصورها بدون توزيع العمل المنزلي . وتؤكد الوقائع الروسية ، كما رأينا أعلاه ، ان توزيع العمل المنزلي واسع الانتشار في الصناعات المنظمة وفق نظام المانيفاتورة الرأسمالية . ولهذا السبب فاننا نعتقد ان الاكثر ملاءمة لاهدافنا هو ان ندرس في هذا الفصل تحديدا السمات المميزة للصناعة المنزلية الرأسمالية ، على الرغم من ان بعض الامثلة الواردة ادناه يصعب اعتبارها من ضمن نظام المانيفاتورة .

لا بد من ان نشير ، باديء بدء ، الى تكاثر الوسطاء بين الرأسمالي والعامل في الصناعة المنزلية . يتعذر على المتعهد الكبير ان يوزع بنفسه المواد على مئات وآلاف من العمال المنزليين، الموزعين احيانا على عدد من القرى . ويستدعي ذلك نشوء الوسطاء (وقد يتطلب الامر احيانا نشوء نظام تراتبي من مثل هؤلاء الوسطاء) لاستلام المواد بالجملة وتوزيعها بالتجزئة . هكذا نحصل على نظام التعريق \* ، نظام يمارس اقصى صنوف الاستغلال : ذلك ان «الملتزم الفرعي» (او «صاحب المشغل» او

---

★ sweat system .

«بياعة المخزومات» ، الخ. الخ.) هو قريب جداً من العامل ، وهو يعرف بالتالي كيف يستفيد حتى من أدق حيثيات بؤسه ، ويبتكر للاستغلال وسائل لا يعقل تصورها في مؤسسة كبيرة مثلما تنعدم امكانية اكتشافها ومراقبتها .

والى جانب نظام التعريق ، او ربما كشكل من أشكاله ، يوجد نظام دفع الاجور على شكل بضائع ✕ - الممنوع في المصانع ، لكنه يستمر في الصناعات الحرفية اليدوية ، خاصة حيث يجري توزيع العمل على المنازل . وفي وصفنا للصناعات المختلفة أعلاه ، قدمنا الامثلة عن هذه الممارسات الشائعة .

ثم ان الصناعة المنزلية الرأسمالية تستجلب ظروف عمل غير صحية على الاطلاق حيث يضاف فقر العامل المدقع الى استحالة ضبط ظروف العمل بواسطة اي نوع من القوانين الى دمج مكان العمل مع مكان السكن لتوليد ظروف تحوّل مساكن العمال المنزليين الى بؤر للالتهابات وللأمراض المهنية . يمكن مكافحة مثل هذه الآفات في المؤسسات الكبيرة . على ان الصناعة المنزلية تبقى بين أشكال الاستغلال الرأسمالي اكثرها «ليبرالية» .

ان يوم العمل الطويل فوق حدود المعقول هو ايضا سمة مميزة من سمات العمل المنزلي لصالح الرأسمالي كما هي من سمات الصناعات الصغيرة عموماً . ولقد تعرضنا للحيثيات التي تقارن يوم العمل في كل من «المصانع» وبين «الصناع اليدويين» .

في معظم حالات الصناعة المنزلية تجد انجذاب النساء والاطفال منذ نعومة اظافرهم الى الانتاج . وتأكيداً على ذلك ، فلنذكر بعض الوقائع المستمدة من دراسة عن الصناعات النسائية في مقاطعة موسكو . توجد ١٠٠٠٤ نساء تعمل في لف القطن ، حيث يبدأ الاطفال العمل في الخامسة او السادسة من عمرهم (١)

---

★ truck system .

وحيث المدخول اليومي ١٠ كوبيكات والسنوي ١٧ روبلا . ويصل يوم العمل في الصناعات النسائية عموما الى ١٨ ساعة . وفي الحياكة يبدأ الاطفال العمل في السادسة ، ويبلغ المدخول اليومي ١٠ كوبيكات والسنوي ٢٢ روبلا . ويبلغ مجموع العملات فتي الصناعات النسائية ٣٧٥١٤ امرأة ، يبدآن العمل في الخامسة او السادسة من العمر في ست من الصناعات ال ١٩ التي تستوعب ٣٢٤٠٠ من العملات ، ويتقاضين ١٣ كوبيكا كمعدل للدخل اليومي ، و٢٦ روبلا و٢٠ كوبيكا كدخل سنوي .

ولعل أخبت أوجه الصناعة المنزلية الرأسمالية ذلك الذي يؤدي الى انخفاض في مستوى متطلبات العامل . هنا يستطيع رب العمل ان يستجلب العمال من المناطق البعيدة حيث مستوى معيشة الشعب متدنٍ الى أبعد حد وصلة العامل بالارض تسمح له بالعمل لقاء أتفه الاجور . لناخذ مثلا صاحب مؤسسة لصنع الجوارب في احدى القرى الذي يشرح قائلا ان الايجارات فتي موسكو مرتفعة، وبالإضافة لذلك فان الحائكين «يجب اطعامهم . . الخبز الابيض . . . في حين ان العمال هنا يعملون في أكوأخهم ويكتفون بالخبز الاسمر . . . فكيف يمكن لموسكو ، بعد هذا كله ، ان تنافسنا؟! » (١) . اما تفسير الاجور الشديدة الانخفاض لزوجات وبنات الفلاحين في صناعة لف القطن فهو ان هذا العمل يشكل بالنسبة لهن مصدر دخل اضافي : «وهكذا ، فالنظام السائد في هذه المهنة ، يخفض الاجور الى ادنى حد بالنسبة للذين تشكل هذه المهنة مصدر رزقهم الوحيد ، ويخفض بالتالي أجور الذين يمتاشون على العمل الصناعي وحده لما هو دون الحد الأدنى من حاجاتهم ، او هو يؤخر ، اقلا ، عملية ارتفاع مستوى



معيشتهم . اي انه يؤدي الى نشوء ظروف غير طبيعية ، في كلا الحالين» (١) . ويقول السيد خاريزومينوف : «يسمى المصنع وراء الحائكين ذوي الاجور المتدنية وهو يجدهم في قراهم البعيدة جدا عن مراكز الصناعة ... هناك واقعة اكيدة ، وهي ان الاجور تنخفض بانتظام مع الابتعاد عن المراكز الصناعية نحو الاطراف» (٢) . وهكذا ، فان ارباب العمل قادرون على الاستفادة القصوى من الظروف التي تقيّد السكان بالارياف بطريقة اصطناعية .

اما عزلة العمال الصناعيين فليست اقل خبثا من سائر اوجه هذا النظام (....)

ان عزلة العمال الصناعيين وتعدد الوسطاء تؤديان بالطبع الى انتشار العبودية ، الى مختلف اشكال التبعية الشخصية التي تترافق عادة والعلاقات «البطيركية» في الارياف النائية . ثم ان مديونية العمال لارباب العمل ظاهرة واسعة الانتشار في الصناعات اليدوية عموما والصناعات المنزلية خصوصا . فالعامل ليس عبدا للاجر وحسب بل هو عبد للديون ايضا . وقد اوردنا اعلاه عددا من الامثلة عن الظروف التي يعيشها العامل في ظل «الطابع العشيري» (البطيركي) للعلاقات الريفية .

عند الانتقال من وصف الصناعة المنزلية الرأسمالية الى وصف الظروف التي تساعد على انتشارها ، لا بد لنا اولا من ذكر العلاقة بين هذا النظام وبين تقييد الفلاح بحصة ارضه . فقدان حرية الحركة ، التعرض احيانا لخسارة مادية من اجل التخلص من الارض (عندما تفيض نفقات الارض عن عائدها، بحيث يضطر

---

١ - المصدر ذاته ، ص ٢٨٥ .

٢ - صناعات مقاطعة فلاديمير ، الجزء ٣ ، ص ٦٣ .

الفلاح الذي يؤجر حصته الى دفع مبلغ للمستأجر) ، وحصرية المجتمع الفلاحي في مرتباته الاجتماعية ، كل هذه توسع بطريقة اصطناعية من رقعة العمل المنزلي الرأسمالي ، وتقيّد الفلاح بطريقة اصطناعية ايضا ، لاسوا اشكال الاستغلال . وهكذا فالمؤسسات البالية ومبدأ المراتب الاجتماعية تمارس اخبث تأثير على الزراعة والصناعة معا ، وتحافظ على اشكال الانتاج المتخلفة تقنيا والتي تترافق مع نمو هائل للعبودية والتبعية الشخصية ، ومع انعكاس الظروف واشدها سحقا للكادحين (١) .

وبالاضافة لذلك ، فانه توجد علاقة اكيّدة بين العمل المنزلي لصالح الرأسماليين وبين تمايز الفلاحين . ان اتساع العمل المنزلي على نطاق واسع يفترض شرطين : ١ - وجود جمهرة من العمال الريفيين **المضطرين** لبيع قوة عملهم لقاء أجور رخيصة ؛ ٢ - وجود فلاحين **ميسورين** ، وثيقي الاطلاع على الظروف المحلية ، وقادرين على الاضطلاع بدور الوكلاء في عملية التوزيع . ذلك ان البائع الذي يوفده التاجر [لتلك المناطق] قد لا يستطيع ممارسة هذا الدور (خاصة بالنسبة للصناعات البالغة نسبة معينة من التعقيد) ، وهو بالتاكيد لن يستطيع ممارسته بـ «البراعة» التي يمارسه فيها الفلاح المحلي ، اي كـ «واحد منهم» . وقد يعجز كبار المقاولين عن تنفيذ نصف عملياتهم في توزيع العمل على العمال المنزليين اذا لم يكن يوجد تحت امرتهم جيش كامل من

---

١ - ما من شك في انه طالما وجد نظام رأسمالي فانه ستوجد بروليتاريا ريفية مستعدة للاضطلاع بعمل منزلي في اسوأ الشروط . غير ان المؤسسات البالية توسع رقعة العمل المنزلي وتعميق النضال ضده . منذ العام ١٨٦١ ، اشار كورساك الى العلاقة ما بين الاتساع الهائل لرقعة الصناعة المنزلية في روسيا وبين النظام الزراعي السائد في بلادنا (المصدر السالف الذكر ، ص ٣٠٥ - ٣٠٧) (ملاحظة لينين) .

صغار المقاولين يمكن أثمانهم على تسلم السلع بالدين او على اساس عمولات ، ممن يقفز على كل مناسبة بجشع سعيًا وراء توسيع عملياته التجارية الصغيرة .

وأخيرا ، فانه من الاهمية بمكان ان نشير الى مكانة الصناعة المنزلية الرأسمالية في نظرية الفائض السكاني الذي تولده الرأسمالية . لم يتحدث احد عن «تحرير» الرأسمالية للعمال الروس بقدر ما تحدث السادة دانيالسون وفورونتسوف وسواهما من الشعبويين . الا ان واحدا منهم لم يتجشم عناء تحليل الاشكال المخصوصة التي يتخذها «جيش العمل الاحتياطي» الذي تكون ولا يزال يتكون في فترة «ما بعد الاصلاح» في روسيا . ولم يخطر ببال السادة الشعبويين قط ان العمال المنزليين قد يشكلون الفصل الاكبر في هذا «الجيش الاحتياطي» للرأسمالية . ان المتهمدين ، اذ يوزعون العمل للتنفيذ في المنازل ، يحققون زيادة الانتاج فورا الى الكميات المطلوبة دون ان ينفقوا مقادير هامة من رأس المال او الوقت على بناء المعامل ، الخ . وغالبا ما تكون ظروف السوق هي التي تملئ مثل هذه الزيادة السريعة للانتاج ، عندما ينجم ارتفاع الطلب عن انتعاش احد الفروع الصناعية الكبيرة (كبناء خط سكة حديد ، مثلا) او عن ظروف خاصة كالحرب ، وما شابه . من هنا ، فالوجه الآخر للعملية الموصوفة في الفصل الثاني على انها تكون بروليتاريا زراعية من ملايين الافراد ، هو بالمناسبة ، النمو السريع للصناعة المنزلية الرأسمالية في فترة «ما بعد الاصلاح» .

«اما الذي حصل لتلك الايدي العاملة التي تحررت من المهن المرتبطة بالاقتصاد المنزلي ، الطبيعي ، وأخذت تتطلع الى العائلة والى المستهلكين القلائل في السوق المجاورة ؟ ان المصانع المكتظة بالعمال ، والاتساع السريع للصناعة المنزلية الواسعة النطاق ، يقدمان الجواب على السؤال» (صناعات مقاطعة فلاديمير ، الجزء ٣ ، ص ٢٠ . التشديد من لينين) .

وتبين الأرقام الواردة في القسم الذي سيلي عدد العمال المستخدمين لدى مقاولين في الصناعة اليدوية الذي بلغته روسيا هذه الأيام .

## ٨ - ما هي الصناعة اليدوية ؟

(...) ردا على السؤال - «ما الصناعة اليدوية ؟» - تضطرنا المعطيات الواردة في الفصلين السابقين الى الإجابة بما يلي : ان المصطلح غير ملائم اطلاقا لأغراض البحث العلمي ، وهو يستخدم للدلالة على الأشكال الصناعية كلها ، من الصناعات المنزلية والصناعات اليدوية الى العمل المأجور في أكبر المانيفاتورات . ان هذا التجميع الاعتيادي لأنماط التنظيم الاقتصادي الأشد تنوعا الذي يسود العديد من الأبحاث عن الصناعات اليدوية جرى تبنيه ، على نحو أخرق ، معدوم الحس النقدي ، فخطوا بذلك خطوة كبيرة الى الخلف بالمقارنة مثلا مع كاتب مثل كورسالك ، وأفادوا من فوضى المصطلحات السائدة لابتكار أعجب النظريات . وهكذا نظروا الى «الصناعة اليدوية» بصفته متجانسة اقتصاديا ، ومكتفية ذاتيا ، و«جابها» (كذا ! ) بينها وبين «الرأسمالية» التي لا تحتاج الى كثير من لفظ لكي يجري تفسيرها على أنها تعني الصناعة «المصنعية الآلية» . لنأخذ السيد دانيالسون ، مثلا . في ص ٧٩ من كتابه «مقالات» ، نجد العنوان التالي : «رسملة (\$) الصناعات» يليه ، دون أي تحفظ أو شرح : «إحصائيات عـن المصانع» ... ان مثل هذه السداجة مؤثرة : «الرأسمالية» = «الصناعة المصنعية [الآلية]» ، والصناعة المصنعية = ما يجري تصنيفه تحت هذا العنوان في المطبوعات الرسمية . وعلى أساس مثل هذا «التحليل» العميق ، فان جماهير العمال المأجورين - رأسماليا المحسوبين «بين الصناع اليدويين» يجري إسقاطهم من

حساب الرأسمالية . على اساس مثل هذا «التحليل» يجري تركيب حكم مسبق هو من اشد الاحكام المسبقة عبثية وخبثا ، يقضي بالتمييز بين «صناعتنا المصنعية» ، وبفصل الثاني عن الاول ، كما يقضي بـ «الطابع الاصطناعي» للصناعة «المصنعية» ، الخ . انه حكم مسبق لان احدا من هؤلاء السادة لم يقم حتى بدراسة المعطيات الاحصائية التي تشير ، في كافة فروع الصناعة ، الى وجود علاقة وثيقة لا تنفصم بين الصناعة «اليديوية» والصناعة «المصنعية» .

وقد كان غرض هذا الفصل ان يبين بدقة عناصر هذه العلاقة والمميزات التقنية والاقتصادية والثقافية للشكل الصناعي الذي يتوسط بين الصناعة الصغيرة والصناعة الآلية الكبيرة في روسيا .

## الفصل السابع

### تطور الصناعة الآلية الكبيرة

#### ١ - المفهوم العلمي للمصنع ...

قبل ان نتناول الصناعة الآلية (اي المصنعية) الكبيرة ، لا بد وأن نؤكد ان المفهوم العلمي لهذا المصطلح لا يتطابق على الاطلاق مع معناه الشائع المتداول يوميا . ففي احصائياتنا الرسمية ، وفي ادبياتنا عموما ، يؤخذ المصنع على انه اية مؤسسة صناعية كبيرة ، الى هذا الحد او ذاك ، تضم عددا كبيرا ، الى هذا الحد او ذاك ، من العمال الأجورين . اما بالنسبة لنظرية ماركس ، فمصطلح «الصناعة الآلية (المصنعية) الكبيرة» ينطبق على طور معين من تطور الرأسمالية في الصناعة ، هو طورها الاعلى .

والسمة البارز والاهم لهذا الطور هي استخدام نظام من الآلات في عملية الانتاج (١) . والانتقال من المانيفاتورة الى المصنع هو بمثابة ثورة تقنية متكاملة ، تطيح بالمهارة اليدوية للحرفي التي استغرق اكتسابها القرون من الزمن ، ولا بد من ان يعقب هذه الثورة التقنية التدمير الشامل لعلاقات الانتاج الاجتماعية ، والقطيعة النهائية بين الفئات المختلفة للمساهمين في الانتاج ، وبانقطاع كامل عن التقاليد ، وبتكثيف وتوسيع للجوانب المظلمة من الرأسمالية ، وفي الوقت نفسه ، يعقب هذه الثورة التقنية التشريك الجماعي للعمل من قبل الرأسمالية . وهكذا ، فان الصناعة الآلية الكبيرة هي أحدث مبتكرات الرأسمالية ، أحدث «عناصر التقدم الاجتماعي» (٢) وعناصر التفهقر التي تحملها هذه الرأسمالية .

من هنا يتضح ان الانتقال من المانيفاتورة الى المصنع مسألة بالغة الاهمية خاصة عندما نعالج تطور الرأسمالية . والذي يخلط بين هذين الطورين يحرم نفسه من امكانية استيعاب الدور التغيري والتقدمي للرأسمالية . ذلك تحديدا هو الخطأ الذي يقع فيه الاقتصاديون الشعبويون الذين يطابقون ، كما رأينا ، بين الرأسمالية عموما وبين الصناعة «المصنعية» ويقترحون حل مسألة «رسالة الرأسمالية» وحتى مسألة «دالتها التوحيدية» بمجرد الاشارة الى الاحصائيات المصنعية . وبلاضافة لكون هؤلاء الكتاب ينمئون عن جهل مدهش في أمور الاحصائيات المصنعية (كما سنرى تفصيلا فيما بعد) ، فانهم يرتكبون خطأ أفدح في فهمهم المنط والجامد والغريب لنظرية ماركس .

اولا ، انه لمن السخف بمكان ان نختزل مسألة تطور الصناعة

---

١ - راس المال ، الجزء الاول ، الفصل ١٣ .

٢ - المصدر ذاته ، الجزء الاول ، ص ٤٩٩ .

الآلية الكبيرة بمجرد احصائيات مصنعية . فالمسألة ليست مجرد مسألة احصائيات ، بل هي ايضا مسألة الاشكال التي يكتسبها ، والمراحل التي يجتازها ، تطور الرأسمالية في صناعة البلد المعني بالامر . وفقط بعد القاء الضوء الساطع على هذه الاشكال وعلى سماتها المميزة ، يكون هناك معنى في توضيح تطور هذا الشكل او ذاك بواسطة الاحصائيات المجمعة بطريقة صحيحة . اما اذا اقتصر هؤلاء الكتاب على الاحصائيات الروسية ، فان ذلك يؤدي حكما الى الخلط بين الاشكال الاشد تنوعا ، الى درجة ان الاشجار تغيّب عليهم رؤية الغابة .

ثانيا ، ان اختزال كل رسالة الرأسمالية بمسألة زيادة عدد عمال «المصانع» ينم عن فهم للنظرية بمستوى عمق الفهم الذي ينم عنه السيد ميخايلوفسكي عندما يبدي دهشته لحديث بعض الناس عن تشريك الرأسمالية للعمل ، في الوقت الذي يزعم فيه ان هذا التشريك لا يتعدى حقيقة ان عدة مئات او عدة آلاف من العمال ينشرون الخشب ، ويقطعونه ، ويسحقونه ، الخ . تحت سقف واحد .

ان مهمة عرضنا اللاحق تتلخص في امرين : اننا سوف ندرس بالتفصيل حالة الاحصائيات المصنعية عندنا ومدى دقتها . وهذا الجهد ، السلبي في معظمه ، يبقى ضروريا ، لان ادبياتنا تسيء استخدام هذه المعطيات الاحصائية بطريقة سافرة . هذا من جهة ، اما من الجهة الثانية فاننا سندرس المعطيات الاحصائية المتعلقة بنمو الصناعة الآلية الكبيرة في مرحلة «ما بعد الاصلاح» \* .

---

\* في القسمين الثاني والثالث من هذا الفصل ، يقوم لينين بعملية نقد منهجية وشاملة للاحصائيات الرسمية . ثم يباشر عملية تفحص دقيقة لهذه الاحصائيات طارحا المفلوط ومبقيا على الاساسي والمفيد فيصل الى خلاصتين =



## ٤ - تطور صناعة التعدين

(...) ان المعطيات الاحصائية الآتفة الذكر عن تطور صناعة التعدين تكتسب اهمية خاصة من زاويتين اثنتين . الاولى ، انها - اي الاحصائيات - تشير بوضوح استثنائي الى جوهر التغيير في العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية ؛ وثانيا ، انها تبرهن على الاطروحة النظرية التي تقول ان المجتمع الرأسمالي النامي يشهد تطورا سريعا جدا للفروع الصناعية التي تنتج وسائل الانتاج - اي التي تنتج السلع المعدة للاستهلاك الانتاجي ، لا للاستهلاك الشخصي . واستبدال شكل من اشكال الاقتصاد الاجتماعي بشكل آخر مسألة بالغة الوضوح في صناعة التعدين ، لان المثلين النموذجيين للشكلين هما منطقتان متميزتان \* . فمنطقة

---

= رئيسيتين : الاولى ، ان عدد المصانع كان آخذا بالنمو السريع في مرحلة «ما بعد الإصلاح» ، وذلك على العكس مما ورد في الاحصائيات التي تصنف الحرفة الصغيرة ومؤسسات الصناعة اليدوية وحتى المؤسسات الزراعية على انها مصانع . اما الخلاصة الثانية ، فهي ان الاحصائيات تميل الى تضخم عدد العمال الصناعيين ونتاج المصانع . وهذا عائد ايضا للسبب الوارد اعلاه ، ولكون الاحصائيات الصناعية تصنف المصانع المنزليين المستخدمين على أسس رأسمالية على انهم عمال صناعيون - .

\* يلاحظ ليتين وجود منطقتين متباينتين كليا في صناعة التعدين . الاولى هي منطقة الاورال ، مركز التعدين القديم ، حيث اصحاب المناجم والمصانع هم ملاك الارض الاقطاعيون السابقون الذين انتقلوا للعمل الصناعي دون التخلي عن دورهم الاقطاعي في الارض . وهكذا فالفلاحون المحاصصون ، على الاراضي التي يملكها اصحاب المصانع والمناجم ، مقيدون بالارض وبالمصنع بعلاقات اقرب ما تكون لعلاقات القناة . وهكذا تراكبت علاقات الاستغلال الرأسمالي مع علاقات القناة . ويصف ليتين الاورال بالمبارات التالية: «المخلفات المباشرة =

هي ذلك العالم قبل الرأسمالي القديم ، بتقنيته البدائية الرتيبة، والتبعية الشخصية للسكان المقيدي الإقامة ، والتقاليد القوية والمراتبية الراسخة ، والاحتكارات ، الى آخره . بينما نجد ، في المنطقة الثانية ، قطعة كاملة مع التقاليد ، وثورة تقنية ، والنمو السريع للصناعة الآلية المحض رأسمالية . وهذا المثال يبرز بوضوح الخطأ الذي يرتكبه الاقتصاديون الشعبويون . إنهم ينكرون الطبيعة التقدمية للرأسمالية في روسيا ، مشيرين الى ان ارباب العمل عندنا يلجأون بسرعة الى العمل - الخدمة في الزراعة ، والى توزيع العمل المنزلي في الصناعة ويسعون ، في التعدين ، الى تقييد الفلاح ، والى التحريم القانوني للمنافسة من قبل المؤسسات الصغيرة ، الخ . الخ . ان لامنطقية هذه المحاججات وتشويهها الفاضح للمنظور التاريخي هما فاقعان

---

= لنظام ما قبل الاصلاح ، الاستخدام الواسع النطاق للعمل - الخدمة ، الحالة التبعية للعمال ، انخفاض انتاجية العمل ، تخلف التقنية ، الاجور المنخفضة ، سيادة الانتاج اليدوي ، الاستغلال البدائي الممحي للثروة الطبيعية للمنطقة ، الاحتكارات ، الموقوفات العديدة في وجه المنافسة ، والانكفاء والعزلة عن المسيرة التجارية والصناعية العظيمة اللازمة الحديثة ...» (ص ٤٨٨) .

يقابل ذلك المنطقة الصناعية المتدنية الحديثة في الجنوب والجنوب الغربي (مقاطعات الدون ، كييف ، استراخان ، تاوريدا ، خيرسون ، تشيرنيفوت ، فولهينيا ، خاركوف ، بودولسك ، بيسارابيا ، الخ) . هناك نشأت صناعة رأسمالية محض لا تفتقر بتقاليد او مراتب اجتماعية او عزلة فئات سكانية معينة . فقد شهدت روسيا الجنوبية هجرة كثيفة من الراساميل الاجنبية والمهندسين والعمال ، الى درجة ان مصانع بأكملها جرى نقلها من الولايات المتحدة الاميركية . وقد تطورت صناعة التعدين في الجنوب بوتيرة اسرع من وتيرة نموها في اوروبا الغربية، وأحيانا اسرع من الوتائر الاميركية الشمالية - مـ.

حقا . فمن اين يحق لنا ان نستنتج ان جهود ارباب العمل عندنا لاستخدام المنافع التي توفرها اساليب الانتاج قبل الرأسمالية يجب تحميلها لنظامنا الرأسمالي ، وليس لترسبات الماضي التي تعرقل تطور الرأسمالية والتي غالبا ما تجري المحافظة عليها بقوة القانون ؟ وهل يحق لنا ان ندهش ، مثلا ، اذا سعى اصحاب المناجم الجنوبيون الى تقييد العمال وتأمين التحريم القانوني لمنافسة المؤسسات الصغيرة ، في الوقت الذي تمارس فيه منطقة تعدين اخرى مثل هذا التقييد وتلك التحريمات منذ قرون ولا تزال تمارسها حتى يومنا هذا ، وفي الوقت الذي تشهد فيه منطقة ثالثة التجاء اصحاب مضانع الحديد للوسائل الاشد بدائية واستخدامهم قوة عمل ارخص واكثر طواعية لتحقيق ارباح على حديدهم الخام تصل ، دون عناء ، الى «كوبيك للكوبيك الواحد ، وأحيانا كوبيك ونصف للكوبيك الواحد» ؟ اليس الاخرى بنا ان ندهش لعكس ذلك كله ، ان ندهش لوجود أناس ، في مثل هذه الظروف ، لا يزالون قادرين على تزويق النظام الاقتصادي قبل الرأسمالي في روسيا ، ويفضون الطرف عن الحاجة الاشد الحاحا لالغاء كل المؤسسات البالية التي تعيق تطور الرأسمالية ؟

ومن جهة ثانية ، فان المعطيات الاحصائية عن نمو صناعة التعدين مهمة لانها تشير بوضوح الى ان تزايد وتيرة نمو الرأسمالية والسوق المحلية يتم بسبب سلع الاستهلاك الانتاجي اكثر مما يتم بسبب سلع الاستهلاك الشخصي . وهذا امر يفعله السيد دانيالسون ، مثلا ، اذ يحتاج قائلا ان تلبية كامل الطلب المحلي لمنتجات الصناعة التعدينية «سوف يتحقق قريبا جدا على الارجح» (مسودات ، ص ١٢٣) . والواقع ان استهلاك المعادن ، والفحم ، وسواهما (للفرد الواحد) لا يبقى ، بل لا يمكنه ان يبقى ، راكدا في المجتمع الرأسمالي ، انه يتزايد بالضرورة . فكل كيلومتر جديد من سكك الحديد ، كل مشغل جديد ، كل محراث حديدي يشتره برجوازي ريفي ، يزيد الطلب على منتجات

التعدين . وعلى الرغم من ان استهلاك الحديد الخام في روسيا ارتفع بين ١٨٥١ و ١٨٩٧ ، مثلا ، من ١٤ رطل للفرد الواحد الى ١ ١/٣ «بود» ، فانه لا بد لهذا الرقم الاخير من ان يرتفع كثيرا لكي يصل الى حجم الطلب على الحديد في الاقطار المتقدمة (اذا انه يبلغ ٦ «بودات» للفرد في كل من بريطانيا وبلجيكا) .

٥ - هل ان عدد العمال في المؤسسات الصناعية الكبرى أخذ بالنمو ؟

(...)

فلنلخص حساباتنا .

### عدد العمال في المؤسسات الصناعية الكبيرة

السنوات	في الصناعة المعملية	في المناجم في سكك الحديد	المجموع
١٨٦٥	٥٠٩.٠٠٠	١٦٥.٠٠٠	٣٢.٠٠٠
١٨٩٠	٨٤٠.٠٠٠	٣٤٠.٠٠٠	٢٥٢.٠٠٠
			٧٠٦.٠٠٠
			١٤٣٢.٠٠٠

وهكذا ففي غضون ٢٥ سنة ، تضاعف عدد العمال في المؤسسات الصناعية الكبيرة بأكثر من ضعفين ، اي انه تزايد ليس بوتيرة اسرع من وتيرة تزايد العدد الاجمالي وحسب ، وانما ايضا بأسرع من وتيرة تزايد سكان المدن ايضا . ومن هنا ، فان الانتقال المتسارع بانتظام للعمال من الزراعة ومن الصناعات الصغيرة نحو المؤسسات الصناعية الكبيرة امر لا يرقى اليه شك .

## كلا الجنسين

اجمالي السكان

فرد في أسرة

مستقل

المهن

٢٠٢٠٠٠٠

٧٠٠٠٠٠

١٥٠٠٠٠٠

١٠٠٠٠٠٠

٩٠٠٠٠٠

٧٠٠٠٠٠

٢٠٢٠٠٠٠

٩٠٠٠٠٠

١٣٠٠٠٠٠

(أ) موظفو دولة وقوات مسلحة  
(ب) رجال دين ومهن حرة  
(ج) اصحاب مدام خيل نمالية وعقارية ومتقاعدون  
(د) سجناء : مومسات ، مهن غير محددة

٩٠٠٠٠٠

٣٠٠٠٠٠

٦٠٠٠٠٠

٦٩٠٠٠٠٠

٢٨٠٠٠٠٠

٤١٠٠٠٠٠

ومهن غير معروفة  
اجمالي السكان غير المنتجين

٥٥٠٠٠٠٠٠

٣٤٠٠٠٠٠٠

١٦٠٠٠٠٠٠

١٩٠٠٠٠٠٠

١٢٠٠٠٠٠٠

٧٠٠٠٠٠

(هـ) تجارة  
(و) سكك حديد ومواصلات  
(ز) خدمات خاصة ، خدم منزليون

٥٨٠٠٠٠٠٠

٢٤٠٠٠٠٠٠

٣٤٠٠٠٠٠٠

١٢٧٠٠٠٠٠٠

٧٥٠٠٠٠٠٠

٥٧٠٠٠٠٠٠

وعمال مياومون  
اجمالي السكان شبه المنتجين

٩٣٧٠٠٠٠٠٠

٧٥٥٠٠٠٠٠٠

١٨٢٠٠٠٠٠٠

١٢٣٠٠٠٠٠٠

٧١٠٠٠٠٠٠

٥٢٠٠٠٠٠٠

١٠٦٠٠٠٠٠٠٠

٨٢٦٠٠٠٠٠٠

٢٣٥٤٠٠٠٠٠٠

١٢٥٦٠٠٠٠٠٠

٩٢٤٠٠٠٠٠٠

٣٣٢٠٠٠٠٠٠٠

(ح) الزراعة  
(ط) الصناعة  
اجمالي السكان المنتجين  
الجموع العام

وهذا ما تؤكدُه الإحصائيات نفسها التي غالبا ما يعتمدُها السادة الشعبويون ويمعنون في تشوُّهها (٠٠٠)

### **إضافة للطبعة الثانية . اننا نملك الان عائدات الاحصاء**

الوطني العام لسنة ١٨٩٧ ، الذي يحوي الارقام عن مهن مجموع السكان . وهذه هي معطياته بالنسبة الى الامبراطورية الروسية كلها بعد تلخيصها من قبلنا :

وغني عن القول ان هذه المعطيات تؤكدُ كليا ما قيل أعلاه حول عبثية الصيغة الشعبوية حول مفارقة عدد عمال المصانع باجمالي عدد السكان .

وانه لمن المثير ، باديء بدء ، ان نجمع المعطيات عن التوزيع المهني لاجمالي سكان روسيا ، بحيث ترسم لنا لوحة عن **قسمة العمل الاجتماعية** بصفتها قاعدة مجمل عملية الانتاج البضائي والرأسمالية في روسيا . ولتحقيق ذلك ، يجب توزيع اجمالي السكان الى ثلاثة أقسام فرعية : ١ - السكان العاملون في الزراعة ، ٢ - السكان العاملون في التجارة والصناعة ، ٣ - السكان غير المنتجين (وبتحديد أدق ، السكان غير المساهمين في النشاط الاقتصادي) . ومن بين الفئات التسع الأنفة الذكر (أ الى ط) توجد فئة واحدة يتعذر تصنيفها مباشرة وكليا ضمن قسم فرعي من الاقسام الثلاثة . انها الفئة ث : خدمات خاصة ، خدم منزليون وعمال مياومون . يجب توزيع هذه الفئة **توزيعا تقريبا** بين السكان العاملين في التجارة والصناعة وبين السكان العاملين في الزراعة . وقد اضعنا الى هؤلاء الشريحة التسي تسكن المدن (٢٥ مليون) ، في حين اضعنا الى اولئك الشريحة التي تسكن الارياف (٣٣ مليون) . وهكذا حصلنا على اللوحة التالية حول توزيع اجمالي سكان روسيا :

٩٧.٠٠٠.٠٠٠	سكان روسيا العاملون في الزراعة
٢١٧.٠٠٠.٠٠٠	سكان روسيا العاملون في التجارة والصناعة
٦٩.٠٠٠.٠٠٠	سكان روسيا غير المنتجين

١٢٥٦.٠٠٠.٠٠٠

## المجموع

وتبين هذه اللوحة بوضوح تام ان التداول البضاعي ، وبالتالي الانتاج البضاعي ، راسخ الجذور في روسيا . ان روسيا بلد رأسمالي . هذا من جهة . اما من جهة ثانية ، ينجم عن ذلك ان روسيا لا تزال شديدة التخلف ، من حيث تطورها الاقتصادي ، اذا ما قورنت بسائر البلدان الرأسمالية .

فلنكمل بحثنا . بعد التحليل الذي قمنا به حتى الان ، فان احصاء المهن لاجمالي سكان روسيا يمكن ، بل يجب ، استخدامه من اجل تعيين تقريبي للفئات الاساسية التي ينقسم اليها سكان روسيا بناء على موقعهم الطبقي ، اي بناء على موقعهم في نظام الانتاج الاجتماعي .

يمكن تعيين هذه الفئات ، تعيينا تقريبا بالطبع ، لاننا نعرف الفئات الاقتصادية الاساسية التي ينقسم اليها الفلاحون . ويمكن القول بثقة ان مجموع سكان روسيا العاملين بالزراعة هم من الفلاحين ، لان عدد الملاك العقاريين تافه بالقياس الى اجمالي السكان . ثم ان عددا كبيرا من الملاك العقاريين يرد تصنيفهم في فئة اصحاب المداخل العقارية ، والموظفين الحكوميين ، وكبار الوجهاء ، الخ . غير انه لا بد لنا من ان نميز ، بين المجموع الفلاحي البالغ ٩٧ مليون نسمة ، ثلاث فئات اساسية : الفئة الدنيا - وهي تضم الشرائح البروليتارية وشبه البروليتارية من السكان ؛ والفئة المتوسطة - صفار الفلاحين المزارعين الفقراء ؛ والفئة العليا - صفار الفلاحين المزارعين الميسورين . وقد حللنا اعلاه المميزات الاقتصادية الاساسية لهذه الفئات بما هي عناصر

**طبقية متميزة .** فالفئة الدنيا تضم السكان غير المالكين ، الذين يكسبون معيشتهم ، معظمها او نصفها على الاقل ، من خلال بيع قوة عملهم . اما الفئة المتوسطة ، فانها تضم صفار المزارعين الفلاحين الفقراء ، ذلك ان الفلاح المتوسط ، في افضل المواسم ، بالكاد يحصل ما يقيم به الأود ، غير ان مصدر الرزق الرئيسي لهذه الفئة هو **الزراعة الصغيرة** «المستقلة» (المستقلة شكلا ، بالطبع) . واخيرا ، فان الفئة العليا تتكون من صفار المزارعين الفلاحين الميسورين ، الذين يستغلون اعدادا كبيرة ، الى هذا الحد او ذلك ، من عمال المزارع المحاصيين والمياومين وشتى انواع العمال المأجورين بشكل عام .

وتشكل هذه الفئات تقريبا ٥٠ بالمئة و ٣٠ بالمئة و ٢٠ بالمئة على التوالي من مجموع عدد السكان . في الصفحات السابقة ، تناولنا حصة كل من هذه الفئات من العدد الاجمالي للأسر وللمزارع . فلا بد لنا من ان نتناولها الان بالنسبة الى مجموع السكان . ويؤدي هذا التحول الى زيادة في الفئة الدنيا وانخفاض في الفئة العليا . ولكن الذي لا شك فيه ان هذا التحول هو الذي عرفته روسيا في العقد الاخير من الزمن ، والذي يتأكد ، بما لا يرقى اليه شك ، بتقلص عدد ملكية الاحصنة وخراب الفلاحين وتزايد الفقر والبطالة في الارياف ، الخ .

وبعبارة اخرى ، فمن بين السكان العاملين في الزراعة ، هناك حوالي ٤٨٥ مليون من البروليتاريين وشبه البروليتاريين ، وحوالي ٢٩١ مليون من صفار المزارعين الفلاحين الفقراء وأسرههم ، وحوالي ١٩٤ مليون من السكان في المزارع الميسورة . والسؤال الان هو عن توزيع السكان العاملين في التجارة والصناعة والسكان غير المنتجين . تضم الفئة الاخيرة اعدادا من السكان ينتمون بالتأكيد الى البرجوازية الكبيرة : جميع ذوي المداخل العقارية ((الذين يعيشون على المداخل من رؤوس الاموال



والعقارات» - ... البالغ عددهم ٩٠٠ ألف) وقسما من الانتلجنتسيا البرجوازية ، وكبار الموظفين والعسكريين ، الخ . وبلغ اجمالي عددهم مليوناً ونصف المليون . وفي الطرف المقابل من هذه الفئة من السكان غير المنتجين ، توجد الفئات الدنيا من الجيش والبحرية والشرطة والدرك (حوالي ١٣ مليون) والخدم المنزليون وخلافه (ومجموعهم حوالي نصف المليون) ، اضافة الى حوالي نصف مليون من المتسولين والمشردين ، الخ . الخ . ونستطيع هنا ان نوزع الفئات الاكثر مطابقة للنماذج الاقتصادية الاساسية: فيذهب مليونان الى فئة السكان البروليتاريين وأشباه البروليتاريين (او البروليتاريا الرثة) ، وحوالي ١٩ مليون الى فئة صفار الملاك الفقراء ، وحوالي ٥١ مليون الى فئة صفار الملاك الميسورين ، بما في ذلك معظم الكتبة ، والموظفين الاداريين ، والمثقفين البرجوازيين ، الخ .

وأخيراً ، تحتل البروليتاريا القسم الاكبر من فئة السكان العاملين في التجارة والصناعة . والبون اكثر اتساعاً بين البروليتاريا والبرجوازية الكبيرة . غير ان عائدات الاحصاء لا تقدم لنا المعطيات عن توزيع هذه الفئة من السكان بين ارباب عمل ، ومنتجين افراد ، وعمال ، الخ . ولا يبقى لنا من بديل سوى الاقتداء بالمعطيات الآتية الذكر عن السكان العاملين في الصناعة لمدينة سان بطرسبرغ ، المصنّفين حسب موقعهم من الانتاج . وبناء على هذه المعطيات ، يمكن ان نعطي البرجوازية الكبيرة ٧ بالمئة ، والبرجوازية الصغيرة الميسورة ١٠ بالمئة ، وصفار الملاك الفقراء ٢٢ بالمئة ، والبروليتاريين ٦١ بالمئة . وبديهي القول ان الانتاج الصناعي الصغير اكثر تشبهاً بالبقاء في روسيا مما هو في سان بطرسبرغ ، غير اننا لم نضيف الى ان السكان شبه البروليتاريين مجموع المنتجين الافراد والصناع اليدويين الذين يعملون في منازلهم لصالح ارباب عمل . ولذا ، فالراجح ان النسب التي اعتمدنا لن تختلف كثيراً عن واقع الحال . وهكذا

نحصل بالنسبة للسكان العاملين في التجارة والصناعة على حوالي المليون ونصف المليون من البرجوازيين الكبار ، ٢٢١ مليون من الميسورين ، و٨٤ من صغار المنتجين المحتاجين ، و١٣٢ مليون ينتمون الى الشرائح البروليتارية وشبه البروليتارية من السكان .

وبعد دمج الفئات الزراعية والتجارية والصناعية وغير المنتجة من السكان ، نحصل على التوزيع التقريبي التالي لاجمالي سكان روسيا وفق موقعهم الطبقي :

### اجمالي السكان (من الجنسين)

---

برجوازية كبيرة ، ملاك عقاريون ، كبار الموظفين ، الخ .	حوالي ٣٠ مليون
— صغار الملاكين الميسورين	حوالي ٢٣١ مليون
— صغار الملاكين الفقراء	حوالي ٣٠٨ مليون
— بروليتاريون * وأشباه البروليتاريين	٦٣٧ مليون
<b>المجموع</b>	<b>حوالي ١٢٥٦ مليون</b>

---

لا يخامرنا ادنى شك في ان السادة الاقتصاديين والسياسيين الكاديت او أشباه الكاديت عندنا سوف يرفعون عقيرتهم مستنكرين

---

\* يبلغ تعداد هؤلاء لا أقل من ٢٢ مليون ، كما سنرى لاحقا . (ملاحظة

لينين ) .

هذا المفهوم «المفرط في تبسيطه» عن الاقتصاد الروسي . ومهما يكن من امر ، فكم هو مريح ومفيد ان يتغافل المرء عمق التناقضات الاقتصادية في تحليل تفصيلي وأن يتذمر ، في الوقت نفسه ، من «فجاجة» الافكار الاشتراكية عن هذه التناقضات بالجملة . ان هذا النقد للخلاصة التي توصلنا اليها يفتقد ، بالطبع ، لاية قيمة علمية .

بالطبع ، يمكن ان تتباين الآراء حول درجة الدقة التقريبية للارقام المختلفة . ويجدر بنا ان نشير ، في هذا المضمار ، الى مؤلف السيد لوزينسكي دراسات عن سكان روسيا على اساس احصاء العام ١٨٩٧ (مجلة «مير بوجي» - العالم الواسع - ١٩٠٥ ، العدد ٨) . ينطلق الكاتب من الارقام الاحصائية المحضة لعدد العمال والخدم ، ليقدر عدد السكان البروليتاريين في روسيا بـ ٢٢ مليوناً ، والسكان الفلاحين والمالكين للارض بـ ٨٠ مليوناً ، وأرباب العمل والكتبة في التجارة والصناعة بحوالي ١٢ مليوناً ، والسكان غير المنخرطين في الصناعة بحوالي ١٢ مليوناً .

ان عدد البروليتاريين في هذا الاحصاء يقترب كثيراً من الرقم الذي توصلنا اليه . اما انكار وجود جمهور كبير من أشباه البروليتاريين بين الفلاحين الفقراء المعتمدين على «الاستخدامات» ، وبين الصناع اليدويين ، وسواهم ، فانه استهزاء بكل المعطيات الاحصائية عن الاقتصاد الروسي . يكفي ان نستذكر ١/٤ ٣ مليون اسرة فلاحية لا تملك الاحصنة في روسيا الاوروبية وحدها ، و٣٤ مليون اسرة التي تملك حصاناً واحداً ، ومجموع احصائيات الزيممستوفات عن الاراضي المستأجرة و«الاستخدامات» ، والموازنات ، الخ ، لكي يفادروا اي شك حول ضخامة حجم السكان شبه البروليتاريين . وأما القول بأن مجموع السكان البروليتاريين وشبه البروليتاريين يشمل نصف الفلاحين فانه لا

يحتوي ، على الأرجح ، على استخفاف بالأرقام او مبالغة بها .  
وعندما نفادر السكان الزراعيين ، فما من شك في ان نسبة  
البروليتاريين وأشباه البروليتاريين تزداد ارتفاعا .

ثم انه اذا نحن لم نشأ استبدال اللوحة الاقتصادية الشاملة  
بالتفاصيل الصغيرة، يجب ان نضم الى فئة صغار الملاك الميسورين  
قسما كبيرا من الموظفين الاداريين في التجارة والصناعة والكتبة  
والمتقنين البرجوازيين والموظفين الحكوميين وسواهم . ولعلنا كنا  
هنا بالفي الحذر ، مما جعلنا نبالغ في تحديد عدد هذه الفئة من  
السكان . فربما كان الانسب ان نرفع الرقم بالنسبة الى صغار  
الملاك الفقراء ونخفض عدد صغار الملاك الميسورين . ولكن ، مهما  
يكن من امر ، فاننا في اجراء مثل هذه التصنيفات لا ندعي ،  
بالطبع ، الدقة الاحصائية المطلقة .

ينبغي على الاحصائيات ان تدلل على العلاقات الاجتماعية -  
الاقتصادية التي يثبتها التحليل الشامل ، لا ان تتحول الى هدف  
بحد ذاتها ، كما يحصل في كثير من الاحيان في بلدنا . على ان  
التفاضي عن الاعداد الكبيرة من الشرائح البرجوازية الصغيرة  
للسكان في روسيا يعني ، ببساطة ، تشويه الصورة الحقيقية  
لوضعنا الاقتصادي .

## ٧ - نمو المصانع الكبيرة

(...)

فلنبدا تحليلنا لهذا الجدول الاحصائي بأرقام الاعوام ١٨٦٦

و١٨٧٩ و١٨٩٠ \* . خلال هذه السنوات تطور عدد المصانع كالتالي : ٦٤٤ ، ٨٥٢ ، ٩٥١ ، او بالنسب المئوية : ١٠٠ ، ١٣٢ ، ١٤٧ . من هنا ، فان عدد المصانع الكبيرة قد ازداد ، خلال ٢٤ سنة ، بنسبة ٥٠ بالمئة تقريبا . وبالإضافة لذلك ، فاذا اخذنا المعطيات المتعلقة بمختلف فئات المصانع الكبيرة ، سنجد انه بمقدار ما يزداد حجم المصانع ، تزداد وتيرة نموها (الفئة أ : ٥١٢ ، ٦٤١ ، ٧١٢ مصنعا ؛ الفئة ب : ٩٠ ، ١٣٠ ، ١٤٠ ؛ الفئة ج : ٣٢ ، ٨١ ، ٩٩) \* \* وهذا مؤشر الى تزايد تمرکز الانتاج .

ان عدد المؤسسات الممكنة ينمو بسرعة اكبر من نمو اجمالي عدد المصانع . وهو يتبدى بالنسب المئوية كالآتي : ١٠٠ ، ١٧٨ ، ٢٢٦ . ثم ان عددا متزايدا من المصانع الكبيرة يعتمد على الآلات البخارية . ويرتفع عدد المصانع الممكنة مع تزايد حجم المصانع نفسها . واذا ما احتسبنا النسبة المئوية لهذه المؤسسات الى اجمالي عدد المصانع في الفئة المعينة ، نحصل على ما يلي : (أ) ٣٩ بالمئة ، ٥٣ بالمئة ، ٦٣ بالمئة ، (ب) ٧٥ بالمئة ، ٩١ بالمئة ، ١٠٠ بالمئة ، (ج) ٨٣ بالمئة ، ٩٤ بالمئة ، ١٠٠ بالمئة . ذلك ان استخدام الآلات البخارية وثيق الارتباط بزيادة حجم المردود ، وبتوسع نطاق التعاون في الانتاج .

---

\* الجدول المعني هو جدول المصانع الكبيرة (فوق المئة عامل) في روسيا . وكان لينين قد عالج ، في القسم السادس من هذا الفصل ، تطوّر استخدام الآلات البخارية في الصناعة الروسية ، وتوصل الى ان قوة الاحصنة البخارية للآلات البخارية قد تضاعفت ثلاثة أضعاف خلال ١٦ سنة . وتشير الاحصائيات الى التطور السريع للصناعات المنتجة للسلع المعدة للاستهلاك الانتاجي ، وعلى الاخص المناجم والصناعات المعدنية —  
 \* \* الفئة أ = ١٠٠ — ٤٩٩ عاملا . الفئة ب = ٥٠٠ — ٩٦٩ عاملا . الفئة ج : اكثر من الف عامل — .

هذا وقد تحول عدد العمال في كافة المصانع الكبيرة بنسب مئوية هي : ١٠٠ ، ١٦٨ ، ٢٠٠ . وخلال ٢٤ سنة ، تضاعف عدد العمال ضعفين ، اي انه تجاوز الزيادة في اجمالي عدد «عمال المصانع» . وقد بلغ متوسط عدد العمال بالنسبة للمصنع الكبير الواحد حسب السنوات : ٣٥٩ ، ٤٥٨ ، ٤٨٨ ، وحسب الفئات (أ) ٢١٣ ، ٢٢١ ، ٢٢٠ ، (ب) ٦٦٥ ، ٧٠٦ ، ٦٧٣ ، (ج) ١٤٩٥ ، ١٩٣٥ ، ٢١٥٤ . وهكذا فان عددا متزايدا من العمال يتمركز في المصانع الكبيرة . ففي العام ١٨٦٦ ، كانت المصانع التي تضم ما يزيد عن الف عامل تستخدم ٢٧ بالمئة من اجمالي عدد العمال في المصانع الكبيرة ، وقد ارتفعت هذه النسبة الى ٤٠ بالمئة عام ١٨٧٩ و ٤٦ بالمئة عام ١٨٩٠ .

اما التحول في انتاج كافة المصانع الكبيرة حسب النسب المئوية فهو : ١٠٠ ، ٢٤٣ ، ٢٩٢ ، وحسب الفئات : (أ) ١٠٠ ، ٢٠١ ، ١٨٧ ، (ب) ١٠٠ ، ٢٤٥ ، ٣٠٨ ، (ج) ١٠٠ ، ٣٢٣ ، ٤٧٩ . من هنا فان حجم نتاج كافة المصانع الكبيرة تضاعف ثلاثة اضعاف تقريبا ، وكلما كبر حجم المصنع ، كلما تسارعت زيادة النتاج (٠٠٠) .

عند مقارنة معطيات المصانع الكبيرة مع معطيات كافة «المصانع والاشغال» الواردة في احصائياتنا الرسمية \* ، نجد انه في العام ١٨٧٩ كانت المصانع الكبيرة تشكل ٤٩ بالمئة من كافة «المصانع والاشغال» لكنها تضم ٦٦ر٨ بالمئة من اجمالي عدد العمال الصناعيين وتنتج ٥٤ر٨ بالمئة من اجمالي الناتج . واذا بها

\* يقارن لينين بين الاحصائيات الواردة اعلاه وبين آخر الاحصائيات الرسمية للعام ١٩٠٣ مع ملاحظته ان المقارنة قد تنطوي على شيء من عدم الدقة - .

— اي المصانع الكبيرة — تشكل ، في العام ١٨٩٠ ، ٦٧ بالمئة من اجمالي عدد «المصانع والاشغال» ويتمركز فيها ٧١١ بالمئة من مجموع العمال الصناعيين و٥٧٢ بالمئة من الناتج الاجمالي . وفي العامين ١٨٩٤ — ١٨٩٥ ، شكلت ١٠٠ بالمئة من مجموع «المصانع والاشغال» وتمركز فيها ٧٤ بالمئة من مجموع العمال الصناعيين و٧٠٨ بالمئة من الناتج الاجمالي . اما في العام ١٩٠٣ ، فان المصانع الكبيرة في روسيا الاوروبية ، تلك التي يزيد عدد عمالها عن ١٠٠ عامل ، كانت تشكل ١٧ بالمئة من مجموع المصانع والاشغال وتضم ٧٦٦ بالمئة من مجموع عدد العمال الصناعيين . وهكذا ، تتمركز في المصانع الكبيرة العاملة على البخار اساسا ، على قلة عددها ، نسبة طاقية ومنتامية من العمال ومن الناتج بالقياس الى مجموع «المصانع والاشغال» . وقد سبقت الاشارة الى السرعة الهائلة التي نمت فيها هذه المصانع في فترة «ما بعد الاصلاح» (٠٠٠)

اما في الصناعة التعدينية ، فان نسبة تمركز العمال في مؤسسات كبيرة هي اعلى من المعدلات السالفة الذكر (مع ان نسبة المؤسسات التي تستخدم الآلات البخارية اقل) ان ٢٥٨٠٠٠ عاملا من اصل ٣٠٥٠٠٠ ، اي ٨٤٥ بالمئة ، يتمركزون في مؤسسات تضم ما يزيد عن ١٠٠ عامل . ونصف عمال المناجم تقريبا (١٤٥٠٠٠ من اصل ٣٠٥٠٠٠) يعملون في عدد قليل من المؤسسات الكبيرة جدا تستخدم الواحدة منها الف عامل وأكثر . ومن بين مجموع عمال المصانع والمناجم في روسيا الاوروبية (البالغ عددهم ١٨٠٠٠٠ عام ١٨٩٠) فان ثلاثة ارباعهم (٧٤٦ بالمئة) يتمركز في مؤسسات تستخدم مئة عامل وأكثر ، والنصف تقريبا (٥٧٠٠٠ من اصل ١٨٠٠٠٠) يتمركز في مؤسسات تستخدم ٥٠٠ عامل وأكثر .



يجدر بنا الانتقال هنا الى معالجة المسألة التي اثارها السيد دانيالسون حول «انخفاض وتيرة» تطور الرأسمالية ونمو «السكان العاملين بالمصانع» في فترة ١٨٨٠ - ١٨٩٠ بالقياس الى فترة ١٨٦٥ - ١٨٨٠ . سعى السيد دانيالسون انطلاقا من هذا الاكتشاف اللامع ، وبفضل المنطق الخاص الذي يتميز به السى الاستخلاص ان «الوقائع تؤكد تأكيداً قاطعاً» القول الوارد في كتابه «مقالات» بأن «الرأسمالية ، بعد بلوغها اطواراً معينة من التطور ، لا تلبث ان تعرف تقلصاً في سوقها الداخلية» - فأولا ، نجد انه من الصعب المحاجة ان يكون «الابطاء في وتيرة الزيادة» هو مؤشر الى تقلص السوق الداخلية . فاذا كان عدد عمال المصانع ينمو بوتيرة اسرع من وتيرة نمو السكان (وهذا هو الحال تماماً وفق المعطيات الاحصائية التي يوردها السيد دانيالسون نفسه ، حيث تبلغ الزيادة ٢٥ بالمئة بين الاعوام ١٨٨٠ و ١٨٩٠) فهذا يدل على ان السكان يتحولون عن الزراعة وان السوق الداخلية تنمو حتى بالنسبة الى سلع الاستهلاك الشخصي . (ناهيك عن سوق وسائل الانتاج) .

ثانياً ، ان «انخفاضا في معدلات النمو» ، الذي تعبر عنه النسب المئوية لا بد وان يحصل في بلد رأسمالي في طور معين من تطوره ، لان المقادير الصغيرة تنمو دائماً بنسب مئوية اسرع من نمو المقادير الكبيرة . والخلاصة الوحيدة التي يحق لنا استخلاصها من السرعة الاستثنائية للخطوات الاولى في تطور الرأسمالية هي ان البلد الفتى يسعى الى تجاوز البلدان القديمة . على انه من الخطأ ان نعتبر الزيادة المئوية في الفترة الاصلية كمقياس للفترات اللاحقة .

ثالثاً ، ان مقارنة الفترات التي يتحدث عنها السيد دانيالسون لا تؤكد وجود «تراجع في النمو» . فتطور الصناعات الرأسمالية لا يتم الا على اساس دورات متكاملة . لذا ، فمن اجل المقارنة بين



الفترات المختلفة ، لا بد من اخذ المعطيات الاحصائية لعدد كبير من السنوات ، بحيث يبرز بوضوح كل من سنوات الازدهار الاستثنائية وسنوات الانهيار . وهذا ما لم يفعله السيد دانيالسون ، فوقع في خطأ كبير ، اذ تفاقل كون العام ١٨٨٠ عام ازدهار كبير . بل ان السيد دانيالسون لم يتردد في ان «يلفّق» القول المعاكس . فاذا به يحتاج قائلا : «ولا بد ان نلاحظ ايضا ان العام الوسيط (بين ١٨٦٥ و ١٨٩٠) ، اي العام ١٨٨٠ كان عاما شحيح الانتاج ، بحيث ان عدد العمال المسجلين فيه كان اقل من الرقم العادي» !! (المصدر نفسه ، ص ١٠٣ - ١٠٤) . كان يكفي السيد دانيالسون ان يلقي نظرة واحدة على نص المطبوعة نفسها التي استمد منها ارقامه للعام ١٨٨٠ (الدليل ، الطبعة الثالثة) ليجد ان العام ١٨٨٠ قد تميز ب «طفرة» في الصناعة ، خاصة في الصناعات الجلدية وبناء الآلات (الجزء الرابع) وان هذا نتج عن ارتفاع الطلب على السلع بعد الحرب وعن طلبيات الحكومة . ويكفي ان نلقّب صفحات دليل عام ١٨٧٩ لنكوّن فكرة عن حجم هذه الطفرة . غير ان السيد دانيالسون لا يتردد قط في تزوير الوقائع خدمة لنظريته الرومنطيقية .

## ٨ - انتشار الصناعة الكبيرة

بالاضافة الى تركز الانتاج في مؤسسات كبيرة ، فان تركزه في مراكز صناعية متميزة ، وتنوع أنماط هذه المراكز الصناعية يشكلان ايضا صفة اساسية من صفات الصناعة الآلية الكبيرة .

(٠٠٠)

يظهر من الجدول انه توجد ثلاثة أنماط اساسية من المراكز

## الصناعية في روسيا .

أولها ، المدن ، التي تتميز بضخامة تركز العمال والمؤسسات فيها ، وبنوع خاص في المدن الكبيرة . ففي كل من المدن - الحواضر بما فيها الضواحي يتركز ما يقارب ٧٠ الف عامل صناعي . تضم ريفا ١٦ الفا ، وايفانوفو - فورنسك ١٥ الفا ، وبوغورودسك عشرة آلاف (للعام ١٨٩٠) ، اما باقي المدن فهي تضم أقل من عشرة آلاف . ويكفي ان نلقي نظرة ولو عابرة على الارقام الرسمية بصدد عمال الصناعة في عدد من المدن الكبيرة (أوديسا ، ٨٦٠٠ في العام ١٨٩٠ ، كييف ، ٦٠٠٠ ، روستو على الدون ٥٧٠٠ ، الخ) لكي نقتنع بأن هذه الارقام ناقصة الى درجة عبثية . ومثال سان بطرسبرغ ، الذي استشهدنا به اعلاه ، يبين انه يجب مضاعفة هذه الارقام عدة اضعاف لكي نحصل على العدد الصحيح للعمال الصناعيين في تلك المراكز . وبالإضافة الى المدن ، تنبغي الإشارة الى الضواحي . فغالبا ما تكون ضواحي المدن مراكز صناعية كبيرة . غير ان المعطيات التي بين أيدينا تسمح لنا بتمييز مركز واحد فقط ، هو ضواحي سان بطرسبرغ ، حيث كان عدد العمال يبلغ ١٨٩٠٠ عاملا في العام ١٨٩٠ . والواقع ان العديد من المراكز في قضاء موسكو ، الواردة في جدولنا ، هي في الواقع مجرد ضواحي للمدينة .

النمط الثاني من المراكز الصناعية هو القرى الصناعية ، التي تتكاثر في مقاطعات موسكو وفلاديمير وكوستروما (يقع في هذه المقاطعات ٤٢ من اصل الـ ٦٣ مركزا مدينيا مهما في جدولنا وتأتي بلدة أوريوخوفو - زوييفو في مقدمة هذه المراكز . . . اما بالنسبة لعدد العمال فانها تأتي الثانية بعد العواصم (٢٦٨٠٠٠ عاملا في العام ١٨٩٠) . في المقاطعات الثلاث الأنفة الذكر ، كما في مقاطعتي ياروسلافل وتفير ، تتكون أكثرية المراكز الريفية الصناعية من مصانع نسيج ضخمة (غزل ونسيج ، كتّانيات ،

غزل الصوف ، الخ) . في السابق ، كانت توجد ، بطريقة شبه دائمة ، مكاتب لتوزيع العمل في تلك القرى ، اي مراكز للمانيفاتورة الرأسمالية ، تهيمن على جماهير من الحائكين في القرى المجاورة . وحيث لا تخطط الاحصائيات العمال المنزليين مع عمال المصانع ، فان المعطيات عن تطور هذه المراكز تؤكد بوضوح نمو الصناعة الآلية الكبيرة التي تجذب آلاف الفلاحين من المناطق المجاورة وتحولهم الى عمال صناعيين . ان عددا من المراكز الصناعية الريفية يتكون من مناجم ومنشآت تعدينية كبيرة (مؤسسة كولومنا في قرية بوبروفو ، مؤسسة يوزوفكا ، مؤسسة برانيسك ، وسواها) . ثم ان مصانع تكرير السكر من الشمندر في قرى وبلدات المقاطعات الجنوبية الغربية تشكل هي ايضا عددا من المراكز الصناعية القروية . . .

اما النمط الثالث من المراكز الصناعية فهو قرى الصناعات اليدوية ، التي يجري تصنيف مؤسساتها الكبيرة تحت عنوان «المصانع والاشغال» ( . . . )

اذا جمعنا المراكز الواردة في جدولنا حسب عدد العمال في كل مركز وحسب نوع المركز (بلدة او قرية) نحصل على النتائج التالية :

يتبين من الجدول انه في العام ١٨٧٩ كان يوجد ٣٥٦ر٠٠٠ عامل (من مجموع يبلغ ٧٥٢ر٠٠٠) يتركزون في ١٠٣ مراكز ، في حين يرتفع الرقم الى ٤٥١ر٠٠٠ (من اصل ٨٧٦ر٠٠٠) للعام ١٨٩٠ . وبذلك يكون عدد العمال قد تزايد بنسبة ٢٦٨ بالمئة ، في حين ان الزيادة بالنسبة لعمال المصانع الكبيرة بشكل عام (١٠٠ عامل وما فوق) فانها لم تتجاوز ٢٢ر٢ بالمئة ، وفي حين تزايد مجموع عدد العمال خلال الفترة بنسبة ١٦٥ بالمئة .

وهكذا ، فالعمال يتجهون نحو التركز في المراكز الصناعية الكبيرة . ففي العام ١٨٧٩ ، كان ثمة ١١ مركزا يضم الواحد منها اكثر من ٥٠٠ عامل ، وقد ارتفع هذا الرقم الى ٢١ مركزا

عام ١٨٩٠ . والملفت للنظر حقا هو تزايد عدد المراكز التي تضم ٥٠٠٠ - ١٠.٠٠٠ عامل . وقد حصل ذلك لسببين اثنين :  
١ - بسبب النمو الاستثنائي للصناعة العملية في الجنوب (اوديسا ، روستو على الدون ، الخ) ، ٢ - بسبب نمو القرى الصناعية في المقاطعات الوسطى .

وان المقارنة بين المراكز المدنية والمراكز الريفية تبين انه في العام ١٨٩٠ كانت المراكز الاخيرة تضم **حوالي ثلث** اجمالي عدد العمال في المراكز الرئيسية (١٥٢.٠٠٠ من اصل ٤٥١.٠٠٠) .  
واذا اخذنا روسيا ككل ، فلا بد لهذه النسبة من الارتفاع ، اي ان اكثر من ثلث العمال الصناعيين يتواجدون خارج المدن . يضم جدولنا بالتأكيد كل المراكز المدنية ذات الاهمية ، بينما توجد أعداد اكبر بكثير مما هو وارد اصلا من المراكز الريفية التي يضم الواحد منها عدة مئات من العمال (مستوطنات تحوي مصانع زجاج ، مصانع القرميد ، ومعامل التقطير ، ومصانع تكرير السكر الشمندري ، الخ) . كذلك فان معظم عمال المناجم يتواجدون خارج المدن . لذا ، يحق لنا القول ان نصف مجموع عمال المصانع والمناجم في روسيا الاوروبية ، بل اكثر من نصف ، يتواجد خارج المدن . وهذه خلاصة بالغة الاهمية . لانها تدل على ان السكان **الصناعيين** في روسيا يتجاوزون بكثير السكان **الدينيين** (١) .  
واذا التفتنا الان الى وتيرة نمو الصناعة المصنعية في المراكز

---

١ - اكد الاحصاء السكاني في ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٨٩٧ هذه الخلاصة بوضوح تام . فقد قدر عدد السكان المدنيين في كافة انحاء الامبراطورية بـ ١٦٨٢٨٠٣٩٥ نسمة من الجنسين . هذا في حين ان عدد السكان العاملين في التجارة والصناعة يبلغ ٢١٧ مليون نسمة ، كما بيّنا أعلاه (ملاحظة لينين للطبعة النانية) .

المدينة والمراكز الريفية ، فسنجد انها اسرع في الحالة الاخيرة .  
 فخلال الفترة اياها ، طرأت زيادة بسيطة على عدد المراكز المدنية  
 ذات الاكثر من الف عامل (من ٣٢ الى ٣٣ مركز) ، بينما ارتفع  
 عدد المراكز الريفية من هذه الفئة ارتفاعا ملحوظا (من ٣٨ الى ٥٣  
 مركز) . وقد ازداد عدد العمال في ٤٠ مركز مدني بنسبة  
 ١٦٠ بالمئة فقط (من ٢٥٧٠٠٠ الى ٢٩٩٠٠٠) في حين انه  
 ازداد في ٦٣ مركز ريفي بنسبة ٥٤٧ بالمئة (من ٩٨٥٠٠ الى  
 ١٥٢٥٠٠) . وكانت الزيادة في متوسط عدد العمال للمركز  
 المدني الواحد من ٦٤٠٠ الى ٧٥٠٠ فقط ، في حين ارتفع المعدل  
 الوسطي بالنسبة للمركز الرئيسي من ١٥٠٠ الى ٢٤٠٠ . وهكذا  
 فان الصناعة العملية تتجه بوضوح نحو الانتشار السريع خارج  
 المدن ، ونحو بناء مراكز صناعية جديدة وتنميتها بوتيرة اسرع من  
 المراكز المدنية ، كما تتجه الى التغلغل عميقا في المناطق الريفية  
 النائية التي تبدو معزولة عن عالم المؤسسات الرأسمالية الكبيرة .  
 ان هذه الواقعة البالغة الاهمية تبين لنا ، اولا ، السرعة التي  
 تدفع فيها الصناعة الآلية الكبيرة باتجاه تحويل العلاقات الاجتماعية  
 والاقتصادية . فالذي كان يتبلور في السابق عبر قرون ، ينشأ  
 الان في عقد من الزمن او ما يقاربه . يكفي ان نقارن ، مثلا ،  
 تكون مراكز غير زراعية كقرى الصناعات اليدوية المشار اليها في  
 الفصل السابق - بوغورودسكيو ، بافلوفو ، كيمري ، خوتايشي ،  
 فيليكوي وسواها - بعملية تأسيس المصانع الحديثة لمراكز  
 جديدة ، حيث تجذب فورا سكان الريف بالآلاف الى المستوطنات  
 الصناعية . وهكذا تعرف قسمة العمل الاجتماعية تطورا ملحوظا .  
 فتحل حراكية السكان ، كشرط ضروري من شروط الحياة  
 الاقتصادية ، محل الجمود والعزلة .

ثانيا ، ان انتقال المصانع الى الارياف يبين ان الرأسمالية  
 آخذة في تخطي العراقيل التي تنصبها في طريقها العزلة القوية  
 للمشاعة الريفية ، لا بل انها آخذة بالاستفادة من هذه العزلة .

واذا كان بناء المصانع في الريف يتضمن عددا لا بأس به مبن المضايقات ، الا انه يضمن مد المصانع باليد العاملة الرخيصة . فاذا كان لا يسمح «للموجيك» ان ينتقل الى المصنع ، فان المصنع نفسه هو الذي ينتقل الى «الموجيك» . واذا كان «الموجيك» لا يتمتع بكامل حريته في السعي وراء رب العمل الذي يوفر له افضل شروط العمل (بسبب نظام المسؤولية الجماعية والعقبات الموضوعية امام مغادرته لمجتمعه) فان رب العمل نفسه ليس مقيدا في سعيه وراء ارض العمال .

ثالثا ، ان ضخامة عدد المراكز الصناعية الريفية ونموها السريع يشبتان مدى خطئ الرأي القائل ان المصنع الروسي معزول عن جموع الفلاحين ، وانه يمارس نفوذا ضئيلا عليهم . ان الصفة المميزة لانتشار صناعتنا العملية تؤكد ، على العكس من ذلك ، ان نفوذه - اي المصنع - واسع الانتشار وانه بعيد جدا عن ان يكون محصورا بين جدران المصنع . اما من جهة ثانية ، فان هذه الصفة المميزة لانتشار صناعتنا العملية لا يمكن الا ان تؤدي الى عرقلة مؤقتة للأثر التغييري للصناعة الآلية الكبيرة على العاملين فيها . ان تحويل «الموجيك» ساكن اقاصي الغابات فجأة الى عامل صناعي ، قد يموّن المصنع ، ولو مؤقتا ، بالأيدي العاملة الرخيصة ، المتخلفة ، وغير المتطلبة . غير ان هذا التأخير لا يمكن ان يستمر الى ما لا نهاية بالطبع ، وانه يتم على حساب المزيد من التوسع للرقعة الخاضعة لنفوذ الصناعة الآلية الكبيرة .

## ١٠ - الملحق بالمصنع

عند الحديث عن الملحق بالمصنع نعني تلك الاشكال من العمل المجاور والصناعة الصغيرة التي يرتبط وجودها ارتباطا مباشرا

بالمصنع . اولا تشتمل هذه الاشكال (جزئيا) على عمال نشر  
الاخشاب والبناء \* الذين سبق الحديث عنهم والذين يشكلون ،  
في العديد من الحالات ، جزءا عضويا من السكان الصناعيين في  
المراكز الصناعية او هم ينتمون ، في حالات اخرى ، الى سكان  
القرى المجاورة . ثم انها تشتمل على العمال المستخدمين فسي  
مستنقعات الخث \* التي يشرف عليها احيانا اصحاب المصانع  
انفسهم ، واصحاب عربات النقل والحمالين وعمال التغليف ،

---

\* يخصص لينين القسم التاسع من هذا الفصل لدراسة تطور صناعات  
قطع الاخشاب والبناء بوصفها احد الشروط الاساسية لتطور الصناعة الآلية  
الكبيرة . لكنه يبين انه مع تطور الرأسمالية تمجز الاخشاب عن سد الحاجة الى  
الوقود فيجري الانتقال الى استخراج الفحم . ويقيم لينين مقارنة ثاقبة بين  
عمال الاخشاب وعمال الفحم ، ويشبه الفارق بين صناعة الاخشاب وبين استخراج  
الفحم بالفارق بين المانيفاتورة والصناعة الآلية الكبيرة . ففي الاولى يبقى المنتج  
فلاحا ، خاضعا لنسق الحياة العشائري القديم ، يكدح في اقاصي الغابات ،  
يستغل رب العمل جهله وعزلته . اما صناعة استخراج الفحم فتحول المنتج الى  
عامل صناعي ، وتجمع السكان حول مراكز صناعية كبيرة .

ثم ينتقل الكاتب الى وصف تطور صناعة البناء وفق تطور الرأسمالية .  
في البدء كان البناء جزءا من الاعمال المنزلية للفلاح في ظل نظام الاقتصاد  
الطبيعي او شبه الطبيعي . ثم يولد الحرفي العامل في البناء تلبية لطلبات اطار  
ضيق من الزبائن دون ان يفقد الصلة بالارض . الا ان تطور الرأسمالية يطيح  
بهذه الحالة مع نمو التجارة وتزايد الحاجة الى الابنية الصناعية وخطوط سكك  
الحديد في طول البلاد وعرضها . فيتحول معلم البناء الى عامل مهاجر ، ويولد  
المتعهد الذي ينقلب بسرعة الى رأسمالي كبير . وهكذا يولد جيش من عمال  
البناء يوسعون صفوف البروليتاريا الصناعية . -م-

\* الخث ، نسيج نباتي نصف متفحم يتكون من تحلل النباتات تحللا  
جزئيا في الماء . وهو يستخدم كوقود . -م-

والشغيلة عموما ، الذين يشكلون دائما قسما كبيرا من سكان المراكز الصناعية . ففي سان بطرسبرغ ، مثلا ، سجل احصاء ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٨٩٠ ، ٤٤٨١٤ نسمة ( من الجنسين ) في فئة «اليامين والشغيلة» ثم ٥١ الف (من الجنسين ايضا) في صناعة النقل ، بينهم ٩٥٠٠ يتخصصون في نقل الحمولات الثقيلة المختلفة . ثم انه يوجد صناعيون «مستقلون» ينفذون بعض المهام الفرعية لحساب المصانع . وتنشأ مثل هذه الصناعات في المراكز الصناعية او جوارها ، ومنها مثلا صناعة البراميل لمعاصر الزيتون ومعامل التقطير ، وصناعة السلال لتحميل الزجاجيات ، وصناعة الصناديق للخردوات ، وصنع المقابض الخشبية لادوات النجارين والحدادين ، والمسامير لمعامل الاحذية ، ومواد الدباغة للصناعات الجلدية ، وحياسة الحصر لتغليف المصنوعات (في كوستراما وسواها من المقاطعات) ، وصناعة أعواد الثقاب (في مقاطعات ريزان وكالوغا وسواهما) والصناديق الكرتونية لمعامل السجائر (في جوار سان بطرسبرغ) ، وصناعة نشارة الخشب لمعامل الخل ، وغزل فضلات الخيوط . في مشاغل صغيرة (في لودز) الذي نشأ تلبية لطلب مصانع النسيج الكبيرة ، الخ . الخ . وكل هؤلاء الصناعيين الصغار ، مثلهم كمثل العمال المأجورين الوارد ذكرهم اعلاه ، ينتمون اما الى السكان الصناعيين في المراكز الصناعية وإما الى السكان شبه الزراعيين في القرى المجاورة . وبالإضافة الى ذلك ، فحيث يقتصر عمل مصنع معين على انتاج سلعة نصف مصنوعة ، تنشأ فئة من صغار الصناعيين لاستكمال انتاج هذه السلعة . فالغزل الآلي ، مثلا ، ادى الى نشوء الحياكة اليدوية ، وكذلك فالصناعات اليدوية للمعدنيات يتحلقون حول مصانع الحديد ، وما الى هنالك .

وأخيرا ، فان الصناعة المنزلية الرأسمالية غالبا ما تكون



ملحقة بالمصنع . وتتميز حقبة الصناعة الآلية الكبيرة في كافة الاقطار بالتطور الواسع النطاق للصناعة المنزلية الرأسمالية في فروع مثل الالبسة الجاهزة . ولقد تحدثنا سابقا عن اتساع هذه الصناعة في روسيا ، وعن ظروفها المميزة ، وعن سبب اعتبارنا ان الاصح معالجتها في الفصل المخصص للمانيفاتورة .

لكي نقارب وضا كاملا للمحقات المصنع ، لا بد لنا من احصائيات كاملة عن مهن السكان او وصف عياني لمجمل نواحي الحياة الاقتصادية في المراكز الصناعية وجوارها . لكن حتى المعطيات الجزئية التي نضطر للاكتفاء بها تبين مدى خطأ الرأي الشائع هنا بأن الصناعة المصنعية معزولة عن أشكال الصناعة الاخرى ، وبأن السكان العاملين في المصانع معزولون عن السكان غير العاملين في المصانع . ان تطور أشكال الصناعة ، مثله كمثل كافة العلاقات الاجتماعية عموما ، لا يتقدم الا ببطء شديد ، وسط شبكة من الاشكال الانتقالية وما يبدو انه انتكاسات الى الماضي . رأينا سابقا كيف ان نمو الصناعات الصغيرة يعبر عن تقدم للمانيفاتورة الرأسمالية . وها نحن نرى الان ان المصنع قد يؤدي هو ايضا ، وفي بعض الاحيان ، الى تطور الصناعات الصغيرة . ثم ان العمل لصالح السمسار هو ايضا عمل ملحق بكل من المانيفاتورة والمصنع . اما التقدير الدقيق لدلالة هذه الظواهر فلا يكون الا اذا عالجنها بارتباطها ببنية الصناعة كلها في طور معين من تطورها وفي علاقتها بالاتجاهات الرئيسية لهذا التطور .

## ١١ - الانفصال الكامل للصناعة عن الزراعة

وحدها الصناعة الآلية الكبيرة تحقق الانفصال الكامل للصناعة عن الزراعة . والمعطيات الروسية تؤكد كليا هذه الاطروحة التي ارساها مؤلف كتاب «(رأس المال)» بالنسبة لبلدان اخرى ، والتي

يتجاهلها الاقتصاديون الشعبويون عادة . في كتابه «مقالات» ، يتحدث السيد دانيالسون بمناسبة وبدون مناسبة عن «انفصال الصناعة عن الزراعة» دون ان يبذل اي جهد للاعتماد على الوقائع الدقيقة ، من اجل دراسة دقيقة للمسار الحقيقي لهذه العملية وللأشكال المختلفة التي تكتسبها . اما السيد فورونتسوف فانه يشير الى ارتباط العامل الصناعي عندنا بالارض (في المانيفاتورة) ، ذلك ان مؤلفنا لا يجد من الضروري ان يميز بين مختلف أطوار الرأسمالية ، مع انه يدعي الاستهداء بنظرية مؤلف «الرأس المال» ! ثم يحتج على «الانكسار المخزي» (كذا ! ) «لصناعتنا الرأسمالية» على العامل - المزارع ، الخ . (مصير الرأسمالية ، ص ١١٤ وسواها) . يبدو ان السيد فورونتسوف لم يسمع ، او هو نسي انه قد سمع ذات مرة ، بأنه ليس في «بلدنا» بل في الغرب بأسره ايضا ، عجزت الرأسمالية عن تحقيق الانفصال الكامل للعمال عن الارض قبل ادخال الصناعة الآلية الكبيرة . وأخيرا ، فالسيد كابلوكوف قد واجه طلابه مؤخرا بهذا التشويه الغريب للوقائع : «العمل في المصنع هو مصدر الرزق الوحيد للعامل في الغرب ، اما في بلدنا ، وخلا بعض الاستثناءات (كذا !!!) فالعامل يعتبر العمل في المصنع كمهنة اضافية ، وهو اكثر انجذابا الى الارض» .

يعرض السيد ديمانتييف في مقالة له عن «ارتباط عمال المصانع بالزراعة» في احصائيات موسكو الصحية لتحليل وقائي لهذه المسألة . ويتبين من الاحصائيات المجموعة بطريقة منهجية عن ٢٠ الف عامل ان ١٤٠ بالمائة فقط من عمال المصانع يغادرون العمل من اجل استخدامات زراعية . ولكن الاهم من ذلك هو ان الدليل المذكور يقدم البرهان المعزز بأدق التفاصيل على ان الانتاج الآلي هو تحديدا الذي يفصل العمال عن الارض (٠٠٠) (٠٠٠) شاهدنا أعلاه التمرکز للمحوظ لعمال الصناعة الروس

في اكبر المؤسسات الصناعية ، الممكنة في معظمها ، والتي تستخدم ٤٨٨ وأكثر من العمال للمؤسسة الواحدة . ولقد درس السيد ديمانتيف بالتفصيل تأثير مكان ولادة العامل على انفصاله عن الارض ، والاختلافات في ذلك بين العمال المحليين والعمال المهاجرين ، وكذلك الاختلافات في المنشأ الاجتماعي (مواطن حر او فلاح) ، الخ . فاكشف ان كافة هذه الاختلافات تتضاءل امام تأثير عامل اساسي : الانتقال من الانتاج اليدوي الى الانتاج الآلي :

**«مهما تكن الاسباب التي حولت المزارع السابق الى عامل صناعي ، فهؤلاء العمال المختصون موجودون . انهم يعتبرون كفلاحين ، غير ان صلتهم الوحيدة بالقرية هي في الضرائب التي يدفعون عندما يجددون جوازات سفرهم ، ذلك انهم لا يملكون ارضا او مزارع في القرية ، وغالبا ما لا يملكون حتى بيتا ، لانهم في معظم الاحيان يكونون قد باعوه . وهم يتمسكون حتى بحقهم في الارض قانونيا فقط ، وقد دلت الاضطرابات التي شهدتها عدة معامل خلال عامي ١٨٨٥ - ١٨٨٦ ان هؤلاء العمال انفسهم يشعرون بالغربة الكاملة عن القرية ، تماما مثلما الفلاحون انفسهم يضعون في مصاف الغرباء اولئك المتحدرين من ابناء قريتهم . اننا هنا امام طبقة متبلورة كليا من العمال ، لا تملك بيوتا ولا ملكية او بالكاد ، طبقة لا ترتبط بأية روابط وتعيش كفاف يومها . وهي ليست حديثة الاصل . فقد اصبح لها سلسلتها النسبية في المصنع ، ويصل قسم كبير منها الى الجيل الثالث» .**

وأخيرا ، توفر الاحصائيات الصناعية الاخيرة موادا مثيرة حول انفصال المصنع عن الزراعة . ففي «**اللائحة المصانع والاشغال**» (احصائيات ١٨٩٤ - ١٨٩٥) معلومات عن عدد الايام بالسنة التي يعمل فيها كل مصنع . وقد سارع السيد كاسبيروف فسي استخدام هذه المغطيات دعما للنظريات الشعبية عندما أكد «ان المصنع الروسي يعمل، كمعدل ، ١٦٥ يوما بالسنة» و«ان ٣٥ بالمئة

من المصانع في هذا البلد تعمل أقل من ٢٠٠ يوم بالسنة» . غني عن القول ان لا قيمة البتة لمثل هذه الخلاصات العامة ، نظرا للالتباس في اصطلاح «المصنع» ، طالما انها لا تشير الى عدد العمال المستخدمين لعدد معين من الايام في السنة . ولقد احتسبنا الارقام المناسبة في «اللائحة المصانع والاشغال» بالنسبة الى المصانع الكبيرة (١٠٠ عامل وأكثر) التي تستخدم ٣/٤ اجمالي عدد عمال المصانع ، كما رأينا أعلاه (في القسم ٧ من هذا الفصل) . والنتيجة ان معدل ايام العمل بالسنة في الفئات المختلفة هي التالية : ١ - ٢٤٢ ، ب - ٢٣٥ ، ج - ٢٧٣ ، و ٢٤٤ بالنسبة لكل المصانع الكبيرة . واذا جمعنا متوسط عدد ايام العمل للعامل الواحد نحصل على ٢٥٣ يوم عمل بالسنة بصفته المعدل للعامل الواحد في مصنع كبير (٠٠٠) .

(٠٠٠) وهكذا فبقدر ما يكون المصنع كبيرا يتزايد عدد ايام شغله خلال السنة . وبالتالي فان المعطيات الاحصائية العامة لكل المصانع الكبيرة في روسيا الاوروبية تؤكد استخلاصات العائدات الاحصائية الصحية لموسكو كما تؤكد ان المصنع يخلق طبقة من العمال الصناعيين الدائمين .

من هنا ، فالمعطيات عن عمال الصناعة الروس تؤكد كلياً صحة نظرية رأس المال القائلة ان الصناعة الآلية الكبيرة هي التي تحدث ثورة شاملة وحقيقية في ظروف معيشة السكان الصناعيين ، فتفصلهم نهائياً عن الزراعة وعن التقاليد البالية للحياة العشائرية (البطريكية) المرتبطة بها . ولكن هذه الصناعة الآلية الكبيرة اذ تدمر العلاقات العشائرية والبرجوازية الصغيرة ، تخلق ، في المقابل ، الظروف التي تقرب بين العمال الأجورين في الصناعة والعمال الأجورين في الزراعة ، اولاً ، لانها تدخل الى الارياض عموماً نسق الحياة التجاري والصناعي الذي نشأ اصلاً في المراكز غير الزراعية ، وثانياً ، لانها - اي الصناعة الآلية

الكبيرة - تولد حالة من الحراكية بين السكان وتؤسس الاسواق الكبيرة لاستئجار الايدي العاملة الزراعية والصناعية على حد سواء ، وثالثا ، لان الصناعة الآلية الكبيرة اذ تدخل الآلة الى الزراعة ، تستجلب الى الارياف العمال الصناعيين المهرة الذين يتميزون بارتفاع مستوى معيشتهم .

## ١٢ - ثلاثة أطوار في تطور الرأسمالية في الصناعة الروسية

فلنلخص الان النتائج الاساسية المستخلصة من المعطيات عن تطور الرأسمالية في صناعتنا .

هناك ثلاثة أطوار اساسية في هذا التطور : الانتاج السوقي الصغير (الصناعات الصغيرة ، الفلاحية اساسا) ؛ والمانيفاتورة الرأسمالية ؛ والمصنع (الصناعة الآلية الكبيرة) . وتدحض الوقائع كليها الرأي الشائع ، هنا في روسيا ، بأن «المصنعية» والصناعة «اليدوية» منغلزان واحدهما عن الآخر . بل بالعكس تماما ، فان مثل هذا الفصل فصل اصطناعي لا اكثر . فالواقع ان الصلة والاستمرارية بين الاشكال الصناعية الأنفة الذكر هما من النوع المباشر والحميم . ان الوقائع تؤكد بوضوح ان الميل الرئيسي للانتاج السوقي الصغير هو نحو تطور الرأسمالية ، وتحديدنا نحو نشأة المانيفاتورة . وها ان المانيفاتورة تنمو بسرعة مذهلة امام أعيننا لتتحول الى صناعة آلية كبيرة . ولعل واحدا من ابرز التعبيرات عن الصلة الحميمة والمباشرة بين الاشكال المتتابعة من الصناعة هو كون العديد من كبار ، بل من اكبر ، اصحاب المصانع كانوا في الاصل أصغر الصناعيين الصغار الذين مروا بكل المراحل المعروفة من «الانتاج الشعبي» وصولا الى «الرأسمالية» (٠٠٠) . ان الاشكال الثلاثة الاساسية للصناعة ، المعقدة اعلاه ،

تختلف أولا بأول في انظمة التقنية بينها . فالانتاج السوقي الصغير يتميز بتقنيته اليدوية والبداية الكاملة التي لم تتغير منذ الازمنة الغابرة . والمنتج الصغير في الصناعة يبقى فلاحا يعتمد التقليد في اساليبه لمعالجة المواد الاولى .

ان المانيفاتورة هي التي تدخل قسمة العمل التي تحدث تغيرا اساسيا في التقنية ، وتحوّل الفلاح الى عامل صناعي ، الى «عامل يمارس عملية تفصيلية واحدة» . لكنها تبقى على الانتاج اليدوي ، وعلى هذا الاساس يبقى التقدم في اساليب الانتاج بالضرورة شديد البطء . فقسمة العمل تولد عفويا ويجري تناقلها بواسطة التقليد كما يجري تناقل العمل الفلاحي .

وحدها الصناعة الآلية الكبيرة تحدث تغيرا جذريا ، فتتخطى نهائيا عن المهارة اليدوية ، وتبني الانتاج على أسس جديدة وعقلانية ، وتطبق العلم منهجيا على الانتاج . وحيث الرأسمالية لم تنظم الانتاج على اساس الصناعة الآلية الكبيرة فاننا نجد الاستنفاع شبه الكامل في التقنية ، نرى استخدام النول اليدوي نفسه والمطحنة المائية او الهوائية اياها التي كانت تستخدم في الانتاج منذ قرون . ومن جهة ثانية ، ففي الصناعات الخاضعة للمصنع ، نلاحظ ثورة تقنية شاملة وتقدما بالغ السرعة في وسائل الانتاج الآلي .

وهكذا فان الاطوار المختلفة لتطور الرأسمالية مرتبطة بأنظمة تقنية مختلفة . يتميز الانتاج السوقي الصغير والمانيفاتورة بسيادة المؤسسات الصغيرة التي لا يخرج من بينها الا عدد قليل من المؤسسات الكبيرة . في حين تقضي الصناعة الآلية الكبيرة كليا على المؤسسات الصغيرة . ثم ان العلاقات الرأسمالية تظهر في الصناعات الصغيرة ايضا (على شكل محترفات تستخدم العمال المأجورين وعلى شكل رأس مال تجاري) لكن هذه تظل ضعيفة النمو لم تبلور فيها بعد التناقضات الحادة بين الفئات

المشاركة في الانتاج . فلا يوجد بعد رأس المال الكبير ولا الفئة البروليتارية الواسعة . في ظل المانيفاتورة ينشأ هذا وتلك . وتتسع الهوة بين مالك وسيلة الانتاج وبين المنتج . وتظهر مستوطنات صناعية «غنية» ، تتكون اكثرية سكانها من الكادحين الفقراء . قلة من التجار الذين يحققون أرباحا هائلة في شراء المواد الاولية وبيع المنتجات المصنوعة وكثرة من العاملين بالقطعة يعيشون كفاف يومهم - تلك هي الصورة العامة للمانيفاتورة . لكن تكاثر المؤسسات الصغيرة ، واستمرار الارتباط بالارض ، والتقيّد بالتقاليد في الانتاج وفي نسق الحياة بمجمله ، كل هذه تولد كمية من العناصر الانتقالية بين طرفي المانيفاتورة وتؤخر نموها . على ان كافة هذه العوامل المعرّقة تختفي في ظل الصناعة الآلية الكبيرة حيث تبلغ التناقضات الاجتماعية ذروتها . وتتكشف كل الجوانب المظلمة من الرأسمالية : وكما هو معلوم فالآلة تدفع باتجاه أطول تمديد ممكن ليوم العمل ، وتنجذب النساء والاطفال الى الصناعة ، ويتكون جيش احتياط للعاطلين عن العمل (وتكوينه محتوم في ظروف الانتاج المصنعي) ، الخ . غير ان تجميع العمل الذي يحدثه المصنع على نطاق واسع، والتحوّلات التي تطرأ على مشاعر ومفاهيم أولئك الذين يستخدمهم (وبخاصة، تحطيم التقاليد البطيركية والبرجوازية الصغيرة) لا تلبث ان تؤدي الى ردة فعل : فالصناعة الآلية الكبيرة ، خلافا للاطوار السابقة ، تتطلب حكما التنظيم المبرمج للانتاج والرقابة العامة عليه (والتشريعات الصناعية هي احد تجليات الميل الاخير) .

ان طبيعة تطور الانتاج نفسها تتغير بتغير مراحل الرأسمالية . ففي الصناعات الصغيرة ، يلحق هذا التطور بتطور الاقتصاد الفلاحي ، فالسوق ضيقة جدا ، والمسافة بين المنتج والمستهلك قصيرة ، وحجم الانتاج محدود الى درجة انه يتكيف بسهولة مع الطلب المحلي القليل الدبذبات . لهذا السبب تتميز الصناعة في هذا الطور باستقرار عظيم ، غير ان مثل هذا الاستقرار يوازي

الاستئناق في التقنية والمحافظة على العلاقات الاجتماعية — العشائرية المتشابكة مع شتى ترسبات التقاليد القرن اوسطية . اما المانيفاتورات، فانها تنتج لسوق كبيرة — وأحيانا للبلد بأسره — فيكتسب الانتاج بالتالي عدم الاستقرار الذي تتميز به الرأسمالية نفسها ، وهو الذي يبلغ ذروته في ظل الانتاج المصنعي . ذلك ان الصناعة الآلية الكبيرة لا تتطور الا بالطفرات ، بتعاقب فترات من البحبوحة مع فترات من الازمة . وهذا النمو التشنجي للمصنع يسرع كثيرا في خراب المنتجين الصغار . فالعمال يجذبون الى المصنع كمجموعات خلال فترات الازدهار ، ثم يقدفون منه . ويصبح تكون جيش احتياط كبير من العاطلين عن العمل ، المستعد للاضطلاع بأي عمل ، شرطا لوجود ونمو الصناعة الآلية الكبيرة . وقد بينا ، في الفصل الثاني من هذا الكتاب ، ما هي شرائح الفلاحين التي تنضم الى هذا الجيش ، وأشرنا ، في الفصول اللاحقة ، الى المهن الرئيسية التي يبقى رأس المال احتياطييه مستعدين لادائها . والواقع ان «عدم استقرار» الصناعة الآلية الكبيرة كان ولا يزال يستثير التذمرات الرجعية من أفراد يستمرون في النظر الى الامور بعيني المنتج الصغير ويتناسون ان وحده «عدم الاستقرار» هذا هو الذي استبدل الاستئناق السابق بالتحول السريع في وسائل الانتاج وكافة العلاقات الاجتماعية .

ومن تجليات عملية التحول هذه فصل الصناعة عن الزراعة ، وتحرير العلاقات الاجتماعية في الصناعة من تقاليد النظام الاقطاعي والعشائري الراضحة على الزراعة . في ظل الانتاج السوقي نجد ان الصناعي لم يخرج بعد من قوقعته الفلاحية . فهو يبقى مزارعا في اكثرية الاحيان . وهذا الارتباط بين الصناعة الصغيرة والزراعة الصغيرة عميق الى درجة اننا نشهد قانون التمايز المتوازي للمنتجين الصغار في الصناعة وفي الزراعة معا . ويتم تكون



البرجوازية الصغيرة والعمال الأجورين في نطاقَي الاقتصاد الوطني في آن معا ، ويمهد بالتالي الطريق ، في طرفي عملية التمايز هذه ، لكي يحقق الصناعي قطيعته مع الزراعة .

في ظل المانيفاتورة ، تكون هذه القطيعة قد سارت شوطا لا بأس به نحو الاستكمال . اذ ينشأ عدد من المراكز الصناعية غير المستغلة بالزراعة . واذا بالممثل الرئيسي للصناعة ليس الفلاح ، بل التاجر وصاحب المانيفاتورة من جهة ، و«الحرفي» من جهة ثانية . ويساعد كل من الصناعة والتطور النسبي للتبادل التجاري مع سائر اجزاء العالم على رفع مستوى معيشة السكان وثقافتهم ، فاذا بعامل المانيفاتورة ينظر بازدراء الى الفلاح . ثم تأتي الصناعة الآلية الكبيرة لتستكمل هذا التحول ، فتفصل الصناعة نهائيا عن الزراعة ، وكما رأينا سابقا ، فانها تخلق طبقة خاصة من السكان غريبين كليا عن الفلاحين التقليديين مختلفين عنهم في نسق حياتهم ، وعلاقاتهم العائلية ، وفي ارتفاع مستوى متطلباتهم المادية نفسها والروحية . في الصناعات الصغيرة والمانيفاتورة نجد دوما بقايا للعلاقات العشائرية ولمختلف اشكال التبعية الشخصية وهذه تساعد - في ظل الظروف العامة للاقتصاد الرأسمالي - على مقاومة اوضاع الشفيلة ، بما في ذلك من انحطاط وإفساد . اما الصناعة الآلية الكبيرة التي تجمع جماهير من العمال ينتمون في العادة الى مختلف مناطق البلد ، فانها ترفض قطعيا اي تسامح مع ترسبات العشائرية والتبعية الشخصية ، وهي تتصف «بموقف من الازدراء الفعلي تجاه الماضي» . وانها هذه القطيعة مع التقاليد البالية ، التي تشكل احد الشروط الاساسية التي أدت الى قيام امكانية ، بل وضرورة ، تنظيم الانتاج وممارسة الرقابة العامة عليه . وبالتحديد فعند الحديث عن التحول الذي يحدثه المصنع في ظروف حياة السكان ، لا بد من القول ان جذب النساء والاحداث الى الانتاج هو ظاهرة تقدمية ، في نهاية المطاف . فالذي لا شك فيه ان المصنع الرأسمالي يضع هذه

الفئات من الشعب في ظروف بالغة القساوة ، مما يدفعهم الى ضرورة تنظيم وتقدير يوم العمل ، وضمان الشروط الصحية للعمال ، الخ . غير ان المساعي الرامية الى الالغاء الكامل لعمل النساء والاحداث في الصناعة ، او الى المحافظة على نسق الحياة البطريركي الذي يمنع مثل هذا العمل ، ستكون مساعي محض رجعية وطوباوية . ذلك ان تدمير العزلة البطريكية لهذه الفئات من السكان التي لم تخرج سابقا من دائرة العلاقات المنزلية والعائلية الضيقة ، ودفعها الى الانخراط المباشر في الانتاج الاجتماعي من قبل الصناعة الآلية الكبيرة يحفز تطورها ويزيد من استقلاليتها ، وبعبارة اخرى ، يخلق ظروفًا متفوقة بلا ادنى شك على الجمود البطريكي للعلاقات قبل الرأسمالية .

ان الاستقرار السكاني هو الصفة المميزة لاول مرحلتين من مراحل التطور الصناعي . فالصناعي الصغير يظل فلاحا تقيده مزرعته بأرضه . وفي العادة ، فان الحرفي في ظل نظام المانيفاتورة يظل مقيدا هو ايضا بالمنطقة الصناعية الصغيرة التي خلقها المانيفاتورة . فالواقع ان نظام الصناعة نفسه ، في الطور الاول والثاني من تطوره ، لا يشتمل على اي عنصر من شأنه ان يدخل الاضطراب الى استقرار المنتج وعزلته . فالتفاعل بين المناطق الصناعية المختلفة نادر . وانتقال الصناعة الى مناطق اخرى يعود بالدرجة الاولى الى هجرة منتجين صفار أفراد لا يلبثون ان يؤسسوا صناعات صغيرة جديدة في الاطراف . اما الصناعة الآلية الكبرى ، فانها تولد ، بالضرورة ، حراكية السكان ، ويتزايد حجم التفاعل التجاري بين مختلف المناطق بنسب ضخمة ، فيما تساعد خطوط سكك الحديد على السفر . ويتزايد الطلب على العمل عموما - فيرتفع في فترات الازدهار وينخفض في فترات الازمات ، بحيث يضطر العمال الى الانتقال من مصنع الى آخر . ثم ان الصناعة الآلية الكبيرة تخلق عددا من المراكز الصناعية الجديدة ، التي تنمو بسرعة لم يسبق لها مثيل ،

أحيانا في مناطق غير مأهولة ، وهذا امر يستحيل حدوثه لولا الهجرة العمالية الجماعية . عما قليل سوف نتحدث عن حجم ودلالات ما يسمى الصناعات غير الزراعية الخارجية . اما الان ، فسوف نقتصر على احصائيات الزيمستوفات الصحية لمقاطعة موسكو . يظهر من دراسة احوال ١٠٣١٧٥ عاملا صناعيا ان ٥٣٢٣٨ منهم - اي ٥١٦ بالمئة من المجموع - قد ولدوا في القضاء حيث يعملون . وهكذا ، فان حوالي نصف العمال هاجروا من قضاء الى آخر . ويصل عدد العمال الذين ولدوا في مقاطعة موسكو الى ٦٦.٣٨ ، اي ٦٤ بالمئة . اما اكثر من ثلث العمال ، فقد قدم من مقاطعات اخرى (وعلى الاخص منها مقاطعات المنطقة الصناعية الوسطى المتاخمة لمقاطعة موسكو) . ويظهر من المقارنة بين الاقضية المختلفة ان الاقضية الاكثر تصنيعا تتصف بأدنى نسب من العمال المولودين محليا . ففي قضائي موجاييك وفولوكولامسك ، وهما ضعيفا التصنيع نجد ان ٩٢ - ٩٣ بالمئة من العمال الصناعيين هم من ابناء القضاء حيث يعملون . اما في الاقضية الكثيفة التصنيع مثل موسكو وكولومنا وبوغورودسك ، فان نسبة العمال المولودين محليا تهبط الى ٢٤ بالمئة و٤ بالمئة و٥ بالمئة . من هنا يستنتج الباحثة ان «التطور الصناعي الكثيف في قضاء معين يشجع على تدفق العناصر الخارجية اليه» . ولا بد ان نضيف ان هذه الوقائع تبين كذلك ان حركة العمال الصناعيين تحمل المميزات اياها التي نلاحظ في حركة العمال الزراعيين . اي ان العمال الصناعيين يهاجرون هم ايضا ليس من المناطق التي تتمتع بفائض من الايدي العاملة وحسب ، بل وايضا من المناطق التي تشكو نقصا فيها . ان قضاء برونييتسي ، مثلا ، يجذب ١١٢٥ عاملا من سائر اقضية مناطق موسكو ، ومن مقاطعات اخرى ، لكنه في الوقت نفسه يمد قضائي موسكو وبوغورودسك ، الاوفر تصنيعا ، ب ١٢٤٦ عاملا . ومن هنا ، فان العمال يغادرون ليس لانهم

«لا يجدون مهنا محلية جاهزة» وحسب، بل أيضا لانهم يتجهون الى حيث ظروف العمل افضل . وعلى الرغم من بديهية مثل هذا القول ، فلا بد من ان نذكر الاقتصاديين الشعبويين به ، لانهم يمجدون المهن المحلية ويدينون الهجرة نحو المناطق الصناعية ، متجاهلين الدلالة التقدمية لحراكية السكان التي تولدها الرأسمالية .

ان الخصائص المعددة أعلاه والتي تميز الصناعة الآلية الكبيرة عن الاشكال الصناعية السابقة لها ، يمكن تلخيصها بكلمة : تجميع العمل . وبالتأكيد ، فان الانتاج لسوق وطنية ودولية كبيرة ، وتنمية علاقات تجارية وثيقة مع مختلف انحاء البلد ومع بلدان مختلفة من اجل شراء المواد الاولية والمساعدة ، والتطور التقني الكبير ، وتمركز الانتاج والسكان في مؤسسات جبارة ، وتدمير التقاليد البالية للحياة البطيورية ، ونمو حراكية السكان ، وتحسين مستوى حاجات المعامل وتطوره - كل هذه هي عناصر من العملية الرأسمالية التي تزيد من جماعية الانتاج في البلد ومعها جماعية المشاركين فيه .

اما عن قضية العلاقة بين الصناعة الآلية الكبيرة في روسيا وبين السوق الرأسمالية المحلية ، فالمعطيات الواردة أعلاه تسمح بالاستنتاج التالي : ان التطور السريع للصناعة المصنعية في روسيا يؤسس سوقا ضخمة ونامية باطراد لوسائل الانتاج (مواد بناء ، محروقات ، معادن ، الخ.) ويضاعف بسرعة خارقة عدد ذلك الجزء من السكان العاملين في انتاج السلع المعدة للانتاج وليس للاستهلاك الشخصي . غير ان سوق مواد الاستهلاك الشخصي تنمو هي ايضا بسرعة ، نظرا لنمو الصناعة الآلية الكبيرة الآخذة بتحويل قسم متزايد من السكان من الزراعة الى المهن التجارية والصناعية . اما بالنسبة الى السوق المحلية للمنتجات المصنوعة في المصانع ، فقد عالجتنا عملية تكونها بالتفصيل في الفصول السابقة من كتابنا .

## الفصل الثامن

### تكوين السوق الداخلية

ينبغي علينا الان ان نلخص المعطيات التي تفحصنا في الفصول السابقة في محاولة لاعطاء فكرة عن العلاقات المتبادلة بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني في طورها الرأسمالي .

#### ١ - نمو التداول البضاعي

من المعلوم ان التداول البضاعي يسبق الانتاج البضاعي ويشكل واحدا من شروط نشوئه (دون ان يكون الشرط الاوحد) . لقد اقتصر اهتمامنا في هذا الكتاب على دراسة المعطيات عن الانتاج

البضاعي والرأسمالي ، ولهذا السبب بالذات فلسنا ننوي البحث التفصيلي بمسألة مهمة هي مسألة نمو التداول البضاعي في روسيا «بعد الإصلاح» . ولكي نعطي فكرة عامة عن مدى سرعة نمو السوق الداخلية يكفي ايراد المعطيات المختصرة التالية :

لقد ازداد طول شبكة سكة الحديد الروسية من ٣٨١٩ كيلومتر عام ١٨٦٥ الى ٢٩٠.٦٣ كلم في العام ١٨٩٠ ، اي بما يزيد عن سبعة أضعاف . وقد عرفت بريطانيا تطورا مماثلا ، وذلك على مدى زمني اطول (٤٠.٨٢ كلم في ١٨٤٥ ، ٢٦٨١٩ كلم في ١٨٧٥ - اي بزيادة قدرها ستة أضعاف) ، كما عرفت ألمانيا ، ولكن في مدة أقصر (١٨٤٥ - ٢١٤٣ كلم ، ١٨٧٥ - ٢٧٩٨١ كلم ، اي بزيادة قدرها ١٢ ضعفا) . اما طول خطوط سكك الحديد المفتوحة كل سنة فقد كان يتفاوت كثيرا باختلاف الفترات . فمثلا ، في السنوات الخمس بين ١٨٦٨ و ١٨٧٢ ، فتحت خطوط جديدة بلغ طولها ٨٠.٦ «فيرست» ، اما في السنوات الخمس بين ١٨٧٨ و ١٨٨٢ ، فاقتصر الامر على ٢٢٢١ «فيرست» . وان اتساع هذه التماوجات يمكننا من تقدير ضخامة جيش العاطلين عن العمل الذي تتطلبه الرأسمالية ، التي توسع الطلب على الايدي العاملة حينما وتقلصه احيانا . وقد عرف نمو سكك الحديد في روسيا فترتي ازدهار : في نهاية الستينيات (ومطلع السبعينيات) وفي النصف الاخير من التسعينيات . فبين ١٨٦٥ و ١٨٧٥ ، كان معدل الزيادة السنوية في طول شبكة سكك الحديد الروسية ١٥٠٠ كيلومتر ، وفي الفترة بين ١٨٩٣ و ١٨٩٧ ، بلغ هذا المعدل ٢٥٠٠ كيلومتر .

اما حجم البضائع المشحونة بواسطة سكك الحديد فكان كالاتي : ١٨٦٩ - ٤٣٩ مليون بود ، ١٨٧٣ - ١١٧ مليون بود ، ١٨٨١ - ٢٥٣٢ مليون بود ، ١٨٩٣ - ٤٤٨٦ مليون بود ، ١٨٩٦ - ٦١٤٥ مليون بود ، ١٩٠٤ - ١١٠٧٢ مليون بود . واما زيادة عدد المسافرين فلم يكن اقل تسارعا : ١٨٦٨ -

١٠ر٤ مليون مسافر ، ١٨٧٣ - ٢٢ر٧ مليون ، ١٨٨١ - ٣٤ر٤ ،  
١٨٩٣ - ٤٩ر٤ ، ١٨٩٦ - ٦٥ر٦ ، ١٩٠٤ - ١٢٣ر٦ مليون .

(...)

هذا وبلغ حجم الشحن المنقول عبر شبكة الانهر والقنوات  
الداخلية في روسيا الاوروبية ٨٩٩ر٧ مليون بود عام ١٨٨١ ،  
وفي ١٨٩٣ - ١٨١ر٥ مليون بود ، وفي ١٨٩٦ - ٥٥٣ر١ مليون  
بود . وقد بلغت قيمة هذه الشحنات ١٨٦ر٥ مليون روبل ،  
٢٥٧ر٢ مليون روبل ، ٢٩٠ مليون روبل على التوالي .

في العام ١٨٦٨ كان الاسطول التجاري الروسي يتكون من  
٥١ باخرة بخارية حمولتها ١٤ر٣٠٠ «لاست» \* ، ومن ٧٠٠ مركب  
شراعي حمولتها ٤١ر٨٠٠ لاست ، وقد بلغت العام ١٨٩٦  
٥٥٢ باخرة بخارية حمولتها ١٦١ر٦٠٠ لاست .

وكان تطور النقل البحري لكافة المرافئ على البحار الداخلية  
على النحو التالي : خلال السنوات الخمس بين ١٨٥٦ و ١٨٦٠ ،  
بلغ عدد المراكب الخارجة والداخلة ١٨ر٩٠١ ، ذات حمولة اجمالية  
قدرتها ٣٧٨٣ر٠٠٠ طن ، اما في الفترة ١٨٨٥ - ١٨٩٠ ، فبلغ  
العدد ٢٣ر٢٠١ مركب (+ ٢٣ بالمئة) واجمالي الحمولة  
١٣ر٨٤٥ر٠٠٠ طن (+ ٢٦٦ بالمئة) . وهكذا فان الحمولة تضاعفت  
٢/٣ ٣ أضعاف . وخلال ٣٩ سنة (١٨٥٦ - ١٨٩٤) ازدادت  
الحمولة بنسبة ٥ أضعاف ونصف (...) فلنلاحظ ان حمولة  
المراكب الخارجة والمراكب الداخلة تتقلب كثيرا من سنة الى سنة .

---

\* «اللاست» مقياس للوزن يستخدم في المراكب التجارية الروسية وهو

يساوي ٢ طن ٠٠مـ

(فمثلا ، ١٨٧٨ = ١٣ مليون طن ، و ١٨٨١ = ٨٦ مليون طن) ،  
وهذه التقلبات تمكنا من قياس ، ولو جزئي ، للتقلبات فسي  
الطلب على العمال غير المهرة ، وحمالي المرافيء ، الخ . هنا  
ايضا تحتاج الرأسمالية الى وجود جمهرة من الناس محتاجة  
دائما للعمل ومستعدة لقبول العمل ، مهما يكن مؤقتا ، عند اول  
اشارة .

اما تطور التجارة الخارجية ، فيمكن ان نتبينه من المعطيات  
الواردة ادناه :

عدد سكان روسيا	قيمة الصادرات	قيمة اجمالي	السنوات
بدون فنلندا	والواردات معا	حركة التجارة	
(بالملايين)	(ملايين الروبلات)	الخارجية	
		للفرد الواحد	
		(روبل)	
١٨٦٠-١٨٥٦	٦٩٠	٣١٤٠	٤٠٥٥
١٨٦٥-١٨٦١	٧٣٨	٣٤٧٠	٤٧٠
١٨٧٠-١٨٦٦	٧٩٤	٥٥٤٢	٧٠٠
١٨٧٥-١٨٧١	٨٦٠	٨٣١١	٩٦٦
١٨٨٠-١٨٧٦	٩٣٤	١٠٥٤٨	١١٢٩
١٨٨٥-١٨٨١	١٠٠٦	١١٠٧١	١١٠٠
١٨٩٠-١٨٨٦	١٠٨٩	١٠٩٠٣	١٠٠٢
١٨٩٧-١٩٠١	١٣٠٦	١٣٢٢٤	١٠١١

اما المعطيات التالية ، فانها تعطي فكرة عامة عن حجم الحركة  
المصرفية والتراكم الرأسمالي . ارتفع اجمالي السحوبات من  
المصرف المركزي من ١١٣ مليون روبل للفترة ١٨٦٠ - ١٨٦٣



(١٧٠ مليون روبل للفترة ١٨٦٤ - ١٨٦٩) الى ٦٢٠ مليون روبل للفترة ١٨٨٤ - ١٨٨٨ ، كما ارتفعت الودائع الاجمالية فسي الحسابات الجارية من ٣٣٥ مليون روبل في الفترة ١٨٦٤ - ١٨٦٨ الى ١٤٩٥ مليون روبل للفترة ١٨٨٤ - ١٨٨٨ . اما حركسة جمعيات ومصارف التسليف والادخار (الريفية منها والصناعية) فانها تطورت من ٣/٤ ٢ مليون روبل العام ١٨٧٢ (٢١٨ مليون روبل للعام ١٨٧٥) الى ٧٢٦ مليون روبل العام ١٨٩٢ و ١٨٩٦ مليون روبل العام ١٩٠٣ . وازدادت الرهونات من العام ١٨٨٩ الى ١٨٩٤ كالآتي : ارتفع تقدير الاراضي المرهونة من ١٣٩٥ مليون روبل الى ١٨٢٧ مليون . والقروض الاجمالية من ٧٩١ مليون روبل الى ١٠٤٤ مليون روبل . وقد تطورت عمليات مصارف التسليف بنوع خاص في الثمانينيات والتسعينيات . ففي العام ١٨٨٠ ، كان يوجد ٧٥ مصرف ادخار ، فارتفع العدد العام ١٨٩٧ الى ٤٣١٥ مصرفا (بمن فيهم ٣٤٥٤ مصارف بريدية) . وفي العام ١٨٨٠ بلغ حجم الودائع ٤٤ مليون روبل ، فاذا به يرتفع الى ٢٧٦٦ مليون روبل العام ١٨٩٧ . الرصيد الجاري في نهاية العام بلغ ٩٠ مليون روبل سنة ١٨٨٠ ، و ٤٩٤٣ مليون روبل سنة ١٨٩٧ . وجدير بالذكر ان الزيادة السنوية لرأس المال بلغت ارقاما مذهلة في سنتي المجاعة ١٨٩١ و ١٨٩٢ (٥٢٩ و ٥٠٥ مليون روبل) وفي السنتين الاخيرتين (١٨٩٦ - ١٨٩٦ ٥١٦ مليون روبل ، ١٨٩٧ - ٦٥٥ مليون روبل) .

وتبين آخر الاحصائيات تطورا متناميا في مصارف الادخار . ففي العام ١٩٠٤ ، كان يوجد في روسيا ٦٥٥٧ مصرف ادخار واره مليون مودع ، وودائع اجمالية تبلغ ١٠٥٠ مليون روبلات . وبالمناسبة ، فان كلا من الشعبويين القدامى والانتهازيين الجدد في الحركة الاشتراكية في هذا البلد غالبا ما يكونون شديدي السداجة (حتى لا نقول اكثر) في حديثهم عن زيادة عدد مصارف الادخار بصفتها تشكل علامة على «بحبوحة»

الشعب . فلن يكون في غير محله ، بالتالي ، ان نقارن توزيع ودائع مصارف الادخار في روسيا (١٩٠٤) بمثيلاتها في فرنسا (١٩٠٠) . المعلومات من Bulletin de l'office du Travail ، ١٩٠١ ، العدد عشرة) .

## روسيا

حجم الودائع	عدد الودعين (آلاف)	بالمئة	اجمالي الودائع (مليون روبل)	بالمئة
أقل من ٢٥ روبل	١٨٧٠ر٤	٣٨٧	١١٢	١٢
٢٥ - ١٠٠ روبل	٩٦٧ر٧	٢٠٠	٥٢٨	٤ر٥
١٠٠ - ٥٠٠ روبل	١٣٨٠ر٧	٢٨٦	٣٠٨٠	٣١٥
٥٠٠ روبل وما فوق	٦١٥٥	١٢٧	٦٠٥٤	٦١٩
المجموع	٤٨٣٤ر٣	١٠٠	٩٧٧ر٤	١٠٠

## فرنسا

حجم الودائع	عدد الودعين (آلاف)	بالمئة	اجمالي الودائع (مليون فرنك)	بالمئة
أقل من ١٠٠ فرنك	٥٢٧٣ر٥	٥٠١	١٤٣ر٦	٣ر٣
١٠٠ - ٥٠٠ فرنك	٢١٩٧ر٤	٢٠٨	٤٩٣ر٨	١١٤
٥٠٠ - ١٠٠٠ فرنك	١١١٣ر٨	١٠٦	٧٢٠ر٤	١٦٦
فوق ١٠٠٠ فرنك	١٩٤٨ر٣	١٨٥	٢٩٧٩ر٣	٦٨٧
المجموع	١٠٥٣ر٣٠	١٠٠	٤٣٣٧ر١	١٠٠

يا لها من مادة غنية للمبشرين الشعبويين - التحريفيين - الكاديت! وتجدر الإشارة العابرة الى ان الودائع في روسيا تنقسم ايضا الى ١٢ فئة حسب مهنة ووظائف المودعين . ويبدو ان اكبر كمية من الودائع - ٢٢٨٥ مليون روبل - هي للعاملين في الزراعة والصناعات الريفية وهذه الودائع آخذة بالتطور بسرعة فائقة . القرية تتمدن . وان تحويل خراب الموجيك الى مصدر رزق بات مهنة سريعة الادرار للربح .

ولكن ، فلنعد الى موضوعنا المباشر . دلت المعطيات الاحصائية على النمو الهائل في التداول البضاعي والتراكم الرأسمالي . وقد رأينا أعلاه كيف نشأ ميدان استثمار رأس المال في كافة فروع الاقتصاد الوطني ، وكيف تحول رأس المال التجارى الى رأس مال صناعي ، اي كيف انخرط في الانتاج وأنشأ علاقات رأسمالية بين المشاركين في عملية الانتاج .

## ٢ - زيادة عدد السكان العاملين في التجارة والصناعة

قلنا أعلاه ان زيادة عدد السكان العاملين في الصناعة على حساب العاملين في الزراعة هي ظاهرة ملازمة لكل مجتمع رأسمالي . وقد درسنا كيف يتم تدريجيا انفصال الصناعة عن الزراعة ، فلا يبقى لنا الا ان نقيّم الخلاصات حول هذه المسألة .

### ١ - نمو المدن

ان التعبير الصارخ عن العملية قيد الدرس هو نمو المدن . وها هي المعطيات الدالة على هذا النحو في روسيا الاورويبية (٥٠ مقاطعة) في فترة ما بعد الاصلاح .

سكان أكبر ١٤ مدينة عام ١٨٦٣ (بالآلاف)			
سكان المدن الكبيرة (بالآلاف)	الجموع	١٦٩٩٣٥	٢١٠٠٣٧
	٥٠.٠٠٠ - ١٠٠.٠٠٠	٦٨٣٤٤	١٦٨٨٢٤
	١٠٠.٠٠٠ - ٢٠٠.٠٠٠	١١٦٠٠	١٠١٧٧٠
	فوق ٢٠٠ ألف	٨١١٠١	٢٩٢٣٨١
عدد المدن مع السكان	اجمالي المدن الكبيرة	١٣	٤٤
	٥٠.٠٠٠ - ١٠٠.٠٠٠	١٠	٢٠
	١٠٠.٠٠٠ - ٢٠٠.٠٠٠	١	٧
	فوق ٢٠٠ ألف	٢	٥
النسبة من السكان المدينين		٩٦٤	١٢٧٩
سكان روسيا الأوروبية (بالآلاف)	في الإقصية	٥٥٩٢١٥٤	٧١٩٣١٠٤
	في المدن	٦١٠٥١٠	٦١٩٢٤٨
	الاجموع	٦١٩٢١٠٥	٨١٧٢٥٩٢
السنوات		١٨٦٣	١٨٨٥
		١٨٦٣	١٨٨٧

وهكذا ، فان نسبة سكان المدن في تزايد مطرد ، اي ان السكان يتحولون باستمرار من الزراعة الى المهن التجارية والصناعية . ويتزايد عدد سكان المدن بوتيرة تبلغ ضعفي وتيرة زيادة السكان في باقي اجزاء البلاد : فبين ١٨٦٣ و ١٨٩٧ ، ازداد اجمالي السكان بنسبة ٣٥٣ بالمئة ، وازداد عدد السكان الريفيين بنسبة ٤٨٥ بالمئة ، في حين ازداد عدد سكان المدن بنسبة ٩٧ بالمئة . وعلى امتداد ١١ سنة ، ( ١٨٨٥ - ١٨٩٧ ) ، « فالحدا الأدنى من تدفق السكان الريفيين الى المدن » بلغ ٢٥ مليون نسمة ، حسب تقدير السيد ف. ميخائيلوفسكي ، اي بما يزيد عن ٢٠٠ الف نسمة بالسنة .

ان عدد سكان المدن التي هي مراكز صناعية وتجارية هامة ينمو بسرعة اكبر من سرعة نمو سكان المدن عموما . فعدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠ الفا يتضاعف بثلاثة أضعاف خلال الفترة ما بين ١٨٦٣ و ١٨٩٧ (من ١٣ الى ٤٤ مدينة) . وفي العام ١٨٦٣ ، كان ٢٧ بالمئة فقط من مجموع سكان المدن (١٧٠ من اصل ٦١٠ مليون) يتركز في تلك المدن الكبيرة ، فاذا به ٤١ بالمئة تقريبا العام ١٨٨٥ (١١٠ من اصل ٩٩٠ مليون) ، وفي العام ١٨٩٧ تجاوز النصف ، حوالي ٥٣ بالمئة (٦٤٠ من اصل ١٢٠ مليون) . لذا نقول انه في الستينيات ، كانت المدن الصفرى حاضرة سكان المدن ، لكن المدن الكبيرة تفوقت عليها نهائيا في التسعينيات . فعدد سكان الـ ١٤ مدينة التي كانت تشكل اكبر مدن روسيا العام ١٨٦٣ ازداد من ١٧٠ مليون الى ٤٣٠ مليون نسمة ، اي بنسبة ١٥٣ بالمئة ، في حين ان اجمالي عدد سكان المدن ازداد فقط بنسبة ٩٧ بالمئة . من هنا فان النمو الضخم للمراكز الصناعية الكبيرة ونشوء عدد كبير من المراكز الجديدة هو احد مميزات فترة ما بعد الاصلاح .

## ب - دلالة الاستيطان الداخلي

اشرنا أعلاه (الفصل الاول ، القسم الثاني) الى ان النظرية تستخلص القانون عن نمو السكان العاملين في الصناعة على حساب العاملين في الزراعة من كون رأس المال المتغير ينمو نموا مطلقا في الصناعة (ونمو رأس المال المتغير يعني زيادة عدد العمال الصناعيين وعدد مجموع السكان العاملين في التجارة والصناعة)، في حين انه في الزراعة «يتناقص رأس المال المتغير المطلبوب لاستثمار قطعة ارض معينة تناقصا مطلقا» . ويستطرد ماركس قائلا : «وهكذا فان رأس المال المتغير يتزايد فقط عند زراعة ارض جديدة ، على ان هذا بدوره يتطلب ، كشرط مسبق ، مزيدا من النمو في عدد السكان غير الزراعيين» .

ومن هنا فمن الواضح ان زيادة عدد السكان العاملين في الصناعة ظاهرة لا يمكن معاينتها الا عندما توجد منطقة مأهولة سلفا وحيث كل الاراضي قيد الاستثمار . ان سكان مثل هذه المنطقة ، عندما تطردهم الرأسمالية من الزراعة ، لن يجدوا بديلا عن الهجرة الى المراكز الصناعية او الى بلدان اخرى . على ان الوضع يتغير جوهريا عندما نلقى منطقة لم يستكمل فيها استثمار كل الاراضي ولا باتت مأهولة كليا . ذلك ان سكان مثل هذه المنطقة ، عندما يطردون من الزراعة في رقعة مأهولة ، قد ينتقلون الى رقعة غير مأهولة من هذه المنطقة ويتولون «استصلاح وزراعة اراض جديدة» . فتكون النتيجة زيادة في عدد السكان العاملين في الزراعة ، وقد تكون هذه الزيادة (لبعض الوقت على الاقل) مساوية لزيادة عدد السكان العاملين في الصناعة ان لم نقل انها اسرع . في حالة كهذه نلقى عمليتين اثنتين : ١ - نمو للرأسمالية في القسم القديم المأهول من البلد ، او في جزء منه ، ٢ - نمو الرأسمالية على «اراض جديدة» . وتعتبر العملية الاولى عن المزيد

من التطور للعلاقات الرأسمالية القائمة . أما الثانية ، فانها تعبر عن نشوء علاقات رأسمالية جديدة على ارض جديدة . العملية الاولى تتعلق بتطور الرأسمالية في العمق ، اما الثانية ، فتطورها الافقي . وبديهي ان الخلط بين العمليتين يؤدي الى مفهوم مغلوط لعملية انتقال السكان من الزراعة الى المهن التجارية والصناعية .

توفر روسيا ما بعد الاصلاح المثال على تزامن هاتين العمليتين . ففي مطلع الاصلاح ، في الستينيات من هذا القرن ، كانت الاطراف الجنوبية والشرقية من روسيا الاوروبية قليلة السكان ، وكان المهاجرون من مناطق روسيا الوسطى والزراعية يتوافدون اليها بأعداد ضخمة . والواقع ان هذا التكوين لسكان زراعيين جدد على مساحات ارض جديدة هو الذي تولى المتعتم على العملية الموازية ، عملية تحول السكان من الزراعة الى الصناعة . ولتوضيح الصورة عن هذه السمة المميزة لروسيا ، بناء على المعطيات الاحصائية عن سكان المدن ، يجب تقسيم المقاطعات الخمسين لروسيا الاوروبية الى مجموعات مستقلة . فنقدم المعطيات عن السكان المدنيين في تسع مناطق من روسيا الاوروبية للعام ١٨٦٣ والعام ١٨٩٧ \* .

اما بالنسبة الى القضية التي تهمننا ، فالهم هو ما يتعلق بالمناطق الثلاث : ١ - المنطقة الصناعية غير الزراعية ( ١١ مقاطعة في اول فئتين بما فيها مقاطعتي الحواضر ) . وهذه منطقة عرفت

---

\* الجدول الاحصائي الذي يقدمه لينين يقسم مقاطعات روسيا الاوروبية الى المجموعات التالية : ١ - موسكو وسان بطرسبرغ ٢ - المقاطعات الصناعية وغير الزراعية ، ٣ - المقاطعات الزراعية الوسطى ، مالوروسيا والفولغا الوسطى ، ٤ - نوفوروسيا ، الفولغا السفلى ، والمقاطعات الشرقية ، ٥ - البلطيق ، ٦ - المقاطعات الغربية ، ٧ - المقاطعات الجنوبية الغربية ، ٨ - الاورال ، ٩ - اقصى الشمال - هـ .

هجرة شعبية الى المناطق الاخرى . (٢) المنطقة الزراعية الوسطى (١٣ مقاطعة في الفئة ٣) . وكانت الهجرة من هذه المنطقة واسعة النطاق ، جزئيا الى المنطقة الاولى ، ولكن اساسا الى المنطقة التالية . (٣) الاطراف الزراعية (المقاطعات التسع في الفئة ٤) تشكل منطقة جرى استيطانها في فترة ما بعد الاصلاح . اما نسبة السكان المدينين في كل هذه المقاطعات الـ ٣٣ فانها تختلف قليلا ، كما يظهر من الجدول ، عن النسبة المئوية للسكان المدينين في روسيا الاوروبية عموما .

نشاهد في المنطقة الاولى ، غير الزراعية او الصناعية ، ارتفاعا سريعا جدا في نسبة السكان المدينين من ١٤ بالمائة الى ٢١ بالمائة . ومعدل نمو السكان الريفيين هنا بطيء جدا ، اذ هو بالكاد يتجاوز نصف ما هو عليه لروسيا كلها . اما نمو السكان المدينين ، فانه ، في المقابل ، اعلى بكثير من المعدل (١٠٥ بالمائة في مقابل ٩٧ بالمائة) . واذا كان لا بد من مقارنة روسيا بالبلدان الصناعية لاوروبا الغربية (كما هو الحال غالبا) فينبغي مقارنة تلك البلدان بهذه المنطقة بالذات ، لانها وحدها تملك ظروفًا شبيهة بظروف البلدان الصناعية الرأسمالية .

تتغير الصورة في المنطقة الثانية ، المنطقة الزراعية الوسطى . فنسبة السكان المدينين هنا منخفضة جدا وهي تنمو بوتيرة ادنى من المعدل . فقد كانت الزيادة في عدد السكان المدينين والريفيين بين ١٨٦٣ و ١٨٩٧ ، ادنى بكثير من المعدل لكل روسيا . وهذا ما يفسره التدفق الواسع للمهاجرين من هذه المنطقة الى الاطراف الحدودية . ويقدر السيد ف. ميخائيلوفسكي انه خلال الفترة ١٨٨٥ - ١٨٩٧ غادر تلك الانحاء حوالي ثلاثة ملايين نسمة ، اي اكثر من ثلث السكان .

اما في المنطقة الثالثة ، منطقة الاطراف ، فقد عرفت نسبة السكان المدينين زيادة كانت ادنى بقليل من المعدل (من ١١٢ بالمائة الى ١٣٣ بالمائة ، اي وفق نسبة قدرها ١٠٠ : ١١٨ ، في حين



ان المعدل هو من ٩٩٤ الى ١٢٧٦ ، اي بنسبة قدرها ١٠٠ : ١٢٨) . ومع ذلك فان النمو المطلق للسكان المدينين هنا ، لم يكن أقل من المعدل ، بل اعلى منه بكثير ( + ١٣٠ بالمئة مقابل + ٩٧ بالمئة) . وبالتالي ، فان تحويل السكان من الزراعة الى الصناعة كان كثيفا جدا ، لكنه جرى التعقيم عليه بالنمو الكبير في السكان العاملين في الزراعة بسبب موجة هجرة الى المنطقة ، حيث ارتفع عدد السكان الريفيين بنسبة ٨٧ بالمئة ، في حين لم تتجاوز هذه النسبة ٤٨٥ بالمئة لمجموع روسيا . وتتجلى عملية التعقيم على ظاهرة انخراط السكان في الصناعة بشكل صارخ في بعض المقاطعات . ففي مقاطعة تاوريدا مثلا ، لم تتغير نسبة السكان المدينين العام ١٨٩٧ عنها في العام ١٨٦٣ (١٩٦ بالمئة) ، لا بل انها تراجعت في مقاطعة خيرسون (من ٢٥٩ بالمئة الى ٢٥٤ بالمئة) رغم ان نمو المدن في كلا المقاطعتين لم يكن متخلفا كثيرا عن النمو في مقاطعتي الحواضر ( + ١٣١ بالمئة ، + ١٣٥ بالمئة في مقابل + ١٤١ بالمئة بالنسبة لمقاطعتي الحواضر) . وهكذا فان زيادة السكان الزراعيين الجدد على اراض جديدة تؤدي بدورها الى مزيد من النمو في عدد السكان غير الزراعيين .

### ج - نمو البلدات والقرى العملية والتجارية والصناعية

بالاضافة الى المدن ، تكتسب التجمعات التالية موقع المراكز الصناعية : اولاً ، الضواحي التي لا يجري احتسابها دائماً مع المدن مع انها باتت تغطي رقعة متوسعة باستمرار حول المدن الكبيرة ، ثانياً ، البلدات والقرى العملية . وتتكاثر هذه المراكز الصناعية في المقاطعات الصناعية حيث نسبة السكان المدينين شديدة

الانخفاض . ويظهر من الجدول المثبت أعلاه \* ، والذي يعالج ارقام سكان المدن حسب المناطق ، انها في ٩ مقاطعات صناعية بلغت ٧٣ بالمئة العام ١٨٦٣ و ٨٦ بالمئة العام ١٨٩٧ . والواقع ان السكان العاملين في التجارة والصناعة في تلك المقاطعات ليسوا متمركزين في المدن ، بل في القرى الصناعية . فمن بين «بلدات» مقاطعات فلاديمير ، وكوستروما ، ونيجنى - نوفغورود وسواها ، يوجد عدد غير قليل يضم اقل من ثلاثة آلاف او الفين او حتى الف مواطن ، في حين توجد «قرى» عديدة تضم الواحدة منها الفين او ثلاثة او حتى خمسة آلاف عامل . وكما يلاحظ عن حق واضح «~~مسح~~ مقاطعة ياروسلافل» (المجلد ٢ ، ص ١٩١) ففي فترة ما بعد الاصلاح «بدأت المدن تنمو بوتيرة أسرع من ذي قبل ، وشهدنا بالاضافة الى ذلك نمو مستوطنات من نمط جديد ، نمو طراز من المركز العملي يقع في منزلة بين المنزلتين ، بين المدينة والقرية» . وقد أوردنا الأرقام التي تبين النمو السريع جدا لهذه المراكز ولعدد العمال الصناعيين المجمعين فيها . وتبين لنا انه يوجد عدد غير قليل من المراكز من هذا النوع في مختلف انحاء روسيا ، ليس فقط في المقاطعات الصناعية ، بل وفي الجنوب ايضا . ففي الاورال ، تبلغ نسبة السكان المدينين ادناها : ففي مقاطعتي فياتكا وبيرم ، كانت النسبة ٣٢ بالمئة عام ١٨٦٣ و ٤٧ بالمئة عام ١٨٩٧ . ولكن هناك مثالا عن الحجم النسبي للسكان «المدينين» والصناعيين : في قضاء كراسنوفيمسك - مقاطعة بيرم - يبلغ عدد السكان المدينين ٦٤٠٠ (للعام ١٨٩٧) في حين نجد انه وفق احصاء الزيمستوفات للعوام ١٨٨٨ - ١٨٩١ ، يبلغ السكان الصناعيون في القضاء ٨٤٧٠٠ ، بينهم ٥٦٠٠٠ لا يتعاطون الزراعة اطلاقا وفقط ٥٦٠٠ يعيشون على الارض

---

\* محذوف لعدم إقبال النص - .

اساسا . وفي قضاء ايكاتريبرغ ، حسب احصاء الزيمستوفات ، هناك ٦٥٠٠٠ نسمة بدون ارض ، و ٨١٠٠٠ يتمتعون بأراض للرعي . من هنا ، فان عدد السكان غير المدينين لاثنيين من الاقضية فقط هو اكبر من السكان المدينين للمقاطعة بأسرها (الذين كانوا ١٩٥٠٠٠ نسمة العام ١٨٩٧ ! ) .

وأخيرا ، فبالإضافة الى المستوطنات العملية ، فان صفة المراكز الصناعية تنطبق ايضا على قرى تجارية وصناعية ، تهيمن على نواح من تجمعات الصناع اليدويين او هي تنمو بسرعة فائقة منذ الاصلاح نظرا لموقعها على ضفاف الانهر وقرب محطات سكك الحديد ، الخ . وقد قدمنا في الفصل السادس (القسم ٢) عدة امثلة عن مثل هذه القرى ، وتبين انها تجذب اليها السكان الريفيين ، مثلها كمثل المدن ، وغالبا ما يتميز سكانها بمستوى من التعليم يزيد عن المعدل . وكمثال اضافي ، فلنستشهد بمعطيات عن مقاطعة فورونيچ لكي نبين الاهمية النسبية للمراكز الصناعية والتجارية المدنية وغير المدنية . في «العائدات الاحصائية المندمجة» لمقاطعة فورونيچ ، هناك لائحة مدمجة تصنف القرى في ٨ اقصية في المقاطعة . في تلك الاقصية توجد ٨ مدن ، يبلغ عدد سكانها ٥٦١٤٩ (العام ١٨٩٧) . ومن بين القرى ، فسي المقابل ، هناك اربع تضم ٩٣٧٦ اسرة و ٥٣٧٣٢ نسمة ، اي انها اكبر بنشير من المدن . كذلك تضم هذه القرى ٢٤٠ مؤسسة تجارية و ٤٠٤ مؤسسات صناعية . وثمة ٦٠ بالمئة من اجمالي عدد الاسر ، لا يتعاطى الزراعة على الاطلاق ، و ٢١ بالمئة يزرعونها على اساس الاستئجار من الجار او على اساس المشاركة (المنافسة) ، و ٧١ بالمئة يفتقدون لحيوانات الجر وللادوات الزراعية ، و ٦٣ بالمئة يشتررون الحبوب على امتداد العام ، و ٨٠ بالمئة يتعاطون الصناعة . ونحن اذ نصنف اجمالي سكان هذه المراكز في فئة العاملين في التجارة والصناعة ، لا نكون مباغين البتة ، بل لعننا ما دون

الحجم الفعلي لهؤلاء العاملين، لأنه يوجد في القضية الثمانية ٢١٩٠٦ أسرة لا تفلح الأرض بتاتا . وعلى الرغم من ذلك ، ففي المقاطعة الزراعية قيد الدرس، نجد ان السكان العاملين بالتجارة والصناعة خارج المدن ليسوا اقل منهم داخلها .

## د - الاستخدامات الخارجية غير الزراعية

ولكن حتى اذا اضعفنا الى المدن القرى والبلدات العملية والتجارية والصناعية ، فنظل بعيدين جدا عن استكمال مجموع السكان الصناعيين في روسيا . ان القيود على حرية الحركة والانغلاق الفئوي للقرية المشاعية تفسر تفسيراً كاملاً الصفة المميزة لروسيا بحيث اننا مضطرون لاحتساب جزء لا بأس به من السكان الريفيين ضمن السكان الصناعيين ، ذلك الجزء الذي يكسب معيشته بالعمل في المراكز الصناعية ويقضي فيها قسماً من سنته . نشير هنا الى ما يسمى «الاستخدامات الخارجية» غير الزراعية . ترى وجهة النظر الرسمية في هؤلاء «الصناعيين» مزارعين فلاحين يعملون في «استخدامات ثانوية» فقط ، وقد تبنت اكثرية الاقتصاديين الشعبويين وجهة النظر هذه ، دون كبير جدال . وبعد كل ما قيل أعلاه ، ليس ثمة من حاجة لبرهان تفصيلي عن مدى بطلانها . وفي كل الاحوال ، ومهما تباينت الآراء حولها ، فما من شك في انها تشير الى تحويل السكان من المهن الزراعية الى المهن التجارية والصناعية (٠٠٠)

(٠٠٠) وهكذا ، فما من شك في ان حراكية السكان اكبر في مناطق روسيا غير الزراعية منها في المناطق الزراعية . فلا بد لعدد العمال المهاجرين غير الزراعيين من ان يكون اكبر من عدد العمال المهاجرين الزراعيين ، كما لا بد له من أن يزيد عن ثلاثة ملايين

## عامل \*

ان النمو الضخم والمطررد للهجرة هو ما تؤكد كـل المصادر (١٠٠).

ان الهجرة غير الزراعية ظاهرة تقديمية مثلها كمثل تحويل السكان من الزراعة الى المدن . فهي تنتزع السكان من المناطق المهملة ، المتخلفة ، والنائية تاريخيا لتجذبهم الى معمة الحياة الاجتماعية العصرية . ان الهجرة تزيد نسبة التعليم بين السكان ، وترفع مداركهم ، وتزودهم بالعادات والمتطلبات المتقدمة .

يندفع الفلاحون الى الهجرة «بحوافز راقية» ، اي بتفوق الحداقة والتهذيب لدى سكان سان بطرسبرغ ، فاذا بهم - اي الفلاحون - يتطلعون الى حيث «الامور افضل» . «وهم يعتبرون الحياة والعمل في سان بطرسبرغ ايسر منهما في الريف» (١) . «جميع الريفيون يسمون أجلافا ، والغريب في الامر انهم لا يشعرون بأية اهانة البتة من ذلك ، بل انهم هم الذين يطلقون هذا النعت على انفسهم ، ويتذمرون لان اهلهم لم يرسلوهم الى سان بطرسبرغ لتحصيل العلم . على انه لا بد من القول ان هؤلاء الريفيين الأجلافا ليسوا بجلافة سكان المناطق الزراعية المحضة، ذلك انهم يتمثلون ، في لاوعيتهم ، المظاهر والعادات الخارجية لاهالي سان بطرسبرغ : ان نور الحاضرة يشع عليهم ولو بطريقة غير مباشرة» (٢) . اما في مقاطعة ياروسلافل (اضافة الى الامثلة عن اناس اصابوا الثراء) «يوجد عامل اضافي لاندفاع الناس بعيدا عن منازلهم . وهذا العامل هو الرأي العام الذي يصم بالجلافة

---

\* يقدر لينين مجموع العاملين في المؤسسات الصناعية المختلفة التي تستخدم العمال المهاجرين بخمسة الى ستة ملايين نسمة - .

١ - بلد النساء ، ص ٢٦ - ٢٧ ، ١٥ .

٢ - المصدر ذاته ، ص ٢٧ .

مدى الحياة كل من لم يسكن سان بطرسبرغ ، او سواها من المدن ، ويكتفي بالعمل بالزراعة او الحرف ، ويجد مثل هذا الرجل صعوبة في ان يجد لنفسه زوجة» (مسح مقاطع ياروسلافل ، الجزء ٢ ، ص ١١٨) . ان الهجرة الى المدينة ترفع الفلاح الى مصاف المواطن ، وتحرره من جملة من الارتهاكات العشائرية والشخصية والانقسامات الفئوية الطبقية العميقة الجذور في الارياف ...

«ان عاملا اساسيا من العوامل المشجعة على الهجرة هو ذلك الشعور النامي بالكرامة الانسانية بين الشعب . ان التحرر من القنانة والارتباط القديم للقطاع الاكثر حيوية من سكان الريف بحياة المدن ، طالما اثارا عند الفلاح في ياروسلافل الثقة بالنفس، والطموح الى الانفلات من حالة الفقر والتبعية التي تفرضها عليه حياة الريف ، نحو حالة من الاكتفاء والاستقلال والاحترام ... ان الفلاح الذي يعيش على المداخل الخارجية يشهر بحرية اكبر وبالمزيد من المساواة تجاه الذين ينتمون الى مراتب اجتماعية اخرى ، وهذا ما يفسر هذه الرغبة الجامحة عند الشباب في الهجرة الى المدن» (المصدر ذاته ، الجزء ٢ ، ص ١٨٩ - ١٩٠) . الهجرة للمدن تؤدي الى تفكك العلاقات العشائرية القديمة وترفع المرأة الى موقع اكثر استقلالا ، وتجعلها نداء للرجل . «بالمقارنة مع المناطق التي لم تعرف الهجرة ، نجد ان عائلات سولينش وشوخلوما» (وهما قضاءان من اقضية مقاطع كوستروما التي تعرف اعلى نسب للهجرة) «هي اقل تماسكا ، ليس فقط من منظار تقلص السلطة البطركية للشيوخ ، وانما ايضا من منظار العلاقات بين الآباء والبنين ، بين الرجل وزوجته . وبالطبع ، يصعب ان تتوقع عاطفة جارفة وتشبثا غنيضا بالبيت الابوي لدى ابناء ارسلاوا الى سان بطرسبرغ منذ سن الاثنتي عشرة سنة فاصبحوا كوزمبوليتيين لاشعوريا ، واصبح لسان حالهم

«وطني حيث اشعر بالارتياح» \* «ان المرأة في سوليفاليس معتادة على الاستغناء عن سلطة زوجها ومساعدته ، لذا تجدها مختلفة كل الاختلاف عن الفلاحة المسحوقة في المنطقة الزراعية : انها مستقلة وتعتمد على نفسها ... ان ضرب الزوجات استثناء نادر هنا ... ونلاحظ في العادة المساواة بين النساء والرجال حيثما كان وفي كل الامور» (١) .

واخيرا ليس آخر ، فالهجرة غير الزراعية ترفع الاجور ، ليس فقط اجور العمال المأجورين الذين يهاجرون ، وانما ايضا اجور الذين يلازمون قراهم (٢) .

وتنعكس هذه الواقعة بنوع خاص في ان المقاطعات غير الزراعية حيث الاجور اعلى مما هي عليه في المقاطعات الزراعية تجذب اليها العمال الزراعيين من هذه الاخيرة (٠٠٠)

الاجور في المانيفاتورة اعلى منها في الزراعة ، «وتفيد تقارير العديد من المراسلين ان الصناعات تساعد على تنمية متطلبات جديدة (الشاي ، الخام ، الاحذية ، ساعات الحائط ، الخ.) بين الفلاحين ، وعلى رفع مستوى معيشتهم العام ، فتؤدي بالتالي الى ارتفاع الاجور» (٢) .

وهذا رأي نموذجي لاحد المراسلين :

«ان ندرة [اليد العاملة] دائمة ، والسبب هو ان سكان الضواحي مفسدون ، يعملون في ورش سكك الحديد ويخدمون على خطوط سكك الحديد . ودائما ما يؤدي قرب كالوغا واسواقها

---

\* المصدر ذاته ، ص ٨٨ .

١ - Yuridichesky Vesihik يوريديتشفسكي فيتسنيسك ، ١٨٩٠ .

العدد ٩ ، ص ١٤٢ .

٢ - المصدر ذاته ، الفصل ٤ ، القسم ٤ ، ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

٣ - المسح الاحصائي لمقاطعة كالوغا للعام ١٨٩٦ ، الجزء ٢ ، ص ٤١ .

الى اجتذاب السكان المجاورين ، يتوافدون اليها لبيع البيض والحليب ، الخ . ثم يعربدون في الخمرات ، والسبب في ذلك ان الجميع يريد اعلی الاجور لاقبل كمية ممكنة من العمل . وهم يعتبرون العامل الزراعي مهنة شائنة ، وجميعهم يسعى الى المدن حيث يضخمون صفوف البروليتاريا والرعاع ، في حين يعاني الريف ، في المقابل، من نقص في العمال القادرين والاقوياء» (١) .

ان نعت هذا التقييم للصناعات المستخدمة للعمال المهاجرين بأنه شعبي له كل ما يبرره . فالسيد جبانكوف ، مثلا ، اذ يشير الى ان الذين يهاجرون ليسوا يدا عاملة فائضة ، بل «ضرورية» يحل محلهم الفلاحون الوافدون ، يعتبر «بديها» ان تكون «هذه الاستبدالات بالغة الافادة» . لكن لمن ، يا عزيزنا جبانكوف ؟ «ان الحياة في العواصم تلقن العديد من العادات المتقدمة عند الفئة الدنيا وميلنا نحو البذخ والاستعراضية ، وهذا ما يؤدي الى تدمير ، لا طائل تحته ، (!!) للمال» (٢) ، ان النفقات الاستعراضية وما شابهها غالبا ما تكون - غير انتاجية - !! (٣) . ويولول السيد هيرتزشتاين متباكيا على «الثقافة الزائفة» ، و«الحياة الصاخبة» ، و«التعته المنفلتة من عقالها» ، و«عربدات السكر والتهتـك القذر» ، الخ (٤) .

وانطلاقا من معطيات الهجرة الواسعة النطاق ، يستنتج علماء الاحصاء الموسكوبيين انه من الضروري اتخاذ «الاجراءات التي

١ - المصدر السابق ، ص ٤٠ .

٢ - «تأثير الصناعات التي تستخدم العمال المهاجرين ...» ، ص ٣٣ .

٣ - بوريديتشفسكي فيتسنيك ، ١٨٩٠ ، العدد ٩ ، ص ١٣٨ .

٤ - Ruskaya Mysl روسكايا ميذل ، ١٨٨٧ ، العدد ٩ ، ص ١٦٣ .

وهي مطبوعة ليبرالية -م-



تؤدي الى خفض الحاجة الى العمل المهاجر» . ويحتاج السيد كاريشيف عن اليد العاملة المهاجرة على النحو التالي : «وحدها زيادة رقعة اراضي الفلاحين الى حجم يسد الحاجات الاساسية(!) لعائلاتهم تستطيع ان تحل هذه المشكلة الخطيرة في اقتصادنا الوطني» .

ولكن ليس يخطر ببال اي من هؤلاء السادة الحاذقين انه قبل الحديث عن «حل المشاكل الخطيرة» ، لا بد من ان نؤمن للفلاح حرية الحركة الكاملة، وحرية التخلي عن الارض ومغادرة المشاعة، حرية الاستقرار (دون الاضطرار الى دفع اموال الإعتاق) في اي تجمع سكاني ، مدنيا كان ام دينيا !

وهكذا فان تحويل السكان عن الزراعة في روسيا يتمثل في نمو المدن (وهو نمو يحجبه الاستيطان المحلي جزئيا)، والضواحي، والقرى والبلدات المعملية والتجارية والصناعية ، مثلما يتجلى في الهجرة غير الزراعية . وتشكل كافة هذه العمليات ، التي تطورت وتتطور بسرعة ، افقيا وفي العمق ، في فترة ما بعد اصلاح ، مقومات ضرورية للتطور الرأسمالي ، وهي عميقة المضمون التقدمي بالمقارنة مع اشكال الحياة السابقة .

### ٣ - تطور استخدام العمل المأجور

في دراسة تطور الرأسمالية ، لا بد لنا من ايلاء الاهمية القصوى الى مدى استخدام العمل المأجور . ذلك ان الرأسمالية هي ذلك الطور من تطور الانتاج البضاعي حيث تتحول قسوة العمل ، هي ايضا ، الى سلعة . والميل الرئيسي للرأسمالية هو نحو زج اجمالي قوة العمل للاقتصاد الوطني في الانتاج ، ولكن فقط بعد بيعها وبعد شرائها من قبل ارباب العمل . حاولنا ،

أعلاه ، ان نبين بالتفصيل تجليات هذا الميل في روسيا بعدد الإصلاح . يبقى علينا الان استخلاص الخلاصات الضرورية .  
لنحتسب ، أولا بأول ، عدد بائعي قوة العمل كما ورد في  
الفصول السابقة ثم نصف شراة قوة العمل (في القسم القادم) .

ان بائعي قوة العمل يخرجون من صفوف الشعب العامل في  
البلد المنخرط في انتاج القيم المادية . ويقدر عدد هؤلاء السكان  
بـ ١٥ مليون ونصف المليون من العمال الذكور البالغين . وقد  
بيئنا ، في الفصل الثاني ، ان الفئة الدنيا من الفلاحين ليست  
سوى بروليتياريا ريفية ، وقلنا اننا سندرس لاحقا الاشكال التي  
بواسطتها تباع البروليتاريا قوة عملها . فلنجمع الان فئات العمال  
المأجورين التي جرى تعدادها سابقا :

١ - العمال المأجورون الزراعيون وعددهم ٣ ملايين ونصف  
المليون (في اوربا الغربية) .

٢ - عمال المصانع والمناجم وسكك الحديد - حوالي مليون  
ونصف المليون . والمجموع : خمسة ملايين عامل مأجور محترف .  
وبالاضافة لذلك :

٣ - عمال البناء ، حوالي المليون .

٤ - عمال الاخشاب (قاطعو الاشجار ، حطابون ، ناقلو  
الاخشاب في الانهار ، الخ) ، عمال غير مهرة ، بناء سكك حديد،  
حمالون ، وبشكل عام مختلف فئات العمال «غير المهرة» في  
المراكز الصناعية . وهؤلاء تعدادهم مليوناً عاملاً .

٥ - العمال المشتغلون في المنازل لصالح الرأسماليين ،  
وايضا العاملون لقاء أجور في المانيفاتورات غير المشمولين في  
«الصناعة العملية» . وهؤلاء يبلغ تعدادهم ايضاً مليوني عامل .

المجموع - حوالي عشرة ملايين عامل مأجور . واذا ما حذفنا  
النساء والاطفال - ولنقل انهم الربع (١/٤) - يبقى لدينا سبعة  
ملايين ونصف المليون عامل مأجور من الذكور والبالغين ،  
اي حوالي نصف مجموع السكان الذكور والبالغين المنخرطين في

انتاج القيم المادية في البلد ككل . ان قسما من هذا الجمـع العريض من العمال الأجورين قد حقق قطعة كاملة مع الارض ، وهو يعيش كليا من بيع قوة عمله . وهو يضم الاكثرية الساحقة من عمال المصانع (وبالتأكيد ، اكثرية عمال المناجم وسكك الحديد) وقسما من عمال البناء وعمال احواض السفن والعمال غير المهرة، كما يضم اخيرا قسما كبيرا نسبيا من العمال المستخدمين في المانيفاتورات الرأسمالية وسكان المراكز غير الزراعية المنخرطة في العمل المنزلي لصالح الرأسماليين . اما القسم الآخر ، والاكبر ، فانه لم يحقق القطيعة بعد مع الارض ، ويغطي نفقاته جزئيا من المداخيل المتأتية من فلاحية رقع ارض صغيرة ، ويشكل بالتالي نمطا من العامل المأجور المحاصص الذي حاولنا وصفه في الفصل الثاني . وقد بيّنا في ملاحظات سابقة ان هذا الجمع العريض من العمال الأجورين قد تكوّن اساسا في فترة ما بعد الاصلاح وانه مستمر في التنامي السريع .

ويهم هنا ملاحظة دلالة الخلاصة التي توصلنا اليها بصدد فائض السكان النسبي (او جيش العمل الاحتياطي) الذي تخلقه الرأسمالية . ويظهر جليا من المعطيات المتعلقة باجمالي عدد العمال الأجورين في كافة فروع الاقتصاد الوطني ، الخطأ الاساسي الذي يرتكبه الاقتصاديون الشعبويون حول هذه النقطة . وكما اتاحت لنا فرصة ان نلاحظ في مكان آخر (دراسات ، ص ٣٨ - ٤٢) ، فالخطأ يكمن في ان الاقتصاديين الشعبويين (السادة فورونتسوف ودانيالسون وشركاؤهما) الذين تحدثوا كثيرا عن «تحرير» الرأسمالية للعمال ، لم يفكروا في دراسة الاشكال المحددة لفائض السكان الرأسمالي في روسيا ، كما انهم عجزوا كليا عن استيعاب الحقيقة القائلة ان مجرد وجود الرأسمالية وتطورها في هذا البلد قد اقتضى وجود جمهرة ضخمة من العمال الاحتياطيين . وبواسطة العبارات التافهة ،

والحسابات العجيبة عن عدد العمال «الصناعيين» حولوا واحدا من الشروط الأساسية لتطور الرأسمالية الى برهان على كون الرأسمالية مستحيلة ، كونها خطأ وعمارة بلا اساس ، الخ . على أن الواقع انه لم يكن للرأسمالية الروسية أن تتطور الى مستواها الحالي ، بل أن تعيش لسنة واحدة ، لولا أن مصادر ممتلكات المنتجين الصغار لم يخلق جيشا من عدة ملايين من العمال الأجورين المستعدين ، لدى أول اشارة ، لاشباع الحد الأقصى من الطلب لدى ارباب العمل في الزراعة ، وقطع الاخشاب ، والبناء ، والتجارة وفي صناعات المانيفاتورة والتعدين والنقل ، الخ . ونقول «الحد الأقصى من الطلب» ، لان الرأسمالية لا تتطور الا على نحو تشنجي متقطع ، وبالتالي ، فان عدد المنتجين المضطرين لبيع قوة عملهم يجب أن يفوق دائما المعدل الوسطي لطلب الرأسمالية للعمال .

لقد قدرنا العدد الاجمالي لمختلف فئات العمال الأجورين ، لكننا لم نرد بذلك القول انه بمقدور الرأسمالية ان توفر العمل لهم جميعا . لا ولن يوجد مثل هذا الانتظام في الاستخدام في المجتمع الرأسمالي ، بغض النظر عن اية فئة من العمال الأجورين تناول . ومن بين ملايين العمال المهاجرين او المستقرين ، يبقى قسم معين في عداد جيش العاطلين عن العمل الاحتياطي ، فتارة يتضخم هذا الجيش ليكتسب أحجاما ضخمة في سنوات الازمات ، او اذا عرفت صناعة معينة الانتكاسة في منطقة معينة ، او اذا كان ثمة انتشار سريع لاستخدام الانتاج الآلي ، مما يؤدي الى الاستغناء عن أعداد من العمال - وطورا ، يتقلص الى الحد الأدنى ، الى حد إحداث «نقص» في اليد العاملة ، وغالبا ما يكون هذا النقص موضع تذمر ارباب العمل في بعض الصناعات ، في سنوات معينة ومناطق معينة . على انه يستحيل التحديد ، ولو التقريبي ، لعدد العاطلين عن العمل في عام متوسط ، نظرا للغياب الكلي لما يقارب الاحصائيات الموثوقة . لكن الاكيد ان

العدد كبير جدا . وهذا ما تؤكدُه التذبذبات الهائلة في الصناعة والتجارة والزراعة الرأسمالية ، التي اشرنا اليها أعلاه في عدة مناسبات ، كما يؤكدُه العجز المألوف في موازنات الفئة الدنيا \* من الفلاحين كما تسجله احصائيات الزيمستوفات . والحقيقة ان زيادة عدد الفلاحين المقذوف بهم الى مصاف البروليتاريا الصناعية والزراعية وزيادة الطلب على العمل المأجور هما وجهان لعملة واحدة . اما عن أشكال العمل المأجور ، فانها شديدة التنوع في المجتمع الرأسمالي ، وهي لا تزال متشابكة اينما كان مع مؤسسات النظام قبل الرأسمالي وبقاياه . وان تجاهل هذا التنوع الكبير في الاشكال ينطوي على خطأ كبير ، وهو خطأ يرتكبه اناس أمثال السيد فورونتسوف الذي يحتاج ان الرأسمالية قد «تحصنت في زاوية مع حوالي مليون ونصف المليون من العمال ، ولم تخرج منها قط» (١) . وها نحن الان امام الصناعة الآلية الكبرى بدلا من الرأسمالية . ولكن بأي عصف واصطناع يجري حشر هذا المليون ونصف المليون من العمال في «زاوية» خاصة يفترض انها بدون اي اتصال بسائر ميادين العمل المأجور ! فالواقع ان الاتصال وثيق جدا ، وكفي ، لتشخيصه ، ان نذكر سمتين مميزتين من سمات النظام الاقتصادي الحالي .

اولا ، يرتكز هذا النظام على الاقتصاد المالي . ان «جبروت المال» يتجلى بكامل قوته في كل من الصناعة والزراعة ، في المدينة والريف في آن ، لكنه يصل الى ذروة تطوره ، ويصفي بقايا الاقتصاد العشائري نهائيا، ويتمركز في بضعة من المؤسسات الكبيرة (المصارف) ويرتبط مباشرة بالانتاج الاجتماعي الواسع

---

\* فئة الفلاح بلا احصنة والفلاح ذي الحصان الواحد -م .

١ - نوفوي سلوفا ، ١٨٩٦ ، العدد ٦ ، ص ٢١ .

النطاق فقط في ظل الصناعة الآلية الكبيرة .  
ثانيا ، يعتمد النظام الاقتصادي الحالي على شراء وبيع قوة العمل . واذا ما اخذنا اصغر المنتجين في الزراعة او فسي الصناعة ، فسوف نجد ان الذي يؤجر نفسه ، او هو يستأجر سواء ، انما يشكل الاستثناء . لكن هذه العلاقات هنا ايضا لا تبلغ كامل تطورها ولا تنفصل نهائيا عن الاشكال الاقتصادية السابقة الا في ظل الصناعة الآلية الكبيرة . ومن هنا فان «الزاوية» التي تبدو ضيقة جدا في نظر بعض الشعوبين تجسّد، في الحقيقة ، جوهر العلاقات الاجتماعية الحديثة ، وسكان هذه الزاوية، اي البروليتاريا ، هم طليعة جموع الكادحين والمستغلين، بالمعنى الحرفي للكلمة .

لذلك فان دراسة كل النظام الاقتصادي الراهن من زاوية العلاقات التي نشأت في هذه «الزاوية» هي وحدها التي توضح العلاقات الاساسية بين مختلف فئات المساهمين في الانتاج ، فتسمح بالتالي بالتقاط اتجاه التطور الرئيسي لهذا النظام . ومن جهة اخرى ، فان الذي يدير ظهره لهذه «الزاوية» ويكتفي بدراسة الظواهر الاقتصادية من منظار الانتاج العشائري الصغير ، تحوله مسيرة التاريخ إما الى حالم بريء وامّا الى ايدولوجي للبرجوازية الصغيرة وللملاك الزراعيين .

#### ٤ - تكون سوق داخلية لليد العاملة

في استخلاصنا الاستنتاجات من المعطيات الواردة سابقا عن هذه المسألة ، سوف تقتصر على صورة حركة العمال في روسيا الاوروبية . هذه الصورة تقدمها لنا نشرة لمديرية الزراعة مبنية على شهادات ارباب العمل انفسهم . وتقدم صورة حركة العمال فكرة عامة عن كيفية تكون سوق داخلية لقوة العمل . وفي

استخدامنا للنشرة المذكورة ، سنحاول التمييز بين حركة العمال الزراعيين وحركة العمال غير الزراعيين ...

ان التحركات الاساسية للعمال **الزراعيين** هي التالية :

١ - من المقاطعات الزراعية الوسطى الى الاطراف الجنوبية والشرقية .

٢ - من مقاطعات التربة السوداء الشمالية الى مقاطعات التربة السوداء الجنوبية التي ينتقل منها العمال الى الاطراف (المناطق الحدودية) (راجع الفصل الثالث ...)

٣ - من المقاطعات الزراعية الوسطى الى المقاطعات الصناعية (راجع الفصل الرابع ...)

٤ - من المقاطعات الزراعية الوسطى والجنوبية الغربية الى منطقة مزارع الشمندر السكري (ويأتي العمال الى هذه الامكنة جزئيا من غاليسيا) .

اما التحركات الاساسية للعمال **غير الزراعيين** فهي التالية :

١ - الى الحواضر والمدن الكبيرة ، اساسا من المقاطعات غير الزراعية ، ولكن بدرجة كبيرة ايضا من المقاطعات الزراعية .

٢ - الى المنطقة الصناعية، الى مصانع فلاديمير، ياروسلاف، وغيرهما من المقاطعات في المناطق اياها .

٣ - الى المراكز الصناعية الجديدة او الى فروع الصناعة الجديدة ، الى مراكز الصناعة غير العملية ، الخ . ويتم هذه الحركة بالاتجاهات التالية : ١ - الى معامل تكرير السكر الشمندري من المقاطعات الجنوبية الغربية ، ب - الى منطقة المناجم الجنوبية ، ج - الى الاعمال في الوانيء (أوديسا ، روستو على الدون ، ريفا ، الخ) ، د - الى مستنقعات الخبث في فلاديمير وسواها من المقاطعات ، هـ - الى مناطق التنجيس والتعدين في الاورال، و - الى مناطق صيد الاسماك (استراخان، البحر الاسود ، بحر آزوف ، الخ) ، ز - الى احواض السفن ، وأعمال البحارة والتحطيب والملاحة النهرية ، الخ ، ح - الى

اعمال سكك الحديد ، الخ .

تلك هي أبرز تحركات العمال التي تؤثر ماديا ، الى هذا الحد او ذاك ، على ظروف استخدام اليد العاملة في مختلف المناطق ، حسب شهادات أرباب العمل . ولكي تقدر على أكمل وجه دلالة هذه التحركات ، فلنقارنها بالمعطيات عن الاجور في مختلف المناطق التي يهاجر العمال منها واليها (٠٠٠)

يظهر من هذا الجدول اساس العملية التي تتكون بواسطتها السوق الداخلية لليد العاملة وبالتالي السوق الداخلية للرأسمالية . هناك منطقتان أساسيتان ، الأكثر تطورا رأسماليا ، تجذبان اعدادا من العمال : منطقة الرأسمالية الزراعية (الاطراف الجنوبية والشرقية) ومنطقة الرأسمالية الصناعية (الحواضر والمقاطعات الصناعية) . ان مستوى الاجور هو الأكثر انخفاضا في منطقة الانطلاق ، المقاطعات الزراعية الوسطى ، حيث الرأسمالية هي الأقل تطورا إن في الزراعة او في الصناعة . اما في مناطق المستقبل ، في المقابل ، فترتفع الاجور في كافة مجالات العمل ، كذلك ترتفع نسبة الاجور النقدية من الاجر الاجمالي \* ، بما يؤكد ان الاقتصاد النقدي (المالي) يتوسع على حساب الاقتصاد الطبيعي . ثم ان المناطق الوسيطة ، الواقعة بين مناطق المستقبل الأشد كثافة (والاجور الأكثر ارتفاعا) وبين منطقة الانطلاق (حيث الاجور الأكثر انخفاضا) تبين ظاهرة استبدال العمال التي اشرنا اليها أعلاه : ثمة أعداد كبيرة من العمال تفادر مناطق الانطلاق محدثة حالة من النقص في اليد العاملة ، وهذا النقص بدوره يجذب عمالا من مقاطعات حيث الاجور أشد انخفاضا .

---

١ - باقي أقسام الاجر ، غير النقدية ، هي طبعا الاقسام العينية ، اي الاجور المدفوعة على شكل محاصيل ، مواد غذائية ، مواد أولية ، منتجات ، الخ .



وفي الجوهر ، فالعملية ذات الاتجاهين في جدولنا - أي عملية تحويل السكان من الزراعة الى الصناعة («صنعة» السكان) وعملية تطور الزراعة الرأسمالية التجارية - الصناعية (تصنيع الزراعة) - تختزل كل ما قيل أعلاه عن تكون سوق داخلية للمجتمع الرأسمالي . ان السوق الداخلية للرأسمالية تتكون بفضل تطور متواز للرأسمالية في الزراعة كما في الصناعة ، أي بتكون طبقة من ارباب العمل الريفيين والصناعيين من جهة ، وطبقة من العمال المأجورين الريفيين والصناعيين ، من الجهة الثانية . وتظهر الاشكال الاساسية لهذه العملية ، ولكن ليس كل اشكالها بالتأكيد ، في الاتجاهات الاساسية لحركة العمال ، فقد بيّنا أعلاه ان اشكال هذه العملية تختلف في زراعة الفلاحين عنها في زراعة ملاك الاراضي ، كما تختلف باختلاف مناطق الزراعة التجارية وباختلاف مراحل التطور الرأسمالي في الصناعة ، الخ . اما الى أي مدى يجري تشويه وبلبله هذه العملية على يد ممثلي الاقتصاديات الشعبوية ، فانه يظهر بأشد ما يظهر من الوضوح في الفصل السادس من القسم الثاني من كتاب السيد دانيالسون - «مقالات» - الذي يحمل هذا العنوان المعبر : «تأثير اعادة توزيع قوى الانتاج الاجتماعية على الموقع الاقتصادي للسكان الريفيين» . ويصور السيد دانيالسون «اعادة التوزيع هذه» على النحو التالي :

«ان كل زيادة في قوة العمل الانتاجية - في ظل المجتمع الرأسمالي - تنطوي على «تحرير» لعدد مقابل من العمال ، المضطرين للسعي وراء مهنة اخرى . وبما ان هذا يجري في كافة فروع الانتاج وتشمل عملية «التحرير» هذه كامل المجتمع الرأسمالي ، فلا يبقى امامهم الا الالتفات الى وسائل الانتاج التي لم يحرموا منها بعد ، أي الارض» (ص ١٢٦) . . . «ان فلاحينا لم يحرموا من الارض ، ولهذا السبب فانهم يتجهون بجهودهم نحوها . وعندما يخسرون عملهم في العمل ، او يضطرون للتخلي

عن اعمالهم المنزلية الاضافية ، فلن يجدوا من سبيل غير تكثيف استثمار الارض . وتشير كافة احصائيات الزيمستوفات الى ان المساحة المزروعة آخذة بالتوسع (١٠٠) (ص ١٢٨) .

وكما هو واضح ، فالسيد دانيالسون يعرف عن نوع غريب من الرسالة لم يسبق له مثيل أينما كان ولم يخطر ببال اي عالم اقتصاد من قبل . فرأسمالية السيد دانيالسون لا تحول السكان من الزراعة الى الصناعة ، ولا هي تقسم الريفيين الى طبقات متناحرة . بل بالعكس تماما . فهذه الرأسمالية «تحرر» العمال من الصناعة فلا يبقى «لهم» ما يفعلوه سوى العودة للارض ، ذلك «ان فلاحينا لم يُحرّموا من الارض» !! وفي اساس هذه النظرية، التي تقوم اصلا على «اعادة توزيع» لكافة عمليات التطور الرأسمالي في فوضى شاعرية ، تكمن الحيل الالمية للشعوبيين التي سبق لنا تفحصها بالتفصيل : انهم يخلطون البرجوازية الفلاحية مع البروليتاريا الزراعية ، ويتجاهلون نمو الزراعة التجارية ، ويخترعون القصص عن «صناعات يدوية شعبية» معزولة عن «الصناعة العملية الرأسمالية» بدلا من ان يحلوا الاشكال المتعاقبة والتجليات المتنوعة للرأسمالية في الصناعة .

## ٥ - دلالة المناطق الحدودية .

### سوق داخلية ام خارجية ؟

في الفصل الاول من هذا الكتاب اشرنا الى الخطأ الذي تنطوي عليه النظرية التي تربط مسألة السوق الخارجية للرأسمالية بتحقيق المنتج . ان حاجة الرأسمالية الى سوق خارجية لا يمكن ، بحال من الاحوال ، تفسيرها باستحالة تحقق المنتج في السوق الداخلية ، وانما تلقى تفسيرها بكون الرأسمالية لا تستطيع الاستمرار في تكرار عمليات الانتاج اياها

بالوتيرة السابقة ، في ظل ظروف لا تحول ولا تزول (كما كانت الحال في الانظمة قبل الرأسمالية) ، وبكونها تؤدي حكما الى نمو غير محدود للانتاج بما يفيض عن الحدود القديمة الضيقة للوحدات الاقتصادية السابقة . وبسبب من التفاوت في التطور الكامن في الرأسمالية ، فان فرعا من الانتاج يتفوق على الآخرين ويسعى لتجاوز حدود الميدان السابق للعلاقات الاقتصادية .

لناخذ مثلا صناعة النسيج في مطلع فترة ما بعد الاصلاح . بسبب من كون هذا الفرع متقدما في تطوره الرأسمالي (حيث اخذت المانيفاتورة تنتقل الى الصناعة المعملية) فقد سيطر على السوق في روسيا الوسطى سيطرة تامة . غير ان المعامل الكبيرة ، المتسارعة النمو ، لم تعد تكتفي بالاحجام السابقة للسوق ، فراحت تسعى الى سوق في مكان آخر ، بين السكان الجدد الذين يستعمرون نوفوروسيا ، المنطقة الجنوبية الشرقية عبر الفولغا ، شمال القفقاس ، ثم سيبيريا ، الخ . ان الجهود التي تبذلها المعامل الكبيرة لتجاوز حدود الاسواق القديمة امر لا شك فيه . فهل يعني ذلك ان المساحات التي كانت تغطيها الاسواق القديمة سابقا لم يعد بمقدورها ، عموما ، استهلاك كمية اكبر من منتجات صناعة النسيج ؟ هل يعني ، مثلا ، ان المقاطعات الصناعية والمقاطعات الزراعية الوسطى لا تستطيع ، بشكل عام ، استيعاب كمية اكبر من السلع ؟ لا ، ليس يعني الامر ذلك . نعلم ان تمايز الفلاحين ، ونمو الزراعة السوقية ، وتزايد السكان الصناعيين أدت وتؤدي كلها الى توسيع السوق المحلية في هذه المنطقة القديمة . على ان ثمة عدة عوامل تعيق هذا التوسع للسوق المحلية (في مقدمتها المحافظة على مؤسسات بالية تعرقل تطور الرأسمالية الزراعية) وبالتأكيد فان اصحاب المصانع لن ينتظروا حتى يؤدي التطور الرأسمالية لسائر فروع الاقتصاد الوطني الى احاقها بصناعة النسيج . فأصحاب المعامل يريدون سوقا فورا ، واذا كان تخلف الفروع الاخرى من الاقتصاد الوطني تضيق على

السوق في المنطقة القديمة ، فانهم سوف يسعون وراء سوق في منطقة اخرى ، او في بلدان اخرى ، او في مستعمرات البلد القديم .

ما هي المستعمرة بالمعنى الاقتصادي - السياسي ؟ كما ورد أعلاه ، فان السمات الاساسية لهذا المفهوم عند ماركس هي التالية : ١ - وجود اراض حرة غير مشغولة بمتناول المستوطنين ، ٢ - وجود قسمة مستقرة للعمل على الصعيد العالمي ، اي وجود سوق عالمية ، تستطيع المستعمرات بفضلها التخصص في الانتاج الكبير للمنتجات الزراعية ، لتحصل في مقابلها على منتوجات صناعية جاهزة ، «التي كانت ستضطر الى انتاجها هي بنفسها في ظروف اخرى» . وقد اشرنا في مكان آخر الى كون المناطق الحدودية الجنوبية والشرقية لروسيا الاوروبية ، التي جرى استيطانها في مرحلة ما بعد الاصلاح ، تحمل السمات المميزة المذكورة وتشكل مستعمرات روسيا الاوروبية الوسطى ، بالمعنى الاقتصادي للكلمة . على ان مصطلح «مستعمرة» اشد انطباقا على الاطراف الاخرى كالقفقاس مثلا ، التي جرى «اخضاعها» اقتصاديا من قبل روسيا بعد فترة طويلة من اخضاعها السياسي ، رغم ان الاخضاع الاقتصادي لم يكتمل الى يومنا هذا . وقد شهدت فترة ما بعد الاصلاح استعمارا كثيفا للقفقاس ، اي استصلاحا واسع النطاق للاراضي (في القفقاس الشمالية خصوصا) على يد مستعمرين ينتجون القمح والتبغ ، الخ . للسوق ، ويجذبون جماهير غفيرة من العمال الزراعيين المأجورين من روسيا . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، فانه يجري تصفية الصناعات اليدوية المحلية القديمة ، الأخذة بالانهيار في وجه منافسة السلع الآتية من موسكو . فهناك تراجع في صناعة الاسلحة القديمة بسبب منافسة الاسلحة المستوردة من تولا وبلجيكا ، وتراجع في الصناعات الحديدية اليدوية بسبب منافسة المنتجات الروسية المستوردة ، كما هو الحال بالنسبة

للتصنيع اليدوي للنحاس ، والذهب والفضة ، والطين ،  
والدهونات السوداء ، والجلد ، الخ . ذلك ان معامل روسيا  
تنتج مثل هذه المنتجات بأسعار ارخص ، وتمد القفقاس بمنتجاتها .  
وثمة تراجع ايضا في صناعة اكواب الشراب مع تدهور النظام  
الاقطاعي في جورجيا والاختفاء المتسارع لاحتفالاتها المشهودة ،  
وثمة ايضا تراجع في صناعة اغطية الرأس بسبب استبدال الازياء  
الاسيوية بالازياء الاوروبية ، وتراجع في انتاج قُرَب النبيذ  
والابريق للنبيذ المحلي الذي انزل الى السوق الان لأول مرة (مما  
يؤدي الى نشوء صناعة البراميل) واستهوى بدوره السوق  
الروسية . ان الرأسمالية الروسية تجذب القفقاس الى دائرة  
التداول البضاعي العالمي ، فتمحو مميزاتها المحلية - اي بقايا  
عزلتها البطيريركية القديمة - **وتوفر لنفسها سوقا لتصريف**  
**منتجات مصانعها** . ان بلدا شحيح السكان في مطلع فترة ما بعد  
الاصلاح ، او بالاحرى يسكنه جبليون يعيشون خارج الاقتصاد  
العالمي لا بل خارج التاريخ ، آخذ في التحول الى ارض لصناعي  
النفط ، وتجار النبيذ ، وكبار مزارعي الحنطة والتبغ ، وها هو  
السيد كوبون \* يعرف الجبلي الفخور ، بلا رحمة ، من زيئه  
القومي الرائع ليلبسه ثوب الخدم الاوروبيين . ولقد توافقت  
عملية الاستعمار السريع للقفقاس والنمو السريع لسكانها الزراعيين  
مع عملية اخرى (حجبها هذا النمو) هي عملية تحول السكان من  
الزراعة الى الصناعة . فقد ازداد عدد سكان القفقاس من ٣٥٠ الف  
عام ١٨٦٣ الى حوالي ٩٠٠ الف عام ١٨٩٧ (ازداد عدد اجمالي  
السكان بين ١٨٥١ و ١٨٩٧ ب ٩٥ بالمئة) . ولا حاجة للاضافة ان  
كلا من آسيا الوسطى وسيبيريا عرف ، ولا يزال ، عملية مماثلة .

---

\* تعبر مستخدم في روسيا في أواخر القرن التاسع عشر للإشارة الى  
رأس المال والرأسماليين -م-

وهكذا يدر سؤال بديهي : اين نرسم الحد الفاصل بين السوق الداخلية والسوق الخارجية ؟ ان الاكتفاء بالحدود السياسية للدولة حل ميكانيكي - وهل تراه يشكل حلا فعليا ؟ فاذا كانت آسيا الوسطى هي السوق الداخلية وايران السوق الخارجية ، فاین نصف خيفا وبوخارا ؟ واذا كانت سيبيريا السوق الداخلية والصين السوق الخارجية ، الى اية فئة تنتمي منشوريا ؟ ليست هذه الاسئلة عظيمة الاهمية . فالمهم ان الرأسمالية لا توجد وتتطور بدون التوسيع المستمر لرقعة سيطرتها ، بدون استعمار بلدان جديدة واجتذاب البلدان غير الرأسمالية القديمة الى دوامة الاقتصاد العالمي . وان هذه السمة للرأسمالية كانت ، ولا تزال ، تتجلى بقوة عظيمة في روسيا بعد اصلاح .

من هنا ، فان لعملية تكوين سوق للرأسمالية وجهين ، تحديدا تطور الرأسمالية في العمق ، اي التطور المتسارع للزراعة والصناعة الرأسماليتين في رقعة معينة هي رقعة محدودة ومقفلة - والتطور الافقي للرأسمالية ، اي اتساع نطاق الهيمنة الرأسمالية الى رقعة جديدة . بمقتضى تصميم الكتاب الحالي ، قصرنا جهدنا ، كليا تقريبا ، على الوجه الاول للعملية ، ولهذا السبب بالذات فمن الضروري ان نشدد هنا على ان وجهها الآخر عظيم الاهمية . ان اي طموح لدراسة كاملة لعملية استعمار المناطق الحدودية وتوسع الحدود الروسية ، من منظار التطور الرأسمالي ، يتطلب كتابا خاصا . يكفي ان نشير هنا الى ان لروسيا موقعا متميزا بالمقارنة مع سائر الاقطار الرأسمالية ، نظرا لوفرة الاراضي الحرة القابلة للاستعمار في مناطقها الحدودية . تعرف روسيا الاوروبية مناطق حدودية لا تزال ضعيفة الارتباط اقتصاديا بروسيا الوسطى ، بسبب بعدها النائي وسوء وسائل النقل ، ناهيك عن حال روسيا الآسيوية . لنأخذ مثلا مقاطعة اركنجل في اقصى الشمال ، حيث المساحات

الشماسعة من الارض والموارد الطبيعية لا تزال تستثمر على نطاق جد ضيق . وكان احد المنتجات المحلية الرئيسية ، الاخشاب ، يصدر اساسا الى انكلترا ، حتى الفترة الاخيرة . ولذا ، فان ذلك القسم من روسيا الاوروبية كان ، من هذا المنظار ، سوقا خارجية لبريطانيا دون ان يكون سوقا داخلية لروسيا . بالطبع كان ارباب العمل الروس يحسدون البريطانيين ، وها هم الان ، بعد وصول خط سكة الحديد الى اركنجل ، مبتهجون بالآفاق التي توفرها «الروح المعنوية العالية والنشاط الاقتصادي في مختلف فروع الصناعة في المنطقة» .

## ٦ - «رسالة» الراسمالية

لا بد لنا ، ختاماً ، من استخلاص النتائج حول مسألة باتت معروفة في ادبياتنا بـ «رسالة» الراسمالية ، اي دورها التاريخي في تطور روسيا الاقتصادي . ان الاعتراف بتقدمية هذا الدور متلاءم كلياً (كما حاولنا ان نبين تفصيلياً في كل مرحلة من عرضنا للمعطيات والوقائع) مع الاعتراف الكامل بالجوانب السلبية والمظلمة من النظام الراسمالي ، ومع الاعتراف الكامل بالتناقضات الاجتماعية الشاملة والعميقة التي تختزم الراسمالية حكماً ، والتي تثبت الطابع الانتقالي تاريخياً لهذا النظام الاقتصادي . ان الشعبويين هم الذين لا يوفرون اي جهد لاثبات ان الاعتراف بالطابع التقدمي تاريخياً للرأسمالية هو بمثابة التبرير للرأسمالية - وهم الذين يخطئون اذ يقللون من شأن (وأحياناً يتجاهلون) أعمق التناقضات في جسم الراسمالية الروسية ، ويتغافلون عن تمايز الفلاحين ، والطابع الراسمالي لتطور زراعتنا ، ونشوء طبقة من العمال المأجورين المحاصصين في الصناعة والزراعة ، ويقفزون ببساطة فوق الهيمنة الكاملة لاسوا أشكال الراسمالية وأشدها

انحطاطا في الصناعات اليدوية الشهيرة .

ويمكن اختصار الدور التقدمي تاريخيا للرأسمالية فسي مقولتين : زيادة القوى الانتاجية للعمل الاجتماعي ، وتجميع هذا العمل . على ان هاتين الواقعتين تتجليان بعمليات شديدة التنوع في فروع الاقتصاد الوطني المختلفة .

ان تطور القوى الانتاجية للعمل الاجتماعي لا يظهر بوضوح حقيقي الا في مرحلة الصناعة الآلية الكبيرة . والى حين بلوغ التطور تلك المرحلة الارقى للرأسمالية ، كان لا يزال هناك صناعة يدوية وتقنية بدائية ، تتطوران بعقوبة كاملة وببطء شديد . ومن هذا المنظار تختلف فترة ما بعد الاصلاح اختلافا جذريا عن الفترات السابقة في التاريخ الروسي . ان روسيا المحرثات الخشبي والمدرس اليدوي ، والطاحونة المائية والنول اليدوي ، آخذة في التحول الى روسيا المحرثات الحديدي والآلة الدراسة والطاحونة البخارية والنول الآلي . كذلك يعرف كل فرع في الاقتصاد الوطني تهيمن عليه الرأسمالية تحولا مماثلا وكثيفا في مجال التقنية . ثم ان طبيعة الرأسمالية نفسها تقضي بان تتم هذه العملية وسط الكثير من التفاوت والاختلال : فترات البجوحة تعقب فترات الازمة ، وتطور صناعة ما يؤدي الى انهيار أخرى ، وهناك تقدم في جانب من الزراعة في منطقة معينة وفي جانب آخر في منطقة أخرى ، واذا بنمو التجارة والصناعة يفوق نمو الزراعة ، الخ . ان العدد الاكبر من الاخطاء التي يرتكبها الكتّاب الشعبويون ينجم عن محاولاتهم الرامية الى اثبات ان هذا التطور المختل ، التشنجي المحموم ليس تطورا !

وأما السمة الأخرى لتطویر الرأسمالية لقوى الانتاج الاجتماعية فهي ان نمو وسائل الانتاج (الاستهلاك الانتاجي) يفوق بكثير نمو الاستهلاك الشخصي . ولقد اشرنا في اكثر من مناسبة الى كيفية تجلي ذلك في الزراعة كما في الصناعة . وتنجم هذه السمة عن القوانين العامة لتحقيق المنتج في المجتمع الرأسمالي،



وهي متطابقة كليا مع الطبيعة التناحرية لذلك المجتمع .  
ومن جهة ثانية ، فان تجميع الرأسمالية للعمل يتجلى فسي  
العمليات التالية :

**اولا ،** ان مجرد نمو الانتاج البضاعي يقضي على تشتت  
الوحدات الاقتصادية الصغيرة التي يتميز بها الاقتصاد الطبيعي ،  
ويوحد الاسواق المحلية الصغيرة في سوق داخلية (ثم عالمية)  
ضخمة واحدة . ويتحول الانتاج من اجل المنتج نفسه الى انتاج  
من اجل المجتمع بأسره ، وبتزايد تطور الرأسمالية ، تتزايد حدة  
التناقض بين الطابع الاجتماعي للانتاج والطابع الفردي للاستحواذ .  
**ثانيا ،** تستبدل الرأسمالية الانتاج المبعثر السابق بتمركز لم  
يسبق له مثيل في الزراعة كما في الصناعة . ذلك هو التجلي  
الخارق والاكثر بروزا ، ان لم يكن الوحيد ، من تجليات طبيعة  
الرأسمالية قيد البحث .

**ثالثا ،** تقضي الرأسمالية على اشكال التبعية الشخصية التي  
كانت تشكل مقومة عضوية من مقومات الانظمة الاقتصادية  
السابقة . ان الطابع التقدمي للرأسمالية في روسيا شديد الوضوح ،  
من هذا المنظار ، لان التبعية الشخصية للمنتج كانت موجودة في  
بلدنا (وهي مستمرة جزئيا الى يومنا هذا) ليس في الزراعة  
وحسب ، بل وايضا في المانيفاتورة («مصانع» تستخدم عمل  
الاقنان) في التنجيم والتعدين ، في صناعة الصيد ، الخ .  
وبالمقارنة مع عمل الفلاح التابع او المقيّد ، فان عمل العامل المأجور  
هو عمل تقدمي اينما كان في فروع الاقتصاد الوطني .

**رابعا ،** ان الرأسمالية تولّد بالضرورة حراكية بين السكان ،  
وهذا امر تستغني عنه الانظمة السابقة للاقتصاد الاجتماعي لا بل  
هو مستحيل التحقيق على نطاق واسع في ظلها .

**خامسا ،** ان الرأسمالية تؤدي دائما الى تخفيض نسبة  
السكان العاملين في الزراعة (حيث تسود دائما الاشكال الاشد

تخلفا للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية) وإلى زيادة عدد المراكز الصناعية الكبيرة .

**سادسا ،** ان المجتمع الرأسمالي يزيد من حاجة السكان للاجتماع ، للتنظيم ، ويمحض هذه التنظيمات طابعا مختلفا عن طابعها في الازمنة السابقة . والرأسمالية اذ تدمر التنظيمات الضيقة المحلية والفئوية للمجتمع القرن أوسطي ، وإذ تطلق المنافسة الحادة ، انما تؤدي أيضا الى انشطار المجتمع الى تجمعات كبيرة تحتل مواقع مختلفة في الانتاج ، وتوفر الحوافز الضخمة للتنظيم داخل كل تجمع من هذه التجمعات .

**سابعا ،** ان كل هذه التغيرات التي تحدثها الرأسمالية في النظام الاقتصادي القديم تؤدي أيضا وبالضرورة الى تغيير عقلية السكان . ان الطابع الشخصي للتطور الاقتصادي ، والتحول السريع لاساليب الانتاج والتمركز الكثيف للانتاج ، واختفاء كافة اشكال التبعية الشخصية والعشائرية في العلاقات البشرية ، وحرارية السكان ، وتأثير المراكز الصناعية الكبيرة ، الخ . - كل هذه لا يمكنها الا ان تؤدي الى تغير عميق في طبيعة المنتجين نفسها ، وقد تسنى لنا الاطلاع على ملاحظات البحاث الروس بهذا الصدد .

وإذ نلتفت الى الاقتصاديات الشعبية ، التي اضطررنا للسجال معها باستمرار ، يمكننا تلخيص اسباب خلافنا معها على النحو التالي :

اولا ، لا نستطيع الا ان نعتبر ان مفهوم الشعبويين لمسار التطور الرأسمالي نفسه في روسيا ، ومفهومهم لنظام العلاقات الاقتصادية السابقة على الرأسمالية في روسيا ، هما مفهومان مغلوطان تماما ، ولعل الاهم ، من وجهة نظرنا ، هو تجاهل الشعبويين للتناقضات الرأسمالية في بنية الاقتصاد الفلاحي (الزراعي والصناعي) .

بالإضافة لذلك ، فان بطء او سرعة تطور الرأسمالية في روسيا يتوقف كليا على المقياس السدي به تقيس هذا التطور . فاذا قارنا الفترة قبل الرأسمالية في روسيا بالفترة الرأسمالية (وهي المقارنة المطلوبة للتوصل الى الحل الصحيح للمسألة) ، يجب القول ان تطور الاقتصاد الاجتماعي في ظل الرأسمالية سريع جدا . اما اذا قارنا وتيرة التطور الحالية والتي يمكن تحقيقها بالمستوى العام الراهن للتقنية والثقافة ، فان المعدل الحالي لتطور الرأسمالية في روسيا يجب اعتباره بطيئا . ولا يمكنه الا ان يكون كذلك ، لانه ما من بلد عرف هذه الكثرة من بقايا المؤسسات البالية المتنافية مع الرأسمالية ، والمعركة لتطورها ، والمؤدية الى تدهور غير معقول لحالة المنتجين الذين **«لا يعانون من تطور الانتاج الرأسمالي وحسب وانما من عدم اكتمال هذا التطور ايضا»** (١) .

وأخيرا ، فلعل أعمق سبب للخلاف مع الشعبويين هو التباين في نظراتنا الأساسية للعمليات الاقتصادية والاجتماعية . فعند دراسة هذه الأخيرة ، غالبا ما يستخلص الشعبوي الخلاصات التي تشير الى عبء اخلاقية معينة ، فهو لا ينظر الى مختلف فئات المساهمين في الانتاج بصفاتهم مبدعين لاشكال مختلفة من الحياة ، ولا هو يسعى الى تقديم اجمالي العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بصفاتها العلاقات المتبادلة بين هذه الفئات نفسها ، التي تتباين في مصالح وفي أدوارها التاريخية . . . . . واذا كان كاتب هذه السطور قد نجح في تقديم بعض المواد التي تساعد على توضيح هذه المسائل ، فانه يعتبر ان جهوده لم تذهب سدى !

# الفهرس

٥	تقديم
١٠	مقدمة الطبعة الاولى
١٨	مقدمة الطبعة الثانية
٢٨	الفصل الاول : الاخطاء النظرية عند الاقتصاديين الشعبويين
٦٧	الفصل الثاني : تمايز الفلاحين
	الفصل الثالث : انتقال ملاك الاراضي من اقتصاد السخرة
١١٥	الى الاقتصاد الرأسمالي
١٦٠	الفصل الرابع : نمو الزراعة السوقية
١٨٤	الفصل الخامس : الاطوار الاولى للرأسمالية في الصناعة
	الفصل السادس : المانيفاتورة الرأسمالية والصناعة المنزلية
٢٢٠	الرأسمالية
٢٥٧	الفصل السابع : تطور الصناعة الآلية الكبيرة
٢٩٦	الفصل الثامن : تكون السوق الداخلية

## هذا الكتاب

يُشكل « تطور الرأسمالية في روسيا » علامة فارقة في الفكر الماركسي عموماً ، وفي فكر لينين ومسار الثورة الروسية خصوصاً ، انه أهم أثر ماركسي بعد « رأس المال » ، وهو ينطوي ، بشكل جنيني ، على المنهج والمفاهيم الأساسية التي سوف تتميز بها اللينينية ، بما هي هذا التطوير الخلاق لنظرية ماركس وانجلز من أجل مواجهة تحديات المجتمعات غير الأوروبية .

ان هذا النموذج الفذ « للتحليل المحدد للواقع المحدد » لا زال يحتفظ بكل حيويته حتى الآن ، رغم مضي أكثر من ثلاثة ارباع القرن عليه ، خصوصاً على ضوء السجال الدائر حالياً بين « الشعبويين » المعاصرين الذين ينطلقون من رفض مآسي « التحديث » الرأسمالي لينتهوا الى « تمجيد » التخلف ، بين « التحديثيين » ورثة الاقتصاديين الروس الذين ينتهون الى تبرير الرأسمالية من شدة توكيدهم غير الجدلي على « تقديمتها » . . .

إن لينين يأتي ليساهم مباشرة في هذا السجال المعاصر .

دار الطليعة للطباعة والنشر  
بيروت

Mouyn